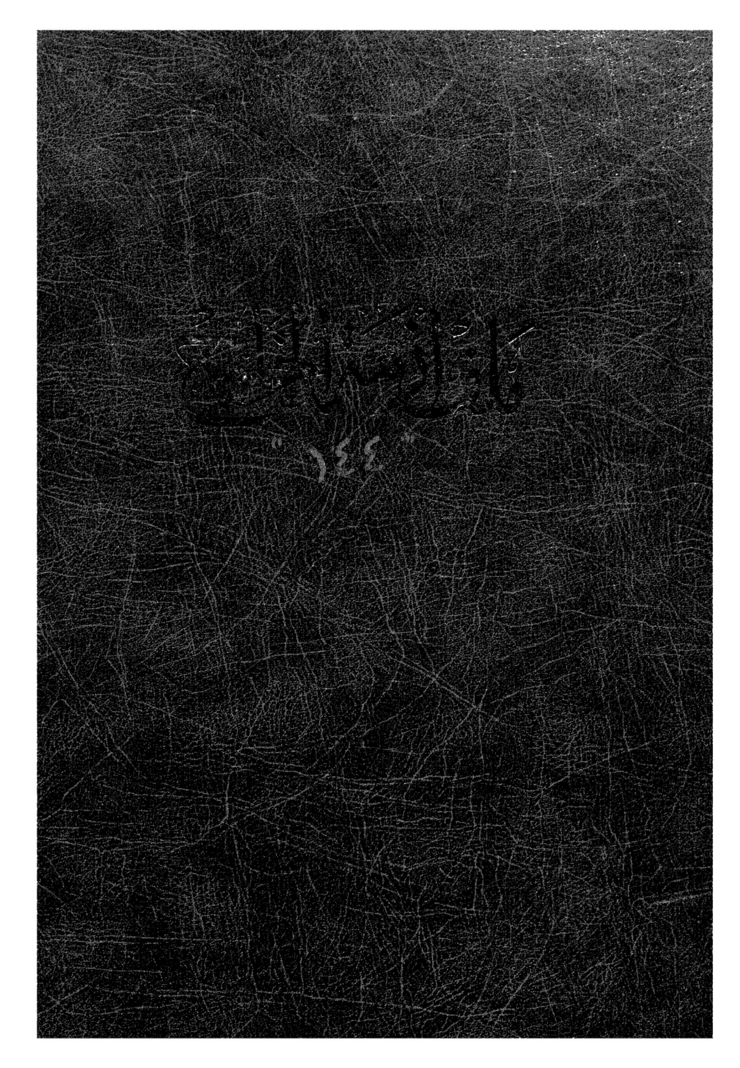

"١٤٤"

بسم الله الرحمن الرحيم

أزمة الخليج
نتائج وتداعيات

المجلد ١٤٤

أثر الأزمة على العمالة المصرية

الجزء الثالث

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

فهـــرس

قائمة محتويات

٣٣٣ـ فرصة لن تعوض لتعمير سيناء

٩٠/٩/٢	الاخبار	محمد مصطفى غنيم	٥٨٣

٣٣٤ـ هل هو ســـراب ؟

٩٠/٩/٢	الاهرام الاقتصادى	نزيرة الافندى	٥٨٥

٣٣٥ـ تناقص التحويلات النقدية بنسبة ٣٠٪ بعد احتلال العراق للكويت

٩٠/٩/٢	السياسى	ابراهيم عبد العزيز	٥٨٨

٣٣٦ـ ماحقيقة حجم خسائر الاقتصاد المصرى من احتلال العراق للكويت ؟

٩٠/٩/٣	وطنى	ثروت فتحى	٥٨٩

٣٣٧ـ والتحويلات : ٥٠ مليارا ضاعت

٩٠/٩/٣	روز اليوسف	حمدى رزق	٥٩٢

٣٣٨ـ خروجهم خطأ ٠٠ رجوعهم خطــر !!

٩٠/٩/٤	الشعب	عماد محجوب	٥٩٤

٣٣٩ـ وجهة نظر : جيب الحكومة ٠٠!

٩٠/٩/٥	الاهرام	محمود سامى	٥٩٦

٣٤٠ـ من قريب ٠٠ والعمالة العائدة

٩٠/٩/٦	الاهرام	سلامه أحمد سلامه	٥٩٧

٣٤١ـ المصريون مخزون حضارى لم يستثمر بعد !

٩٠/٩/٦	صباح الخير	د ٠صبرى الشبراوى	٥٩٨

٣٤٢ـ ازمة الخليج وأعباء اقتصادية متلاحقة

٩٠/٩/٦	الاهرام		٦٠٣

٣٤٣ـ السمكة ٠٠ والسنارة

٩٠/٩/٦	الجمهورية	محمد غانم	٦٠٤

٣٤٤ـ العائدون والاسكان

٩٠/٩/٨	الاهرام	ميلاد حنا	٦٠٥

٣٤٥ـ المدخرات والعمالة العائدة والمتعطلون

٩٠/٩/٩	السياسى	محمد سعد	٦٠٦

٣٤٦ـ كل يــــــوم

٩٠/٩/٩	الاخبار	محمد الهوارى	٦٠٧

٣٤٧ـ مدخرات المصريين فى الخارج ثروة طال انتظارها !!

٩٠/٩/١٠	الوفد	محمد راغب	٦٠٨

٣٤٨ـ عودة العمالة المصرية :

٩٠/٩/١٠	الاهرام الاقتصادى	حسين صبور	٦١١

٣٧٩ـ المصريون فى محنه اسمهـا الغربة

٩١/٢/١٤ صباح الخير د ٠ سليمان متولى ٦٨٤
لكريمه كمال

٣٨٠ـ ارتفاع نسبة تحويلات المصريين فى البحرين بعد غزو العراق

٩١/٤/٣ الاهرام زغلول عبد المطلب ٦٩٢

٣٨١ـ العمالة العربيـــــة

٩١/٤/٢٥ الاهرام ٦٩٣

٣٨٢ـ ٢١٥مليون جنيه شهريا خسائر تحويلات المصريين فى ٤ دول عربية

٩١/٥/٢٢ الاهالى ٦٩٤

أزمة الخليج بعد التحرير ((دور العمالة المصرية فى تعمير الكويت))

٣٨٣ـ العمالة المصرية وتعمير الكويت

٩١/٢/٢٠ الوفد جمال بدوى ٦٩٥

٣٨٤ـ مصر تنفذ ١٣% من خطة تعمير الكويت

٩١/٢/٢٠ الاهرام ٦٩٦

٣٨٥ـ شركات مصرية لتعمير الكويت والعراق

٩١/٢/٢٧ آخر ساعة سهير الحسنى ٦٩٨

٣٨٦ـ ترتيبات لسفر العمالة المصرية للخليج

٩١/٣/٣ الوفد محمد عبد العليم ٧٠٢

٣٨٧ـ مصر تجدد قصر البيان لتمارس منه الحكومة اعمالها

٩١/٣/١٠ الاهرام أمين محمد أمين ٧٠٣

٣٨٨ـ نشارك فى التعمير ولا نطمع فى مغانم

٩١/٣/١٣ الاهالى أحمد فوزى توفيق ٧٠٤

٣٨٩ـ جاهزون للمشاركة فى تعمير الكويت
عاصم عبد الحق ٠٠ وزير القوى العاملة للجمهورية

٩١/٣/١٤ الجمهورية حسن عثمان ٧٠٥

٣٩٠ـ مساهمة العمالة المصرية فى تعمير الكويت

٩١/٣/١٥ المصور صفاء لويس ٧١١

٣٩١ـ احتجاز ٢٨١ مصريا داخل اقسام الشرطة الكويتيه بتهمة مساندة الغزاه !

٩١/٣/١٦ الوفد وجدى زين الدين ٧١٤

٣٩٢ـ هموم المصريون فى الكويت
٨٥٧ مصريا ٠٠ ضحايا الاحتلال العراقى

٩١/٣/١٩ الوفد وجدى زين الدين ٧١٥

٣٩٣ـ د ٠ عصمت عبد المجيد للمساء :ـ
استغناء الكويت عن العاملين المصريين شائعـه

٩١/٣/٢٢	المساء	عزه الجندى	٧١٨

٣٩٤ـ مغادرة طائرة كويتية عليها ٢٠٩ أغلبهم مصريون للمساهمة فى تعمير الكويت

٩١/٣/٢٤	الاهرام		٧١٩

٣٩٥ـ مصير المصريين فى الكويت

٩١/٣/٢٥	روز اليوسف	ابراهيم خليل	٧٢٠

٣٩٦ـ حكاية مصر مع الكويت :ـ
فى الهم مدعية ٠٠ وفى الفرح منسية !!

٩١/٣/٢٦	الشعب	قطب العربى	٧٢٤

٣٩٧ـ صحف الحكومة خدعت العاملين المصريين بالكويت

٩١/٣/٢٦	الشعب	عبد الستار أبو حسين	٧٢٨

٣٩٨ـ اعادة تعمير الكويت والبطالة فى مصـر

٩١/٤/٢	الوفد		٧٣٠

٣٩٩ـ سفير مصر بالكويت للاخبار لابد من تواجد الشركات المصرية بشكل مكثف فى الكويت

٩١/٤/٧	الاخبار	خالد جبر	٧٣٣

٤٠٠ـ ماجد الشاهين :ـ الكويت فى حاجة ماسة للعمالة المصرية

٩١/٤/١٢	الاهرام	تهانى البرتقالى	٧٣٤

٤٠١ـ مصدر مسئول بالكويت يؤكد اشتراك المصريين فى المقاومة الكويتية

٩١/٤/٢٨	الاخبار	عبد المجيد الجمال	٧٣٥

٤٠٢ـ مصر توقع بروتكولا مع الكويت لتعمير جذ رها

٩١/٥/١	الاهرام		٧٣٦

٤٠٣ـ الحركة النسائية الكويتية تؤكد المصريون كانوا درع أمن لابناء الكويت اثناء المحنة

٩١/٥/٥	الاهرام		٧٣٧

٤٠٤ـ اعتذار كويتى عن مشاركة مصر فى تعمير الكويت

٩١/٥/٨	الاهالى		٧٣٨

٤٠٥ـ شهادة كويتيـــــــة

٩١/٥/١٠	المساء	عبده مباشر	٧٣٩

٤٠٦ـ على هامش محاكمات الكويت : المتهم المصرى ((عزوز)) براءة !

٩١/٥/٢٩	آخر ساعة	عبد المجيد الجمال	٧٤٠

٤٠٧ـ همــوم مصريـــــــة

٩١/٨/١٠	الوفد	عباس الطرابيلى	٧٤٢

٤٠٨ـ علامة استفهـــــام ؟

٩١/٩/٦	الاخبار	عبد السلام داود	٧٤٣

٤٠٩ـ تعليمات بضرورة تعاقد الشركات الكويتية مع العمالة المصرية

٩١/١٠/٢٨	روز اليوسف	أمين طه مرسى	٧٤٤

٤١٠ـ ٢٠٠ مصرى تكريمهم بالكويت لمشاركتهم فى اطفاء حرائق ابار البترول

٩١/١٠/٣٠	الاهرام		٧٤٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩٠/٨/٧

الخبراء يرصدون الآثار السلبية اقتصاديا للغزو العراقي للكويت

في مصر نتوقع

انخفاض تحويلات المصريين بالخارج والكماش ايرادات السياحة وقناة السويس

وارتفاع أسعار البترول لايغطى خسائر زيادة أسعار الواردات

٦ر٥ مليار دولار خسائر عربية بعد انخفاض أسعار الأسهم والسندات ببورصة نيويورك فقط

احتلت الآثار الاقتصادية لغزو العراق للكويت مساحة واسعة من الاهتمام ورصد خبراء الاقتصاد المصريون الآثار السلبية عربيا ومصريا .. وقد كشفت الارقام ان الخسائر العربية الاولية لانخفاض اسعار الاسهم والسندات ببورصة نيويورك نتيجة للقلق فقط وقبل الغزو بلغت نحو ٦,٥ مليار دولار وبالنسبة لمصر فقد حدد الخبراء ان النتيجة المباشرة للغزو سوف تبرز فى انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج .. كما تتأثر موارد السياحة وقناة السويس ويشيرون الى ان ارتفاع اسعار البترول لن يعوض ارتفاع اسعار السلع الصناعية

تحقيق : شريف جاب الله

لقد كشفت تداعيات الموقف الأخير والخاص بالغزو العراقى فى الكويت عن حقيقة هامة وهى أن الأرصدة العربية المالية الضخمة بالخارج ستظل عرضة للتآكل والانخفاضات المتتالية نتيجة اضطرابات اسواق المال العالمية وانخفاض اسعار الأسهم والسندات بها بالاضافة الى الانخفاضات فى أسعار الصرف ومواجهة مخاطر التجميد .. وبالتالى فلا مفر من أن تعود هذه الأرصدة المالية « للارض العربية » لاستثمارها فى الانشطة الزراعية والصناعية العربية ..

□ ويظل السؤال قائما وهو ماهى أهم النتائج الاقتصادية المحلية والاقليمية والعالمية للأحداث الاخيرة .. ؟؟

اسماعيل حسن رئيس بنك مصر امريكا الدولى يقول : « لقد انعكست الأوضاع المضطربة بمنطقة الخليج على اسعار الاسهم والسندات عالميا وادت الى انخفاضها وبالتالى ظهور « خسائر عربية » نتيجة لذلك ببورصة نيويورك .. فخلال شهر واحد فقط انخفض مؤشر « داوجونز » بنحو ٢٠٠ نقطة وليصل الى ٢٨٠٠ نقطة مقابل ٣٠٠٠ نقطة وبالتالى فقد تعرضت الأموال العربية والمستثمرة فى بورصة نيويورك فقط والتى تبلغ نحو ١٠٠ مليار دولار لخسائر تقدر بنحو ٦,٥ مليار دولار

هذا ولم تقتصر « الخسائر العربية » على الانخفاض فى قيمة الاسهم والسندات فى بورصة الأوراق المالية بنيويورك فقط ولكن فى قيمة الدولار مقابل العملات الاخرى وهو الاتجاه الذى ساد خلال الشهر الماضى ..

□ وانخفاض قيمة الدولار يؤثر فى ان معظم الاستثمارات العربية بالدولار . وعن تأثير انخفاض اسعار الاسهم والسندات على الاسواق المصرية يقول اسماعيل حسن ان الأوراق المالية المتداولة فى بورصة القاهرة والاسكندرية هى أوراق محلية خاصة بشركات مصرية فقط وسندات الحكومة المصرية وبالتالى لن تتأثر بالعوامل التى تتأثر بها الاسواق العالمية كما ان المشروعات المصرية غير مرتبطة بتدفقات النفط فى المنطقة العربية وذلك لأن مصر تنتج كافة احتياجاتها من البترول

□ وتضيف د . نادية رمسيس استاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية ان اثر الاجمالى للأحداث الحالية هو « اثر سلبى » فعلى الرغم من ارتفاع أسعار البترول إلا أن ذلك لايعوض الخسائر العديدة سواء المحلية او الاقليمية .. فعلى مستوى الاقتصاد المصرى اتوقع ان تنخفض ايرادات النقد الاجنبى ومنها مثلا ايرادات العاملين فى الدول العربية بالخليج خاصة بالعراق والكويت وهما اكبر اسواق للعمالة المصرية .. ايضا فهناك احتمالات قوية فى انخفاض ايرادات السياحة فى مصر والتى بلغت نحو ٢ مليار دولار نتيجة الاضطرابات فى الشرق الاوسط كما أن هناك توقعا قويا لتناقص ايرادات قناة السويس والناتج عن الانخفاض الكبير فى عدد السفن التى تمر بها

وتقول نادية رمسيس من المتوقع ان يؤدى ارتفاع أسعار البترول ومايؤدى اليه من زيادة تكلفة انتاج السلع والخدمات وبالتالى اسعارها عالميا الى تعظيم الميزانية المصرية التى تدفعها للاستيراد وبالتالى تتزايد الآثار السلبية على ميزان المدفوعات المصرى الذى بلغ العجز بميزانه التجارى نحو ٧,٥ مليار دولار

● ● هذه الحقيقة يؤكد عليها الدكتور حمدى عبد العظيم استاذ الاقتصاد باكاديمية السادات فهو يقول « إن اتجاه أسعار النفط الى الزيادة عالميا من شأنه ان يؤثر على معدل التضخم العالمى والذى يتوقع أن يتزايد بالولايات المتحدة والدول الاوروبية وهى الدول المنتجة للسلع الصناعية ومن المنتظر ان تتجه تلك الدول الى رفع اسعار بيع منتجاتها

وياتى توقع تزايد عجز ميزان المدفوعات المصرى كأحد أهم النتائج السلبية على الاقتصاد المصرى .. إذ يتوقع الخبراء ان يتزايد العجز بنحو ١٠ ٪ وكنتيجة اساسية لزيادة أسعار البترول عالميا والناتج « بصفة أساسية » عن حرب الخليج الأمر الذى سيؤدى الى ارتفاع « نفقات الانتاج » فى الشركات الصناعية الغربية وإرتفاع الاسعار للمنتجات الصناعية ومستلزمات الانتاج المستوردة والتى تشكل ٧٠ ٪ من اجمالى الواردات المصرية التى تقوم مصر باستيرادها والتى بلغت قيمتها نحو ١٨ مليار جنيه عام ١٩٨٩ ..

● ● وقد اكد الخبراء أنه من « غير المنتظر » أن تغطى الزيادة فى أسعار البترول المصرى تلك الزيادات فى اسعار السلع الصناعية المستوردة حيث أن صادرات البترول المصرى تمثل ٢٢ ٪ من اجمالى الصادرات فإذا كانت الزيادة فى اسعار البترول المصرى تمثل ٤٠ ٪ فإن الايراد المتوقع منها يظل منخفضا فى مقابل الارتفاعات الكبيرة التى ستحدث فى قيمة الواردات الصناعية والتى ستتجه قيمتها الى الزيادة عالميا بنسب تزيد عن زيادة أسعار البترول المصرى

● ● وبالنسبة للآثار الاقتصادية « العالمية » فقد توقع خبراء الاقتصاد والبنوك ان يؤدى استمرار الاحداث الى ارتفاع تكلفة الاقتراض من أسواق المال العالمية وذلك كنتيجة أساسية لاتجاه اسعار الفائدة العالمية الى الارتفاع فى ظل انخفاض اسعار الأسهم والسندات وبالتالى زيادة تكلفة الاقتراض من أسواق المال وخاصة بالنسبة للبلدان النامية ..

● ● ايضا توقع الخبراء ظهور ظاهرة « التضخم الركودى » على المستوى العالمى وكنتيجة لارتفاع اسعار البترول من ناحية وانخفاض اسعار الاسهم والسندات فالأول – وكما تقول الدكتورة نادية رمسيس استاذة الاقتصاد بالجامعة الامريكية – سيؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالى اسعار السلع والخدمات والتضخم أما « انخفاض اسعار الاسهم » فسيؤدى الى ارتفاع الفائدة وهو الأمر الذى سيؤثر على حجم الاستثمارات بالانكماش وبالتالى سيقل فتح مجالات عمل وهو مايعنى تفشى البطالة ..



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩٠/٨/٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصناعية الى الدول النامية ومن المتوقع ان يؤدى هذا الاتجاه الى التاثير السلبى على ميزان المدفوعات المصرى .وذلك بالنظر الى ان ما تقوم مصر باستيراده من منتجات ومستلزمات الصناعة تصل نحو ٧٠ ٪ من اجمالى وارداتها معظمها يتم استيرادها من الدول الاوربية والولايات المتحدة وهو ماسيؤدى الى تزايد قيمة الواردات المصرية بمعدل لايقل عن ١٠ ٪

هذا ومن غير المنتظر أن تؤدى الزيادة فى أسعار البترول الى تغطية الزيادات فى أسعار السلع المصنعة المستوردة من الخارج وذلك بالنظر الى أن صادرات البترول تمثل ٣٢ ٪ فقط من اجمالى الصادرات المصرية وبالتالى فإذا كانت الزيادة فى أسعار البترول المصرى تمثل ٤٠ ٪ فان الايراد المتوقع منها يظل منخفضا بالنسبة للارتفاع الكبير المنتظر حدوثه فى قيمة الواردات الصناعية .. وليس ادل على ذلك مما حدث خلال السبعينات عندما ارتفعت اسعار البترول بشكل ادى الى زيادة اسعار صادرات الدول الصناعية وبنسب تفوق نسبة زيادة اسعار الطاقة .. ورغم اتجاه اسعار البترول بعد ذلك للانخفاض الا أن اسعار الدول الصناعية لن تنخفض على صادراتها من السلع الصناعية

ويعتقد كل من الدكتور حمدى عبد العظيم والدكتورة نادية رمسيس أن الإحداث الحالية من شأنها ان تؤدى الى ارتفاع اسعار الفائدة عالميا كنتيجة « طبيعية » لانخفاض اسعار الاسهم والسندات ومن شان ذلك أن يؤدى الى زيادة تكلفة الاقتراض من اسواق المال ومن ثم زيادة اعباء الديون الخارجية

● ولكن ماذا عن التاثيرات الاقتصادية على الكويت ؟

يقول د . حمدى عبد العظيم لقد ترتب على الغزو حرمان الكويت من عوائد استثماراتها فالاستثمارات الكويتية ببنوك اوربا وامريكا واليابان تقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار امريكى فى الوقت الحاضر وهى تعطى عائداً سنويا لها يقدر بنحو ١٥ مليار دولار ونظرا للغزو العراقى للكويت وماترتب عليه من تجميد للاموال فى بنوك اوربا وامريكا فسوف تحرم الخزانة الكويتية من عائد استثماراتها كما انه من المتوقع ان تنخفض الاحتياطيات الدولية للكويت بعد الغزو العراقى لحوالى ٢,٥ مليار دولار فى ديسمبر عام ١٩٩٠ ومن المتوقع ان يؤدى كل ذلك الى زيادة عجز الموازنة العامة فى الكويت إلى حوالى ١,٥ مليار دينار كويتى مقابل ١,٢ مليار دينار كويتى عام ١٩٨٨

ويشير د . حمدى عبد العظيم الى ان اتجاه الانخفاض للدينار الكويتى امام الدولار الامريكى منذ بداية الغزو يمكن ان يؤدى الى زيادة اسعار الواردات الكويتية مع عدم قدرة الكويت على زيادة صادراتها من النفط وبذلك يمكن ان يتحول فائض ميزان المدفوعات الكويتى لعجز لايقل عن عشرة مليارات دولار امريكى .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٦/٨/١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بلا مشاكل

ماساة العائدين من الكويت اصبحت تزداد كلما مر الوقت .. كما اصبحت تبتعد عن الحل كلما مر الوقت .. فهؤلاء الناس تركوا كل ما يملكونه فى الشقق التى كانوا يستاجرونها فى الكويت .. واصحاب البيوت قرروا اخلاءها من كل ما فيها .. لانه لا احد يدفع الاجرة .. وهؤلاء الناس كانت لهم حسابات فى بنوك الكويت بارقام محددة وهم يملكون هذه الارقام ويملكون ما يثبت بان لهم حسابات .. ولكنهم لايستطيعون الوصول الى الكويت لمراجعة البنوك وتحصيل حساباتهم منها .. كانما ضاع عليهم كل ما ادخروه خلال سنوات طويلة .. وهؤلاء جاءوا بدينارات كويتية وقيل لهم استبدلوها من البنك الاهلى المصرى واعطوا البنك كل الدينارات التى يمتلكونها .. فاخذها البنك ولم يعطهم الا ربع القيمة .. وقالوا لهم ان الباقى كما يقول عبدالسميع عبدالظاهر الموظف بالكويت سابقا : قالوا له : الباقى فى آخر شهر سبتمبر ١٩٩١ .

وهؤلاء الناس كانت لهم مدخرات عند السعد وغيره وفوجئوا بهذه المدخرات لاترد اليهم .. بل اكثر من ذلك خصم منهم كل ما اخذوه كارباح .

ان العائدين من الكويت تعرضوا لاكبر عملية نصب دولية .. ضاعت اموالهم وضاعت وظائفهم وضاعت حساباتهم فى بنوك الكويت .. وضاع مايملكون فى شققهم .. ثم بعد ذلك هم لاياخذون شيئا .. لايجدون مالا ينفقون منه .

والمصيبة ان الماساة بلا حل .. فكل ما يكتب او يقال عن رد اموال المصريين فى الكويت سابق لاوانه وسابق لاوانه جدا .. لانها لن ترد الا بعد سنوات .. هذا ان ردت .. وبنوك الكويت تقول ان مستنداتها احترقت .. واموالها نهبت .. ولذلك فمن اين تاتى بمال تدفعه .. وكيف تعرف المستحقين من غير المستحقين .

والجواب على ذلك ان هؤلاء الناس يملكون الاثباتات التى تؤكد حساباتهم .. ولكنهم لايستطيعون ان يصلوا الى البنوك الكويتية لمناقشتهم فى هذا الموضوع .. والتعويضات التى قيل انها ستصرف لهم لم تصرف ولن تصرف الا بعد وقت طويل .

ان هذا الضياع الذى يعيش فيه هؤلاء الناس محتاج الى تحرك سريع على مستوى عال .. فهؤلاء الناس مظلومون وهؤلاء الناس لهم حق لابد ان يعود .

أحمد زين



المصدر : المصور

التاريخ : ١٧/٨/١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خيار الحرب وخيار السلام

كارثة الغزو العراقى للكويت تطيح بمدخرات مليون و٢٠٠ ألف أسرة مصرية



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٧

●● جاء قرار بنك الرافدين بالقاهرة هذا الاسبوع بتجميد صرف تحويلات المصريين العاملين بالعراق كالصاعقة على مليون و٢٠٠ الف اسرة مصرية .. وتشير التقديرات الأولية التى يعكف البنك المركزى المصرى على اعدادها لحجم هذه المدخرات الى انها تصل إلى ٣ مليارات جنيه مصرى بالعملات الأجنبية .. فلماذا تم التجميد ؟ .. وما مصير هذه المدخرات ؟ .. وماذا عن الاتفاق الذى تم التوصل اليه فى العام الماضى بتحويل ٥٠ مليون دولار شهريا لصرف المستحقات المتاخرة للعاملين بالعراق .. وصرف مستحقات المتوفين فورا؟ ●●

تحقيق: عـزت بـدوى

عدسة : مسعد سيف

كانت البداية من داخل بنك الرافدين بالقاهرة حيث احتشد المئات من المصريين العاملين بالعراق على امل صرف مستحقاتهم بعد ان اعلن بنكا الاسكندرية والعربى الافريقى تجميد صرف تحويلات المصريين بالعراق المحولة عليهما لعدم قيام العراق بتغطية هذه الحوالات بالنقد الأجنبى .

وجاء قرار البنكين فور وقوع الغزو العراقى للكويت وتجميد أرصدتها بالخارج ، وذلك حرصا منهما على اموالهما ، خاصة انهما كانا يقومان بالصرف خلال الفترة الماضية على المكشوف الى حين أن تقوم العراق

المصدر : المصور
التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٧
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بتحويل هذه المدخرات رغم ان معظم هذه التحويلات قد مضى عليها اكثر من ١٣ شهرا ، بل ان بعضها وصل الى عامين .

وقد رفض مدير فرع بنك الرافدين بالقاهرة الادلاء باى تصريحات عن موقف البنك بالنسبة لتحويلات العاملين بالعراق ، كما رفض ان ينفى او يؤكد صحة الشائعات التى ترددت بانه قام بالاستيلاء على مستحقات المصريين المرسلة من العراق وسلمها للسفارة العراقية بالقاهرة هذا الأسبوع .. بينما اكد نائبه وهو عراقى الجنسية ايضا ان لديهم ارصدة ضخمة من العملات الأجنبية كفيلة بسداد مستحقات المصريين العاملين بالعراق ، وان البنك سيقوم بصرف التحويلات المحولة من بنك الرافدين الرئيسى ببغداد حتى ١٥ اغسطس عام ١٩٨٩ .

اما التحويلات التى تمت من خلال بنك الرشيد العراقى ببغداد فانه سيتم الصرف حتى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٨٩ ، وحينما واجهته "المصور" بان البنك اغلق ابوابه ولا يقوم بالصرف فى حين ان هناك مئات من أصحاب التحويلات يفترشون الأرض امام ابوابه منذ عدة ايام فى انتظار الحصول على مستحقاتهم ، قال ان الصرف سيتم فور الحصول على العملات الأجنبية من البنك المركزى المصرى الذى ترد اليه التحويلات العراقية من الخارج ، وان لديهم ارصدة ضخمة به حاليا .

حينما واجهته "المصور" ايضا بتوقف البنك عن تغطية الحوالات المرسلة لبنكى الاسكندرية والعربى الافريقى لصرف مستحقاتها لأصحابها رفض ان يعلق على ذلك ، وطلب ان نتوجه باى استفسارات فى هذا الشأن للسفارة العراقية بالقاهرة .

تجميد صرف المستحقات

ورغم التاكيد الذى اعلنه نائب مدير بنك الرافدين بالقاهرة بعدم توقف صرف تحويلات المصريين العاملين بالعراق وان لديهم ارصدة ضخمة تغطى سداد هذه التحويلات ، فقد اغلق البنك ابوابه فى اليوم التالى مباشرة واعلن عن تجميد صرف اى تحويلات للعاملين المصريين ، مما اصاب الاف الضحايا الذين توافدوا الى مقر البنك للحصول على ثمن شقاء غربتهم وتحويشة عمرهم بالذهول وخرجوا فى مظاهرة امام مقر البنك الذى احاطت به قوات الأمن المصرية لحمايته من ثورة الغضب التى اجتاحت اصحاب التحويلات ، وظلوا يهتفون بالمطالبة بحقوقهم بعد ان طال انتظارهم على امل الحصول عليها ، كما طالبوا الحكومة المصرية بالتدخل لصرف هذه التحويلات حتى لو اقتضى الأمر ان تكون من استثمارات العراقيين بالقاهرة بعد ان جمدت العراق اموال المصريين لديها ، ولابد ان تكون المعاملة بالمثل فى مثل هذه الأمور ..

ويعتبر قرار تجميد صرف تحويلات المصريين العاملين بالعراق كارثة اقتصادية جديدة ليس على ميزان المدفوعات المصرى فحسب ، بل على اصحاب هذه المدخرات الذين تعرضوا لويلات الحرب العراقية - الايرانية ، وتحملوا مشقة الغربة والفراق عن ابنائهم واسرهم ، بل منهم من ضحى بحياته فى سبيل قوت لاولاده الذى جمدته العراق الآن رغم فقد عائلهم على ارضها .

● يقول عطية معوض شعلان من دمياط : لقد تركت اولادى السبعة لمدة سنة ونصف لأعمل بالعراق وقمت بتحويل مدخراتى منذ ٧ يونيه فى العام الماضى ، وحينما خفضت العراق نسبة التحويل للعاملين الاجانب باراضيها الى ٣٠٠ دولار فقط خلال السنة عدت الى مصر ، ومنذ شهرين وانا اتردد على بنك الرافدين بالقاهرة للحصول على مستحقاتى بدون جدوى رغم مرور ١٤ شهرا على هذه التحويلات ، وفوجئت اليوم بقرار التجميد بعد ان اصبحت مدينا بمعظم هذه المدخرات على امل صرفها . فماذا نفعل ؟

● اما زوجة المهندس عوض السيد سليمان والذى توفى بالعراق فى مايو من العام الماضى فتقول : حضرت من الدقهلية اكثر من ٢٥ مرة لصرف مستحقات زوجى الذى فقدناه بالعراق ولكن دون جدوى رغم ان الاتفاق الذى اعلن عنه يقضى بصرف مستحقات المتوفين بالعراق فورا ، الا اننى عانيت الأمرين بعد وفاة زوجى ولم اتمكن



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٧

● ٣ مليارات جنيه تحويشة العمر والغربة للعاملين المصريين جمدتها العراق رسميا صباح الاثنين الماضى .

من صرف مستحقات ابنائى رغم مرور اكثر من ١٥ شهرا عليها حتى الآن ، وفوجئت اليوم بقرار التجميد .. فهل يقبل الرئيس العراقى ان يجمد حقوق اليتامى والارامل ؟! ، واين وعده للحكومة المصرية

بصرف مستحقات المتوفين دون إبطاء وتحويل ٥٠ مليون دولار شهريا ؟!

قصص ومآس

إن قصص ومآسى المصريين العاملين بالعراق لا تنتهى ، يقول رفعت محمد احمد وهو مدرس بمحافظة اسيوط انه ترك عمله بالتدريس وفرغ نفسه لصرف مستحقاته بالعراق والتى مضى عليها اكثر من عام وتفاءل خيرا حينما تمكن من الحصول على تاشيرة الصرف فى ٢٠ يونيه الماضى ، ولكن تبددت احلامه بعد ان عجز عن الوصول الى شباك الصرف منذ ذلك التاريخ وفاجاه قرار التجميد هذا الاسبوع .

وحتى الذين تعاقدت العراق معهم رسميا للعمل لديها لم يوف بالتزاماته نحوهم ، يقول رجب سعد محروس من الاسكندرية : تعاقدت مع السفارة العراقية بالقاهرة للعمل بالمنشاة العامة للاسكان بالعراق ، وامضيت بها ٣ سنوات وقمت بتحويل تحويشة غربتى عن السنوات الثلاث منذ عام ونصف ورغم ترددى المستمر على بنك الرافدين من اجل صرف مستحقاتى فلم اتمكن من ذلك حتى جاء قرار التجميد ليطيح بجميع هذه المدخرات فى لمح البصر !

اتفاق لم ينفذ

واذا كان ذلك يمثل امثلة للماساة التى تعرضت لها الاسر المصرية بعد ان ادى ابناؤها واجبهم على اكمل وجه فى تامين الجبهة الداخلية بالعراق اثناء حربها مع ايران .. فماذا عن الاتفاق الذى تم التوصل اليه حتى نهاية العام الماضى بين العراق ومصر بصرف متاخرات مستحقات المصريين بالعراق بواقع ٥٠ مليون دولار شهريا .. وكيف وصلت نسبة التاخير حاليا الى ما بين عامين وعام ونصف ؟

اكد مصدر اقتصادى مسئول "للمصور" ان العراق كان يتاخر بالفعل فى تحويلات مدخرات المصريين ، وبين الاتفاق الذى تم التوصل اليه عقب الأزمة التى تعرض لها العاملون هناك حتى نهاية العام الماضى قامت بارسال عدة دفعات بواقع ٥٠ مليون دولار شهريا على ان يتم الصرف من خلال بنوك الرافدين بالقاهرة ، والعربى الافريقى والاسكندرية ، وقد حرص بنك الرافدين على الاستحواذ على الجانب الاكبر من هذه التحويلات للاستفادة من عمولات الصرف

والتى حددت دولارين للحوالة ، ورغم انه خالف تعليمات البنك المركزى المصرى وقام بخصم ٤ دولارات فى الحوالة الواحدة ، فقد رفض ان يشرك بعض البنوك المصرية فى عمليات الصرف للتخفيف من شدة الزحام عليه ولراحة المصريين الذين يضطرون للسفر من محافظاتهم فى مختلف البلاد للقاهرة والمبيت امام مقر البنك يومين او ثلاثة حتى يتمكنوا من الصرف ، مما ادى الى تاخر صرف مستحقاتهم لمدة وصلت عامين وعاما ونصف عام امام ضخامة الأعداد وقلة المنافذ المخصصة لعمليات الصرف .

اما فى البنك العربى الافريقى فيقول مديره : اننا اضطررنا الى صرف التحويلات من اموال البنك لتخفيف المعاناة عن المصريين العائدين من العراق وذلك لحين وصول هذه التحويلات من العراق وكانت عمليات الصرف تتم



المصدر : المصور

التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للحوالات التى مضى عليها اكثر من عام ، ولكن اضطر البنك هذا الأسبوع الى وقف صرف تحويلات المصريين الصادرة من العراق بعد تجميد اموالها بالخارج مما يجعلها غير قادرة على تغطية صرف هذه التحويلات بالنقد الأجنبى وذلك مما يعرض اموال البنك للخطر خاصة ان العراق لم يقم بتغطية إلا للحوالات التى تم اصدارها فى يوليو عام ١٩٨٩ بينما كان البنك قد قام قبل الغزو مباشرة بصرف الحوالات حتى نهاية اغسطس على امل ان تصله التغطية .

مصير الحوالات التى لم تصرف

وعن مصير الحوالات التى لم تصرف خاصة بعد قرار تجميد صرفها قال مدير البنك العربى الافريقى ان هذه المشكلة تتوقف على الحكومة العراقية ، وعما اذا كانت ستقوم بسداد هذه المستحقات لم لا ، وفى حالة رفضها .. فلا مفر من تدخل الحكومة المصرية بعد ذلك امام منظمة العمل الدولية كما حدث من قبل بالنسبة لمستحقات المصريين فى ليبيا .

وعلمت "المصـور" ان مستحقات المصريين الواردة على بنك الاسكندرية خلال العام الماضى والتى تجمد صرفها قد وصلت الى ٢٠٠ مليون دولار ، وكان البنك قد قام بصرف التحويلات حتى نهاية يوليو عام ١٩٨٩ .

ولم تتوقف كارثة الغزو العراقى عند تحويلات المصريين العاملين بالعراق فقط بل امتدت الى تحويلات المصـريين العاملين بالكويت حيث يعكف البنك المركزى المصرى هذا الأسبوع على دراسة موقف ارصدة الصيارفة العرب لدى البنوك المصرية ، وقد توقفت بالفعل بعض البنوك عن صرف الشيكات الصادرة للعاملين المصريين من شركة "المازينى" للصرافة بالكويت ، حيث يقوم العاملون المصريون بدول الخليج العربى بتحويل مدخراتهم الى مصر عبر مكاتب الصرافة العربية والتى تحتفظ بارصدة لديها لصرف هذه المدخرات لدى بنوك القطاع العام المصرية .

وجاء قرار التوقف بالنسبة "للمازينى" لدى بنك الاسكندرية بعد أن استنفد رصيده لدى البنك هذا الأسبوع والذى كانت اخر دفعة منه قدرها ٧٥٠ الف دولار امريكى .

وسوف تشمل هذه الكارثة المصريين العائدين من العراق الآن والذين لا يتم تحويل اى اموال لهم بالاضافة الى العاملين بالكويت والبالغ حجمهم ٤٠٠ الف عامل بينهم ١٥٠ الف عامل كانوا بالكويت وقت الغزو .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ رئيس الوزراء يعلن :

استيعاب العائدين من العراق والكويت

بالمدارس والجامعات ووظائف الدولة

اعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء عقب اجتماعاته المكثفة امس مع عدد من نواب رئيس الوزراء والوزراء انه لن يترك اى طالب بدون ان يكون له مكان فى المدارس بكافة المراحل التعليمية ، وكذلك بالنسبة للطلبة والطالبات بالجامعات المصرية العائدين من العراق او الكويت .

واضاف انه تم بحث كافة الاجراءات التنفيذية لمساعدة العائدين بسبب الغزو للكويت وحل جميع مشاكلهم على مستوى كافة القطاعات بالدولة .

واكد الدكتور عاطف صدقى انه تم الاتفاق على حل كافة المشاكل للموظفين العائدين من العراق والكويت الذين اضيروا بسبب الغزو العراقى للكويت وانه لن يترك احدا دون أن يلحق بعمله الذى كان يشغله قبل سفره ، سواء كان معارا أو فى اجازة بدون مرتب، أو كان متعاقدا من الخارج ، وحتى الذين سبق أن قدموا استقالاتهم ، سيعادون إلى اماكنهم بجميع قطاعات الدولة ، وفقا لظروف كل حالة على حدة ، فى ضوء الاجراءات التنفيذية التى تم اتخاذها

وصرح الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بأن الجهاز قام بانشاء مكتب خاص بمقره بمدينة نصر لاستقبال الموظفين العائدين من العراق والكويت والرد على استفساراتهم وحل مشاكلهم بالتنسيق مع الوزارات والهيئات .





د . عاطف صدقى

اعتقد أن من واجب الحكومة المصرية تامين عودة المصريين من الكويت والعراق . فمن غير المعقول ان تعيش مئات الآلاف من أهالى ابنائنا فى حالة قلق مفرغ على مصير الابناء بعد ان انقطعت جميع الاتصالات واغلقت جميع منافذ خروجهم ، ولا يدرى أحد شيئا عن أموالهم . وظروفهم .. من غير المعقول ان يعتبر النظام العراقى أبناء مصر فى عداد الرهائن ، ويحيط ظروفهم واوضاعهم بنوع من السرية والكتمان ويترك الشارع المصرى يعيش فى قلق ما بعده قلق على مصير ابنائه الذين قادوا مسيرة التنمية فى كافة المجالات فى الكويت والعراق ..

ومن غير المعقول أن يزرع ابناء مصر الخير والنماء ويحصدون فى النهاية العلقم والذل والقلق ، ويخرجون بعد كل هذا مشردين ، فارين من عذاب ونار معاملة العراق الذى كان بالامس القريب من اصدق اصدقاء مصر ! !

من غير المعقول ان يعامل إبناء مصر الابرياء الذين بذلوا الدم والعرق فى مساندة العراق فى حربه ودعم إقتصاده وتنمية موارده ، هذه المعاملة ولا يقبل اى مصرى ان يهان مصرى فى كرامته او عرضه او يمس عيشه وحقوقه .

ولايكفى فقط ان يعلن وزراؤنا كافة الحلول لمشاكل العمالة العائدة من الكويت والعراق ودول الخليج ثم لا يعرف أحد حتى الان الظروف القاسية الصعبة التى يمرون بها والاجراءات التى تتخذ لتأمين سلامتهم فى داخل البلاد التى يقيمون فيها .

اننا نناشد رئيس مجلس الوزراء والوزراء ان يتدبروا الامر بكل موضوعية وان يضعوا الخطط السليمه لمواجهة العماله المصرية العائده من الخليج .. وان يتخدوا من الاجراءات الجادة مايكفل سلام العائدين .. ونطالبهم بموقف جاد لمعرفة اوضاعهم ومصيرهم ومصير مدخراتهم التى نهبت ونطالب بالتعويضات عن الاضرار التى لحقت بهم ..

ان مئات الالاف من الأسر المصرية تعيش فى قلق حاد ، لا تعلم عن ابنائها فى الكويت او العراق شيئا .. نريد تامين ابنائنا ضد ريان العراق الجديد الذى نهب مدخرات ابنائنا ، وشردهم ابشع تشريد ..

نريد الضمان والامان وان تقيم الحكومة المصرية الدنيا ولا تقعدها ضد قادة العراق الذين جعلوا من المواطن المصرى الحر الشريف رهينة كرهائن الدول الاجنبية ! !

•

نريد ان نعرف لمن نشكو للحكومة المصرية ام لمجلس الامن حتى نسمع اصوات ابنائنا التى إنقطعت او نراهم ونطمئن عليهم بعد الاشاعات الكثيرة المقلقة التى اصبحت تتردد عن مصير ابنائنا وعذابهم وراء أسوار العزلة التى فرضها النظام العراقى الذى احتل الكويت بغدره الغاشم .



المصدر : الأهـــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٨

■ مكتب للجهاز المركزى للتنظيم والادارة بمدينة نصر يستهدف :

حل المشكلات الوظيفية للعائدين من الكويت والعراق

كتب ـ خالد عز الدين :

انشا الجهاز المركزى للتنظيم والادارة مكتبا بمدينة نصر لاستقبال المصريين العائدين من العراق والكويت ، والرد على استفساراتهم وحل مشاكلهم الوظيفية بالتنسيق مع مختلف الوزارات والهيئات والأجهزة التى كانوا يعملون بها ، سواء كانوا من المعارين أو الذين استقالوا من وظائفهم ، أو ممن حصلوا على اجازات بدون مرتب للعمل بالخارج ، وذلك فى اطار الجهود التى تبذلها الحكومة لحل مشاكل العمالة العائدة .

صرح بذلك الدكتور حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز وأضاف انه صدرت تعليمات الى مختلف مديريات التنظيم والادارة بالمحافظات لاستقبال الموظفين العائدين فى الاطار الجغرافى لكل محافظة والرد على استفساراتهم وايجاد الحلول العاجلة لمشكلاتهم الوظيفية بالتنسيق مع وحدات عملهم الأصلية .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٨/١٩٩٠

حقوق المصريين فى الكويت والعراق كيف نحميها من الضياع ؟!

من حق مصر طلب تعويضات تتناسب مع حجم الخسائر الأدبية والمادية للمصريين

رغم ان هذه ليست المرة الأولى التى يتعرض فيها المصريون العاملون فى الخارج لاحتمال فقد حقوقهم من الدول العربية التى يعملون بها ، إلا ان احداث الغزو العراقى للكويت وفرار كثير من المصريين من هذا الجحيم تاركين وراءهم حقوقهم المادية والأدبية وممتلكاتهم الشخصية تمثل مشكلة كبيرة لانستطيع حسمها إلا بعد إستقرار الأوضاع فى منطقة الخليج .

وهناك عدة طرق قانونية ودبلوماسية تستطيع الحكومة المصرية وافرادها من خلال استعادة هذه الحقوق وهذا ما اكده خبراء الاقتصاد والقانون فى مصر .

واضافوا انه فى حالة الكويت والعراق فإن الحقوق الأدبية التى اهدرت بالفعل هى تعديات على الشخصية المصرية فى صورة تجاوزات فى الاعتداء على العرض والمال . وإذا كانت الخسائر المالية يمكن حصرها وحسابها فإن الخسائر الأدبية امر لايمكن حسابه ولا تقييمه باى معيار مالى . ولكن يبقى لنا الحق فى طلب التعويض عن هذه الأضرار الأدبية .

وفى كثير من الأحيان فإن هناك العديد من الدول طالبت دولا أخرى بدفع تعويضات مالية كبيرة عما اصاب رعاياها من اضرار ادبية ونفسية . وهذا ما حدث فى اعقاب الحرب العالمية الثانية .



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/٨/١٩٩٠

تحقيق : امال عــلام

وبالطبع ولكى نبدأ فى البحث عن الحقوق المصرية فى الخارج يجب اولا أن نحدد بدقة ما هى هذه الحقوق وتنقسم هذه الحقوق الى قسمين كما يحدد الدكتور رافت شفيق **استاذ التخطيط العام بمعهد التخطيط القومى ـ هما الحقوق الأدبية والحقوق المادية** ، ويقصد بالحقوق الأدبية جملة الحقوق المرتبطة بالكيان المصرى والشخصية المصرية فى الدول المستضيفة خاصة الدول الخليجية .

فالمعروف أن نظام العمل فى هذه الدول يستدعى سحب جوازات سفرهم وإيداعها لدى جهات عملهم ، رغم أن المصرى لايستطيع السفر من أى دولة من هذه الدول الى الخارج إلا بناء على خطاب صريح من جهة العمل الى مصلحة الجوازات بالموافقة على السفر . وفى هذه الحالة فلا معنى لسحب هذه الجوازات الا بالضغط على الشخصية المصرية ، وقد نتج عن هذا الاجراء مزيد من المشاكل فى حالة الكويت والعراق حيث لم يتمكن عدد كبير من المصريين من إثبات هويتهم وجنسيتهم لدى فرارهم من هذه الدول .

الشق الآخر من الحقوق الأدبية هو نظام الكفالة لدى هذه الدول .

ويقضى هذا النظام بعدم السماح للحرفيين بمزاولة نشاط مستقل إلا بإسم الكفيل . وهنا تكون كافة حقوق الملكية رسميا للكفيل وفعليا مدفوعة بمعرفة المواطن المصرى وهذا ما يعنى نوعا من الغبن للمواطن المصرى .

أما بالنسبة للحقوق المادية فهى تنقسم الى عدد من البنود :

● فى حالة كل من العراق والكويت فقد كثير من المصريين العاملين فى القطاع المنظم ـ الحكومة والشركات الكبرى ـ مكافآت ترك الخدمة التى تمنح لهم تعويضا عن التأمينات والمعاشات .

● يجب أن لا نغفل أن هناك عددا من المصريين فى الكويت والعراق ممن يعملون فى مجالات القطاع الخاص ويكونون شركات هى فى حقيقتها بأموال مصرية تحت مظلة الكفالة وهذه الاستثمارات ـ إن صح القول ـ فإنها من وجهة النظر الرسمية كويتية . ومن جهة النظر الفعلية مصرية .

● من المعروف أن عددا لا بأس به من المصريين خاصة فى الكويت ، قد أستقر بهم المقام فى هذه الدولة . ومن ثم أودعوا جميع مدخراتهم فى البنوك سواء كانت فى حسابات جارية او دفاتر توفير وفى ظل الاعتداءات التى حدثت على البنوك فإن الدليل الوحيد الذى يمكن ان يعتد به هو ما يحمله المصرى من مستندات .

● هناك بالطبع علاقات تجارية تربط الكويت والعراق من جانب ومصر من جانب اخر . ومن هنا فإن هناك جانب مديونية للتجار المصريين لدى التجار فى العراق والكويت نتيجة عمليات تصدير خاصة صادرات الفواكه والأثاث والسجاد والكتب .

● بالنسبة للعاملين فى الكويت والعراق نجد أن هذه الفئة من العمالة قد خسرت مرتباتها الشهرية « لشهر يوليو » التى كان يجب صرفها فى أول أغسطس بالاضافة الى أن عددا كبيرا من هؤلاء خاصة الذين يعملون بشركات المقاولات وشركات القطاع الخاص لم تصرف لهم مرتباتهم بصورة منتظمة وبلغت جملة المتأخرات بالنسبة لبعضهم الى اكثر من ٦ شهور .

● كذلك يجب أن لا نغفل المصريين الذين تم إنهاء عقود عملهم بطريقة فجائية . فكثيرا ما تخضع العمالة المصرية بالخارج الى فقد عملها دون التقيد بما يرد من نصوص فى هذه العقود وأبسطها بمنح العامل مهلة محددة وتعويضا عن بقية مدة العمل .

واذا كان المصريون العاملون فى كل من الكويت والعراق يواجهون موقفا صعبا نتيجة لاحتمال فقدهم لكل مدخراتهم وممتلكاتهم وهذا الأمر بالغ الخطورة كما يقول د . **نادر فرجانى المستشار بمعهد التخطيط القومى فيما يتعلق بالمصريين العاملين بالكويت على وجه الخصوص لعدة أسباب هى** : أن نسبة كبيرة منهم بالمقارنة بالعاملين فى العراق هم من المؤهلين وذوى الكفاءات وقد اقاموا فى الكويت فترة طويلة ونتيجة لذلك فإن ممتلكاتهم الخاصة ومدخراتهم المتراكمة إذا كانوا قد ابقوها فى المصارف الكويتية فستكون كبيرة نسبيا ، وبالتالى الخسارة مرتفعة وفى المقابل فإن كل العاملين المصريين بالعراق تقريبا من متوسطى التعليم والمهارة ويقضون هناك فترة هجرة قصيرة لا ينجم عنها عادة ممتلكات شخصية او مدخرات كبيرة .

ولكن علينا أن نتذكر أن عدد العاملين المصريين بالكويت أقل بكثير من المصريين الموجودين بالعراق ويضيف د . نادر فرجانى قائلا أن الحكومة المصرية تواجه موقفا صعبا للغاية بمعنى أنه لا يمكن للحكومة أن تتصرف تجاه هذه المشكلة إلا عندما تستقر الأوضاع فى منطقة الخليج ، وتعود سلطة من نوع ما إلى الكويت . وإلى أن يحدث ذلك اتصور أن على الحكومة المصرية مهمتين اساسيتين :

الاولى ـ هى توفير السبل الكفيلة بإجراء حصر دقيق لممتلكات ومدخرات المصريين الموجودين بالكويت والعراق بمجرد عودتهم حتى يوجد اساس للحركة فى سبيل استعادة هذه الممتلكات عندما تستقر الاوضاع .

الثانية ـ أن يكون موضوع حماية ممتلكات ومدخرات المصريين العاملين بالكويت والعراق احد عناصر جدول الاعمال الدبلوماسى الذى تطرحه الحكومة المصرية على الاطراف المعنية منذ الان .

□ ولكن لكى نكون واقعيين يجب أن نتفهم أن احتمالات الحماية الفعالة لهذه الممتلكات والمدخرات ستتوقف الى حد بعيد

على تتابع الاحداث فى المنطقة ونتيجتها النهائية ، ويخشى أن بعض بدائل المستقبل تنذر بتطورات خطيرة فى المنطقة قد تتضاءل الى جانبها مسالة حماية حقوق وممتلكات المصريين العاملين فى الخارج .

ويقول د . نادر أنه لكى نتمكن بالفعل من حماية حقوق المصريين العاملين بالخارج فى الظروف العادية أو فى الظروف الاستثنائية ، مثل التى شهدتها المنطقة حاليا ، يتحتم توافر شرطين اساسيين هما : أن تضع الحكومة المصرية مسالة حماية حقوق المصريين العاملين فى الخارج ورعايتهم على قائمة أولوياتها ذلك فى ظل حكومة مصرية قوية على الصعيد العربى تفرض احترام حقوق المصريين العاملين خارج الحدود .

هذه وجهة نظر الاقتصاديين وان كان الجانب القانونى للقضية يمثل محورا هاما ومن هنا أكد الدكتور محمد عبد البديع استاذ القانون والاقتصاد والمستشار بمجلس الدولة على انه بالنسبة للعاملين كافراد فإنهم يستطيعون مطالبة الحكومة الكويتية او العراقية والمؤسسات والشركات التى لهم حقوق قبلها بهذه الحقوق وفى الظروف الحالية يتعذر ذلك بالطبع وعليه فمن الممكن بعد استقرار الأوضاع أن تتم هذه المطالبة مباشرة .

فإذا لم يأخذوا حقوقهم بهذه الطريقة فمن حق المصريين قانونا الالتجاء الى القضاء فى هذه الدول للمطالبة بحقوقهم والاحكام التى يصدرها هذا القضاء ملزمة للطرفين .

هذا فيما يتعلق بالافراد . أما فيما يتعلق بدور الحكومة المصرية فإنها تستطيع أن تجمع البيانات الكافية عن جميع مستحقات المصريين العائدين من الكويت والعراق سواء كانت فى صورة أجور أو ممتلكات او حصص فى شركات أو كانت اموالا مودعة فى البنوك وتستطيع الحكومة المصرية بعد ذلك أن تطالب الحكومة الكويتية التى سيؤول اليها حكم هذا البلد بسداد هذه المستحقات

المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٨/٢٣

١٢ مليّار دولار مدخرات المصريين في الكويت والعراق

لجنة وزارية تبحث آثار عودة "العمالة"

القاهرة: مكتب «الشرق الاوسط»

شكلت الحكومة المصرية لجنة وزارية خاصة لمتابعة وتقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على عودة العمالة المصرية من العراق والكويت وضياع مدخراتها التي تقدر بنحو ١٢ مليار دولار. وجاء ذلك في الوقت الذي اعلن فيه السفير الامريكي فرانك وزنر لدى القاهرة امس ان الادارة الامريكية تبحث حاليا التنازل عن جزء من ديونها في اطار سياسة تهدف الى التخفيف من الآثار الاقتصادية على مصر وعدد من الدول الاخرى المتضررة نتيجة الغزو العراقي للكويت.

وقال السفير في مؤتمر صحافي عقب توقيع اتفاقيات جديدة مع مصر يبلغ حجمها ٨٧٢ مليون دولار ان الادارة الامريكية ستسعى كذلك الى ايجاد وسيلة تفاهم بين مصر وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين لازالة اي خلافات بين الجانبين والوصول الى اتفاق سريع بينها.

وقال ان هناك وفدا من صندوق النقد الدولي سيزور القاهرة خلال الايام المقبلة للاتفاق على موعد توقيع خطاب النوايا.

وكانت تقارير سابقة قد ذكرت ان هناك بوادر تفهم لدى الصندوق الدولي لاحتياجات القاهرة لتوقيع اتفاق سريع لجدولة ديونها الخارجية في اعقاب تطورات الازمة في الخليج.

وذكر السفير الامريكي ان بلاده ملتزمة بالسير مع مصر كشريك وصديق لتطوير اقتصادها مشيرا الى انه ليس هناك امكانية لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط الا من خلال مصر التي تحتاج بجانب قواتها العسكرية المدربة الى تنمية اقتصادها.

وتضمنت الاتفاقيات التي وقعها السفير مع الدكتور موريس مكرم وزير الدولة المصري للتعاون الدولي تخصيص ٢٥ مليون دولار ضمن برنامج تطوير شبكة الري في مصر و١٠٠ مليون دولار لانشاء محطة كهرباء جديدة و٣٩,١ مليون دولار لتوسيع وتحسين مشروع مياه الصرف الصحي في الاسكندرية و١٠٨,٧ مليون دولار لمشروع الصرف الصحي بمنطقة غرب نهر النيل في القاهرة و٥ ملايين دولار لتطوير المشروعات الصغيرة في القاهرة والاسكندرية.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان الاجتماع الاخير لمجلس الوزراء المصري برئاسة الرئيس حسني مبارك شكل لجنة وزارية على مستوى عال لمتابعة وتقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على عودة العمالة المصرية من الكويت والعراق. وانه من المنتظر في ضوء هذه التطورات عدول الحكومة عن الاستمرار في تنفيذ خطتها الخاصة باصدار قانون جديد لتنظيم سفر العمالة المصرية للخارج والذي كان يتضمن وضع قيود على سفر المصريين للخارج قبل التأكد من توافر فرص عمل لهم وايداع مبلغ نقدي كتأمين في احد البنوك المصرية والحصول على تذكرة سفر ذهاب واياب.

واوضحت المصادر ان اللجنة الوزارية سوف تبحث سبل تغطية النقص في ايرادات الموازنة المصرية، نظرا لحدوث انخفاض متوقع في رسوم تصاريح عمل المصريين في الخارج وحصيلة الضرائب خاصة الضريبة المفروضة على المصريين المعارين للخارج من قبل الجهات الحكومية وايرادات شركة مصر للطيران.

وتوقعت المصادر عقد اجتماعات ثنائية بين مصر وليبيا خلال الايام المقبلة لمناقشة الاقتراح الليبي بشأن توظيف مليون مصري في الأراضي الليبية للمشاركة في المشروعات الزراعية وهو الاقتراح الذي قدمه العقيد معمر القذافي مؤخرا.

ومن جهة اخرى اكدت مصادر اقتصادية في القاهرة ان تطبيق الدول العربية لقرارات مجلس الامن بشأن فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية شاملة على العراق سوف تؤدي الى الحاق اضرار بالاقتصاد العراقي نظرا لاتساع حجم العلاقات الاقتصادية بين العراق والدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

وذكرت «المصادر» ان تطبيق مصر لتلك القرارات يعني وقف الصفقة المتكافئة للتجارة والتي تبلغ نحو ٥٠٠ مليون دولار تشمل ٢٥٠ مليون دولار صادرات لكل دولة والغاء انشاء شركة مقاولات مشتركة برأس مال ٤٠ مليون دولار لتنفيذ مشروعات التعمير والبناء في العراق وسحب الشركات المصرية التي تقوم بأعمال هناك.

كما يستتبع هذه الاجراءات وتطبيق

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٣/٨/١٩٩٠

العقوبات وقف المشروع الخاص بانشاء مصنع مشترك لمحركات الديزل واعفاء قيام هيئة قناة السويس بالعمليات الخاصة باصلاحات ميناء البصرة العراقي وبناء سفن ومشروعات مدنية في البصرة وشط العرب وفقا للاتفاق الموقع في ١٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٩ وعدم تصدير ابراج خطوط كهرباء الضغط العالي والمتوسط للعراق لمد خطوط الكهرباء في المدن العراقية وعدم تصدير الكابلات الكهربائية المصرية.

ومن المنتظر ان تتوقف مصر عن الحصول على كميات من الكبريت الخام العراقي وعدم تقديم منح دراسية للطلاب العراقيين وتوقف مشروع الربط الكهرباء العربي الذي تشترك فيه العراق مع مصر والاردن وسورية وتركيا وقد بدأ تنفيذ المرحلة الاولى منه بين مصر والاردن.

حصر التعويضات المالية للعائدين من الكويت والعراق

حسابات الظل للكمبيوتر تضمن حقوق المتعاملين مع البنوك



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٠/٨/٢٣

تقرر اجراء حصر شامل للتعويضات المالية المستحقة للمصريين العائدين من الكويت والعراق .. وذلك للمطالبة بهذه المستحقات عن طريق القنوات الدبلوماسية ومنظمة العمل الدولية .

أكد خبراء البنوك أن رد الودائع للمصريين من بنوك الكويت سيتم عند انتهاء الاحتلال بذات العملة التى تم بها الايداع وان الدينار ستعود له قوته لان ماحدث امر عارض ولان الاصول التى تغطيه اغلبها فى الخارج .

وقال خبراء القانون ان ودائع وحسابات المصريين بالبنوك الكويتية لن تضيع الا اذا اشهرت البنوك الكويتية افلاسها ..

● ● يقول خالد طاهر عبدالبارى وكيل اول وزارة القوى العاملة والتدريب انه تم اعداد مكاتب فى السويس ونويبع ومطار القاهرة لتسجيل بيانات العائدين من الكويت والعراق يدون فيها الاسم والوظيفة والمرتب والمستحقات المالية له بالاسترشاد بالعقد وسيتم تجميع هذه المستحقات بعد تصنيفها بالكمبيوتر وذلك حتى يمكن المطالبة بها بتقديم شكوى لمنظمة العمل الدولية .

وقال ان التعويضات المالية تتمثل فى الاجور التى لم تصرف ومكافأة نهاية الخدمة .. وبالنسبة للتعويضات العينية مثل السيارات الذهب والاثاث وخلافه فسيتم المطالبة بها ولكن قد يصعب اثبات ذلك .

● ● ويقول محمود عبدالعزيز نائب رئيس اتحاد البنوك المصرية ونائب رئيس البنك الاهلى .. ان الرقم الصحيح لحجم ودائع وحسابات المصريين فى البنوك الكويتية لايمكن تقديره الا اذا كان لدينا مستندات تؤكد ذلك ولكنه بالمليارات .

ويقول ان سعر الصرف الحالى للدينار الكويتى لايعبر عن الواقع خاصة فى ظل الاحتلال العراقى للكويت .. وان الذهب والمجوهرات فى خزائن البنوك الكويتية لاتمثل الا نسبة محدودة من غطاء العملة وباقى الاستخدامات هى اصول واستثمارات موجودة فى الخارج .. وغالبية اموال البنوك الكويتية مودعة فى بنوك خارج الكويت .

ويضيف محمود عبدالعزيز انه بمجرد انتهاء الاحتلال ستعود للدينار قوته وسيحصل المودع فى البنوك الكويتية على حقوقه كاملة .. وبالعملة التى تم الايداع بها سواء كانت دينارا او دولارا .. وسعر الصرف لن يكون محل خلاف .. ودولة الكويت لها اصول فى الخارج وهى مجمدة فقط ولم تصادر والاحتلال العراقى قد يؤثر مرحليا على الاقتصاد الكويتى ولكنه يستطيع ان يخرج منه بعد انتهاء الاحتلال كما خرجت الكويت من قبل من كارثة ازمة المناخ التى كان يبلغ حجم التعامل فيها ٩١ مليار دولار وهى معاملات كانت وهمية وقامت الدولة بتعويض الناس ولهذا فانه بعد انتهاء الازمة وازالة الاحتلال ستعود البنوك للعمل وقد يتم الدمج لبعض البنوك ..

● ● ويقول محمود عبدالله رئيس بنك القاهرة باركليز انه ستكون هناك صعوبات كبيرة فى عودة ودائع وحسابات المصريين من البنوك الكويتية .. وهذه الحسابات بالطبع كانت مسجلة على الكمبيوتر ولايوجد نظام تأمين وأمان لهذه الشرائط فان توقف الكمبيوتر ٢٤ ساعة يمسح الشرائط وكافة البنوك تعمل نظام حسابات ظل للكمبيوتر حتى اذا توقف الكمبيوتر يتم الاستعانة بها للمحافظة على حقوق المتعاملين مع البنوك ولا اعتقد ان البنوك الكويتية كانت تستخدم هذا النظام المعروف فى كافة البنوك .

ويقول ان كشف الحساب المرسل من البنك لعملية لايكفى لاثبات صحة الحساب .. ولكن ايصال الايداع يكفى لاثبات الحق .. وهناك نقطة اخرى ان البنوك الكويتية بالطبع قدمت قروضا وتسهيلات واصبحت هذه القروض معدومة بسبب الاحتلال والنهب و ٥٠٪ من الودائع قدمت كائتمان على الاقل و٥٠٪ او ٦٠٪ من الودائع على الاقل ضاعت بسبب القروض المعدومة .. ولايمكن أن نخدع المودعين فى البنوك الكويتية ونعطيهم أمالا قد لاتتحقق .

تعليق : عبدالله نصار

● ● ويقول الدكتور سعيد الحلفاوى المستشار السابق بمجلس الدولة ان من حق المودع ان يطالب بحقوقه فى البنوك الكويتية .. واذا كانت الدفاتر والمستندات قد احترقت او الكمبيوتر توقف فان المنطق ان يكون لها اكثر من نسخة .. ويمكن للعميل ان يثبت حقوقه لدى البنك بكافة طرق الاثبات .

ويقول .. انه اذا لم يشهر البنك افلاسه فان عليه ان يلتزم بتغطية التزاماته نحو العملاء .. وهذه اوضاع

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٠/٨/٢٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لايمكن ان يغطيها التأمين على الودائع والحسابات المعروف فى بعض البنوك العالمية لانها مخاطر غير تجارية .. والتأمين يكون مقصورا على المخاطر التجارية وهذا الخطر الناتج عن الغزو العراقى للكويت غير تجارى .

ويوضح ان عودة المدخرات الموجودة للمصريين في البنوك الكويتية امر وارد لان غالبية اصول البنوك موجوده فى الخارج وقد تم تجميدها فقط والتجميد ليس مصادرة .. ولكن المودعين بالدينار الكويتى عوضهم على الله .. فان قيمة الدينار تدهورت .. والرد سيكون بالدينار طبقا للعرف لمن اودع بالدينار ..

●● ويقول الدكتور عبدالعزيز سرحان استاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس .. انه اذا عادت الحكومة الشرعية فهي ملزمة بتعويض العاملين المصريين وغيرهم وهناك طرق عديدة لذلك ومنها تعويض هؤلاء العاملين عن طريق اتفاقيات كما تم بين فرنسا وايطاليا بعد الحرب العالمية الثانية ..

لكن اذا استقرت العراق فى الكويت وهذا لن يحدث ان شاء الله فسيتم حل ذلك عن طريق التراضى بين الدولتين او عن طريق لجان التحكيم او رفع قضايا امام المحاكم اذا كانت الدولة التى لديها تعويضات دولة ديمقراطية .. وهذا بالطبع لاينطبق على العراق .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩٠/٨/٢٤

□ حول الرؤية الإسلامية لحقوق العمالة المهاجرة :

الشريعة توجب تأمين العامل وعدم تعرضه للأخطار

الذين يرفض احتجاز العمال الأجانب على اتخاذ موقف ضد مصالح بلادهم أو المساومة عليهم أو الإبقاء عليهم بالقوة



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٩٩٠/٨/٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في هذه الايام التي يفر فيها مئات الالاف من العاملين بالكويت والعراق الى اوطانهم في محاولة للنجاة بانفسهم من الهلاك تاركين وراءهم اموالهم وامتعتهم تبرز قضية حقوق العمالة المهاجرة . والضوابط التي كفلها الاسلام لهم وبخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على اجورهم وحمايتهم ليس فقط في الظروف العادية وانما ايضا في حالة حدوث منازعات سياسية وحربية وكذلك اسلوب معاملتهم في ظل هذه الظروف وموقف الدين من اجبارهم على اتخاذ مواقف سياسية تتعارض مع مبادىء اوطانهم ومع الاعراف الدولية او ارغامهم على التجنيد لمصلحة طرف من الاطراف او المساومة بهم .. فاننا نعرض اليوم للرؤية الاسلامية لابعاد هذه القضية الهامة .

• في البداية يعرض الدكتور جمال الدين محمود عضو مجمع البحوث الاسلامية للمبادىء الاسلامية المنظمة للعمل وحقوق العمال فيقول .

سـيد ابـو دومـه

ان الشرع الاسلامي نظم عقود العمل ونص على ذلك فيما يسمى (بعقد اجارة الاشخاص) سواء كان العمل لدى شخص معين او لدى مؤسسات وفي هذا التنظيم لا يعتد كقاعدة عامة بجنسية العامل او دينه فالمسلم يباح له العمل لدى غير المسلم والعكس جائز ايضا .

وفي ظل التنظيم الاسلامي لعقد العمل فان حقوق العامل ورب العمل مكفولة مع رعاية أشد للعامل بالذات لانه الطرف الاضعف . وقد ورد في السنة النبوية ما يؤكد هذه الرعاية ايا كان جنس العامل أو دينه مادام العمل في ذاته مشروعا كالاشتراك في التعمير زراعيا او صناعيا أو تجاريا أو المساهمة العلمية والادارية .

وللعامل الحق في الاجر العادل والا يكون العمل شديد المشقة او الخطورة فاذا كان كذلك فان السنة توجب اعانته عليه بغيره من العمال أو بآلة او بتنظيم في العمل او احتياطات ووسائل تخفف من شدته وخطورته وللعامل الحق في الاجازة والاجرة لازمه اى انها اجازة مدفوعة الاجر

وحقوق العامل لا تتأثر في الشرع بانتقاله من بلد الى اخر للعمل بل قد تزيد بسبب هذا الانتقال

وفي هذا العصر ينتقل مئات الالوف من العمال الى بلاد عربية واسلامية تحتاج الى جهودهم وقوتهم وخبراتهم والاسلام يوجب تأمين هؤلاء العمال في اقامتهم في البلد الذى يعملون به والوفاء بحقوقهم كاملة وتمكينهم من اعالة اسرهم في بلدهم الاصلى ولا يجوز باى حال من الاحوال ايقاع الأذى بهم بسبب خلاف سياسى او نزاع بين الدولة التى ينتمون اليها وتلك التى يعملون بها .

وليس ادل على ذلك من ان الاسلام حمى العمال الذين لا يشتركون في القتال ويحرم على اى بلد بها عمال من بلد اخر ايا كان جنسهم او دينهم ان تخفض اجرهم او تستولى على حقوقهم الثابتة بالعقد واشد من ذلك حرمة ان تلزمهم بالبقاء على غير رغبتهم او جعلهم عنصر ضغط وارهاب لدولهم .

المساومة بالعمال

واكد ان هذه الاحكام الاسلامية تتفق مع نظم العمل الدولية التى وردت في اتفاقية عام ١٩٦٦ م التى تنص على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وكذلك ما نصت عليه الاتفاقيات المنظمة للعمل والتى تطبقها منظمة العمل الدولية ويستوى أن يكون العامل في خدمة فرد او دولة او مؤسسة خاصة بل ان الدولة التى يعمل بها العامل مسئولة عن هذه الحقوق ويجب ان تراقب الوفاء بها من مـواطنيها او مؤسسـاتها العـامـة والخاصة .

ولا يجوز اجبار العامل الاجنبى على اتخاذ موقف سياسى يتعارض مع مصالح بلاده او مشاعره القومية او المساس بمشاعره الدينية والخلقية والوطنية . واشد من ذلك حرمة اجباره على القتال لصالح الدولة التى يعمل بها ورغما عن ارادته وكذلك التضييق عليه او حبسه او اعتباره عنصرا من عناصر المساومة

□ وفي ختام حديثه اوضح د . جمال الدين محمود

ان الدولة التى بها طوائف كبيرة من العاملين في مختلف الوظائف والاعمال تساعد في خدمتها وتنميتها والنهوض بها تعد مسئولة شرعا وانسانية عن حماية هؤلاء العاملين وعدم الاضرار بهم وكاصل اسلامى ينبغى التسوية بينهم وبين مواطنى تلك الدولة وعدم تعريضهم لاى عقوبة او اجراء يمس امنهم وسلامتهم واعتبارهم اقل شأنا .

فمن المؤكد ان انتقال طوائف العمال من بلد الى اخر هو من قبيل التعاون المأمور به شرعا والى جانبه اخوة العروبة والاسلام مما يقتضى ان يصبح انتقال العمالة وسيلة للتنمية في كل البلاد العربية والاسلامية بوجه عام .

أقـدس الامـانات

□ وعن واجب الدول والافراد نحو العمال العاملين لديهم يؤكد الدكتور جمال البنا رئيس الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل ان حقوق العمال من اقدس الامانات حيث اوجب الاسلام على كل مؤمن واجبات الاخوة نحو اخوانه المؤمنين عملا بقوله تعالى (انما المؤمنون



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٨/٢٤

اخوة ..) وهذا يتاكد فى فترات الحرج والازمات بالذات . كما اعتبر انتقال العمالة نوعا من الهجرة مشيرا الى موقف الانصار من المهاجرين وكيف ان الانصار لم يضيقوا بهم بل سعدوا بهم وعرضوا عليهم اقتسام الاموال والمساكن

وفى عصرنا الحاضر ظهرت دول اغناها الله من فضله ووفد اليها مئات الالوف من العمال من الدول التى نامت من ويلات الحروب وقلة الموارد والظروف الاقتصادية الصعبة فحدث تغيير كان يمكن ان يحقق تكاملا بين الدول الاسلامية فقد بدأت هجرة العمال المصريين الى العراق والى الكويت وغيرهما واسهموا فى اقامة خطط التنمية وكانوا بشهادة الجميع خير من وفد على المنطقة وخير من اعطى تفانيا فى العمل وتحملا للمشاق .. وكان يمكن لموقف الانصار من المهاجرين ان يوحى شيئا للمسئولين فى هذه الدول نحو العمال المصريين وحتى وان كانوا قد ذهبوا للعمل فهناك اخوة الاسلام وهناك ماضى مصر المعروف ومساندتها للقضايا العربية والاسلامية ولكننا لا نريد من المسئولين فى هذه الدول موقف الايثار الانصارى ولا حتى الفضل الاسلامى ولكننا نريد العدل باى مقياس وحماية حقوقهم والحفاظ على امنهم وان يعمل المسئولون بتوجيهات الاسلام فى هذا المضمار وهناك حديث نبوى واضح يقول : (ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه فقد خصمته - أى غلبته - رجل اعطى بى فغدر ورجل باع حرا فاكل ثمنه ورجل استاجر اجيرا فاستوفى منه ولم يوفه اجره)

ويؤكد الدكتور البنا ان القران الكريم يحذر من اكل اموال الناس بالباطل ويندد بالذين يبخسون الناس اشياءهم ويوجب الحفاظ على الحرمات ويطالب باداء الامانات وذلك فى العديد من اياته الكريمة التى كفل الحقوق للعمال

وطالب الدول والمنظمات العالمية ان تعمل على حفظ حقوق العمال الذين اضيروا وامضوا سنوات طويلة يجاهدون من اجل حياة عزيزة كريمة وفقدوا نتيجة للظروف الراهنة اموالهم وامتعتهم □



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/٢٠/٨/١٩٩٠

مصر تحتاج الى ٤٠ مليار جنيه لتشغيل مليونى عائد من الخليج

كتب ـ جمال شوقى :

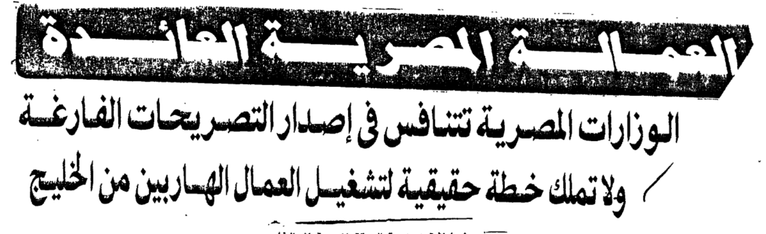
طلبت الحكومة من بعض الدول الصديقة، والمؤسسات المالية العالمية، معونات ومساعدات نقدية عاجلة لمواجهة ازمة النقص الخطير فى العملات الصعبة. قدرت مصادر مسئولة حجم العجز فى العملات الصعبة الناتج عن الغزو العراقى للكويت بنحو ٣ مليارات دولار. تسعى الحكومة حاليا لوضع خطة طوارىء لاستخدام العملات الصعبة، وتحديد اولويات لانفاقها. وقدرت مصادر مسئولة حجم الاموال التى تحتاجها مصر لاقامة مشروعات تستوعب مليونى عائد مصرى من الخليج بنحو ٤٠ مليار جنيه فى اقل التقديرات. وتقوم الحكومة حاليا باعداد اسس وخطط جديدة للاصلاح الاقتصادى لمناقشتها مع خبراء صندوق النقد والبنك الدولى خلال ايام.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــوفد

التاريخ : ٢٨/٨/١٩٩٠



العمالة المصرية العائدة

الوزارات المصرية تتنافس فى إصدار التصريحات الفارغة

ولا تملك خطة حقيقية لتشغيل العمال الهاربين من الخليج

عندما اشتدت هجرة العمالة المصرية الى الخارج، ظهر فى سوق العمل داخل مصر عدة مشاكل، كان ابرزها نقص العمالة الفنية والزراعية داخل مصر، بالاضافة الى انعكاسات هذا النقص على اسعار السلع والخدمات.

والآن بدأت عودة مكثفة للعمالة المصرية من الخليج وهى عودة قهرية جاءت مفاجئة، وغير منتظمة، ومن المؤكد انها، اذا لم تواجه بتخطيط علمى شامل، فسوف تخلق كثيرا من الازمات، والاختناقات الاقتصادية، ومع ذلك فمن المتوقع ان يكون لعودة العمالة بعض الآثار الايجابية على سوق العمالة فى مصر، وما يتبع ذلك من اثار ـ ايجابية ايضا ـ على اسعار الخدمات، وربما اسعار المنتجات الزراعية ـ ايضا. ومن المؤكد اننا فى حاجة ماسة الان لمعرفة التصنيف الحقيقى لانواع العمالة العائدة، وتحديد ما ينقص السوق المصرى فيها، وما يفيض عن حاجته، حتى يمكن تلمس مؤشرات التاثيرات المحتملة على سوق العمالة داخل مصر ومايرتبط بذلك من انعكاسات على الاجور والاسعار ومستوى الخدمات.



المصدر : .... الموقف ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٩٩٠/٨/٢٥ ....

• تؤكد دراسة هامة للجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ان هجرة العمالة المصرية للخارج سواء كانت دائمة او مؤقتة كان لها العديد من الاثار الايجابية والسلبية ومن اهم الاثار الايجابية للهجرة :

● المحافظة على حرية الفرد طبقا للدستور والتخفيف من اثار المشكلة السكانية وتدعيم العلاقات بين مصر والدول الاخرى خاصة الدول العربية .

● زيادة موارد الدولة من العملات الصعبة: حيث بلغت تحويلات المصريين العاملين في الخارج الى داخل مصر طبقا للتقرير السنوى لسنة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ للبنك المركزى المصرى ٢,٨٣٥,٧ مليون جنيه ومعروف ان زيادة موارد الدولة من العملات الاجنبية تؤدى الى تخفيف حدة العجز في ميزان المدفوعات كما ان الزيادة في حجم الاستثمارات تزيد من قدرة الدولة على خلق وظائف جديدة .

● الوفر في الاستهلاك العائلي نتيجة لانتقال العمال المصريين ومرافقيهم للخارج :

حيث ان عدم انتقال هؤلاء العاملين واسرهم للخارج ، سوف يحقق بالتأكيد زيادة في الاستهلاك العائلي .

● كذلك من ايجابيات هجرة العمالة المصرية انها ساهمت في تحقيق سياسة العمالة الكاملة - بالنسبة للدول التي تعاني من وجود فائض في القوى العاملة بها كما انها ساهمت في تنمية العلاقات التجارية مع الوطن الام ودول المهجر، كذلك استفادت مصر من هجرة ابنائها عن طريق الاستفادة بخبراتهم بدعوتهم لحضور المؤتمرات التي تعقد في مصر .

آثار سلبية

وتشير الدراسة الى الاثار السلبية التي نجمت عن هجرة العمالة المصرية للخارج اهمها :

● نقص العمالة الفنية المدربة : حيث ادى خروج العمالة المصرية وباعداد كبيرة الى نقص واضح في المهارات الحرفية والمهنية بل وفي بعض انواع العمالة غير الماهرة خاصة في مجال الزراعة وفي مجال الاعمال والخدمات وقد ادى هذا الى تأثير سلبي في الانتاج وتدهور في الخدمات وزيادة تكلفة المشروع .

● ارتفاع مستوى اجور العمالة الفنية ارتفاعا كبيرا حيث ادت هجرة العمالة المصرية الى نقص العمالة الفنية مما ساعد على ارتفاع اجور العمال الحرفيين نظرا لعدم الاقبال الكبير على المدارس الفنية في مصر .

● فقدان الاقتصاد القومي لانتاجية العمالة المهاجرة : فقد قدرت دراسة قام بها المجلس القومي للانتاج ان قيمة هذا الانتاج الضائع تقدر بنحو ١٤٥ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ارتفعت الى ٦٨٣ مليون جنيه عام ١٩٨٢ .

● فقدان الدولة لتكاليف تعليم وتدريب هذه العمالة .

● التنازلات الوظيفية، اذ ان خروج بعض المصريين للخارج بحثا عن عمل وقبولهم بعض الاعمال التي لا تتفق مع خبراتهم ادى الى قبولهم اجورا ادنى بكثير من الاجور التي تدفعها هذه الدول لغيرهم مما يثير مساسا بالكرامة الوطنية .

● الزيادة في معدلات التضخم، فقد ادى خروج اعداد كبيرة من المصريين للعمل في الخارج الى تكوين ثروات بالعملات الصعبة وقد كان لذلك اثره في احداث تغيير في الخط الانفاقي لديهم مما عرض المجتمع المصرى لموجات متتالية من الضغوط التضخمية في الاسعار .

● تدهور الروابط الاسرية: حيث تفككت روابط الكثير من الاسر المصرية نتيجة لسفر رب الاسرة في بعض الاحيان بمفرده الى الخارج وترك افراد اسرته في غيبة عن رقابة عائلها وخاصة بالنسبة للهجرة المؤقتة .

● عدم الشعور بالانتماء وارتفاع نسبة الاعالة واضطرار الدولة لتعويض الفاقد في راسمالها البشري بقوى عاملة بديلة من الخارج تكون عالية التكلفة .

● ومن اخطر الاثار السلبية احتمال تعرض العمالة المصرية للاستغناء عنها فجاة وماله من اثار سلبية على الاقتصاد المصرى .

● وجود نوع من الانفصامية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث يوجد فارق كبير في الدخل بين العاملين في الداخل والعاملين في الخارج .

● عدم التناسب في معدلات الاجور والترحيل المفاجيء من قبل صاحب العمل .

ظواهر غريبة في سوق العمل

واشارت دراسة اصدرها مركز دراسات الوحدة العربية عن انتقال العمالة العربية الى ان العراق يتميز عن كل دول المشرق العربي بالحرية التي يكفلها القانون هناك لانتقال العمالة العربية اليه، والتي ادت ابتداء من عام ١٩٧٥ الى تدفق اعداد كبيرة من المصريين اليه، بلغ عددهم حوالى مليون فرد عام ١٩٨٠، وتشكلت معظم هذه العمالة الوافدة من كل انواع المهارات وان كان الجزء الاكبر منها فلاحين من جميع انحاء مصر ...

واوضحت دراسة اجرتها جامعة درهام الانجليزية الى ان حالة السوق المصرى للعمل تتسم بجمود غريب للحراك المهنى، فعلى الرغم من ان مصر صدرت جزءا ضئيلا من قوة العمل فيها تقدر بـ ٤٪ عام ١٩٧٥ ، فقد احدث ذلك عجزا شديدا في صفوف الحرفيين والعمال المهرة كان له اثاره الاقتصادية الواضحة والتي لمسها المستهلكون لخدمات هؤلاء الحرفيين سواء لارتفاع الاجور او لعدم جودة الخدمات التي يقدمها هؤلاء الحرفيون من الناحية الفنية. كما اشارت الدراسة الى ان سوق العمل المصرية عجزت عن ملء الفراغ وسد النقص في الوظائف التي تم تصديرها للخارج، رغم ان البطالة تنتشر بنسب كبيرة في صفوف العمل الاقل مهارة وغير المهرة خاصة وان القطاع العام بنظامه المعمول به في مصر لايجعل الموظفين يغامرون بتركه الى اعمال اخرى، كما ان العمال في المناطق الريفية اكتفوا بانشطة هامشية داخل مناطقهم الريفية .

واشار تقرير لمجلس الشورى عن « سياسات تدريب القوى العاملة » الى ان حجم قوة العمل المتوقعة عام ٢٠٠٠ سيبلغ ٢٢,٣٥٦,٠٠٠ موزعين على الاسس التالية :

● ٢,٦٦١,٠٠٠ للصناعة
● ٩,٥٦٢,٠٠٠ للزراعة
● ١٠,٠٣٢,٠٠٠ خدمات

واشار التقرير الى ان القنوات الرئيسية للدخول في سوق العمل تنحصر في هؤلاء الذين انتهوا من المراحل التعليمية، وهؤلاء الذين تسربوا من التعليم، واخيرا العائدين من الخارج ولم يسبق لهم الالتحاق بعمل في الداخل واوضح التقرير ان العجز موجود في العمالة الماهرة المدربة وخاصة في مجال التشييد والبناء والاعمال الميكانيكية والكهربائية، وتشغيل وصيانة الالات الدقيقة والنقل والمواصلات واستصلاح الاراضي والميكنة الزراعية والسكرتارية المتقدمة وصيانة الاجهزة المنزلية والغزل والنسيج .

وكخطوة اولى لتنظيم سوق العمل في مصر، طالب التقرير، بضرورة توفير الامكانيات المادية اللازمة لوضع خطط عملية لتدريب القوى العاملة للوفاء باحتياجات الدول المحيطة بنا، ولاحتياجاتنا الداخلية وهو الامر الذى اصبح يمثل الان ضرورة قصوى سواء من اجل سد النقص في العمالة الماهرة او من اجل استيعاب العائدين من الخارج والاستفادة منهم في انشطة انتاجية تعوض انقطاع تحويلاتهم من الخارج ..

مصر تستورد العمالة !

●● دراسة اخرى اعدتها الباحثة هالة السيد بدر بمعهد التخطيط القومى، حول اثر هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية ومستقبلها ، اوضحت الدراسة ان هجرة العمالة المصرية لدول الخليج، اثرت سلبيا على الاوضاع الداخلية المصرية، حيث حرم الاقتصاد المصري من انتاجية هذه العمالة المهاجرة وقدرت قيمة الانتاج الضائع عام ٨٢/٨١ بنحو ١٤٠٠ مليون جنيه مصري.... كما نقصت العمالة الفنية المدربة في مصر، وارتفعت اجورها فاثر ذلك على تكاليف الانتاج، واتضح ذلك من مبالغة الفنيين في رفع اجورهم وزيادة تكاليف الانتاج وارتفاع المستوى العام للاسعار، وانسحاب العمالة الفنية الماهرة من القطاع العام الى القطاع الخاص، كما توجهت الزيادة في الاجور الى الاستهلاك والمضاربة على الاراضي والعقارات وتوجيه المدخرات



اليها .. وتناقصت المساحات المنزرعة بخلاف الاثر النفسي السيىء للعمالة غير المهاجرة، والخلل في سوق العمل الداخلي في مصر نتيجة عدم وجود ضوابط لهجرة العاملين مما جعل مصر سوقا للعمالة الواردة من الهند وباكستان والفلبين وكوريا وتايلاند، واللجوء الى الاعمال التي تدر عوائد ضخمة دون عمل كالسمسرة وتجارة العملة والتحايل على القانون لاغراض السفر وتحويل الاموال ...

ومن المفروض ان هذه الاثار - وفق ما حددته الدراسة - كانت نتيجة لهجرة العمالة المصرية، وبالتالي يجب ان تؤدي عودتها الى انخفاض اسعار الخدمات عموما !!

●● وحددت الدراسة اعمار المهاجرين بين ٢١ و٤٥ عاما، بمعنى ان العمالة المهاجرة تتركز في الشباب. وكان معظمهم من العاملين في مجال الزراعة مما ادى الى انخفاض الرقعة الزراعية بنحو مليون فدان خلال سنوات الانفتاح، وكان من المنتظر - حسب الدراسات - ان تصل الخسارة الى ٢ مليون فدان عام ٢٠٠٠ !!!

من المتوقع ان تعود هذه العمالة الزراعية الى مجال الزراعة لتعويض هذه الخسارة في الرقعة الزراعية !

●● وتشير نفس الدراسة التي اعدت في معهد التخطيط القومي، الى ان الاعداد المتوقع عودتها في الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ حوالى ١٥٠ الف عامل مصري معظمهم من عمال الانتاج ..

[ولكن بعد ظروف الغزو العراقي الحالي، يتوقع عودة ١,٥ مليون على الاقل]....

وقد كانت العراق - وفق احصاءات وزارة القوى العاملة عام ١٩٨٥ - اكبر اسواق العمالة المصرية المهاجرة، حيث كانت تستوعب ١,٢٥ مليون مصري، انخفضوا الى ٩٠٠ الف مصري عام ١٩٩٠... وكانت العمالة المصرية بالكويت ١٣٦,٥ الف مصري، زادت الى ٢٥٠ الف مصري عام ١٩٩٠ وكان الطلب في الكويت على قطاع التشييد والبناء والتعليم، اما في العراق فكان الطلب على العمالة الفنية فقط!

وقد توقعت وزارة الهجرة بعد ازمة البترول في الخليج وعودة العمال المصريين من دول الخليج في عام ١٩٨٦ ان معظم العمالة العائدة من المعارين سوف تعود الى الوظائف السابقة .

اما ادارة الهجرة بوزارة الخارجية فتوضح ان المصريين الذين عادوا من العراق عقب ازمة البترول كان عددهم ٢١٠,٨ الف مصري ولا ينبغي ان تكون النظرة الى عودة العمالة المصرية تشاؤمية !!

●● اما الجهاز المركزي للتنظيم والادارة، فقد بدأ في تلقي طلبات العائدين من الكويت والعراق، بالعودة الى وظائفهم السابقة ويقومون بدراسة كل حالة على حدة، وبالنسبة للمعارين فهؤلاء يعودون الى وظائفهم السابقة دون مشاكل اما من فصلوا من وظائفهم فتطبق عليهم المادة ٢٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشان نظام العاملين المدنيين وبموجبها يجوز تعيين العامل في وظيفته السابقة، التي كان يشغلها او في وظيفة اخرى مماثلة في ذات الوحدة او في وحدة اخرى على نفس الاجر الاصلي مع الاحتفاظ باقدميته !!

●● اما من عاد ولم تعين دفعته بعد فيتم تحويله لوزارة القوى العاملة .

وبالنسبة للعمالة المصرية العائدة والمتخصصة في مجال الانشاء يرى محمد منير ضرغامي... رئيس النقابة العامة لعمال البناء والاخشاب ان السوق المصري قادر على استيعاب العمالة الراجعة من العراق والكويت وخاصة عمال قطاع المقاولات والاسكان لان بمصر شركات عديدة في هذا المجال تكسب ولا تخسر. وتستطيع ان تستوعب هذه العمالة ولكن يستلزم هذا نوعا من التنظيم من الحكومة لانه حتى الان لاتوجد احصائيات او بيانات دقيقة عن عدد هذا النوع من العمالة سواء العاملين منهم في مصر او خارج مصر بما يشكل صعوبة امام توزيعهم على تخصصاتهم

كان لوزارة القوى العاملة النصيب الاكبر في التصريحات المنشورة بالصحف عن استيعاب العمالة المصرية العائدة من العراق والكويت... حيث اصدرت الوزارة عدة تصريحات تؤكد وجود حلول سريعة لاستيعاب الاعداد العائدة... وذلك بعودة كل موظف معار الى عمله وبالنسبة لاصحاب الحرف العائدين سيجدون اماكنهم في القطاع الخاص والمدن العمرانية الجديدة واكد وزير القوى العاملة على هذه التصريحات خلال احاديثه في اجهزة الاعلام... واظهر الموقف وكان شيئا لم يحدث.. وكانه لاتوجد مشكلة في تشغيل العمالة العائدة .

ومع ذلك لم نجد في وزارة القوى العاملة دراسة واحده ولا حصه عمل تحدد موقف الوزارة واستعداداتها لاستيعاب هذه العمالة... ولم نعثر على اثر لخطة سابقة تم وضعها من قبل الوزارة لمثل هذه العودة الطارئة . وقد اكتفى المسئولون بالوزارة بالقول ان الامر يخص الوزير شخصيا وليس لديهم اية تعليمات خاصة باستقبال العمالة العائدة للان ..وحاولنا الوصول لحقيقة الحلول المصرح بها يوميا من قبل المسئولين لوسائل الاعلام. فلم نجد ما يدل على جدية هذه التصريحات !

وفي محاولة لمقابلة الوزير لمعرفة موقف الاف المتوافدين على الوزارة طالبين العودة الى وظائفهم اخبرني مدير العلاقات العامة بالوزارة ان الوزير مشغول مع وزير العمل الليبي

العمالة المصرية بالخليج اتحاد النقابات العربية يبحث أوضاعها غدا بتونس

تشارك مصر فى الاجتماع الطارىء للمجلس المركزى للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب الذى يبدأ اعماله غدا فى تونس . ويرأس وفد مصر السيد خيرى هاشم الأمين العام لاتحاد عمال مصر .

وقد طلبت مصر عقد اجتماع طارىء لبحث الغزو العراقى على الكويت ، وانعكاسات ذلك على أوضاع العمال فى كل من الكويت والعراق ، وخاصة العمال المصريين . كما طلبت تعديل جدول أعمال المجلس ، وإدراج بند ضرورة سحب قوات العراق من الكويت وإعادة الشرعية لحكامها حيث كان مقررا عقده أمس واليوم لبحث التدخل الاجنبى فى منطقة الخليج .

لجنة من اتحاد العمال لجمع بيانات العمالة العائدة

قرر مجلس ادارة الاتحاد العام لنقابات العمال فى إجتماعه يوم الثلاثاء من الاسبوع الماضى ، تشكيل لجنة من أعضائه لجمع بيانات العمالة العائدة من العراق والكويت ومستحقاتهم ونوعية عملهم والعمل على اعادة المستقيلين الى اعمالهم فى مصر ،

والحاق الذين لم يكن لهم موقع عمل فى مصر على مراكز تدريب لاعادة تاهيلهم تمهيدا لتشغيلهم صرح بذلك « للأهالى » السيد راشد رئيس اللجنة ونائب رئيس اتحاد العمال .

مما يذكر ان الشركات ترفض اعادة المستقبلين الى اعمالهم و أن عددا كبيرا من العائدين من ذوى الأعمال الحرة .



المصدر : الأهــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٨/٣١



عـــودة العمالـــة وأزمـــة الداخـــل

يجب ان نعترف انه بالرغم من المجهودات غير العادية التى تبذلها الجهات الحكومية المختلفة للتخفيف من الاثار السلبية الحادة لازمة الخليج على الاقتصاد المصرى .. فان الازمة كبيرة فى الداخل . وخاصة فى جزئية استيعاب العمالة العائدة فى ميكنة الاقتصاد المصرى .. فالعودة الكبيرة او الجماعية احدثت بالفعل ارتباكا غير عادى ومشاكل عديدة للاقتصاد المصرى خاصة وان تزايد اعداد العمالة العائدة يتزامن مع تفاقم مشكلة البطالة .. وبدايات سياسة الاصلاح الاقتصادى وبالتالى فان الشركات العامة هى الاخرى تتجه الى رسم سياسات اقتصادية رشيدة

وهذا يؤدى الى انها هى الاخرى تقلص اعداد العاملين لمواجهة البطالة المقنعة .. ولا تقتصر ازمة العودة الجماعية على مشكلة تشغيل هذه القوى العائدة . ولكن تزداد حدتها بالنظرة الواقعية الى ما يحتاجه المواطنون العائدون من خدمات مختلفة .. ويكفى هنا ان نشير فقط ليس الى الاستهلاك ولكن الى ما يحتاجه ابناء العائدين من اماكن للاسكان فى المدارس والجامعات فى ظل ازمة متفاقمة لكافة مرافقنا ونقص واضح فى الاساسيات

كل ذلك يجعلنا لا نهون من ازمة الداخل التى خلفتها ازمة الخليج .. لانه بالرغم من الخسائر التى تكبدها العاملون المصريون بالخارج والاقتصاد المصرى فاننا نواجه حقيقة لا مجازا ازمة اقتصادية واعباء اضافية يتحملها الاقتصاد المصرى المثقل اصلا بالاعباء .. اى ان الصراحة فى هذه القضايا ضرورية وحتمية .. بالتالى فانه لا مبرر على الاطلاق لدى رئيس الوزراء أو الوزراء الاقتصاديين الى الخوف من مصارحة الشعب بالازمة والأعباء لان المواجهة الاقتصادية ، والتخطيط لمواجهة المشاكل لا ياتى بتجاهلها .. كما ان الازمة الاخيرة لم نصنعها بايدينا حتى نخاف منها فهى اصلا مثل الكوارث الطبيعية التى تستلزم تكاتف الجميع للخروج منها .

● هذه بداية لانه حتى الان .. فان الصورة الواضحة تظهر تماما ان الامكانيات الذاتية للاقتصاد وللوزارات والمصالح الحكومية على استيعاب العمالة العائدة محدودة ، كما ان الظروف الاقتصادية للقطاع الخاص وحالة الركود الحالية تشير الى ان الاستثمارات الخاصة . لن تستطيع ان تستوعب جزءا ولو يسيرا من العمالة العائدة .. بما يعنى ان هذه الازمة المتفاقمة تحتاج الى اسلوب جديد غير تقليدى للتعامل معها . وحتى الان وبكل الصراحة فان الرؤية غير واضحة ولغة المواجهة غير واقعية ولم تتغير كثيرا بما يجعلنا نقول اننا نعود ـ وهذا ما نرفضه الى دوامة عدم المصداقية .

مسئولية صناع الازمة عالميا وعربيا

● كيف اذن نواجه الازمة الحالية ؟!

اعتقد ان الخطوة الاولى للمواجهة هى ضرورة مخاطبة الجميع وخاصة المسئولين عن صنع الازمة عالميا وعربيا بانه لا يجب على الاطلاق تصدير المشاكل للاقتصاد المصرى ويكفى ان الاقتصاد المصرى تحمل باعباء ضخمة وصعبة حتى يخرج من ازمة السبعينات والثمانينات فى فترة صنع السلام فى منطقة الشرق الاوسط .. وقد دفع المصريون ضريبة صنع السلام . فهم الذين تحملوا باعباء . الحرب . واعباء . السلم . فى حين ان الاقتصاد العالمى والعربى هو الذى استفاد فى الحالتين بينما انحصرت المشكلة فى الاقتصاد المصرى والمصريين اولا خاصة عقب المقاطعة العربية بينما ازدادت التدفقات المالية لدول الخليج اساسا عقب رفع اسعار البترول ، وكانت النتيجة ان الذين صنعوا رخاء الخليج هم الذين دفعوا الثمن ـ وكانت المقاطعة العربية بكافة جوانبها ولعل ابسطها على سبيل المثال ان اجور المصريين الذين سمحوا لهم بالعمل بالمنطقة العربية كانت اقل الاجور بالمقارنة بنظيره الاجنبى او حتى العربى من جنسيات اخرى .. وتحمل المصريون الظروف الصعبة ، بصبر يحسدون عليه ولا نستطيع ان نتجاهل ان وراء هذا الصبر ظروف الاقتصاد المصرى وما يمر به من صعوبات ومشاكل عديدة .. ولكن ذلك لا يعنى على الاطلاق ان يستغل الاخرون ظروف المصريين ولا يعطونهم ابسط حقوقهم .. ومما زاد من مشاكل المصريين العاملين فى المنطقة العربية هو المناخ الذى يعملون فيه واسلوب التعامل بل ولغة التخاطب .

فى الوقت الذى كان المصريون يتساءلون عن السبب وراء ذلك .. والذى لا يعرفه الاخرون .. ان المصريين تجاوزوا هذه المشاكل بما يملكونه من زاد حضارى ينفعهم فى الظروف القاسية والشديدة .. ولعل الازمة الاخيرة كشفت عن معدن المصرى وانه لا يكره ولا يحقد ولا يضمر الشر كما فعل الاخرون ولعل ازمة العمالة المصرية فى الدول العربية هى اكبر ملامح المصريين فى التصدى لظروفهم وفى قدرتهم على التكيف مع الواقع .. فالعمالة المصرية هى وراء كل بناء حضارى فى المنطقة العربية بل ان تاثيرها امتد الى صناعة الانسان العربى، وبناء

اسـامة سـرايا /



وجدانه تعليميا وثقافيا .. واثار المصريين واضحة فى العراق والكويت والسعودية ودول الخليج بلا استثناء فى الوقت الذى كان عائد الانسان المصرى محدودا بل ومسروقا فى بلاد عديده .. ويضاف الى خسائر الاقتصاد المصرى بانه بالرغم من ان تحويلات المصريين بالخارج شكلت موردا ثابتا للنقد الاجنبى للبلاد .. الا انه يجب الا نتجاهل ما دفعه الاقتصاد المصرى من وراء هجرة خيرة العاملين به من ضعف فى القدرة الانتاجية وعدم قدرة الانتاج المصرى فى مرحلة هامة من تطور اقتصاديات المنطقة العربية من ان يطور انتاجه وصناعاته ليصدرها للسوق العربية بدلا من ان يصدر ابناءه او مصدر قوته الاقتصادية وبالرغم من ان مصر كانت تملك بنية اقتصادية نسبية تساعدها على تطوير عجلة الانتاج وخلق صناعة تصديرية كبيرة للمنطقة العربية كانت تغنيها الى حد كبير من الاعتماد على موارد عائد تصدير العمالة .. كما فعل الاخرون اليابان ودول جنوب شرق اسيا مثلا .

ولكن المشكلة الان ان الاقتصاد المصرى والمصريين هم الذين دفعوا ثمن السياسات الخاطئة سواء فى مصر او المنطقة العربية .. بل ان المصريين دفعوا ثمن رفاهية الاقتصاد العربى . ولم يتوقف مسلسل الاخطاء حتى وصلت الى الكارثة الاخيرة .. ويبدو اننا مطالبون ان نستمر فى الدفع .. وتلك حقيقة لن يقبلها الشارع المصرى . وعلينا ان نخاطب صناع الازمة انهم مطالبون اليوم ليس بتعويض المصريين ولكن بلغة جديدة للتخاطب محورها الصراحة والوضوح

● استقرار منطقة الشرق الاوسط والبعد عن التطرف السياسى او الدينى بكل اشكاله مرتبط اساسا بالاستقرار الاقتصادى . وأن السياسات الحالية لن تحقق الاستقرار لاننا نحتاج لمشروع عربى كبير يموله اصحاب الاحتياطيات النقدية الكبيرة لتعويض الاقتصاد المصرى والمصريين .. اساسا .. ولا نغالى اذا طالبنا العرب اليوم ان ينظروا بروح وبتفكير جديد للاقتصاديات العربية ككل ولا يغنى الشعوب ان تنتظر انتهاء الازمة . ولكن علينا ان نبدا الان .. خاصة وان هناك ازمة ثقة حادة وفقدان المصداقية لدى الشعوب العربية من قدرة القيادات التقليدية الحالية على اجتياز ازمتها . والشعوب اذا كانت مطالبة بان تقف مع الحق فانها لا تستطيع تجاهل الواقع الصعب خاصة وانها لم تصنعه .. ويستفيد من هذا الواقع المرير الاخرون بينما يصدرون صعوباته للشعوب .. ونسمع ونرى ان هناك اسعافات اولية تزيد من حدة الازمة وتكرس عدم المصداقية لدى الراى العام وتشير باصابع الاتهام بان هؤلاء لا يتعلمون من الازمات وبالتالى فان التعامل معهم لا يمكن ان يكون حضاريا ومبنيا على اسس علمية او سياسات مستقرة للمستقبل □

لجنة قومية لادارة الازمة

وفى ظل الازمة الحالية وبكل ابعادها فان العمل غير التقليدى يتطلب ان نشخص الازمة عن طريق اختيار فريق عمل على مستوى قومى .

وليكن على مستوى فريق العمل الذى اختارته مصر ليدير قضية طابا باعلى قدرة وكفاءة علمية دخل بهذا الفريق تاريخ الادارة المصرية للازمات . وكيفية الخروج بتكاتف قومى لا نظير له فى تاريخنا الحديث .. اختيار فريق عمل محدود يضم كافة الخبرات الفنية والسياسية والاقتصادية ليس من حزب او اتجاه واحد أو من الحكومة فقط ولكن امامنا جميع المصريين وبالعقل المفتوح نستطيع اختيار فريق عمل يتعامل مع الازمة ويتحرك مع الجميع وان ياخذ كافة الصلاحيات الموكولة للحكومة .. حتى يتعامل مع الازمة بعقل جديد وروح وثابة ورؤية ثاقبة تأخذ كل الابعاد وتتحرك وتتعامل بقوة وفاعلية سواء مع الاشقاء العرب أو مع المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد أو مع الدول المانحة للمساعدات وفى مقدمتها الولايات المتحدة واوربا واليابان .

وفى ظل هذا الواقع المتغير فان الامكانيات والقدرات الذاتية للاقتصاد المصرى تستطيع ان تضع سياسات جديدة ومتكاملة . تخرجنا من ازمتنا الاقتصادية . وتضع نقاط التغيير وتواصل سياسة الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى مصر .

بل تضع سياسات ورؤى جديده يحتاجها الاقتصاد المصرى فى هذا الوقت بالذات



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يوميات الأخبار — كتبها اليوم محمد مصطفى غنيم

« .. انها فرصة سانحة قد لا تتكرر نستطيع اذا أحسنا استغلالها بالعمل الجاد والتخطيط الماهر والتنفيذ السريع أن نحول المشكلة الى مشروع قومى كبير كنا نحلم دائما بتحقيقه .. »

فرصة لن تعوض لتعمير سيناء ..

الأمم البارعة التى تتمتع بالعزيمة القوية والاصرار الذى لا يلين ، وقبل ذلك كله حب عميق للتراب الذى تعيش عليه واحساس لا يهتز بالانتماء اليه ، يمكنها أن تتصدى لكل مشكلة تواجهها ، بل وتحولها الى رصيد متين يمنحها المزيد من القوة والنماء ..

ولاشك فى أن عودة مئات الآلاف من الرعايا المصريين الهاربين من جحيم الغزو العراقى للكويت ، والمعاملة السيئة التى قابلت بها سلطات بغداد كل ما قدموه لشعب العراق من خدمات وتضحيات ، والدفعات الأخرى المنتظر وصولها من الأردن واليمن ، تمثل مشكلة ضخمة ذات أبعاد واسعة حتى بالنسبة للدول المتقدمة الغنية ، فما بالك بدولة تواجه عشرات من المشكلات فى الكثير من مجالات حياتها اليومية ، وخاصة فى الاسكان والغذاء والفصول الدراسية والمرافق والنقل وغيرها ..

ولسنا نحاول أن ننكر أو نقلل من شأن الجهود التى تبذلها الجهات المختصة فى كل مجال لمعالجة هذه المشكلات التى تكدست منذ عشرات السنين ، غير ان عودة هذا العدد الهائل من المواطنين الذين عاشوا سنوات فى الخارج دفعة واحدة يتطلب حلا جريئا بعيدا عن الحلول التقليدية التى يمكن أن تستمر سنوات قبل أن تتمكن من اعادة الهدوء والاستقرار الى حياة هؤلاء المواطنين الذين فقدوا كل مدخراتهم ومساكنهم وأعمالهم بين عشية وضحاها ! ..

ومع كل ذلك ، فان هذه المشكلة التى قد يعتبرها البعض محنة أخرى تواجه مصر ، يمكن أن نحولها بعزيمتنا واصرارنا وجرأتنا واخلاصنا فى العمل الى نعمة كانت تراود أحلام الكثيرين منا ، حتى حانت الفرصة بهذه العودة المفاجئة لكل هذه الاعداد الوفيرة من المواطنين القادرين على العمل والعطاء للمشاركة فى تحقيق الحلم العزيز .. تعمير سيناء ..

واذا كان مثلنا العربى يقول : « رب ضارة نافعة » ، فاننا قادرون على تجسيده وتحويله الى حقيقة واقعة ..

ان أمامنا اليوم أعداد قد يزيد مجموعها على المليون ، اغلبهم من عمال الزراعة وعمال البناء ، ومختلف عمال المهن والحرف اليدوية ، الذين اكتسبوا الخبرة والتدريب واستخدام الآلات الحديثة ، وشاركوا فى زراعة حقول العراق لامداد جيشها وشعبها بالغذاء ، وأقاموا الآلاف من المبانى والعمارات والمساكن ، وقد عادوا الى وطنهم ـ المكان الوحيد الذى يشعرون فيه بالأمن والطمأنينة .. وهم الآن فى حاجة ماسة الى أماكن يعيشون فيها ، وأعمال تكفل لهم قوتهم وقوت عائلاتهم ، ومدارس لأطفالهم ومواد غذائية ومختلف لوازم المعيشة اليومية ..

فلماذا لا نرسل هذا الجيش المصرى الكبير من العمال والمهندسين والفنيين والمهنيين مباشرة الى سيناء ، حيث المجال فسيح لاستغلال طاقاتهم وجهودهم وخبراتهم لزراعة مساحات كبيرة من الأرض التى لم تكن فى حاجة لأكثر من الأيدى العاملة لتعميرها واستغلال خبراتها الدفينة ، وأرض سيناء كما يجمع كل الخبراء معروفة بالخصوبة مما يكفل توفير البلايين من الدولارات التى ننفقها كل عام لاستيراد القمح واللحوم وانواع عديدة من الاغذية ، الى جانب الكثير من المعادن والفحم ..

انها فرصة سانحة لا تعوض ، وقد لا تتكرر ، نستطيع اذا أحسنا استغلالها مع العمل الجاد الذى لا يتوقف ، والتخطيط الماهر ، والتنفيذ السريع ، واشتراك أكبر عدد من الخبراء والاخصائيين لمتابعته بلا كلل ، ان نحول أرض سيناء الحبيبة الى مصدر خير ورفاء لمصر كلها ، وربما لأجزاء من أمتنا العربية ، فضلا عن توسيع الرقعة المنتجة فى بلادنا ، وتخفيض العبء عن مدننا المزدحمة ومرافقنا المرهقة ، والخروج من حيز الوادى الضيق الذى تحمل سكان مصر آلاف السنين ..

اننى أهيب بكل المسئولين عن رفاهية هذا الشعب ومستقبله الا يترددوا فى الاقدام على هذه الخطوة الجريئة التى قد يكون فيها الحل لكثير من متاعبنا ومعاناتنا ، وفى نفس الوقت يجد فيها عمالنا العائدون ما يخفف عنهم أثر المحنة التى واجهوها عند عودتهم الى وطنهم الحبيب ..

أما فيما يتعلق بتمويل هذه العملية الكبيرة ، فان البنوك المصرية التى تضخمت ايداعاتها دون استثمار ينبغى ان تشترك فى الهيئة الرئيسية التى سوف تتولى تحقيق الحلم الذى نستطيع أن نبنى به هرما آخر لأجيالنا القادمة .

● ● ●

تطوير المناهج والمواد التعليمية ..

السبت :

تعليقا على ما جاء فى يوميات سابقة بعنوان « كيف يعدون أجيالهم الجديدة للمستقبل » تلقيت رسالة من الأستاذة الدكتورة كوثر حسين كوجك مديرة مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية ، جاء فيها :

« .. بكل الصدق نقول اننا سعداء بكل ما جاء فى مقالكم ، فهو يتفق تماما مع الفلسفة والأهداف والمهام التى من اجلها انشىء مركز متخصص فى تطوير المناهج والمواد التعليمية .. لأول مرة فى مصر ـ ليكون آلية علمية تربوية مسئولة عن تخطيط وتنفيذ ومتابعة عمليات تطوير مناهج جميع المواد الدراسية فى كل مراحل التعليم قبل الجامعى ، فى ضوء آخر المستحدثات والاتجاهات العلمية فى الدول المتقدمة .

ومن اهم الاعمال التى يقوم بها المركز تخطيط ، وتصميم ، وتجريب ، وتنقيح ، واخراج المناهج والمواد التعليمية وتقييمها ميدانيا لمراجعتها واعادة تطويرها ، الى جانب تدريب المعلمين على المناهج المتطورة لاستخدامها والتعامل معها . ويقع على كاهل المركز مسئولية الاسهام فى تحقيق الآمال والطموحات التربوية فى مجال تطوير المناهج الدراسية التى ستسهم فى اعداد مواطن القرن الحادى والعشرين ، وقد اشعرتنا كلمتكم بتقصيرنا فى الاعلام عن نشاط المركز واحاطة الرأى العام بما يدور فيه من انشطة وانجازات ، ونحن نعتذر عن هذا التقصير .

ويسعدنا أن نحيطكم علما بنماذج من هذه الانشطة ، والتى ترتبط بما ورد فى مقالكم ، حيث يجرى حاليا تأليف ثلاثة كتب للصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسى من خلال ورش عمل تضم متخصصين ، وخبراء من المركز ، ووزارة التربية والتعليم وأساتذة الجامعات .

وتعالج الكتب الثلاثة بصورة متكاملة موضوعات من علوم مختلفة ، كالدراسات الأجتماعية والتربية الزراعية ، والعلوم ، والتربية الاسرية ، والتربية الفنية والرياضيات ، واللغة العربية ، حيث تقدم للطفل بشكل تكاملي يتناسب ومرحلة سنه (من السادسة الى الثامنة) وتركز الكتب كذلك على اسلوب التفكير وتنمية القدرات العقلية المختلفة ، بحيث ينبغي ان يعرف طفل السادسة النباتات والحيوانات كجزء مهم من حياته اليومية ، عن طريق التعرف عليها فى بيئته المحلية ، وانها مصدر الغذاء والجمال والظلال ، كما يتدرب الطفل على تسجيل درجات الحرارة اليومية ، وملاحظة اختلافاتها وتسجيلها فى جداول ، بالاضافة الى دراسة مفهوم الأسرة واحتياجاتها الأساسية ، مع رسم خريطة تفصيلية تخطيطية للمنطقة المحيطة به ، ومدى قربها أو بعدها عن المناطق الاخرى فى وطنه .

ومن خلال هذا المنهج يعيش التلميذ الصغير المواقف التى تعلمه تحمل المسئولية والتعاون واحترام الغير والملكيات والتعرف على حياة الأسرة فى مجتمعه وما يطرا عليها من تغييرات ، والاختلاف بينها وبين اسر المجتمعات الاخرى الخ ..

ويسرنا تشريفكم مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية لمشاهدة مختلف الأنشطة التى يمارسها على الطبيعة وتستهدف بالدرجة الاولى اصلاح وتطوير مناهج التعليم فى بلادنا .. »

● ● ●

ـ وانى اذ أوجه الشكر للاستاذة مديرة المركز كوثر حسين كوجك على هذه المعلومات التى تدل على ان فى مصر من يفكر فى مستقبل اجيالها القادمة بصورة جدية وعملية ، فانى ارجو أن تجد الدراسات والأبحاث التى يقوم بها مركز تطوير المناهج والمواد الدراسية اهتماما مماثلا من الجهات والهيئات المسئولة عن هذه العملية الحيوية .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/٣

هو سراب ؟

نزيرة الافندى

مع تدفق عشرات الآلاف من المصريين النازحين عبر الصحراء - من العراق والكويت وفي ظل قسوة الظروف التي احاطت بنزوحهم مع طول الرحلة ومشقة السفر لابد ان يكون العديد منهم قد وقع فريسة لظاهرة السراب .فكلهم عطاشى للماء والامان إلا ان السراب الذى نعنيه حقيقه ، ليس مجرد البحث عن الماء لقاطع الصحراء وتلمس الأمان والمأوى .. بعد اجهاد الايام الطوال وانما السراب الذى نعنيه هو الحديث عن وحدة المصالح العربية !!!

بعد حدوث ما حدث في منطقة الخليج من غزو واستيلاء ثم انقسام ادى الى اتساع دائرة الصراع بحيث يشمل اطرافا خارجية ودولية ، تسعى الى مصالحها بالدرجة الاولى وينقلني هذا الى تذكر احدى العبارات التي صرح بها مسئول في وزارة الخارجية في دولة المانيا الاتحادية خلال شهر يونيو الماضي حيث اشار في مجال رده على تساؤل حول مستقبل الحوار العربي الاوروبي في ظل اوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ ؟

حيث قال « ان القضية الاساسية تكمن في عدم اتفاق الجانب العربي على الحد الادنى من المطالب الخاصة بالحوار الاقتصادى ولكن في ظل التجمعات الاقتصادية والاقليمية ممثلة في مجلس التعاون العربي الخليجي والمغرب العربي فقد يكون الامر اكثر سهولة في المستقبل . بالاضافة الى توقع تقدم يعتد به في « المجال الثقافي » في اطار الحوار العربي والاوربي حيث ان وحدة اللغة والتاريخ والتراث والعادات تمثل المقومات الاساسية في وحدة الموقف العربي في المجال الثقافي » .

فماذا عن هذا التعليق في اطار التطورات المحزنة والمفزعة التي شهدتها منطقة الخليج والمنطقة العربية عامة ؟ هل تحولت هي الأخرى الى سراب .يلهث المواطن العربي وراءه ..دون ان يجد ما يشفي غليله ويروى ظمأه الى « القومية العربية » التي تبخرت فجأة وتطايرت الى السحب الداكنة التي تظلل منطقة الشرق الاوسط .

اين ذهبت هذه التجمعات الاقليمية ؟ لقد تناثر البعض منها نتيجة سوء النية وضيق الافق والاخر بدافع الانانية والرغبة في الاستحواذ اما الثالث فهو في دائرة الصمت الرهيب ، ويخفى اكثر مما يظهر .

لابد ان نسمى الاشياء والتطورات بمسمياتها الحقيقية بلا خجل ولكن بشجاعة مواجهة الذات وانطلاقا من قول الرسول عليه الصلاة والسلام بان « جهاد النفس هو الجهاد الاعظم » .

اين وحدة المصالح العربية وسط هذا الأتون المشتعل في المنطقة ..والذى قد يتسع نطاقه . ويكون العرب نعم « العرب » اثرياؤهم قبل فقرائهم ، هم وقود هذا الاتون ؟ انها الحقيقة المرة التي تحرق المواطن في هذه المنطقة والذى يسعى ويسعى بين الدول متتبعا لهذا السراب .

انها الحسرة والالم يعتصر كل مواطن فى تلك المنطقة .. وهو يتابع اجزاء اخرى من العالم لم تملك يوما ما نملكه من وحدة اللغة والدين والتاريخ والتراث الا انها تسير بخطى واثقة ومتلاحقة فى سبيل النهوض بشعوبها وتجاوز اية خلافات بينها ليس عن طريق التربيت على الاكتاف او تبادل القبلات ولكن من خلال الدراسة الموضوعيه والتخطيط السليم لما هو متاح .. ومما يمكن تحقيقه فى المستقبل .

ويكفى ان نشير فى هذا الصدد الى القلق الذى يعترى « اوروبا » خشية انعكاسات ازمة الخليج وارتفاع الاسعار البترولية على احتمالات تحقيق الوحدة الاوروبية الاقتصادية فى عام ١٩٩٢ !

فدول اوروبا الغربية تخشى ان يؤدى ارتفاع اسعار النفط الخام مع احداث الخليج الى احداث اثار تراكمية على صعيد الاقتصاديات القومية لكل منها . ومن ثم فان كل دولة من الدول الاثنتى عشرة سوف تكون مشغولة بالدرجة الاولى بالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والسياسية القومية قبل التفكير فى اقرار خطوة الوحدة الاقتصادية المقرر لها عام ١٩٩٢ فهناك مخاوف التضخم والركود العميق والبطالة .

ومما يشجع هذه المخاوف احداث حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وما ادت اليه من ارتفاع فى اسعار النفط وم ثم تعثر الجدول الزمنى الذى سبق الاتفاق عليه فى عام ١٩٧٢ والخاص باقرار الوحدة الاقتصادية الكاملة مع حلول عام ١٩٨٠ .

● وحتى دول « شرق اوروبا » سوف تحمل محنا فى المنطقة ومسئولية عرقلة نمو ديمقراطياتها الوليدة واقتصادياتها الحابية تجاه تشجيع القطاع الخاص واطلاق العنان .

لقوى السوق ، بالنسبة لآداء اقتصادياتها ! !

نحن « العرب » ولا احد غيرنا ، من وجهة نظرهم المسئول الاول والاساسى ، عن اعاقة هذا التطور الذى صفق له العالم أجمع فى نهاية عام ١٩٨٩ .. وجئنا نحن فى ذات الفترة من عام ١٩٩٠ لنقدم اعظم واروع مثال للتفتت والانقسام فلقد اكتشفنا ان هناك سرابا يسمى المصالح والقدرات الاقتصادية العربية .

وسوف يتساءل البعض عن الاسباب التى ادت بنا الى تحمل كل هذه الآثام من وجهة نظر العالم ؟

الرد بسيط واقتصادى محض حيث ان ارتفاع اسعار النفط الخام سوف يؤدى الى زيادة العبء المالى للواردات البترولية بالنسبة للعديد من دول شرق اوروبا وفى مقدمتها كل من بولندا وبلغاريا اضافة الى باقى هذه الدول .

ومعنى زيادة العبء المالى تعثر محاولات التحول الى اقتصاديات السوق وزيادة حجم المساعدات المالية التى يتعين انتقالها من دول غرب اوروبا الى دول الشرق الاوروبى وتأجيل محاولات الدول الاخيرة للانضمام بصورة او اخرى الى السوق الاوروبية الموحدة مثال ذلك تركيا .

كل هذه الهموم الاقتصادية المتراكمة يقوم الساسة والاقتصاديون فى اوروبا بحساب تكلفتها وابعادها بصفة اساسية الى احداث الخليج وارتفاع اسعار النفط الخام . وبناء عليه ، يتعين على دول الخليج وباقى اعضاء منظمة الاوبك زيادة انتاجها من النفط الخام للتعويض عن توقف انتاج كل من العراق والكويت وحتى لاترتفع اسعار النفط الخام وتؤثر على اقتصاديات اوروبا وامريكا .

● وبالانتقال الى آسيا سوف نجد ان هناك مجموعة من الدول الرئيسية مثال اليابان كوريا الجنوبية تايوان الفلبين بالاضافة الى تايلاند وسنغافورة كانت تعتمد اعتمادا ضخما على اسواق الخليج العربى فى تصريف منتجاتها وازدهار اقتصادياتها وفى ذلك الوقت لم تكن هذه الدول تتحدث عن الآثار السلبية لثروة « دول الخليج » وارتفاع مستوى الفرد حيث ان المحصلة النهائية كانت لصالحها .

ولكن مع تطورات الاحداث وتزايد الحديث عن حدوث ارتفاع فى اسعار النفط الخام كان التعبير الذى اطلقه احد الخبراء فى الشئون البترولية فى سنغافورة . حيث قال ان تأمين النفط الخام وامدادات المنتجات البترولية اصبح امرا



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢

اساسيا ويقصد بذلك اعتماد هذه الدول على منطقة الخليج فى امداداتها البترولية .

وقد اوضح خبير اخر ان درجة اعتماد منطقة اسيا والباسيفك على الخليج العربى فيما يتعلق بالواردات البترولية ارتفعت من ٦٧ فى المائة فى عام ١٩٨٥ الى ٧٣ فى المائة فى عام ١٩٩٠ وكان يتوقع ان يرتفع الى ٨٣ فى المائة فى عام ١٩٩٥ والى ٩٠ فى المائة فى نهاية العقد الحالى .

ومع التطورات الراهنة فانه يتعين عليها ان تبحث عن مصادر بديلة لامدادها بالطاقة حتى لاتتأثر معدلات النمو الاقتصادى بها فهل توجد هذه البدائل بسهولة ؟

ومن ناحية أخرى سوف نجد ان مواقف دول اسيا والباسيفيك قد تراوحت بين اتخاذ اجراءات تقيدية لزيادة الاسعار وبين اطلاق قوى السوق لتحديدها . ولكن فى غمار هذا التباين كان الحديث عن خطورة ارتفاع اسعار ووقود الطائرات الذى يزداد الطلب عليه من جانب القوات الامريكية والقوات المتحالفة معها والمرابطة فى منطقة الخليج ! لأن هذا سيرفع اجور النقل المدنى ولذا يتعين على منطقة الشرق الاوسط شاءت اولم تشأ ان تضخ المزيد من النفط الخام حتى لاترتفع الاسعار وحتى لايتأثر المواطن فى الدول الصناعية او الصناعية الجديدة ولاتتأثر اقتصاديات هذه الدول بأى حال من الاحوال .

هل هو السراب ؟

مرة أخرى نتساءل ونتعجب .. عندما نرى الاف المصريين يعودون الى بلدهم كأنهم مرتزقه اعيدوا الى بلادهم فى عملية تسليم للاسرى .

لم يذكر لهم ما قاموا به من مشاركة وعمل فى تشييد معظم هذه الدول العربية وفى اطار وحدة المصالح العربية .

انهم لم يرقوا من وجهة نظر اخوانهم فى العروبة الى مواطنى شرق اوروبا الذين يتحمل المواطن فى اوروبا الغربية العبء المادى لتحريرهم سياسيا واقتصاديا وحتى يصبحوا وحدة واحدة .

انهم لم يرقوا من وجهة نظر اخوانهم فى العروبة الى مستوى مواطنى اسيا الذين يعيشون فى العديد من دول العالم المتحضر يعملون ويتمتعون بحقوقهم ويفرض التسليم بوجود تباين فى الاجور الا انهم لاينزحون بهذه الصورة .

الم يعلم السادة فى هذه الدول ان العمل عنصر اساسى فى عملية الانتاج وان هناك فرقا بين العمل والسخرة بين الاعتماد المتبادل والمنحة والعطاء من جانب واحد .

نحن لسنا بمرتزقه .. نحن ابناء مصر .

خبراء الاقتصاد يؤكدون :

تناقص التحويلات النقدية بنسبة ٣٠ ٪ بعد احتلال العراق للكويت

كتب ابراهيم عبد العزيز :

للمرة الثالثة خلال اقل من د سنوات تتعرض تحويلات المصريين فى الخارج لهزة مؤثرة ينتج عنها نقص حاد فى اجمالى التحويلات .. وعلى الرغم من اهمية التحويلات كاكبر مورد من موارد النقد الاجنبى لمصر الا ان هذه الهزات قد جعلت التحويلات [illegible] باستمرار وتقل اهميتها النسبية .

وتدل احصاءات البنك المركزى على ان تحويلات العاملين بالخارج كانت تبلغ ٣.٢٥ مليار جنيه فى عام ٨٧ / ٨٨ وتشكل ٢٧.٣ ٪ من اجمالى موارد النقد الاجنبى لدى البنوك .. وتناقصت فى عام ٨٨ / ٨٩ الى ٣.٠٠ مليار فقط وتنخفض نسبة مساهمتها فى اجمالى موارد النقد الاجنبى الى ٢٢.٩ ٪ .. هذا على الرغم من الارتفاع فى اسعار الصرف لاننا اذا جنبنا اثر اسعار الصرف نجد ان رقم التحويلات قد انخفض بنسبة تزيد عن ٢٠ ٪ خلال العامين الاخيرين ..

وتتعرض التحويلات رغم اهميتها لعوامل عديدة ينتج عنها النقص المستمر فى موارد الدولة منها .. واهم العوامل ما حدث فى عام ٨٦ من الاستغناء الكبير عن العمالة المصرية فى دول الخليج بعد نخفاض اسعار البترول وما حدث من الاستغناء عن العمالة المصرية فى ليبيا ثم مؤخرا ما قامت به السلطات العراقية من تاخير تحويلات المصريين العاملين فيها .. وهذه العوامل كلها خارجة عن ارادة الدولة ولا يمكن التحكم فيها .. ثم جاءت الاحداث الاخيرة فى الخليج ليتوقف حوالى ٣٠ ٪ من التحويلات التى كانت ترد من العراق والكويت دفعة واحدة فاذا كان اجمالى التحويلات يبلغ ٣ مليار جنيه فى العام بما فيها التحويلات التى ترد فى شكل سلع من خلال الاستيراد بدون تحويل عملة فان النقص فى اجمالى التحويلات يبلغ نحو مليار جنيه .. الا ان الخبراء يؤكدون ان التحويلات قد زادت خلال الفترة الماضية ولم تنقص رغم توقف تحويلات العراق والكويت وذلك لان العاملين فى دول الخليج الاخرى يقومون - حاليا - بتحويل مدخراتهم فى هذه الدول الى مصر وبصورة سريعة لمخاوفهم من بقاء هذه الاموال فى الخارج وتعرضها للضياع كما حدث فى الكويت ..

وكما يقول د . احمد الصفتى رئيس لجنة الاجور والاسعار بالحزب الوطنى فان اجمالى التحويلات قد زاد فى الشهر الماضى بما يعوض رقم التحويلات الذى توقف من العراق والكويت واكثر من ذلك فان موارد السوق المصرفية قد زادت الى ١٢ مليون جنيه كمتوسط يومى بعد ان كانت لاتتعدى ١٠ مليون فى ظل استمرار تدفق التحويلات من العراق والكويت مما يؤكد امكانية زيادة التحويلات فى الاجل القصير .. الا انه ومع استمرار الازمة الحالية فان اجمالى الموارد من النقد الاجنبى سيقل كثيرا نتيجة نقص موارد قناة السويس والسياحة مما يحتم ايجاد بدائل سريعة عن طريق المنح والمعونات الخارجية ، وزيادة تشغيل الطاقة الانتاجية العاطلة فى الداخل حتى تنتهى الازمة الحالية .. ويؤكد ان مصر ستخرج من هذه الازمة مستفيدة اقتصاديا لادراك دول الخليج اهمية الانسان المصرى لهم ومن المتوقع زيادة الاعتماد على العمالة المصرية فى هذه الدول فى الفترة القادمة خاصة وان دور مصر فى التغلب على الازمة الحالية دور بارز وسوف ينعكس ذلك على تحسن العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول الخليج بعد انتهاء الازمة .



واحقيقة حجم خســائر الاقتصــاد المصرى من احتلال العـراق للكويت ؟

مواجهة الأزمة ومحاصرة الخسائر من خلال :

- دعوة المصريين بالخارج لتحويل مدخراتهم أولا بأول
- زيادة الانتاجية فى القطاعات المختلفة لاستيعاب العائدين
- انشاء صندوق التنميـة المصـرى .. واصـدار بطاقــة المصــريين العامليـن بالخــارج

ترتب على احتلال العـراق للـكويت نتائج اقتصـــادية واجتماعية بعيدة المدى يمتـــدتاثيرها ليتجاوز حـدود الوطن العربى .

ولعل اوضح النتائج يتمثل فى ارتفاع سعر برميل النفط من ١٩ دولارا الى ٣٠ دولارا ، وفقدان فرص العمـل وتشرد مئات الالاف من العاملين العرب وغير العـرب وعودتهم الى بلادهم ، بالاضافة الى فقدان الثقة بين اقطار الوطن العربى ... ليس على مســـتوى الحكومات فقط بل على مستوى الافراد ايضا ، فيستردد كثيرا اى عربى فى العمل والاستقرار بدولة عربية اخرى خشية ان يفقد عمله وارباحـه كما نكب بذلك معظم العاملين بالعراق والكويت ..

وباستثناء العراق والكويت فان اكثر البلدان العربية تضررا هما مصر والاردن ، ولا يمكن لاى مساعدات اقتصـادية ان تعوض كل خسائرهما الا جزئيا

وفى هـذا التحقيق نتناول الابعاد الاقتصـادية لاحتـلال العراق للـكويت بالنسـبة للاقتصاد المصرى .

ولعل ابرز خسائر الاقتصـاد المصرى هى العـودة الجماعيـة للمصريين العاملين بالكويت والعراق تاركين كل ما يملكون وهاربين من جحيم الاحتلال العراقى والمعاملة القاسية والسرقة الجماعية للاموال والممتلكات و . و . و .

ولاشك ان عودة مئات الالاف من المصريين العاملين بالكويت والعراق سوف تكون لها تاثيرات عديدة على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، ابرزها انخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج مـن العملات الصعبة ومايترتب على، هذا من زيادة العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة التضخم ، فضلا عن تاثيرها المباشر فى ســوق العمل وزيادة نسبة البطــالة ،

ومن التاثيرات السلبية عـلى الاقتصاد المصرى ايضا ما يتعلق بدخل مصر من قنــاة السـويس والسياحة ، ويقدر بعض الخبراء والمسئولين حجم الخسارة بحوالى مليارى دولار كان من المقرر ان تدخل ايرادات الخزينة المصرية من العملات الاجنبية .

حقيقة حجم الخســائر

وقد التقت وطنى بالدكتور رافت شفيق بسادة استاذ التخطيط العام بمعهد التخطيط القومى والذى عمل لفترة تزيـد عن عشـر سـنوات مستشارا لهيئة الامم المتحدة لشئون التنمية الاقتصادية لدول الخليج ، وسالناه عن تقديره لحجم خسـائر الاقتصاد المصرى بسبب احتـلال العراق للكويت ، فقال ..

بداية اقول ان تحويلات المصريين العاملين بالخارج تمثـل موردا هاما من موارد النقد الاجنبى بمصر منـذ عـام ٨٧ ـ ١٩٨٨ وقفت تحويلات المصريين على راس قائمة مصادر النقد الاجنبى وكانت اهميتها النسبية ٤٦٫٧ فى المائة ، وكانت ايرادات السياحة ١١٫١ فى المائة ورسوم المرور فى قناة السويس ١٧٫٥ فى المائة ، وصـادرات البترول ١٩٫٧ فى المائة ، و ٥ فى المائة صادرات القطن ، والباقى

تحقيـــق : ثروت فتحى

للصادرات غير التقليدية ٠

وفى ضوء الاوضاع الحالية فان تحويلات المصريين العاملين بالخارج سوف تقل بمقدار مليار دولار ٠ وابنى تقديرى هـذا على اساس حجم الدخول المكتسبة والميل المتوسط للادخار ـ الفرق بين الدخل المكتسب والاستهلاك ـ والاتجاه للادخار لدى المصريين العاملين بالخارج ٠

واعتقد ان ايرادات السياحة لن تتاثر كثيرا لان الخسارة التى ستنتج عن السياحة العربية يعوضها ان هناك جاليه كويتية وافدة تعيش حاليا بمصر تقوم بالانفاق ، بالنسبة للسياحة الاجنبية لاتوجد شواهد تدل على انها تتاثر فـى الوقت الحالى ٠

وبالنسبة لرسوم المرور فى قناة السويس فلن تتاثر كثيرا لان جزءا كبيرا من بترول العراق كان يمر عبر تركيا ، كما ان دول الاوبك ومنها السـعودية قررت زيادة انتاجها من البترول مما سيعوض مصر عن ناقلات البترول العراقية والكويتية التى كانت تمر بالقناة ، كما ان زيادة مرور السفن والاساطيل البحرية عبر القناة سيعوض ايضا جانبا من خسارة مصر ٠

اما بالنسبة لاحتمال بقـاء اسعار النفط المرتفعة من ١٩ دولار للبرميل الى ٣٠ دولارا فان ذلك يؤدى الى ارتفاع حصيلة مصر من



د . رافـت شـفيق

النقد الاجنبى من حوالى ١ر٧ مليار دولار الى ٢ر٥ مليار دولار ، كما انه من المحتمل جدا ان تعمل مصر على زيادة انتاجها من البترول للاستفادة من الاسعار العالية ولسد احتياجات الدول الصديقة .

يضيف د ٠ رافت شفيق قائلا

واذا اعتبرنا ان ما لحق بالافراد المصريين من خسائر هو فى حقيقة الامر خسائر للاقتصاد المصرى على افتراض ان اموال المصريين برغم كونها ملكية خاصة بهم الا انها فى النهاية تصب فى المجتمع المصرى وتزيد من غناه وتكويناته الراسمالية فان حساب الخسائر يتضاعف ،

وسالناه عن اقتراحاته لتقليل ومحاصرة حجم الخسائر حاليا ومستقبلا فاجاب ٠٠

اذا نظرنا الى حجم تقديرات مدخرات المصريين بالخارج لوجدنا انها تصل فى عـام ١٩٩٠ الى ١٢ر٠٨٠ مليـار دولار وتشمل اجمالى الدخل المكتسب للمصريين بالخارج بجميع فئاتهم ، كمـا تشمل تحويلاتهم النقدية وتبلـغ حوالى ١ر٤٤٦ ملـيار دولار ، وبضائع عينية واسـتيراد بدون تحويل عمله وتبلغ حوالى ١ر٩٣٩ مليار دولار ، و ٢ر٧٢٣ مليـار دولار تحـويلات نقـدية للقطـاع العائلى فى صورة ودائع بالنقـد الاجنبى ، واذا حسبنا اجمـالى التحويلات فانها تصل الى ٦ر١٠٨ مليار دولار وهو ما يعنى وجـود ٥ر٩٧٢ مليار دولار مدخـرات متسربة لاتاتى الى مصر ، فهل يمكن للمصريين بالخارج تعويض خسائر مصر بسبب احتلال العراق للكويت

اننى ادعو المصريين بالخارج الى زيادة نسـبة تحـويلاتهم الى مصر ، وان يستوعبوا الدرس ، فلايتركون نقودهم خارج مصر بل يرسلونها عبر القنوات الشرعية اولا باول وقد اثبتت الاحداث ان مصر فيها قدر من الحرية والامان والضمان وزاد من هذه الامور التسهيلات التى يجرى تطبيقها من خلال اقرار مبدا سرية الحسابات فى البنوك ٠

يضيف د٠ رافت شفيق قائلا ٠٠

سيترتب على عـودة مئـات الالاف من العمال المصريين اعادة تشغيلهم بما فى ذلك من تكلفة على الدولة وزيادة العجز فى الموازنة العامة وما يترتب عليه من اثار تضخمية بسبب زيادة الانفاق العام ، ومـن من هنا تاتى الدعوة الـى زيادة الانتاجية فى القطاعات المختلفة لاسـتيعاب العـائدين وللوفاء

بمتطلباتهم واحتياجاتهم ، وهذه الدعوة تشمل ايضا تقديم تسهيلات ادارية - قدر الامكان - للانشطة الانتاجية السلعية والخدمية

وفي استيعاب ومحاصرة الازمة فان الدعوة الثالثة هي الى الدول العربية بصفة عامة ودول الخليج خاصة لاحلال العمالة المصرية مكان العمالة غير العربية خاصة وان نسبة المصريين بالخارج لاتزيد عن ٢٠ في المائة من العمالة الوافدة ، كما ان المصرى اكثر مهارة من غيره وهو لايتدخل في السياسة بالاضافة الى كونه متدين ويحافظ على التقاليد واذا استجابت الدول العربية لهذه الدعوة فانها تحل جزءا كبيرا من مشكلة العمال العائدين .

كما ادعو وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج الى تكوين - صندوق التنمية المصرى - يمول من مدخرات اجبارية ، وتتم مشاركة المصريين العاملين بالخارج في هذا الصندوق حسب مستوى دخولهم وحسب فئات عملهم ، وتتدرج المشاركة من فئة المستشارين والقضاة واساتذة الجامعة ورجال الاعمال والخبراء في الهيئات والمنظمات الدولية ويسهمون بالف دولار سنويا الى الفئة الثانية من الخبراء وموظفى الادارة الوسطى مثل الاطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين ويسهمون بـ ٥٠٠ دولار سنويا ، ثم المؤهلات المتوسطة والفنية ذات الخبرات في مجال العمل ويسهمون بـ ٣٠٠ دولار سنويا فالمؤهلات الكتابية والعمالة الفنية ٢٠٠ دولار سنويا ، واخيرا العمال العاديين بـ ١٠٠ دولار سنويا على ان يطبق هذا بالنسبة للمصريين العاملين بالخارج بعقود مدتها اكثر من سنة ، وبهذا يمكن ان يتكون حوالى ٧٠٠ مليون دولار سنويا وهي حصيلة متجددة بافتراض ان حجم الخارجين من الصندوق يتساوى مع المشاركين الجدد . وهذا الصندوق يسهم في تكوين راسمال للمصرى العائد من الخارج وتمويل مشروعات اثناء غيابه ويسهم في اصلاح جانب من ميزان المدفوعات ، ويفك الكرب في وقت الازمات .

كما اقترح ايضا على وزارة المصريين بالخارج الاسراع في تطبيق نظام التامين الجماعى الاجبارى على المصريين العاملين بالخارج ، وبمقتضاه يدفع الفرد ١٠٠ دولار سنويا ، فاذا علمنا ان حجم المصريين العاملين بالخارج دون نسب اعالة حوالى ١ر٢ مليون لامكن القول ان موارد التامين الجماعى ستصل الى ٢١٠ مليون دولار سنويا ، مقابل هذا القسط التامينى يستحق العامل المصرى بالخارج ان يحصل علي تعويض في حالة الوفاة او الكوارث المتمثلة في الطرد الجماعى ، وهو امر يساعد كثيرا في حالات الازمات او الكوارث ، ويتطلب تنفيذ هذا الاقتراح مجهودات كبيرة اهمها اصدار - بطاقة شئون المغتربين - التى يعول عليها عند حصر اعداد العاملين بالخارج ، وتحديد اماكنهم وطبيعة عملهم ، كما تساعد على وضع استراتيجية للعطاء المتبادل بينهم وبين وطنهم.

خطوات مطلوبة ..

وترى وطني في ضوء الاحداث الاخيرة انه قد آن الاوان لكي نعيد ترتيب سياستنا الاقتصادية وان نتخذ عددا من الاجراءات المناسبة ، التى من شانها ان تحقق لاقتصادنا سرعة تجاوز الازمة ، وان نبدا في العمل على التخفيف من الاعتماد المتزايد على تحويلات العاملين في الخارج ورسوم المرور في قناة السويس وصادرات البترول والسياحة ، وهي المصادر الاربعة الاساسية للدخل القومى ، وان نعمل على ضغط الانفاق الحكومي والخاص غير الضرورى ، وضبط الاستهلاك وزيادة الانتاج الصناعى والزراعى حتى يمكن تلبية الطلب المتوقع على المنتجات المصرية من دول الخليج خلال الفترة القادمة .

وان نبدا في وضع خريطة جديدة للتجارة مع الدول العربية في ظل المتغيرات الجديدة التى تشهدها المنطقة ، بعيدا عن الروتين والبطء في التنفيذ ، ويمكن لجهاز الاستثمار في مصر بالتخطيط العلمي السليم ان يجذب كثيرا من مدخرات المصريين والعرب لاقامة مشروعات

وعلى الاجهزة الحكومية ان تكون اكثر استعدادا لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر حيث ان المتوقع ان يتجه بعض العائدين الذين نجحوا في انقاذ مدخراتهم او جزء منها في اقامة مشروعات خدمية وحرفية صغيرة ، فتقدم لهم التيسيرات والتراخيص بعيدا عن البيروقراطية وتعقيداتها

ومن المفيد ان يدرس القطاعين العام والخاص تشغيل بعض المصانع باكثر من وردية عمل لالحاق عدد من العائدين للعمل بها

وان تعمل الجهات المصرفية على تقديم خدمة متكاملة تتوام مع التغيرات التى تحدث في الخليج والظروف التى تمر بها المنطقة ، تشجيعا لجذب المدخرات والاسراع باصدار تشريع يضمن سرية الحسابات واسرار المودعين ولايتيح لاى جهاز رقابى الحصول على ارقام هذه الحسابات او بياناتها الا بحكم قضائى نهائى

واخيرا توفير السبل الكفيلة باجراء حصر دقيق وشامل لممتلكات ومدخرات وحقوق المصريين العائدين من العراق والكويت ، والعمل على استعادة هذه الممتلكات والمدخرات والحقوق عندما تستقر الاوضاع وان يكون موضوع حماية حقوق المصريين العاملين بالكويت والعراق احد اهداف العمل الدبلوماسى المصرى الذى تطرحه الحكومة على الاطراف المعنية من الان ، مع عدم اغفال ان احتمالات الحماية الفعلية لهذه الحقوق تتوقف على تطور الاحداث مستقبلا في الخليج



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/٣

والتحويلات ٥٠ مليارا ضاعت

كتب حمدى رزق :

ثالث بنود الفاتورة واكثرها خسارة ما يتعلق بتحويلات المصريين فى الخارج والتى وصل الفاقد فيها بسبب تلك الأزمة إلى ما يقرب من ٥٠ مليار دولار إذا ماستمرت الأزمة بشكلها الحالى خاصة مع تدهور سعر صرف الدينار الكويتى إلى اقل من الجنيه وإخراج الدينار العراقى من حسابات السوق المصرفية بيعا وشراء .

وتشير دراسة اجريت مؤخرا بمعهد التخطيط القومى إلى ان حجم الفاقد من تحويلات المصريين بالخارج يقارب ثلاثة مليارات من الدولار سنويا .. وان حجم مدخرات المصريين فى الكويت يصل إلى حوالى عشرة مليارات من الدينارات الكويتية اى ما يعادل حوالى ٣٣ مليون دولار امريكى .. مضافا إليها مدخرات ١,٦ مليون عامل مصرى بالعراق اوقف العراق تحويل مدخراتهم مع بداية الغزو .

وتقدر الدراسة الحد الأدنى لتحويلات المصريين فى العراق بواقع ٥٠٠ دولار سنويا للفرد الواحد اى حوالى ٨ مليارات دولار مستحقة للمصريين العاملين فى العراق والذين اضيروا من هذا الغزو .. وبذلك تجمل الدراسة إجمالى حقوق العمال المصريين وتحويلاتهم فضلا عن مدخراتهم التى ضاعت بسبب الغزو حوالى ٥٠ مليار دولار امريكى وهو ما يعد خسارة كبيرة بالمعنى الاقتصادى لاقتصاد كل ديونه لا تزيد فى اكثر الحسابات تشددا على حوالى ٣٠ مليار دولار ولكل دول العالم .

وحجم الخسارة يتضح بشكل اوضح عندما تتم قراءة دراسة قامت بها مجموعة بحثية بمعهد التخطيط القومى حول حجم المدخرات والتحويلات المصرية بالخارج .. فلقد كشفت هذه الدراسة ان مدخرات المصريين بالخارج مازالت تحتل المرتبة الأولى لموارد مصر من النقد الاجنبى ، وان المصريين حولوا إلى الداخل فى السنوات العشر الماضية حوالى ٨١ مليار دولار .. وان المتوقع زيادة هذه التحويلات مع حلول عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ١٥٤ مليار دولار إذا ما استمرت الأوضاع كما هى بدون صدمات مفاجئة كالتى فعلها صدام حسين بغزوه للكويت وتشريد اهلها ومنهم العمالة المصرية هناك .

وتؤكد الدراسة ان المدخرات التى يحولها المصريون العاملون بالخارج ليست كلها من قبيل التحويلات النقدية التى يتم التنازل عنها للبنوك او تودع فى اوعية إدخارية بالعملات الأجنبية لديها او ما يحتجزه المصريون من عملات لشراء السلع المعمرة لتصحبهم فى حالة العودة .. وتنوه الدراسة ان هذا البند من التحويلات صعب تحديد ارقامه او مدى خسائره إلا ان الدراسة تؤكد على انه لا يقل باى حال من الاحوال عن قرابة ١٥٠ مليار دولار وهو قيمة التحويلات النقدية عبر البنوك .

ووفقا لهذه الدراسة فإن مدخرات المصريين بالخارج تصاعدت من ٦٣٩,٨ مليون دولار فى عام ١٩٧٤ إلى ٩٨٣٨,٦ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ بمعدل زيادة سنوى ٢٨,٢٪ فى المتوسط واستمر هذا المعدل فى تزايده الطبيعى حتى مثلت المدخرات فى عام ١٩٨٧ بعد تحويلها بالجنيه المصرى إلى ١٣٢٨٢ مليون جنيه بما يعادل ٤١,٤٪ من الناتج الإجمالى الحالى وبالاسعار الجارية إلا ان عام ١٩٨٨ شهد تراجع المدخرات ولاول مرة منذ عام ١٩٨١ لتصل إلى ٨٦٦٥,٧ مليون دولار بمعدل ٤,١ سنويا وهو ما اعده الاقتصاديون ازمة مؤقتة فى سبيلها للزوال وخططوا الوضع على ان المدخرات ستصل إلى ٣٩٧٤,٥ مليون دولار سنويا وبمعدل ٦,٣٪ فى المتوسط حتى عام ٢٠٠٠ إلا ان ضربة الكويت اطاحت بكل التقديرات .



وتشير الدراسة إلى ان تجميع المدخرات على مستوى الخمسة عشر عاما الماضية يقدر إجمالا بحوالى ٨١ مليار دولار وان إجمالى هذه المدخرات وعلى مدار الخمسة عشر عاما الأخيرة تمثل اربعة امثال الناتج المحلى فى مصر فى السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٢) وان الحكومة المصرية كانت تخطط لاستقبال ما يوازى ٧٣,٥ مليار دولار فى الفترة المقبلة « ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ » إلا ان الأحداث الأخيرة اضاعت كل الخطط ..



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٠/٩/٤

خروجهم خطأ ... رجوعهم خطر ! !

ـ الأمن يتخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة الجرائم المنتظرة

تستعد مصر لاستقبال أكثر من ٠,٥ ١ مليون من ابنائها العاملين فى العراق والكويت لتزيد الطاقات العاطلة فيها إلى أكثر من ٤,٥ مليون مواطن يمثلون أكثر من ٢٠ ٪ من قوة العمل البشرية فيها ... يعودون مكسورى الخاطر بعد أن فروا بحياتهم تاركين احلامهم وعرق وشقاء السنين .. يعودون الى وطن يئن بالموجودين ويبحثون عن فرص عمل .... عن مكان يصلح لسكن الآدميين ... عن موقع لقدم فى سيارة عامة .

الانفجار قادم ... البطالة ... الغلاء ... نقص الموارد ... جرائم المال والسرقات ... الحكومة بكل هيئاتها تدلى بالتصريحات والداخلية تستعد لمواجهة « حرامى الغسيل » فأصدرت توجيهات واتخذت تدابير واحتياطات واستعدت لفتح السجون والمعتقلات .

بداية ... ماذا يقول اصحاب المشكلة ... العاملون ... العائدون ... متطلباتهم غدت أكبر من امكانياتهم واكبر من طاقات الحكومة التى لم تخطط لسفرهم وبالتالى لم تستعد لاستقبالهم .. !

تحقيق :
عماد محجوب
ممدوح قاسم
عبدالحى محمد
نبيل صادق

مصطفى السيد محمد ـ السيدة زينب (مطبعجى)

بعد خسارتى فى عمل بالطباعة (خاص) قررت أن أبحث عن عمل أخر وبالفعل كنت أبيع الفواكه ونظرا لاننى أعول ٥ أبناء منهم ٢ ثانوى عام ٢ اعدادى وأدفع ايجارا شهريا ٣٠ جنيها فلم أستطع مواصلة الحياة ... وقررت السفر للكويت منذ ٣ أشهر وبالفعل عملت بالكويت شيال « حمال » وتمكنت من ادخار ٢٠٠ دينار ولكن عدت اليوم إلى مصر بملابسى فقط لا أملك مليما واحدا .

والآن أبحث عن عمل طوال أسبوعين لم أجد عملا ليس معى فلوس لم أدفع ايجار الشهر ولامصاريف الدراسة لابنائى الاربعة التى تتجاوز ٢٠٠ جنيه مطلوبة فورا فضلا عن مصاريف المنزل ـ طعام وشراب من اين اتى بكل هذه الالتزامات ..

أما بكر نعيم محمد ـ قرية الحراننة ـ القوصية ـ أسيوط

عملت بالكويت فى كانتريا وكنت أتقاضى ١٤٠ دينارا شهريا كنت أدخر منها ١٢٠ دينارا وأرسلها لأسرتى بأسيوط وعندما فررت إلى مصر تبقى لى أكثر من ٧٠٠ دينار فى البنك الوطنى الكويتى ... ضاعت مع البلد !

وأسرتى تتكون من ٦ أفراد مصاريفها الشهرية تتعدى ٢٥٠ جنيها ولا أجد مليما واحدا .

وأنا الآن أبحث عن عمل باليومية كما كنت اعمل قبل السفر وسوف أمتنع عن التدخين وإلا فكيف أعيش أنا وأولادى .

سأعمل عتالا

يقول السيد عبده تركى ـ مركز شخاران ـ اسيوط

كنت أعمل سائقا فى مصر ونظرا لظروف الحياة الصعبة قررت السفر من أسيوط إلى الكويت بحثا عن رزق أفضل وبالفعل عملت بالكويت سائقا لشركة مقاولات خاصة محدودة بالكويت وبعد الغزو تركت أموالى التى ادخرتها على مدار سنتين وهربت بملابسى فقط .

أسرتى تتكون من عشرة أفراد وكانت تصرف شهريا اكثر من ٣٠٠ جنيه ... وتعودت على البذخ والترف ! ! لأن أموال *الكويت كانت تتدفق على ولا أعرف ـ أين سأعيش بعد أن قمت ببيع سيارتى قبل الذهاب للكويت وعدت خاليا ! !*

« ولا أعرف هل سأجد عربة أعمل عليها أم سأعود عتالا » !

لا استطيع البقاء

اما عبد العليم محمد كمال قرية جرج ـ بنى مزار ـ المنيا فيقول :

قبل أن اسأله قال والله المجانين احسن ناس عايشين فى الدنيا ـ ياكلوا ويشربوا ببلاش وياليتنى كنت مجنونا فررت من الكويت وتركت هناك تليفزيون وثلاجة ومكيف وملابسى وملابس الأسرة التى اشتريتها وها أنا ذا اعود خاليا .

كنت أعمل بناء واتقاضى يوميا ١٥ جنيها اصرف منها ٧ جنيهات على أسرتى التى تتكون من سبعة افراد و٨ جنيهات اصرفها على مزاجى الشخصى على المقهى !!

وفى مصر لا أصدق ان رغيف الخبز ارتفع الى شلن حتى السكر ارتفع سعره الى



جنيهين وغير موجود !!

وسأعود للعمل مرة اخرى فى البناء ولكن أفكر فى الانتحار فلن استطيع الانفاق على اسرتى فى ظل هذه الظروف .

وعن حالة العائدين النفسية واحتمالات تطورها مستقبلا واثر ذلك على المجتمع قال الاستاذ الدكتور عادل صادق استاذ الطب النفسى والاعصاب بطب عين شمس

هناك مشكلتان من الناحية المرضية

الأولى ان هؤلاء الناس تعرضوا لضغوط شديدة فوق مايتحمله الانسان العادى فى رحلة حياته العادية هذه الضغوط تؤدى الى حالة تعرف فى الطب النفسى بالاجهاد ، وفيها يعانى من عدة اعراض نفسية كالحزن والتوتر والعصبية وسهولة الاستثارة والأرق وفقدان الشهية للطعام والاضطرابات الجنسية واضطرابات الدورة الشهرية والصداع بالنسبة الى السيدات وقد يحدث خلل عضوى كارتفاع ضغط الدم وأحيانا السكر او قرحة المعدة ، الا أن الأعراض الاكثر شيوعا هى الأعراض النفسية وليس بالضرورة ان يتعرض لها جميع العائدين ولكن فقط من لديهم الاستعداد او اذا كان الاجهاد شديدا للغاية وأعتقد أنه كان فعلا اجهادا عنيفا لم يسبق لأحد منهم ان تعرض لمثله من قبل

الثانية بعد الوصول سيتعرضون لمشكلة اخرى وهى مشكلة التكيف والمطلوب اعادة التكيف فى ظل ظروف جديدة لا اتصور انها ظروف طبية واعادة التكيف يحدث عدم اتزان نفسى يتعرض له من يغير طبيعة عمله او من يغير مقر اقامة او المهاجر وهكذا هؤلاء الناس عاشوا سنوات طويلة اما فى العراق او الكويت وبعضهم كيف حياته بشكل معين وعلى مدى طويل ورسم خططا كاملة للمستقبل وهذا هو الأهم اضطراب الحاضر واضطراب المستقبل

ومطلوب منه ان يعيد التكيف فى ظل ظروف جديدة غير حسنة

هذا من الناحية المرضية ، ومن الناحية الاجتماعية فان هناك العديد من المشاكل الاقتصادية والتعليمية والمعيشية التى تعترض هؤلاء مما يزيد من هذه المشكلة .

بداية خطأ .. نهاية خطأ !!

.. وتتحدث الدكتورة عزة كريم الباحثة الاجتماعية بالمركز القومى للبحوث عن الآثار الاجتماعية لعودة العائدين فتقول :

ـ بداية .. السياسة الخطأ أو الاسلوب الخاطىء لابد أن يؤدى فى النهاية الى نتائج ضارة وسيئة بالنسبة للمجتمع ، فمما لا شك فيه أن الأعداد الرهيبة التى خرجت من المصريين أو هاجرت الى الدول العربية ، أكرر كانت منذ البداية سياسة خاطئة . وأؤكد أن الخطأ لم يقع من المهاجر بل الخطأ كان أساسا من الدولة التى دفعت هذه الأعداد الكبيرة للهروب من المجتمع المصرى ، فقد كان هناك قصور فى السياسة ، وكان هناك قصور فى احساس الانسان بتوفر احتياجاته الأساسية داخل بلده ، فما كان أمامه الا أن يهرب ويبحث عنها فى الخارج ، وبالتالى كانت الهجرة حلا للدولة أكثر مما هى حلا للمهاجر لانها وفرت للدولة اعمالا لاخرين ، ووفرت خدمات واسكان لاخرين ، ولكن للاسف كان هذا الحل حل وهميا وغير مخطط تخطيطا سليما ، ولذلك أصبحت عودة المواطن المصرى الى بلاده الآن مشكلة من المشاكل الكبيرة التى وقعت على عاتق الدولة .

ـ وترى الدكتورة عزة كريم أنه كحل عاجل لهذه المشكلات يجب البحث عن فتح أبواب دول أخرى عربية لاستيعاب هؤلاء . وفى هذه الأثناء لابد من أن تستعد الدولة بالتخطيط لامكانية عودة جميع أبنائها من الخارج تحت أى ظرف ولأى سبب .

احتياطات أمن

□ هناك جانب أخر من المشكلة .. أصدرت وزارة الداخلية توجيهات الى مديريات الامن ومنها الى الاقسام والمراكز بتشديد الحراسة ، واتخاذ كافة التدابير لمواجهة الزيادة المتوقعة فى جرائم المال وتكثيف عمليات التحرى ليلا والدوريات وتوزيع المخبرين فى وسائل النقل العام بشكل واضح .. كما قامت اجهزة المباحث الجنائية بتوجيه نظر الخفراء والبوابين واصحاب المحال التجارية الى التاكد من المارة فى مناطق عملهم وضرورة اغلاق الابواب بأحكام شديد وان يتم الابلاغ عن الشقق المغلقة لسفر اصحابها او غيابهم لفترات طويلة .. وفى ادارات المرور وضعت ارشادات مكتوبة ووجهت تعليمات الى اصحاب وسائقى السيارات بأفضل سبل الامان من سرقة السيارات

وردا على سؤال حول عودة انماط من الجرائم التى كانت قد اختفت صرح مسئول أمنى رفيع المستوى . للشعب ، ان هناك جرائم يصفها اساتذة علم الاجرام بأنها جرائم منحطة او حقيرة مثل حرامى الغسيل او سارق الاحذية من على ابواب المساجد وهى جرائم كانت قد اختفت فى السبعينيات وقد بدأت تعود بنسب منخفضة جدا بسبب الاوضاع الاقتصادية وهى غالبا ما يرتكبها مجرم الصدفة الذى يسير فى الشوارع ليلا مخمورا او مخدرا او اللص الباحث عن ثمن برشامة او حقنة مخدرة او كعودة لشكل من اشكال الجريمة السهلة وان كان عائدها بسيطا .. وقد اتخذنا بشأنها التدابير اللازمة وخاصة فى القاهرة .

الاستعانة بالشيطان

ويؤكد اللواء كمال حافظ أن المشكلة من الناحية الامنية وصلت الى حد الكارثة فهناك سيل من العمالة سينضم الى جيش العاطلين فيصلون الى اكثر من ٤,٥ مليون مواطن .

ولذلك فاننى اعتقد ان الفترة القادمة ستشهد طفرة فى جرائم المال من سرقات للسيارات وكسر للمحال والسرقة بالاكراه وتحت تهديد السلاح والسطو واقتحام المنازل كما ستتزايد جرائم الرشوة والاختلاس .

وستزداد صعوبة المشكلة لان غالبية هذه الجرائم سيقوم بها مجرمون جدد من غير المسجلين . ترغمهم الحاجة على ارتكاب الجريمة .

وتكون بين العاطل الذى تخرج من الجامعة وينتظر فرصة عمل توفر له القوت الضرورى وبين العامل الذى قضى بالخليج سنوات .



جيب الحكومة .. !

فى الوقت الذى تحاول الدولة بكل اجهزتها حل مشاكل المصريين العائدين من الكويت والعراق والاردن وتزيل من طريقهم اية عقبة تعترضهم ، سواء كانت ادارية او مالية او على الاقل تذللها . كما ان الدولة الغت كثيرا من الاجراءات الروتينية العقيمة التى اشتهرت بها اجهزتنا الحكومية منذ سنين طويلة .

فى هذا الوقت بالذات ، يتعمد الجهاز المركزى للمحاسبات ان يخلق مشكلة للعائدين تتعلق بضرائب ورسوم تصاريح العمل ...

المعروف ان الضرائب والرسوم التى يدفعها المواطن للحصول على تصريح عمل بالخارج ، هى مشاركة من هذا المواطن فى الاعباء المالية العامة للدولة ، مقابل انه حصل على عمل بالخارج يدر عليه دخلا لم يكن يحصل عليه لو بقى فى مصر . وقد اصدرت الادارة العامة لتصاريح العمل تطبيقا لهذا المفهوم تعليمات الى مكاتبها تقضى بان المواطن الذى يعود الى مصر دون ان يستفيد من تصريح العمل ، بسبب انه لم يجد عملا ، او لان التوفيق لم يحالفه ، او نتيجة لظروف غير طبيعية ، مثل ماحدث اخيرا فى الكويت والعراق والاردن ، هذا المواطن اذا عاد خلال شهر من يوم سفره ـ فان من حقه ان يعيد التصريح الذى يحمله الى اى مكتب من مكاتب تصاريح العمل ويسترد ما سدده من ضرائب .

ولكن الجهاز المركزى للمحاسبات جاء اخيرا وفى هذا الوقت بالذات . وبدون مناسبة ـ ليعترض على اعادة هذه المبالغ الى المواطنين ، بمنطق ان ما دخل جيب الحكومة لايخرج ابدا ، وهو منطق سائد ـ للاسف الشديد ـ فى كثير من مصالحنا الحكومية ، والتى ترفع شعار ان المواطن واجبه تجاه الحكومة ان يدفع ، وليس من حقه ان ياخذ ولا ان يسال بالطبع عن مصير امواله التى دفعها .

ترى متى يعرف هؤلاء المسئولون فى حكومتنا ان اية حكومة فى العالم ، واجبها الاول ان توفر الحياة الكريمة والسهلة لمواطنيها وان تحل مشاكلهم ولاتعقد حياتهم ولاتجعل عيشتهم نكدا فى نكد ..

محمود سامى

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١٩٩٠/٩/٦
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدون تردد

.. والعمالة العائدة

.. وهاهم مئات الالوف من العمال الزراعيين وغير الزراعيين يبداون رحلة العودة من العراق والاردن والكويت كما بداوا رحلة الذهاب .. بدون ترتيب وبدون استعداد وبدون تخطيط او خطة لاستيعابهم ، او حل مشكلاتهم ، او اعادة تاهيلهم فى الاتجاه السليم ..

والتحرك الذى اتخذته الدولة اخيراً لتنفيذ عدد من المشروعات ، او تدبير التمويل اللازم لها بامل التخفيف من الأزمة الخانقة التى تنتج عن عودة هذه الأعداد الهائلة التى ستضاف الى طوابير العاطلين ، قد يؤدى إلى مواجهة جزئية للمشكلة على المدى الطويل ، ولكن المشكلة ستبقى على المدى القصير بالغة الخطورة . وهو ماينبغى ان يكون حافزاً لجهات عديدة كى تعيد النظر فى سياسات تصدير العمالة المصرية للخارج ، ولدراسة اوضاع هؤلاء العاملين وظروفهم .. وعلى الأخص هذا النوع من العمالة الزراعية او غير المهنية بصفة عامة ..

واللافت للنظر ان المواجهة العاجلة لهذه المشكلة لم تسفر إلا عن اجراءين :

الاجراء الاول هو التشديد على اجهزة الامن باعطاء قدر اكبر من الاهتمام والحذر لمواجهة الازدياد المتوقع فى نسب الجرائم الناجمة عن جنوح الالوف من هؤلاء العائدين بدون عمل فى الريف .

والاجراء الثانى هو بدء حملة واسعة من التصريحات لبعض المسئولين ـ الذين يفضلون الجلوس وراء مكاتبهم ـ تؤكد ان عودة العمال الزراعيين او الفلاحين لينضموا إلى طابور الانتاج الزراعى ، تمثل مساهمة ايجابية فى تغيير شكل الخريطة الزراعية .. واكد احدهم ان عودة هذه العمالة لاتمثل مشكلة حقيقية لان القطاع الزراعى يشكو من ندرة العمالة وارتفاع اجورها !!

ومثل هذه التصريحات التى تهون من حجم المشكلة وخطرها هى اخطر مافى المشكلة . فمن المنطقى انه لولا وجود فائض ضخم من العمالة الزراعية فى الريف ، لما فكر هؤلاء فى الذهاب بهذه الاعداد المهولة الى ارض المجهول فى العراق والاردن مقابل اجور حقيرة لاتساوى عناء الغربة باى حال .. وبعد ان سدت امامهم ابواب العمل هنا فى العاصمة والمدن الكبيرة .

والحديث ايضاً عن المشروعات الصغيرة لم ينقطع .. ولكننا لم نسمع حتى هذه اللحظة عن برامج تفصيلية او مراكز ارشادية او مكاتب لتقديم المشورة والخبرة فى المحافظات المختلفة ، تتلقى هؤلاء العائدين وتساعدهم على استثمار مدخراتهم القليلة فى بعض هذه المشروعات .

إن المشكلة ليست سهلة .. ولكن حلها لن يتم باصدار البيانات والتصريحات من وراء المكاتب دون نزول إلى ارض الواقع .. ودون وضع خطط عاجلة واخرى للمستقبل .. والخطط العاجلة هى الأولى بالاهتمام الآن ..

سلامة أحمد سلامة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٦/٩/١٩٩٠

«هل ستواجه فى بيتك أزمات بسبب أزمة الخليج ؟»

فى البدء كان البشر.. ولا يمكن أن يتحول إخوتنا وأبناؤنا إلى مشكلة، لأنهم فى النهاية سندنا وظهرنا أمس واليوم وغدا.

والدكتور صبرى الشبراوى رئيس لجنة تنمية القوى البشرية بالحزب الوطنى والأستاذ بالجامعة الأمريكية لديه رؤية وآراء فى استثمار البشر.. يتضمنها الحوار التالى!

المصريون
مخزون حضارى
[illegible]

- **فى حياتنا عبارة لابد من حذفها : المساواة فى الظلم عدل !!**
- **ليس بالعاطفة نواجه مشاكل القادمين !**

د. صبرى الشبراوى



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/٦

توافد ابناء مصر نتيجة الاحداث الجارية إلى ارض الوطن ليست مشكلة او ازمة ولكن الارض تسع ابناءها وتعتز بهم اينما جاءوا او رحلوا وهى لا تضيق بهم وهم لا ينسونها .. فالعلاقة مستمرة ومتفاعلة طالما رابطة الدم واللغة والمشاعر باقية .. ولكن المشكلة تكمن فى عدم عرض استراتيجية واضحة عما هو متاح وممكن فى مثل هذه الظروف .

وعن ذلك يقول أ . د / صبرى الشبراوى :

ـ إن الحديث عن « العمالة » كمفهوم يعتبر قديما ـ فلم يعد أحد يتحدث عن العمال ومشاكلهم ، ولكن المفهوم الجديد أصبح « الطاقة البشرية » أو « الموارد البشرية » وكيفية تأهيلها والاستفادة منها .

● **هل هناك ازمة او مشكلة لعودة الطاقة البشرية إلى ارض الوطن ؟**

ـ إن الطاقة البشرية لها تصنيفها وتركيبها وخبرتها ومن الممكن أن تكون نتيجة خبرتها فى الخارج لها ندرة فى مصر كتعامل مع شركات ذات تكنولوجيا عالية أو خدمات صناعية جديدة أو مستشفى ذات معدات وأجهزة حديثة أو فى قطاع الخدمات كالسياحة والفنادق وخلافه .. فهل لنا أن نعرف ما هى التركيبة البشرية الموجودة لنقيم هذا ؟!

والمنظور الثانى هو أن المشروعات تبنى حول البشر أى أن البشر هم الذين ينمون الصناعات وليس تسكين ناس فى وظائف لمجرد أكل العيش فنخلق مشكلة ـ لأن المصريين فى الخارج يعتبرون طاقة مدربة وليسوا عبئا وشريحة لها مشاكل فلا نضع لهم مشكلة وينتج عنها مشكلة لمن هم فى الداخل .

● العائدون مصدر قوة

● **ولكن هناك وجهة نظر تقول إن الهجرة المؤقتة اى التى تكون داخل الدول العربية ليست مدربة ولكنها تمثل خبرة وتعليما لبلاد المهجر وان الهجرة الدائمة للدول الغربية هى التى تمثل الخبرة والاكتساب لما هو حديث وجديد ..**

ـ من قال هذا فإن الدول العربية تملك المال وبه تشترى أحدث ماوصلت إليه التكنولوجيا وتشترى أيضاً الخبرة الأجنبية الغربية التى تدرب الطاقة البشرية عندها سواء المواطنين أو المهاجرين من الدول العربية الأخرى للعمل .

● **إذن ما المشكلة الحقيقية فى عودة العمالة المهاجرة إلى مصر ؟!**

ـ إن أى مشكلة من الممكن أن تغرقنى أو تأخذنى لحل مشكلة أخرى .. فإن كثيراً من الدول تحل من أزمة الحرب مشاكل كثيرة .. والمفروض أن نفهم هذه الطاقة العائدة وتركيبتها وخبرتها كما قلت لكى نأخذهم كمصدر إضافة وليس مشكلة .. لوعرفنا ما هى الطاقة التى يمكننا أن نستخدمها .. بأن نقيم الطاقة الموجودة فى مصر كطاقة عاطلة وفائض وضائعه وهو ما تحدث عنه الرئيس مرات عديدة فإذن من الممكن استخدامهم لزيادة الإنتاجية وتوسيع واستخدام الطاقة العاطلة .. وذلك لوجود طاقة تكنولوجية لا تعرف الطاقة البشرية الموجودة كيف تستخدمها ـ فبالتالى يمكننا الاستفادة منهم فى قطاع الصناعة ... وشبكة الطرق فى مصر ضعيفة ويجب عمل أضعاف أضعاف شبكات الطرق ونستخدم فيها ناس .. وحركة البنوك المصرية يجب أن تكون فى حالة إيجاد سبل جديدة للمشاريع القومية الجديدة من الممكن طرحها لمضاعفة الانجازات التى تمت .. ومن الممكن أن نستخدم تلك المشكلة فى حصر جميع الطاقة البشرية سواء التى كانت لدينا أساساً أو المضافة إليها .. وفى قطاع الخدمات يجب أن نطور أنفسنا لأننا يجب أن نكون دولة خدمات أساساً وأن نكون مركزا تجاريا وسياحيا عاليا .. والنقل والمواصلات تكون عالمية فنحن بين أفريقيا وآسيا ومفتوحين على العالم ولدينا ثقافة عالية تمكننا من الانفتاح وصناعة الثقافة التى تعتبر خدمات مهمة جداً .

● **ما المقصود بصناعة الثقافة .. وخاصة اننى سمعت وزير الثقافة يقول إن المثقف اداة فى المجتمع ؟**

ـ المثقف طاقة بشرية له دور فى المجتمع كتوجيه بالفكر او ابتكار أو تحليل فكرة ومن خلال ابتكارات المثقف فى أى مجال تتم حركة التقدم فى المجتمع لأن الثقافة ليست مقصورة على كتاب الأدب والفنون التشكيلية ولكنها طريقة حياة لكل عنصر بشرى يجب أن يكون لديه حد أدنى من الثقافة وأى مهنة لها قيادات .. وكلما زادت ثقافتهم زاد تقدم المجتمع ... فالمهندس ذو الثقافة العالية تكون طريقته فى الحياة المرتفعة ، من خلال هذا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ١٩٩٠/٩/٦

المنظور يخططون مساكن بطريقة صحية ، وأيضا الشوارع - والطبيب له نظرة إنسانية وإلا فإن المستشفيات سوف تكون غير نظيفة وتكون المعاملة سيئة - إذن الثقافة تغيير مترتب على التكنولوجيا فطريقة حياتنا بدخول الكمبيوتر تغيرت ودرجة الأمان فى الطائرات تغيرت . . والثقافة تؤثر وتتأثر فى الحياة فهى عملية ديناميكية ، فعلى سبيل المثال فى صناعة المنسوجات فأنا محتاج للمصمم المثقف ذى التفكير الرفيع الذى لديه ذوق . . والمدير المثقف وهناك تناسق بين هؤلاء لنصبح مركزاً للموضة فى العالم . . وإلا لو أنتجنا منسوجات وليس هناك هذا العامل الثقافى فإنه لا يتوافر لديها التسويق . . ومن هنا نجد المفهوم الضيق للثقافة غير مرتبط بالتفكير ولكن فى جميع نواحى الحياة يجب أن يقود الحركة الثقافية المثقفون ويخلقون مدارس تقود حركة الغد .

● اللوم على من ؟!

● يقال إن هجرة الطاقة البشرية المصرية نتيجة لأحداث ٦٧ حتى ٧٣ وما خلفته هذه السنوات من خلخلة قوة الارتباط التقليدية بالأرض والأسرة نتيجة أحداث ٦٧ وما صاحبها فى سنوات إعداد الحرب من انفاق عسكرى ثم حرب ٧٣ وما صاحبها من انفتاح نتج عنه التفاوت الطبقى .

قال د . صبرى الشبراوى : هناك عوامل داخلية وخارجية . . فى أوروبا الناس هاجرت إلى أمريكا لأسباب اقتصادية . . والمصرى لا يهاجر ولكنه يهجر لأن ارتباطه بأرضه قوى جداً والمصرى يعرف أنه وليد مصر مركز الحضارة فى العالم فبالتالى هو متحضر رغم ظروفه الصعبة الذى هو فيها ، وتظهر باستمرار ، وأنا لى مقولة بأن « المصريين مخزون حضارى لم يستثمر بعد » . .

إن أساس حركة التقدم هو البشر ومن أجله تتم جميع محركات القوى فى العالم ، فهناك من يقود الحركة بالبشر أيضاً أن الفكر والأدوات لابد أن يستخدما لرفع مستوى حياة البشر . . لو أن الناس اللى بيديروا بيركزوا على نقطة ضعف فى البشر بتنتهى بدول فقيرة ومتخلفة . . ولكننا لو استثمرنا البشر وعرفنا طاقتهم . . فنجد الرئيس مبارك رغم التكلفة أخذ قراره وفلسفته ونظرته للمشكلة أدت إلى موقف معين كان له تأثير فى العالم . . . فالقيادة قرارات وأدوات ومواقف تؤدى إلى نتائج وفكر معين . . فهو تغيير لنظرة العالم بالنسبة لمصر . . ومن هنا يأتى التركيز على أن إدارة الدولة تتوقف على

حاورته : **فاطمة سيد أحمد**

منظور القائد والأدوات التى يستخدمها وعلى مستوى الدولة يجب أن يتم هذا للجميع ، فكل واحد فى موقف قيادى منظوره يؤثر على القرارات ونتائجها . . واحنا فى السنين الأولى فى الثلاثين سنة اللى فاتت لوخسرنا حرب أو نقود راحت فأنا لا ألوم الفلاح أو العامل ولكن ألوم القيادة التى كانت فى يدها القوة لمقدرات المجتمع . .

إن علماء مصر لابد من استيعابهم ومديرى مصر ذى الكفاءة العالية لابد من استيعابهم وكل فئة لها صفوة وليست الصفوة مقصورة على صفوة الفكر ولكن الصفوة بالمفهوم المتحضر هى فى جميع الفئات حتى عمال النظافة . . فكل فئة فيها مبدعون يحبون عملهم وكلما ارتفعت قيمة الصفوة ارتفعت قيمة العمل وتقدم المجتمع ولكن الصفوة ليست فى مستوى القيادة فقط . . ومن هنا اختيار الصفوة التى تدير وافساح المجال أمامها يؤدى إلى استخدام طاقات المجتمع استخداما أمثل . . وهناك ناس تعترض على أن الصفوة تقود ، إذن من يقود التخلف يقود . . لابد أن تقود الصفوة فى كل مكان وتصبح مركز اشعاع وهو ما يحدث فى العالم المتقدم وكل اتجاهات التغيير فى العالم مركزة على هذا .

● هل هناك استثمارات من الخارج تقام فى مصر نتيجة الظروف الراهنة فى الخليج .. وما هو التوقع لها ؟

ـ لم يظهر بعد إن كان استثمارات أم لا . . ولو وجد الاستثمار فإنه يحتاج إلى خدمات - ففى صناعة الإنتاج الزراعى سواء استزراع أو تعليب أو تجفيف ، وفى صناعة التسويق المرتبطة بكل الصناعات لأنى سوف أنتج شيئا فيجب أن أبيعه . كل هذه الاتجاهات نحن مازلنا فى البداية فيها والتوسع مرتبط بمعدلات عالية من منظور إعداد برامج بتوقعات وليست محدودة . . . أى أننا نعطى طالب الاستثمار مناطق للاستصلاح أو مدنا للتعمير . . فمثلاً لو للزراعة نقول هذا عدد كذا فدان ، وسوف أستخدم فيها مجموعة من العائدين ومعهم من العاطلين المقيمين كذا . . أى نحرك المشروعات المعلقة أو المعطلة لعدم وجود السيولة . . ونعمل من أجلها برامج جديدة ونحل المشاكل المعلقة بين الوزارات والبرنامج يكون محددا كاستخدام طاقة بشرية لها خبرة فى العراق فى مجال الزراعة وفى الكويت فى مجال الخدمات مثلا . . وهكذا . . ويترتب عليها أيضاً تكنولوجيا فمثلاً على الزراعة



تكنولوجيا للتغذية ، ومن هنا تكون مئات المشاريع التى يمكننا القيام عليها .. ونكسب أماكن جديدة كسكن وتعمير للطاقة البشرية التى سوف تستخدم فى هذه المشاريع .. فالمدن الجديدة التى فيها استثمارات ضخمة من الممكن أن تستوعب أعدادا كبيرة وتستخدم استخداما أمثل وتدرس إمكاناتها وتطرح للعائدين فى أى من القطاعات .

● ما دور العلاقات السياسية والاجتماعية للمواطن العائد فى مثل هذه الظروف ؟

ـ إن العائد حالته النفسية سيئة جداً لأنه يعيش حياة اجتماعية يجب أن تؤخذ فى الحسبان حيث أنه كان فى موقف قوة ودخله عاليا ويدعم ناس فى البلد كأسرته وأقاربه فكان جزءا مهما .. فعندما يفقد قوته أو معطيته فإنه يصبح فى موقف لا يحسد عليه فإعادة التهيئة يجب أن يكون المجتمع بأجهزته المختلفة مهيئاً لتسهيل حياته فلا يوجد الروتين والأمراض البيروقراطية .. فلا تجعله يفكر فى تأزم موقفه والهروب إلى ما هو أكثر تأزماً .. وأنا متأكد أن هناك اتجاها فى هذا الاهتمام ولكنه يكون أولا ـ ولكن مشاكلهم سوف تظهر بوضوح فى الاستقرار فى مرحلة لاحقة وبالتالى لابد أن يكون المجتمع فى حالة مستمرة لدعايتهم وليس العاطفة المؤججة فى فترة وجيزة .

● ثمن الأزمة !

● ما الاتجاهات والآثار المحتملة على الاقتصاد المصرى نتيجة لهذه الظروف ؟

ـ إننا أكثر دولة دفعت ثمنا فى العالم لأزمة الخليج وأكثر دولة تدفع الثمن فى التاريخ المعاصر لتحرير العرب وتنمية الأمة العربية وأنا أعتبر أن هذه هى الحرب الرابعة الجديدة لنا .. فإننا حاربنا فى ٥٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ثم ٩٠ لأن الاستقرار له ثمن وتنمية الموارد لها ثمن .. والحروب استنزاف للطاقة البشرية سواء بالموت أو بالتهجير أو بضياع الأموال .. فإننا لا يوجد حتى لدينا الوقت لنعيد التركيز فى الداخل لأن المشاكل العربية تفرض نفسها علينا وندفع الثمن وهم يحصلون على مكاسب من أجل قضاياهم وأيضاً الدول الغربية بتشغل مصانعها وتقسم العالم وتحصل على طاقة أكبر ولكن خسائرنا فادحة لـ ٢ مليون لهم مشاكل اجتماعية .. والسياحة والبترول وجميع الموارد مضروبة وتقل دخولنا ولذلك يجب أن نعيد حساباتنا ..

● وكيف نعيد حساباتنا ؟!

ـ إعادة موقف كعناصر التكلفة المستقبلية والبديلة والخسائر وطاقاتنا وأسواقنا وأخواننا العرب والصداقة .. فى أوروبا « هتلر » موت ثلاثين مليون وأعادت أوروبا بناءها مرة أخرى ولكننا بنحارب من أجل القضايا العربية .. فيجب إعادة الحسابات فى العلاقات التبادلية بيننا وبين الدول الأخرى وتكون مدروسة دراسة متعمقة كمنظور أساسى بتبادل عادل لمصالح الشعب المصرى وهذه تحتاج إلى عمل جاد وشاق مستمر .

● ما المسار الذى سوف يكون عليه الاقتصاد المصرى فى الفترة القادمة ؟

ـ قال : لابد من إعادة تقييم موقف لأننا فى اقتصاد حرب عالمية أساسها قدرة المجتمع على فتح أسواقها الداخلية والخارجية للمنتجات المصرية وهى الطريقة الوحيدة لفتح فرص عمل .. والحرب كما أقول هى حرب تسويق وقلت هذا من عشر سنوات .. لأننا أمام خيارين إما أن أتمكن من كسب أرضية سوق فى العالم لكى أنتج وأبيع مثل التوكيلات الغربية التى توجد فى جميع دول العالم مثل المأكولات « كنتاكى » وغلائه والمشروبات الغازية والبرفانات ، كل هذه أرضية فى أسواقنا .. فيجب أن نكسب أرضية أيضاً فى أسواقهم ـ اليابان وألمانيا كسبت أسواق العالم والدول الكبرى هى كبرى لأنها بتفتح أسواق العالم ..

● كيف يكون للمواطن دور فى مثل هذه الأحداث ؟!

ـ إعادة تأهيل فى تركيبة عقله ونظرته للحياة ويجب أن نهتم به .. فعلى كل المؤسسات أن تعيد النظر فى قدرها للبشر وإعطاء الفرص للكفاءات العالية ويكون هناك معيار لأسلوب الترقية .. فإننا نعبد



«الأقدمية» بالرغم ما بها من مساوىء وهدم للقدرات والابداعات لأن الجميع يعلم بأنه سوف يجتاز السلم الوظيفي للترقى سواء اجتهد أم لا فهى تقاس بسنوات وليس بانجاز .. ولا نشكر من يعمل مجهودا .. وعبارة «المساواة فى الظلم عدل» يجب حذفها .. كيف هذا .. إن «المساواة فى الظلم ظلم» .. كيف نحاسب المخطىء مثل المجتهد هذا منظور خاطىء .. والمشاكل كلها بتكون فى الإدارة .. فلاتوجد دولة فقيرة ودولة غنية ولكن دولة ذات فكر متحضر ودولة ذات فكر فقير تهدر الطاقات الكامنة .. فمازلنا نعبد قيما بالية هى أسباب التخلف ..

● ما التوجيه الفكرى الذى يجب ان يكون عليه الاقتصاد الآن ؟!

ـ إن الحديث عن الاقتصاد لا يكون من منطلق ميزان المدفوعات والبطالة وسعر الصرف .. والمشاكل المستمرة فى جميع دول العالم هى نتيجة لانتاجية موجهة للأسواق فكلما ضعفت الإنتاجية والأسواق كلما اهتز ميزان المدفوعات وأصبح فى غير صالحه وكلما زادت نسبة البطالة ..

فالاقتصاد نتيجة لإدارة مجتمع ومؤسسات قادرة على زيادة إنتاجية المجتمع إنتاجية موجهة لاشباع احتياجات أسواق وكلما زادت الأسواق زادت عملته وزادت قدرته على المنافسة وزادت قدرته التفاوضية وزادت قيمة أفراده فى المجتمع .. ولكن الذين يتحدثون عن الاقتصاد بأنه تعديل أدوات مثل سعر الصرف فى مجتمع فقير فإنه سوف يصير فقيراً أيضاً .. كيف أزود ميزان المدفوعات أو العجز فى الميزانية كيف يختفى والإنتاج ضعيف وهذه الأدوات تستخدم فى اقتصاد غنى وفقير كأمريكا وألمانيا وغيرها وهناك بطالة ولكنها بطالة مجتمع غنى فهى مشكلة فى كل العصور .. فحلها بأدوات لا تحل المشكلة الرئيسية ..

□



أزمة الخليج وأعباء اقتصادية متلاحقة

يبدو ان الآثار السلبية لأزمة الخليج على الصعيد الاقتصادى تتجاوز مجرد ردود الفعل الأولية التى شهدناها خلال الشهر الماضى ، اذ لم يقتصر الامر فقط على مجرد التحول من العملات المحلية التى كانت قوية وقابلة للتحويل قبل الغزو العراقى الى عملات اخرى كالدولار ، اذ انه من التطورات الجديدة بعد تحويل الجزء الاكبر من السيولة النقدية لدى القطاع العائلى وقطاع الاعمال الى عملات اجنبية ، ان الوقت قد اتى على تسييل جزء من الاصول المالية التى يمتلكها الافراد فى صورة مساهمات فى الشركات الصناعية والخدمية وغيرها ، وهو مادفع الى تدنى اسعار اسهم معظم الشركات الكبرى فى دولة الامارات على سبيل المثال - التى تفتقد الى المرونة الكافية - الى ادنى مستوى لها منذ تاسيس السوق المالية فى عام ١٩٨١ هذا على الرغم من ان الاوضاع الحالية لهذه الشركات لاتبرر هذا التدنى فمازالت اعمال هذه الشركات تسير بشكل جيد وربما تحقق بعضها ارباحا اعلى من العلم الماضى ، كما ان زيادة سعر برميل النفط وزيادة انتاج الامارات الرسمى بنحو نصف مليون برميل يوميا من النفط تشير بشكل واضح الى حالة ازدهار مالى واضح لم تشهدها الدولة النفطية منذ اربعة اعوام كاملة ، ولايبقى مبرر من ثم للموجة الحالية من انخفاض اسعار الأسهم سوى الخوف من المستقبل وخاصة اذا ماتشبت الحرب فى المنطقة ولذا يسارع العديد من المساهمين الى تسييل اصولهم وتحويلها الى عملات حرة يمكنهم الاحتفاظ بها فى الخارج تامينا لهم اذا مانشبت الحرب ، وهكذا تنهار جهود بلغ عمرها اكثر من عشر سنوات فى تنويع الهيكل الاقتصادى لكيلا تصبح الدولة معتمدة فقط على سلعة وحيدة هى النفط .



السمكة .. والسنارة

اتساءل .. ماهو الدور الواجب على رجال الاعمال تجاه العائدين وكيف تكون مساعدتهم؟ هل نعطيهم اعانه ونساعدهم فى جعلهم عالة على المجتمع؟.

هذا لن يكون ولن نساهم فيه .. نريد ان نقدم السنارة للعائدين بدلا من السمكة.. العلاج الاكرم والاشرف لهؤلاء هو اتاحة فرص عمل جديدة وهذا لن يتم الا من خلال عدة اشياء اولها ازالة معوقات الانتاج وخلق مناخ مناسب للانتاج والاستثمار وهذا لايكون بالشعارات والاكتفاء بمقولة انه ليس في الامكان ابدع مما كان .

الحكومة تقول نحن عملنا تعديلا فى قانون الاستثمار ونقول لا ما عملتموه هو نقطة فى بحر ماكان يجب ان يعمل .. كان من المفيد ان نحسن مناخ الثقة للمنتج والمستثمر كى يزيد انتاجه فهذا هو العلاج الجذرى .

لكن مافعلته الحكومة هو انها جاءت لعمل قانون للاستثمار فعملت قانونا مانعا للاستثمار فكيف نطالب بمجىء المستثمر ونحن نلزمه بصرف ١٠٪ من ارباحه للعاملين بحد اقصى كيف نعتقد اننا نجذب الاستثمار والمستثمرين حين نلزم المستثمر بتسعير منتجه بعد ان اقام مصنعه طبقا لدراسة جدولها على اساس اسعار معينة اخرى .

هذا بالاضافة الى التضارب فى القرارات والقوانين وبعد كل هذا نقول ان مناخ الاستثمار جيد .. لو كان جيدا بالفعل كنا على الاقل جذبنا اموال المصريين في الكويت وحدها والتى تقدر بعشرة مليارات دولار .. لو كان المناخ جيدا بالفعل لم يكن هناك طابور بطالة طويل بخلاف العائدين .

لابد وقبل كل شىء ان نعرف اولا معنى كلمة استثمار فالاستثمار لايعنى فقط



محمد غانم

وجود مصريين او اجانب جاءوا من الخارج لاستثمار اموالهم وانما هو استخدام الاموال المتاحة لخلق مشروعات جديدة او التوسع فيما هو موجود .

وهنا يقفز ، سؤال هل هذا مايحدث عندنا للامانة يحدث ولكن على مستوى ضعيف جدا لايتناسب مع ماهو متوقع من البطالة وزيادتها ولا يتناسب مع مايحدث فى العالم .

عموما حجم البطالة يعكس بالضبط مناخ الاستثمار الموجود فكلما تزايد عدد العاطلين كلما كان هذا دليلا على ان هناك خللا فى المناخ الاستثمارى وتحسين المناخ الاستثمارى لن يكون الا بتغليب الفكر الاقتصادى على الفكر الادارى .. وبدلا من تصعيد الاخطاء الموجودة من خلال قانون تفصيل على مقاسَ الاخطاء نخلق اولا قانونا لجذب الاستثمار والمستثمرين ومنحهم الثقة والامان ثم بعد ذلك نعاقب من يخطىء ووسائل العقاب كثيرة .

هذا فقط هو العلاج الجذرى وعندها سيزيد الانتاج والانتاجية وسوف يندفع المستثمر لا اراديا بزيادة حجم مشروعه او التوسع فى انشاء مشروعات جديدة عندها سيبحث عن عمالة .

محمد غانم

امين عام جمعية رجال الاعمال



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠/٩/٨

العائـــــدون والاســـــكان

الحكومة فى حاجة الى تضافر اهل الفكر معها فى حل المشاكل المتباينة لعشرات الالوف من العائدين من البلاد العربية نتيجة ازمة الخليج ومازال التدفق مستمرا ويبدو انه سيستمر لفترة ليست قليلة .

من المؤكد ان المشكلة الاولى الكبرى هى ايجاد فرص العمل ويتبع ذلك توفير كافة الخدمات الاخرى مثل السكن واماكن فى المدارس والجامعات للاولاد وغير ذلك من امور تفصيلية تدرسها كل وزارة .

د . ميلاد حنا

ولما كان جمهور العائدين يتكون من فئات اجتماعية مختلفة ، بدءا من اساتذة الجامعة والمهنيين ممن لديهم قدرات اقتصادية عالية وانتهاء بعمال البناء من اصل ريفى وهم محدودو الدخل والمدخرات ، فان مشكلة الاسكان يصعب حلها حلا جماعيا وكان ان قامت وزارة الاسكان مشكورة بتسكينهم فى بعض المساكن الخالية الحكومية فى مناطق بعيدة نسبيا عن العمران ، لان ذلك حل مؤقت جدا ويصلح فى الايام الاولى من العودة لفك الأزمة لانه مع مضى الايام والأسابيع سيبحث كل عائد على موقع جغرافى يناسب عمله ووضعه الاجتماعى وارتباطاته الاسرية .

ولما كان فى مصر نحو ١٫٨ مليون وحدة سكنية جديدة ولكنها خالية وغير مستخدمة وذلك وفق الاحصاء الرسمى الذى تم فى نوفمبر ١٩٨٦ ، ولما كانت شواهد الأمور تدل على وجود هذه الشقق الخالية فى كل موقع فى مصر وعلى كافة المستويات الاجتماعية فى الريف والمدن ، على حد سواء ، وجب على الحكومة ان تفكر مليا فى ان تسمح بايجار هذه الشقق ايجارا حرا خاليا من كل قيد قانونى وان تكون عقود الايجار موقوتة اى محددة المدة ، كان تكون بايجار معلوم لمدة سنة او اى مدة تطول او تقصر حسب اتفاق الاطراف المتعاقدة كما كان الحال فى مصر قبل ان ندخل فى مصيدة قوانين الاسكان المتتالية .

اننى اعى ان قوانين الاسكان الحالية تقيد القيمة الايجارية بما مقداره ٧ ٪ من تكلفة المبنى ، كما تقيد حق المالك فى اخلاء العين عند انتهاء مدة العقد بل يصل الأمر الى حق توريث عقد الايجار ، ومن ثم فاننى اعى ايضا ان هذه القيود كانت أحد الاسباب الرئيسية فى وجود هذا الكم الهائل من الشقق المغلقة والخالية التى يؤثر اصحابها الابتعاد عن هذه القيود التى كان الاصل فيها ان تكون استثنائية وموقوتة .

وهكذا فاننى أرى ان الظرف السياسى الحالى مناسب لكى تصدر الحكومة قرارات جمهورية لها صفة القانون ، تحل هذه المشكلة فى هذا الاطار وبحيث تكون كل العقود الايجارية المحررة والمسجل تاريخها بعد ٢٠ اغسطس ١٩٩٠ غير مقيدة بالقيود الواردة فى قوانين الاسكان .

اننى اتصور ان الايجارات ستكون مرتفعة فى اول الأمر ولكنه مع اطمئنان الملاك الى ان عقود الايجارات لن تكون « ابدية » سوف تقل الايجارات تدريجيا ، بل اتصور ان لافتة « شقة للايجار » سوف تعود مرة اخرى مع مضى الأيام لان اى مالك شقة يود ان يستثمر امواله وتعطى الشقة عائدا مهما كان ضئيلا لانه يعلم انها ستعود اليه فى نهاية الامر .

صحيح ان هذه الشقق الخالية معروضة تمليكا الان ولكن التمليك يحتاج الى رؤوس اموال كبيرة لن تكون متوفرة لكثير من العائدين ، والذين اتصور انهم يودون الابقاء على بعض المدخرات للاستثمار لحين الاستقرار فى عمل ، فضلا عن ان الشقة التمليك تفرض على من يشتريها ، الاقامة بها لسنوات طويلة وسيصرف عليها اموالا فى الديكورات وغيرها فى حين ان اوضاع العائد الان لم تستقر بعد ويحتاج الى وقت لحين وضوح الأمور للعائد نفسه بالنسبة للعمل فى مصر أو العودة الى البلاد العربية وغير ذلك من امور تختلف من شخص الى شخص .

ان نمط الايجار هو اكثر الانماط ملاءمة الان ليحل مشاكل العائدين فى اقل وقت ممكن ، خصوصا وانه قد ثبت وجود نحو ٨٠٠ الف شقة فى الريف اغلبها قليل المساحة ومن ثم سيكون زهيد الايجار وتناسب بسطاء الناس العائدين إلى قراهم .

وقديما قالوا « رب ضارة نافعة » ولذا طرحت هذا الرأى لعل الأزمة الحالية للعائدين تكون المدخل العملى لحل مشكلة الاسكان وفق قوانين السوق والتى يأخذ بها العالم الان شرقا وغربا ومن ثم تتوافر المساكن بطريق الايجار للكافة وهذا يقطع لها نصف الطريق فى اتجاه الحل .

هذا رأى أردت أن اقدمه الى الصديق المهندس الكفراوى لعله يقتنع به ويقدمه الى رئيس الحكومة بعد بلورته فى شكل قانونى مناسب ..



المصدر : السياسى

التاريخ : ١٩٩٠/٩/٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المدخرات والعمالة العائدة والمتعطلون

معالجة الاثار الاقتصادية لازمة الخليج ، ليست بالتصريحات او الوعود او الاجتماعات الاعلامية العالية النبرة والعديمة التأثير

ان المعالجة الموضوعية لابعاد الازمة وانعكاساتها على الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، تقتضى اجراء مراجعة شاملة واعادة ترتيب للوضع الاقتصادى لنتجاوز مرحلة الاعتماد الكامل على الموارد الاقتصادية المتقلبة والمتمثلة فى قناة السويس والسياحة والتحويلات ، ولنضع استراتيجية اقتصادية جديدة تكفل تنمية مواردنا بحيث لا تتأثر باى ازمات مفاجئة او هزات مباغتة كما حدث بوقوع الغزو العراقى للكويت

اننا فى حاجة لمراجعة السياسات النقدية والماليه والاستثمارية على ضوء المآسى الاقتصادية التى حملتها الينا ازمة الخليج . لقد ضاع اكثر من ١٣ مليار دولار تمثل اجمالى مدخرات المصريين فى الكويت ، والسبب انعدام الثقة وعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة ومستقرة

وحتى لا نتهم بالمبالغة علينا ان نكف عن نغمة استيعاب العمالة العائدة بالطريقة الاعلامية اياها . فحجم البطالة معلوم . وعندما نعالج المشكلة ينبغى ان تكون هناك خطة شاملة وينبغى ان تكون هناك اولويات . واعتقد ان ملايين المتعطلين اولى بالرعاية فى المرحلة الراهنة

محمد سعد



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٠/٩/٩



يعود الآلاف من ابنائنا يوميا من الكويت والعراق هربا من الظروف الحالية التى تشهدها الأوضاع فى الخليج على ضوء استمرار الاحتلال العراقى للكويت وتزايد الحشود العسكرية .

وتشكل عودة هذا العدد الكبير من المصريين ضغوطا على فرص العمل المتاحة خاصة الذين لا يعملون فى الحكومة او القطاع العام ولا يحتفظون بوظائف لهم فى مصر ..

وهؤلاء كانوا قد سافروا من اجل فرص عمل افضل خارج الحدود. ولديهم الاستعداد الكبير لبذل العطاء والجهد لتحقيق اكبر عائد ممكن .. وعملوا فى ظروف صعبة .. ولو توافرت لهم فرص العمل المنتج فى بلدهم ومع تعاون اجهزة الدولة يمكن ان يحققوا الوفرة الانتاجية التى نصبو اليها .

ويجرى حاليا استصلاح مساحات ضخمة من الاراضى لاستزراعها .. وتخفيف جزء من هذه المساحات لتوزيعها على المصريين العائدين سوف يوفر لهم فرص العمل المنتج فى مشروع قومى مماثل لمشروع توزيع الاراضى على شباب الخريجين .. خاصة وان معظم العائدين ممن يعولون اسرا ولديهم الرغبة للعمل فى مثل هذه المشروعات بعيدا عن البيروقراطية والروتين الحكومى .

محمد الهوارى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٠

مدخرات المصريين فى الخارج .. ثروة طال انتظارها !!

في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة المصرية بكل السبل جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، والتي تبلغ عشرات المليارات من الدولارات ، لا يصل البنوك المصرية منها سوى مليار واحد فقط . كشفت ازمة الخليج ايضا عن ضياع ١٣٠ مليار جنيه حصيلة ايداعات واستثمارات المصريين في الكويت والعراق ، كما جاء في تقرير من لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى اخيرا الذي وصفه بانه ضربة عنيفة الحقت اضرارا بالغة بالاقتصاد المصري .

وبالمقارنة بين الارقام السابق ذكرها ، تصبح المعادلة مختلة التوازن ، حيث تقودنا للانهيار الاقتصادي في الحال وفي المستقبل طالما لم تكن هناك خطة كاملة تضطلع بها الحكومة لعلاج هذا الخلل فكيف تواجه الحكومة هذه المشكلة ؟

وهل لديها تصورات معينة لرأب الصدع في الهيكل الاقتصادي ؟

وما هي الوسائل والتيسيرات التي من شأنها جذب المدخرات إلى مصر ؟ هذا ما يجيب عنه رجال المال والاقتصاد في سطور هذا التحقيق .

انها ليست المرة الاولى التي نتناول فيها موضوع مدخرات المصريين في الخارج ، فقد سبقتها عدة دعوات لجذب هذه المدخرات ، والاستفادة بها في دفع عجلة التنمية .. وان كانت الحكومة قد تحركت في عدة اتجاهات لتحقيق هذا الامر ، فان عليها ـ كما يقول خبراء الاقتصاد ـ ان تتحرك فورا ، وتتخذ خطوات ايجابية نحو تطوير الخدمات المصرفية ، واصلاح الهيكل الاقتصادى المصرى ، وذلك باصدار التشريعات التى تتوافق والمقتضيات الدولية ، خاصة بعد ان كشفت ازمة الخليج عن المليارات التى ضاعت في بنوك الكويت ، والعراق ، بالاضافة الى عشرات المليارات ، التى يدخرها المصريون العاملون بالخارج في بنوك اجنبية ، ولا يحول منها إلى مصر سوى الفتات .

.. فقط على الحكومة ان تستوعب فكر رجال المال والاقتصاد ، وتخرج به إلى حيز التنفيذ .. وقتها سوف يتغير الحال .

إصلاح النظام الاقتصادى

الدكتور احمد ابو إسماعيل ـ رئيس بنك القاهرة الشرق الأقصى ـ يقول : قبل أن نتطرق إلى قضية المدخرات ، علينا اولا أن نؤكد ان المصرى في الخارج معذور في عدم تحويل مدخراته الى مصر ، لان العملة المصرية معرضة للانخفاض ، في الوقت الذى تقل فائدتها عن معدل التضخم ، فمثلا سعر الفائدة على شهادات الادخار حوالى ١٦٪ تقل كثيرا عن معدل التضخم ٢٥٪ وعلى هذا الاساس فمدخراته تتناقص باستمرار ، فالمصرى يفضل ايداع مدخراته بعملة اجنبية ثابتة ، وذات فائدة مرتفعة ، وثبات في القيمة والاسعار ، فلاشك ان ارتفاع نسبة التضخم في مصر بما يعادل اضعافه في كل من انجلترا مثلا ٩٪ ، واليابان ٤٪ ، له أثره السيىء علينا .

وكما اتضح ابان ازمة الخليج ـ والكلام لاحمد ابواسماعيل ـ فقد كشفت الاحداث عن المليارات من مدخرات المصريين في بنوك الكويت ، والسبب في ذلك ان عملة الكويت كانت ثابتة وعالية القيمة . فما بالنا بمدخرات المصريين في الدول العربية الاخرى .. ايضا لوحظ الاقبال على شراء الذهب باعتباره اكثر استقرارا وقابلا للزيادة ، وهذا السلوك يزداد كذلك وقت الحروب والازمات .

وعن رؤيته حول التسهيلات التى يجب ان تمنح للعملاء لجذب مدخراتهم من الخارج يقول رئيس بنك القاهرة الشرق الاقصى : ضرورة اجراء تعديلات على قانون البنوك ، خاصة بنوك القطاع العام التى تحتاج إلى عقلية متطورة ، وادارة مستقلة ، وكذلك اضفاء الثقة في البنوك والسرية في الحسابات ، مع رفع سعر الفائدة على الجنيه بما يوازى الفائدة العالمية ، بالاضافة إلى ضغط الانفاق العام والحكومى ، واقتصار الاقتراض للمشروعات الانتاجية فقط ، واصلاح اوضاع القطاع العام وتحويله لقطاع



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٠



▪ اصدار قانون سرية الحسابات
▪ تطوير بورصة الاوراق المالية
▪ تعديل العمل المصرفي وتشجيع الاستثمار

انتاجي .. والاهم من ذلك ضرب الروتين الادارى وتبسيط الاجراءات حتى يقبل اصحاب الأموال على التعامل مع بنوكنا المصرية .

تعديل التشريعات الاقتصادية

والدكتور حازم الببلاوى – رئيس بنك تنمية الصادرات السابق – يرى ضرورة اعادة النظر في التشريعات الاقتصادية والقانونية .. الخ . بما يؤكد مزيدا من الوضوح في القواعد وكذلك السهولة والمرونة في المعاملات واصدار القرارات ، وتبسيط الاجراءات فيما بين البنوك واصحاب رؤوس الاموال .

ويضيف : حتى نجذب رؤوس الاموال من الخارج . لابد ان يتوافر في مصر مناخ مناسب للاستقرار ، يضفى الامن والاطمئنان على هذه الأموال ، سواء بالنسبة للمؤسسات او للافراد في الخارج ، على ان نعمل على رفع سعر الفائدة ، خاصة إذا كانت نسبة التضخم عالية .. وهذه الاجراءات يمكن اتباعها في مثل الظروف الحالية . .لمواجهة الاعباء التى نتجت عن ازمة الخليج ، بما يضمن اقبال المصريين العاملين في دول عربية اخرى ، على تحويل مدخراتهم الى البنوك المصرية .

ولعل قانون سرية الحسابات إذا صدر يكون عاملا مساعدا في جذب مزيد من المدخرات .

ويطالب مصطفى يس مدير البنك العربى الافريقى الدولة بان تسعى لازالة المعوقات التى تعوق راس المال والمدخرات المصرية في الخارج ، والتى تبلغ عشرات المليارات من الدولارات ، وان تطلق حرية الاستثمار في مصر ، سواء للمصريين او العرب والاجانب ، مع ضرورة التغيير في التعامل المصرفي ومرونة القرارات وايضا يجب التوسع في انشاء شركات مساهمة ، وتغيير قوانين الاستثمار لإتاحة جو من الطمانينة لدى اصحاب الاموال .. والاهم من ذلك كله ، العمل على تطوير بورصة الأوراق المالية ، لتكون قادرة على جذب المدخرات وادارة المشروعات الاستثمارية .

كما يطالب البنوك بسرعة التحرك والاتصال بالمصريين في الخارج ، والاستفادة بمدخراتهم الموجودة في الخارج .

تشجيع الاستثمار

الجهاز المصرفي لم يتوان ، ولم يتاخر عن تقديم كافة التيسيرات ، ولدينا خدمة مصرفية ممتازة بالنسبة لكثير من الدول النامية ، وايضا بالنسبة لبعض الدول المتقدمة – هكذا بدا الدكتور محمد رضا العدل – استاذ الاقتصاد بتجارة عين شمس ، وعضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى – وقال : يستطيع اى مواطن مصرى في اى مكان من الدنيا ، ان يحول امواله إلى اى بنك مصرى ، فلدينا حوالى ١٠٠ بنك تجارى مشترك ، غير بنوك القطاع العام الاربعة التى لا تتوقف عن تطوير خدماتها للعملاء .. وفي مصر مدارس لتخريج مصرفيين كبار لادارة المصارف بكافة انواعها ، سواء في مصر او في دول العالم .

والبنوك المصرية بلا شك اجتذبت مزيدا من المدخرات في السنوات الاخيرة . فعندما تنظر إلى الارقام الخاصة بودائع القطاع العائلى لدى البنوك التجارية – وهو يساهم في توليد مدخرات بالعملة الاجنبية من الخارج – نجد ان ارصدتها بلغت الفين و ٨٠٠ مليون جنيه بالعملة الاجنبية ، بمعدل نمو ٤٪ في السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بما يوازى ٤٦٪ من الودائع بالعملة الاجنبية في نهاية يونيو ١٩٨٩ ، قطاع الاستثمار والاعمال ،.. وكذلك حقق معدل نمو يصل الى ٤٤٪ من اجمالى الودائع بالعملة المحلية وقيمتها ٧ الاف مليون جنيه .

ويؤكد الدكتور رضا العدل ان القطاع المصرفي المصرى العام والخاص والمشترك ، قطاع وطنى ، لم يحدث له اى مسلس او خطر على ودائع العملاء تحت اى ظرف من الظروف فلم يهتز اثناء هزيمة ١٩٦٧ ، ولا اثناء حرب ١٩٧٣ ، وبالتالى فهو حصن الامان لمدخرات كل المصريين سواء في الداخل او الخارج .

ومن اجل جذب مزيد من المدخرات ، يطالب بضرورة تطوير نظام بورصة الاوراق المالية ، بصورة تضاهى نظيراتها في دول العالم المتقدم ، ليتسنى ايجاد سيولة نقدية تلزم المشروعات الاستثمارية ، حيث اننا لم نستكمل بعد الخطوات الخاصة بتسهيل الاستثمار في مصر ، لذلك يجب ان نعمل على تبسيط الاجراءات التى من شانها التشجيع على التوسع في المشروعات الاستثمارية ، ووضع « نظم » للتعامل مع اصحاب رؤوس الاموال ، حيث ان المناخ العام في مصر لا يبشر حاليا باضفاء جو من الامان على المدخرات ، بالاضافة الى ضرورة تحسين الهيكل السعرى للفائدة على المدخرات حيث بلغ سعر الفائدة على شهادات الاستثمار ١٦ ١/٤٪ في يوليو ١٩٨٩ ، كما ان اسعار الفائدة المحلية على



تحقيق : محمد راغب

العملات الاجنبية تكاد تقترب او تتساوى مع الاسعار الاجنبية ، سعر الليبور ، ٨,٣٪ لمدة شهر ، و ٨,٩٪ لمدة سنة لكل دولار ، كما ان سعر الصرف الحالى موات لتحويل مدخرات المصريين من الخارج إلى البنوك المصرية .

رفع سعر الفائدة

الدكتور احمد رشاد موسى ـ رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى .

يؤكد ان اهم عنصر لجذب مدخرات المصريين العاملين فى الخارج ، هو ان مصر هى بلد الاستقرار والامان ، وان وجود اموالهم فى المصارف المصرية ، او فى شكل استثمار مباشر فى مشروعات مختلفة افضل لهم بكثير من ابداعها فى الخارج .

ولكى يتحقق الهدف من جذب المدخرات ـ والكلام للدكتور احمد رشاد موسى ـ يجب تعديل بعض التشريعات القائمة ، وخاصة القانون التجارى ، بحيث تتوافر ضمانات لاموال المودعين ، إذ لوحظ صعوبة استرداد بعض البنوك للقروض التى اقترضها بعض العملاء .. ايضا يجب رفع سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى ، ليقترب من اسعار الفائدة العالمية بالنسبة للمدخرات التى تكون فى شكل عملات حرة . وكذلك اجراء تطوير سريع للجهاز المصرفى لجعل مصر سوقا رائجة من اسواق المال والنقد العالمية ، بشرط ان يكون هذا الجهاز قادرا على تقديم خدمات متميزة ، كما هو الحال فى مصارف الدول المتقدمة ، وبالذات تقديم المشورة فى كيفية استثمار العميل لامواله ، وهذا يحتاج إلى ان تكون هناك قنوات اتصال بين البنوك المصرية ، والمصريين العاملين فى الخارج ، من خلال اللقاءات والدعايات المركزة عن المصارف المصرية .

قانون سرية الحسابات

وللدكتور وجيه شندى ـ استاذ الاقتصاد ووزير السياحة الاسبق ـ وجهة نظره فى مسالة مدخرات المصريين فى الخارج ، وكذلك الاستثمارات العربية ، حيث يرى انه أصبح واضحا ان القضية الاساسية ليست قضية مالية فقط ، ولكنها ذات ابعاد سياسية وامنية وسيكولوجية .

ويؤكد : الاحتمال كان قائما من الناحية النظرية بامكان تعرض احدى الدول العربية ـ كما تعرضت الكويت حاليا ـ للاعتداء ، ولكن كان الغالب ان الاعتداء سياتى من خارج المنطقة العربية ، ولذلك لم يفكر المصريون فى الخارج فى تحويل كل مدخراتهم الى مصر الأم ، بسبب الارتفاع المستمر فى قيمة ، الدينار الكويتى ، من ناحية وارتفاع سعر الفائدة عليه من ناحية اخرى .. وعندما حدثت الماساة اتضح للجميع اهمية تحويل هذه المدخرات ، وكم طالبت الدولة بتحويلها اكثر من مرة ، من هنا اصبح التحويل واجبا شخصيا قبل ان يكون واجبا وطنيا .

اما بالنسبة للاستثمارات ـ والكلام للدكتور وجيه شندى ـ فمازال الاقتصاد المصرى يتميز بانه اكبر سوق بدول المنطقة ، ويوجد به اكبر طبقة من المديرين ، فضلا عن عمالة مدربة يصل عددها إلى ١٣ مليون فرد ، وفى ظل الموقع الاستراتيجى لمصر ، والاستقرار الذى تنعم به ، فلا شك ان الاستثمارات العربية يجب ان تعيد حساباتها ، لاستثمار جزء منها داخل الاقتصاد المصرى .. وفى كل الاحوال فان اصدار قانون جديد بسرية الحسابات . فضلا عن التسهيلات الادارية وتوفير خدمات مصرفية ممتازة ، يعجل بفتح حسابات جديدة ويعمل على جذب مزيد من المدخرات المصرية والعربية فى الوقت الحالى ، ويؤدى الى مزيد من الاستثمارات فى المستقبل .

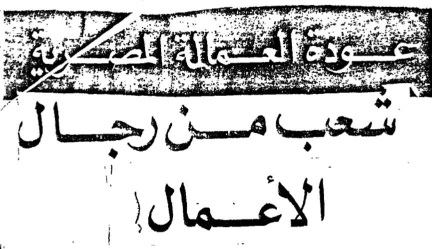
ونود ان نشير الى ان لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى ، طالبت بضرورة تعديل العمل المصرفى المصرى ، لجذب مزيد من الاستثمارات ، واستثمار الاموال الموجودة فى البنوك خاصة وان سيولة الاموال فيها كبيرة وتحتاج الى مستثمرين جادين فى حين ان التشريعات التجارية الحالية تؤثر على العمل المصرفى ، وتؤدى لعدم قدرة البنوك على استرداد القروض .

وترتب على ذلك وجود قروض مجمدة لدى العملاء ، قيمتها ٥ مليارات جنيه لم ترد للبنوك حتى الان .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٩/١٩٩٠



عودة العمالة المصرية

شعب من رجال الأعمال!

قامت القوات العراقية فى مطلع شهر اغسطس الماضى باجتياح دولة الكويت العربية . ثم اعلنت حكومة العراق أغتصابها لهذه الدولة وضمها الى الأراضى العراقية وازالة اسم الكويت من الوجود مع كل ما يترتب على ذلك من اثار . ووقف العالم موقفا متشددا من هذا الاجراء المنافى للنظام الدولى وللقوانين والاعراف . ووقفت مصر قيادة وشعبا مع الحق وضد العدوان فى الوقت الذى ترددت كثير من النظم العربية فى اتخاذ هذا الموقف حرصا على مصالح اقتصادية او مالية لها . ولكن الشعب المصرى بكافة اتجاهاته ومواقعه ابدى تجاوبا لانهائيا مع قيادته السياسية فى موقفها مما شجعها على الاستمرار والصلابة .



وسوف يتأثر الاقتصاد المصرى تأثرا كبيرا بما يدور فى المنطقة فقد بدأت اعداد متزايدة من المصريين فى العودة من الكويت والعراق وينتظر ايضا

عودة نسبة كبيرة من العاملين فى الاردن وكذلك بعض العاملين فى السعودية وباقى دول الخليج العربى حيث ان المصريين فى الاردن لن يكون مرحبا بهم نتيجة لتباين الموقف الرسمى المصرى عن الاردنى وللمشاكل الاقتصادية التى ستعانى منها الاردن لارتباط اقتصادها ارتباطا وثيقا بالعراق . كما انه من المتوقع ان يحدث بطء شديد فى النشاطات الاقتصادية فى السعودية ودول الخليج العربى لاهتمام هذه الدول فى المرحلة الحالية بتأمين نفسها ضد غزو عراقى محتمل .

وحيث ان السياحة العالمية لزيارة مناطق غير مستقرة فأن دخل مصر من السياحة التى ازدهرت فى السنوات الماضية لابد ان يأخذ فى

مهندس : حسين صبور

النقصان رغم المحاولات الجادة التى من المؤكد ان تبذلها وزارة السياحة وقطاع الاعمال السياحى ويقدر النقص فى الدخل السياحى بحوالى ٤٠٪ .

اما قناة السويس التى تعتمد اساسا على مرور ناقلات البترول بها فأن محاصرة العالم طبقا لقرارات مجلس الامن لكل من العراق والكويت ووقف تصديرهما لبترولهما سيؤدى الى خفض جوهرى فى دخل الناتج من رسوم القناه .

وبعد تقليل عوائق التصدير وزيادة انتاج شركات القطاع الخاص التى نشأت فى ظل الانفتاح الاقتصادى فأن الدول العربية كانت قد بدأت تزداد حصتها من الصادرات المصرية الامر الذى سيتأثر ايضا نظرا لعدم الاستقرار حاليا فى الاسواق العربية وذلك سيسبب مشكلة اضافية للانتاج والتصدير وللاقتصاد المصرى ككل .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٠

وقال : اننا تنظيم جماهيرى يعمل فى الحقل الاجتماعى يوفر العمل فى بعض المشروعات الى جانب الاحزاب والجمعيات .

ماذا فعل الاتحاد لرد الحقوق ؟؟

وسؤال اخر طرح نفسه من الدكتور ماهر مهران واعضاء اللجنة وايضا من كل مصرى كان لابد من الاجابة عليه وهو الى متى يهان العامل المصرى فى خارج بلده ، وماهو دور الاتحاد العام للعمال للمحافظة على كرامة مصر فى صورة العامل المصرى .

وقد اجاب السيد احمد العماوى اجابة غير كافية على هذا السؤال الهام حيث قال : ان الاتحاد له علاقاته الدولية التى تكفل رعاية الحقوق للعمال المصريين وهى الاتفاقيات التى يجب ان تعقد بين الحكومات ، وقد واصلنا الاتصال فى الازمة الاخيرة بالمسئولين فى العراق عن طريق السفارة العراقية لمشاكل العمال هناك ولكننى اقرر انه لم يتقدم اى عامل مصرى بشكوى رسمية واننى فى انتظار اى شكوى رسمية لاحقق فيها على الفور ، ومن الواضح ان الانسان المصرى يؤثر السلامة فى طبعه ، وبالطبع فى هذه الاحول فان هناك بعض العمال يستهدفون ، ومثل هذه الامور تحدث فى ايطاليا وغيرها من الدول الاوروبية والتى تنتج عن دخول الكثير من العمال المصريين الى البلاد بصورة غير رسمية .

واكد على كلماته مرة اخرى قائلا : واننا نستطيع حماية العامل المصرى لو امدنا بما يثبت سوء معاملة وضياع حقه .

ماذا اعددنا للعمال فى المستقبل ؟؟

● وهنا ظهر سؤال اخر عن مستقبل العمالة المصرية ، ليست فقط العائدة ولكن خريطة الهجرة للعمال فى المستقبل واسواقها وقد طرحت فى هذا الموضوع عدة اراء حيث قال السيد جمال النحاس مدير مركز المعلومات السكانية بمجلس السكان اننا لابد ان ننظر الى اسواق الدول العربية فى الخليج العربى حاليا ولابد ان نهتم بالتخطيط لتوجيه العمالة المصرية واحلالها محل العمالة الأسيوية فى الخليج ولابد ايضا من ارسال وفود شعبية جيدة وهناك الآلاف من المصريين الذين تركوا بصماتهم الطيبة والذين يمكن ان يمثلوا وجوها مقبولة تفتح الباب لمزيد من العمالة المصرية هناك .

● وقد طالب السيد محمد على نصر عميد كلية التربية فى المنيا بضرورة حل اسباب مشكلة الهجرة فى المقام الاول واهم اسبابها البطالة ومن هنا كان لابد من اعادة النظر فى اعداد المقبولين فى الجامعات وترشيدهم حتى لايكون هناك فائض فى التخصصات التى لايستوعبها سوق العمل .

ويرى عضو اخر انه لابد من وضع خطة لهجرة العمالة المصرية ووضع ضوابط وبروتوكولات ونظم .

ويرى السيد احمد العماوى ان الحل يكمن فى تشجيع العمالة المصرية على بعض الحرف الصغيرة والصناعات الصغيرة وذلك بالاتفاق مع الحكومة فى ايجاد فرص العمل فى هذا المجال .

ولازالت القضية مطروحة للاجتهاد ومحاولات الحل الايجابية .

ولكن اخطر المشاكل من وجهة نظرى هى عودة حوالى ٢ مليون مصرى ليضافوا الى قائمة العاطلين فى مصر وهى المشكلة التى يجب ان تتضافر كل الجهود لايجاد حلول عاجلة وعملية لها ولم ار حتى الان افكارا طرحت تناسب حجم المشكلة او اهميتها .

فالقول بأن المطلوب سرعة جمع تبرعات أمر لا يؤدى الى نتيجة لانه لا يمكن استمرار اعاشة هذه القوى العاملة الكبيرة على حسنات وهبات ستتناقص بمرور الزمن .

وفكرة تشغيلهم فى الحكومة والقطاع العام ارفضها من واقع ان كلا من الحكومة والقطاع العام الآن مثقل بعمالة زائدة ولا استطيع ان اقتنع ان حل هذه المشكلة يكون بزيادة ارباك الجهاز الحكومى والقطاع العام .

وبعض المتفائلين ذكروا ان عودة هذه العمالة خير لمصر لوجود نقص فى العمالة المصرية المدربة سيملؤه العائدون . وهذا قول مردود عليه هناك ما يقدر بـ ٢ مليون مصرى اخر عاطل الان الامر الذى ينفى وجود فرص عمل لهم اصلا فما بالنا بالعائدين .

الحل من وجهة نظرى هو ان تتضافر كل الجهود لبلورة فكر وخطة عمل لسرعة انشاء مشروعات جديدة عاجلة تستوعب اكبر عدد ممكن من العمالة استيعابا حقيقيا منتجا يضيف الى الطاقة الانتاجية فى مصر سلعا وخدمات .

ان رجال الاعمال المصريين لهم من الفكر والامكانيات ما من شأنه دراسة انشاء واقامة مشروعات جديدة كل فى مجاله (الصناعة ـ الزراعة ـ التشييد ..) كما ان الاجهزة الحكومية التى دأبت على تعويقهم لا اشك لحظة فى ظروفنا الحالية الا انها ستتجاوب بروح وطنية مخلصة لدفع عجلة القطاع الخاص للتوسع واقامة مشروعات جديدة بأفكار جديدة تستوعب اقصى ما يمكن من العمالة .

ان سياسة الدولة المعلنة قبل ازمة الخليج بانها ستتجه الى التخصيصية وتترك مجالات كثيرة للقطاع الخاص هو امر يعاون الفكر الاقتصادى الحر لقطاع الاعمال فى المرحلة الحالية ان يتطرق الى مجالات كانت محرمة عليه ويستطيع اقامة مشروعات فيها تستوعب هذه العمالة العائدة التى اذا صنفت لوجدنا انها تتركز اساسا فى عمالة زراعية (من العراق) وعمال بناء وتشييد (من الكويت) ولا شك ان اى مشروع فى اى مجال يبدأ بالبناء .

ان نسبة كبيرة من العائدين يمكن تصنيفهم بأنهم حرفيون وعندما زادت البطالة فى بريطانيا فى بداية حكم السيدة " مارجريت تاتشر تبنت حكومتها سياسة اطلق عليها اسم (SELF EMPLOYMENT) بمعنى ان كل فرد او مجموعة من الافراد لا يزيدون على خمسة يستطيعون التجمع معا فى وحدة انتاجية صغيرة جدا (MICRO) بحيث يتخصصون فى انتاج منتج بتكاليف قليلة لعدم وجود مصاريف ادارية كبيرة فى وحدة الانتاج هذه وقد منحت حكومة مارجريت تاتشر ميزات كثيرة لكل من يخلق لنفسه فرصة عمل بهذا الاسلوب كاعفائه من الضرائب وهو الامر الذى تطبقه مصر على المستثمر الكبير المصرى او العربى او الاجنبى واعتقد ان المستثمر الصغير فى الظروف الحالية أولى بالرعاية كما اعلم انه يوجد مصدر تمويل تتيحه احدى الهيئات الدولية العاملة فى مصر لمثل هذا النوع من النشاطات الاقتصادية المتناهية فى الصغر بعيدا عن تعقيدات وتحفظات البنوك التى يسهل عليها التعامل مع الشركات الكبيرة التى تستطيع اعطاء الضمانات الكافية الامر غير المتاح لدى المستثمر الصغير الذى سيبدأ نشاطه لاول مرة .

ان نجاح تطبيق هذه الفكرة والتوسع فيها سينقل الشعب المصرى من شعب من الاجراء الى شعب من اصحاب الاعمال وسيعطى المثل للاخرين بعدم انتظار مكتب العمل ليبحث لهم عن وظيفة هى فى الغالب بمرتب غير مجز لعمل غير مطلوب الى قدح زناد الفكر لاستنباط مشروع المجتمع فى حاجة اليه مع الشجاعة على الاقدام على تنفيذ ذلك .

ان الشعب المصرى فى الازمات تظهر عراقته وتفانيه لصالح مصر وقد ظهر ذلك جليا اثناء معركة ١٩٧٣ حيث كان الشعب كله يسير خلف قائده رافعا راية المصلحة العامة قبل المصلحة الشخصية كما كانت الحكومة تؤدى مسئولياتها باسلوب متميز والظروف الحالية وتجمع الشعب خلف قيادته يذكرنى بتجربة عام ١٩٧٣

ان الحكومة مطالبة ايضا ان تستثمر قرارها السياسى الشجاع الذى احترمه كل العالم بان تطالب الدول الغنية بمساعدة مصر على تحمل تبعات هذا القرار . وارجو سرعة تحرك الحكومة فى هذا الاتجاه قبل ان يفتر الشعور العالمى تجاه مصر كما كان فاترا قبل ازمة الخليج وقبل موقف مصر الصلب منها . ان التحرك الواعى فى الوقت المناسب لاشك يؤدى الى النتيجة المرجوة .



النادى السياسى

نهال بكرى

قضية العمالة المصرية بين التخطيط للمستقبل .. والحلول العاجلة
كيف نصون كرامة العامل المصرى ؟؟؟
الصناعات الصغيرة هى الحل لاستيعاب العمالة العائدة

قضية العمالة العائدة مازالت هى القضية السائدة على الساحة السياسية فى مصر لايختلف ازاءها مواطن ، وحزب ، وهيئة او نقابة ، ولكن المسئولية تختلف فى مواجهة هذه القضية الهامة من جهة الى اخرى .. وقد طرحت لجنة السكان بالحزب الوطنى هذه القضية للبحث بحضور احمد العماوى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر حيث ظهرت جلية وجهات النظر المختلفة للاتحاد والمقترحات العديدة الواعية من اعضاء اللجنة .

واننا معا نستعرض هذه الآراء ونتعرف على دور الاتحاد العام للعمال كعمل شعبى وليس رسميا ..

تصنيف العمال وضرورته

انطلقت الدعوة وتكررت ملحة حول ضرورة حصر فرص العمل الحالية ، وتوزيعها على الاعداد العائدة ، حيث تجلت المشكلة بوضوح فى الاعداد التى خرجت باسلوب غير مشروع وغير رسمى ، واشار ايضا الدكتور ماهر مهران رئيس لجنة السكان الى نقطة هامة وهى المهارة التى اكتسبها العمال العائدون فى نسبة كبيرة منهم مما يعدون مكسبا لمصر ، وطالب بضرورة التعرف على مهارات هؤلاء العمال وتسكينهم فى مواقع الانتاج التى تشرى العمل ومن الممكن ان يكون توزيعهم فى المنظمات غير الحكومية حتى لاتتحمل الدولة مزيدا من الاعباء .

وقد اقترحت سعاد الديب امينة الحزب الوطنى فى الزيتون ان تقوم بعثة من اتحاد العمال باستقبال العمال العائدين واجراء تصنيف لهم لمعرفة المحافظات التى ينتمون اليها ومهنتهم واقتراح تبنى مشروعات على مستوى المحليات وتنظيمهم .

وفى اجابة السيد احمد العماوى على الاقتراح السابق اشار الى صعوبة تصنيف العمال وتنظيمهم وفى حالة عودتهم بعد معاناتهم الشديدة وفى رحلة السفر الشاقة .

واضاف قائلا : وان دور الاتحاد ونقيس على التدريب لهم تدريبا تحويليا للاستفادة منهم كما ان الاتحاد يمكنه عمل بعض المشروعات الاستثمارية ولكنه لايستطيع القيام بدور الحكومة .



المصدر : مصر

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العائدون يريدون حلاً..

١٨ مليار دولار حقوق المصريين بالعراق والكويت

متى ترد الكويت الودائع والمستحقات ومكافآت نهاية الخدمة,؟

ارتفعت البطالة بعد ضياع الوظائف وصعوبة الحصول على المدخرات..

مديونية العراق للعاملين والمصريين تنتظر التعويضات من حصيلة البترول ...

تحقيق
شريفة سليمان

انتهت حرب الخليج وعادت حكومة الكويت الشرعية وكان لمصر العروبة دور رائد فى مواجهة الاجتياح العراقى حتى ولو حاول البعض ان يتناسى ذلك ..

وفى بيانه امام مجلس الشعب فى شهر يناير الماضى قال الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء .. ان ما أمكن تقديره من ممتلكات للمصريين العائدين من العراق والكويت يقدر بنحو ١٨ مليار دولار وهو مايعادل نحو ٦٠ مليار جنيه مصرى تقريبا .

وقد اصبحت قضية هؤلاء العائدين من اهم الاولويات على الساحة الاقتصادية .. اصحاب الحقوق ، ينتظرون اموالهم وودائعهم .. ومكافأت نهاية الخدمة ، لانهم عادوا بلا عمل .. وابناؤهم على ابواب المدارس ، وبعضهم لايجد قوت يومه رغم أن له أموالا كثيرة فى ذمة الحكومة الكويتية ، وفى بنوكها ، ولدى بعض الشركات والافراد فى الكويت . ورغم هذا كله فان الابواب تغلق فى وجه من يحاول دخول الكويت بحجة عدم توافر الخدمات والبنية الاساسية .

ومستحقات المصريين فى العراق تقدر بنحو ٢,٣ مليار دولار ولايوجد سبيل للمطالبة بهذه الحقوق الا الضغط عن طريق منظمة العمل الدولية وانتظار حصيلة التعويضات من بيع البترول العراقى .. او اتخاذ اجراءات اخرى حتى ولو وصلت الى بيع اية ممتلكات عراقية فى مصر لسداد حقوق هؤلاء الذين ساندوا الاقتصاد العراقى ثم عادوا بملابس ممزقة تحت ضغوط الحرب .. ومنذ الاجتياح العراقى الذى تسبب فى كل هذه الكوارث .

□ بعد ايام قليلة ينتهى صرف حقوق المصريين العائدين من العراق ، وذلك نتيجة نفاد الاموال الموجودة بالبنك العربى الافريقى وهو القائم بالصرف حاليا لحوالات فرع الرافدين بالدقى حتى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩ وهناك حوالات اخرى سيتم صرفها حتى نهاية يونيو ولاينتظر ان تصرف حوالات بعد هذه التواريخ.والاموال التى تصرف حاليا كانت موجودة لدى بنك الرافدين قبل حدوث ازمة الخليج ..

ـ وقد تحول صرف حوالات بنك الرافدين الى البنك العربى الافريقى، لان الادارة عراقية وكان يخشى من هروبها بالاموال الى الخارج ...

وتوقف بنك اسكندرية عن صرف حوالات فرع رشيد حتى ١٩٨٩/٩/١٥ بعد نفاد الاموال الموجودة بالبنك المحولة للمصريين قبل ازمة الخليج ..

وتبقى اعداد كبيرة فى طابور الانتظار ممن لهم تحويلات فى نهاية عام ٨٩ وحتى عامى ٩٠ و١٩٩١ وقد تقدمت وزارة القوى العاملة والتدريب بشكاوى لمنظمة العمل الدولية وصدر قرار مجلس الامن باحقية العاملين العائدين وتشكلت لجنة مقرها جنيف للعمل على صرف هذه المستحقات من عائدات نفط العراق ولها الاولوية عن باقى تعويضات الحرب .

يقول عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة انه اذا اخذنا فى الاعتبار المصريين العاملين فى الكويت أثناء الاحتلال باعتبارهم ايضا فى عداد المتعطلين اجباريا وقد تم حساب متوسط اجورهم على اساس القياس على متوسط اجور العاملين غير المرتبطين بوظائف فى الداخل – كما وضع فى الاعتبار استمرار العلاقة التعاقدية للعاملين العائدين وتم حساب الآجور اعتباراً من ١٩٩٠/٨/٢ حتى ١٩٩١/٣/٣١ مع احتساب معدل الزيادة الشهرى التى يمكن اضافتها فى حالة استمرار الوضع على ماهو عليه .. ويبلغ اجمالى الاجور المستحقة فى تلك الفترة (بالدولار الامريكى) ملياراً و٥٥١ مليون و٩٤١ ألف و٥٠٤ دولارات مع زيادة هذا المبلغ بمعدل شهرى قدره ١٩٣ مليون و٩٩٢ ألفا و٦٨٨ دولارا اعتبارا من اول ابريل ١٩٩١ .

هذا بالاضافة الى مكافاة نهاية الخدمة وتتعدد انظمة مكافأة نهاية الخدمة المعمول بها فى الكويت حيث

يتقاضى العاملون فى الحكومة ٨٪ من المرتب السنوى عن الخمس سنوات الاولى وتزيد هذه النسبة الى ١٢٪ عن بقية السنوات بينما فى القطاع الاهلى وهو الغالب تكون المكافأة نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الاولى ثم شهراً فيما زاد عن ذلك .

ارصدة البنوك

واضاف وزير القوى العاملة ان اجمالى مستحقات العمالة المصرية بالكويت لـ ١٧٩ ألف و٥٠٠ عامل والتى هى عبارة عن ارصدة بالبنوك وصناديق التوفير وتحويلات مصرفية مجمدة تبلغ ٨٠٠ مليون دولار والاجور المستحقة حتى ١٩٩١/٣/٣١ تبلغ ملياراو ٥٥١ مليوناو ٩٤١ ألفاو ٥٠٤ دولارات اما مكافأة نهاية الخدمة فقد بلغت ٣ مليارات و٣٩١ مليونا و٦٦ ألفا و٦٩ دولارا .

وقد بلغت الخسائر العينية ١٠ مليارات دولار .

وبالنسبة للاجور المستحقة للفئات غير المرتبطة بعمل فى مصر خلال الفترة من ٩٠/٨/٢ حتى ٩١/٣/٣١ لفئات العمال العاديين ، والحرفيين والفنيين ، والمدرسين ، والكتابيين والمحاسبين، والمهندسين، والاداريين والاطباء ، والمحامين الذين بلغ عددهم ١٤٣ ألفا و ٥٩٥ فرداً .

وتبلغ اجمالى الاجور الشهرية ٣٩ مليونا و ٢٤٢ الفا و ٤٠٠ دينار كويتى .. بما يعادل ١٣٤ مليونا و٦٠١ الفا و٤٣٢ دولارا على اساس سعر التحويل ٣ جنيهات و٤٣ قرشا .

وتبلغ اجمالى الاجور المستحقة منذ وقع العدوان فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ وحتى (٩١،٣،٣١) ٣١٣ مليونا و٩٣٩ ألفا و٢٠٠ دينار كويتى بما يعادل ملياراً و ٧٦ مليونا و ٨١١ ألفا و٤٥٦ دولارا امريكيا .

وفى حالة عدم عودة هؤلاء يستمر معدل الخسارة الشهرية التى يمكن ان تضاف على كل شهر اعتباراً من اول ابريل ١٩٩١ وقد تم حساب الاجور المستحقة على اساس المتوسطات المعمول بها فى سوق العمل بالكويت قبل ٢ اغسطس ١٩٩٠ وعلى اساس استمرارية هذه التعاقدات حتى الان .

وتبلغ اجمالى الاجور الشهرية المستحقة للفئات المعارة والتى فى اجازات بدون مرتب باجهزة الحكومة المختلفة ٨ ملايين و ٣٩٦ ألفا و ٢٠٠ دينار كويتى بما يعادل ٢٨ مليوناو ٧٩٨ الفا ٩٦٦ دولارا أمريكيا على آساس سعر التحويل ٣ جنيهات و٤٣ قرشا وذلك خلال الفترة من ٢ أغسطس ١٩٩٠ حتى ١٩٩١/٣/٣١ ..

وتبلغ اجمالى الاجور المستحقة للفئات العاملين فى التعليم والصحة والحكم المحلى والزراعة والتأمينات والاوقاف والمالية والتموين والكهرباء والعدل والثقافه والنقل والمواصلات والاعلام والازهر والاسكان والدفاع والداخلية والصناعة والاشغال والقوى العاملة والخارجية والسياحة ومجلس الوزراء والانتاج الحربى والاقتصاد والتخطيط والبترول وهيئات واجهزة اخرى والبالغ عددهم ١١ ألفا و٧١١ فردا واجمالى الاجور خلال الفترة من ٢ أغسطس ٩٠ حتى ٣١ مارس ٩١ تبلغ ٦٧ مليونا و١٦٩ ألفا و٦٠٠ دينار كويتى بما يعادل ٢٣٠ مليونا و ٣٩١ الفا و٧٢٨ دولارا امريكيا وفى حالة عودتهم لاعمالهم يزيد هذا المبلغ بمعدل شهرى قدره ٢٨ مليونا و٧٩٨ ألفا و٩٦٦ دولارا امريكيا اعتبارا من اول ابريل ١٩٩١ وتم حساب اجورهم من واقع موافقات مكتب الخبرة .

ـ اما عن العاملين المتواجدين بالكويت اثناء الاحتلال وعددهم ٢١ الفا و٣٨٩ فردا خلال الفترة من ٢ أغسطس ١٩٩٠ حتى ٣١ مارس ١٩٩١ فقد تم حساب عدد العمال المتواجدين بالكويت على اساس ان اجمالى القوى العاملة المصرية بالكويت قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠ وهى ١٧٩ ألف و٥٠٠ فردا وقد عاد منهم ١٥٨ ألفا و ١١١ فردا يكون المتبقى بالكويت ١٢١ ألفا و ٣٨٩ فردا.

وتم حساب متوسط الاجر الشهرى على اساس جملة الاجور الشهرية للعمالة المصرية العائدة مقسوما على عدد العائدين فكان الناتج ٣١٥ دينارا شهريا ويبلغ اجمالى اجورهم الشهرية ٦ ملايين و٧٣٧ ألفا و٥٣٥ دينارأ كويتيا شهريا ،بمايعادل ٢٣ مليوناو ١٠٩ الاف و٧٤٥ دولارا امريكيا على اساس سعر التحويل ٣ جنيهات و٤٣ قرشا :

ويبلغ اجمالى اجورهم خلال الفترة من ٢ أغسطس ٩٠ وحتى ٣١ مارس ١٩٩١ (٥٣ مليونا و٩٠٠ ألفا و٢٨٠) دينارا كويتيا بما يعادل ١٨٤ مليونا و٨٧٧ الفا و٩٦٠ دولارا امريكيا .

ـ وبالنسبة لاجور العاملين والحاصلين على اجازات بدون مرتب من مصر من فئات العاملين بقطاع



المصدر : ..... مصر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٥

الصناعـة والاسكـان والنـقل والمواصلات والاقتصاد والبترول والسياحة والفنادق والتموين والكهرباء والانتاج الحربى والصحة والزراعة والبالغ عددهم ٢٨٠٥ أفراد فتبلغ اجمالى اجورهم الشهرية خلال الفترة من ٢ أغسطس ١٩٩٠ وحتى ٣١ مارس ٩١ مليونين و١٨١ ألفا و٥٠٠ دينار كويتى وتبلغ اجمالى الاجور المستحقة خلال تلك الفترة ١٧ مليونا و٤٥٢ ألف دينار كويتى... وفى حالة عدم عودة هذه الفئات منذ ٣١ مارس ١٩٩١ تزداد القيمة بمعدل شهرى يبلغ ٥٩ مليونا و٨٦٠ ألفا و ٣٦٠ دولارا أمريكيا .

وتبلغ جملة مكافآت نهاية الخدمة للعمالة المصرية بالكويت ٩٨٨ مليونا و ٦٤٩ ألفا و ١٦٨ دينارا كويتيا .

– وصرح مصدر مسئول بالبنك العربى الافريقى .

بان الحكومة المصرية تدخلت وتم سحب المبالغ الموجودة فى بنك الرافدين بعد ان كان يتلاعب لعدم صرف حقوق العاملين لان ادارته عراقية وقد تحول الصرف الى البنك العربى الافريقى ويقوم بنك الرافدين باعطاء تأشيرات على ٣٠ او ٤٠ استمارة يوميا لصرفها الا ان المبالغ الموجودة بالبنك لن تكفى لصرف مستحقات العاملين لسنة ١٩٨٩ .

واضاف انه توجد اتصالات بين اتحاد العمال ووزارة القوى العاملة مع منظمة العمل الدولية لضمان حفظ حقوق هؤلاء العاملين .

– وقال احد المسئولين ببنك الرافدين انه منذ الغزو العراقى للكويت لم ترسل البنوك العراقية اية مبالغ وان الحوالات التى تصرف حاليا من اموال كانت لدى البنك قبل حدوث الغزو وانها لن تكفى لصرف حوالات عام ١٩٨٩ وعلى من لهم حوالات ان ينتظروا حتى تستقر الامور فى العراق ....!!

ويقول عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب انه بعد التفاوض مع حكومة الكويت يتم حاليا صرف كافة حقوق المصريين ولايوجد حد اقصى لصرف هذه الحقوق .. اما بالنسبة لمستحقات العاملين بالعراق فقد تم عمل حصر للفئات المختلفة من العاملين وكذلك حصر لمستحقاتهم وتفاوضت الوزارة مع منظمة العمل الدولية وصدر قرار مجلس الامن باحقية العاملين فى التعويضات اللازمة وتشكلت لجنة مقرها جنيف للعمل على صرف هذه المستحقات من عائدات نفط العراق .

وتقرر ان تكون مستحقات العاملين المصريين لها الاولوية عن باقى تعويضات الحرب وتتولى لجنة التعويضات التفاوض مع العراق لانه لايوجد اتصال بيننا وبين العراق لعدم وجود تمثيل دبلوماسى .

ومستحقات العمالة المصرية بالعراق تشمل ارصدة العائدين والمتواجدة بالبنوك العراقية والمسجلة بوزارة القوى العاملة والتدريب واوامر الدفع غير المغطاة من واقع بيانات بنك الاسكندرية والبنك العربى الافريقى ومصرف الرافدين بالاضافة الى المدخرات التى لم يتم تحويلها وتم تحصيلها من العمال بالعراق ولم يتم تحويلها .

– ولكن هذا الحصر لم يتضمن مكافأة نهاية الخدمة والتعويض المستحق على انهاء العلاقة التعاقدية لتعذر تحديد ذلك كما انه لم يتضمن تعويضات العمال المتوفين وفاة غير طبيعية .

– وقد بلغ اجمالى العمالة العائدة ٢٣٢٢٧١ عاملا وتبلغ مستحقاتهم فى الحسابات بالبنوك وصناديق التوفير ٢٦٠ مليون دولار وبلغت اوامر الدفع غير المغطاة حتى ١٩٩٠/٩/١٦ .. ٦٨٢,٩ مليون دولار .. أما المدخرات التى استحوذ عليها الجانب العراقى فى البنوك العراقية ولم يسمح بتحويلها فقد بلغت ٧٢٠ مليون دولار .

– وقال وزير القوى العاملة ان اجمالى الخسائر بلغ مليارين و ٣٦٢ مليونا و ٨٠٠ الف دولار . المستحقة ومكافأة نهاية الخدمة للعاملين المصريين فى القطاع المشمول بالضمان الاجتماعى فى العراق وكذلك القطاع الاشتراكى ولايدخل فى حساب هذا المبلغ التعويضات المستحقة للمصريين المتوفين وفاة غير شرعية .

وقد بلغ اجمالى الخسائر العينية ٧٠٠ مليون دولار .

صرخات المنكوبين لاتتوقف !!

– وفى لقاء مع منكوبى العراق امام البنوك يقول « اسحق ابراهيم فرج » كنت اعمل بشركة تليفونات بحى العدل ببغداد ولى حوالة تاريخها ١٩٨٩/٧/٢٥ بمبلغ ٨٩٠ دولارا هى كل مااملك من مدخرات ومحولة من بنك الخضراء بالعراق وحينما توجهت لبنك الرافدين لصرفها تسلمت الاستمارة الصفراء وارسل البنك الى خطابا للصرف ولكن تحول الصرف الى البنك العربى الافريقى الذى رفض صرفها لانه لايصرف حوالات فرع الخضراء الا حتى يوم ٨٩/٧/٦ ويتساءل : هل تدخلت الواسطة فى صرف حقوقنا ؟

– ويقول « وحيد محمد احمد » كنت اعمل فى مجمع افران وحولت ١٨٦٠ دولارا من فرع الحرية وهذه تحويشة العمر فرفض البنك العربى الافريقى صرف الحوالة لان تاريخها ٩٠/٩/٣٠ ولايصرف البنك حوالات بنك الحرية الا حتى ٨٩/٧/٩ ولاادرى اين اطالب بحقوقى ؟ فانا اجلس امام البنك كل يوم ولكن بدون فائدة .

ويقول « عادل محمد شادى » عملت ترزيا بالعراق ولى اربعة حوالات من فرع علاوة الحلة قيمتهم ٣ آلاف دولار كل ماحوشته أول حوالة بتاريخ ١٩٨٩/١١/٧ وآخر حوالة بتاريخ ١٩٩٠/٤/١١ وتوجهت لبنك الاسكندرية فوجدت البنك توقف عن الصرف لنفاد الفلوس ولم يعد يمكننى العمل الان لان بعد عودتى لايوجد زبائن ومهنتنا لم يعد عليها اقبال بسبب انتشار محلات الملابس الجاهزة . وكل يوم أحضر الى البنك دون جدوى .

– وتقول « فاطمة رمضان جعفر » سيدة مسنة وارملة ابنى يعمل خراطا بالعراق وارسل لى حوالتين الاول فى شهر اكتوبر ١٩٨٩ والثانية فى مارس ١٩٩٠ وأنا اعيش واخوته على هذه الحوالات وليس لنا مورد رزق .. اناشد المسئولين ضرورة التدخل لانسى وأبنائى سنموت جوعا .

وأخيرا .. متى تتحرك الحكومة باجراءات اكثر حزما لرد حقوق المصريين ..



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٥

رأى بالعربى

علينا أن نعد انفسنا فورا لانقاذ ٣٠٠ الف مصرى يتوافدون على الحدود العراقية الاردنية الآن . لقد واجه المصريون العائدون من الكويت والعراق ظروفا صعبة خلال رحلة عودتهم فارين بارواحهم من الجحيم الذى خلقه عدوان صدام على الكويت . سمعنا روايات كثيرة عن الاهوال التى صادفتهم الى ان وصلوا الى ارض الوطن . وسمعنا ايضا عن التسهيلات التى امرت بها الدولة لكى توفر للعائدين راحة نفسية بعد عذاب طويل لاقوه على ايدى زبانية صدام وفى لهيب الصحراء وفى معسكرات اللاجئين على حدود الاردن !

ولكن على الرغم من الاوامر والتعليمات الوزارية فان الروتين وقف عائقا امام كثير من التسهيلات التى امر بها الوزراء . لاتزال مشاكل الافراج النهائى عن السيارات المملوكة للعائدين قائمة . اما مشاكل الحاق ابنائهم بالمدارس والجامعات فهى تعتمد على حظ اولياء الامور والطلبة . هناك محظوظون وقعوا فى ايدى نظار مدارس يتفهمون الاوضاع جيدا ويحاولون فعلا مساعدة الطلبة على تخطى هذه الازمة التى لاذنب لهم فيها . وهناك نظار اخرون من عبيد الروتين والبيروقراطية يضعون العراقيل امام اولياء الامور ضاربين بتعليمات وزير التعليم عرض الحائط ! ماذا ستفعل وزارة التعليم عند وصول ٣٠٠ الف مصرى اخرين ابتداء من هذا الاسبوع ! هل هناك حالة طوارىء فى مديريات التعليم لمواجهة طلبات الحاق اولادهم العائدين معهم فى المدارس ؟! وماذا عن الذين سيصلون بعد مواعيد الامتحانات المقررة لمعرفة مستوى الطلبة الذين ليس لديهم مستندات عن الفصول الدراسية التى اتموها ؟! مشاكل كثيرة يجب ان نكون على استعداد تام لمواجهتها حتى لانزيد من عذاب العائدين الى ارض الوطن .

ايضا هل اعددنا انفسنا لامداد هؤلاء المصريين على الحدود بما يلزمهم من ماء وطعام ووقود لسياراتهم ، ووسائل نقل سريعة تنقلهم من جحيم الصحراء والمعسكرات المكتظة باللاجئين الى ارض الوطن ؟!

اننا لانريد ان تتكرر الماسى التى حدثت على الحدود العراقية الاردنية عندما تدفق النازحون المصريون عليها فى الايام الماضية . وخاصة ان عدد النازحين المتوقع وصولهم الى الحدود خلال الايام القادمة يصل الى ٢٠٠ الف مصرى فى حين ان الازمة التى حدثت كانت عندما وصل عددهم الى ١٦٠ الفا فقط خلال الاسابيع الماضية !

الايام القادمة ستثبت لنا اذا كنا نستفيد من الدروس والمحن التى تمر بنا او اننا لم نتعلم بعد كيف نستثمر الصعاب فى صالحنا وهى صفة تتمتع بها الشعوب المتقدمة !

●●●

فى العالم كله يتردد **الحديث** عن نظام عالمى جديد خاصة بعد مؤتمر هلسنكى الذى اثبت توافق الراى بين امريكا وروسيا بالنسبة لحل المشاكل العالمية بعد ان وحد الغزو العراقى مصالحهما .

والكل ينسى تماما ان الوفاق بين امريكا وروسيا واستمرار شهر العسل بين القوتين العظميين مرتبط بوجود جورباتشوف على رأس الاتحاد السوفيتى .

هل سال احد منا نفسه هل يمكن ان يستمر شهر العسل الذى يضمن فعالية الامم المتحدة فى قيامها بدور رجل البوليس الدولى اذا سقط جورباتشوف وانتصر عليه الصقور من المدرسة القديمة والجنرالات المتشددين ؟!

مجرد سؤال قبل ان نفرط فى التفاؤل وفى الحديث عن مولد نظام دولى جديد يتيح للعالم ان يعيش فى سلام بعد ان يتخلص من الارهابيين والانتهازيين امثال صدام حسين ؟!

محمد دلنطاوى .



المصدر : وطني

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصاد في أسبوع

الأموال المغتصبة ومصيرها!!



بقلم : د . صليب بطرس

يروى الهاربون من بطش جيش العراق ممن كانوا يقيمون فى دولة الكويت ليلة ٢ أغسطس « آب » ــ الماضى من الكويتيين وغيرهم من الجنسيات الاخرى قصصا هى اقرب الى الخيال ونركز الاهتمام فى هذه الاسبوعيات على ما يختص بالاقتصاد دون الدنايا الاخلاقية التى اقترفت على نحو ما حكى البعض .

قيل ان جيوش العراق الغازية عندما اجتاحت الكويت نهب بعض منها ما لدى البنوك والمحال التجارية وما لدى الافراد فى مساكنهم الخاصة من معادن نفيسة واوراق مالية وتحف واصول عينية مثل السيارات وقطع الغيار وباختصار كافة انواع العروض ــ ويعنى بالاخيرة فى الشريعة كل مايملكه المرء عدا النقود ــ . ومن الصعب وبخاصة فى هذه المرحلة تقدير قيمة هذه الاشياء رقميا . ولكن بعض المعلقين يقدرون قيمة الذهب والاموال التى كانت موجودة فى البنك المركزى والبنوك الاخرى فى الكويت ــ دون الاشياء الاخرى ــ صبيحة يوم الثانى من أغسطس بحوالى أربعة مليارات من الدولارات الامريكية سلبت كلها .

ويعتقد الكثيرون ممن نهبت اموالهم انه لا يوجد فى القانون الدولى اطار يحكم هذا السلوك البربرى المشين . ولكن تاريخ الحرب العالمية الثانية يروى ما قامت به الجيوش النازية من اعمال مماثلة فى البلاد التى احتلتها اثناء الحرب والبلاد التى اغتصبتها المانيا النازية قبل نشوب الحرب . ولذلك لم يفت المؤتمر النقدى والمالى للامم المتحدة الذى انشىء بمقتضاه صندوق النقد والبنك الدوليين ان يعنى بهذه القضية ويضع القواعد الخاصة بتتبع الاموال المنهوبة ووسائل استردادها .. وعهد المؤتمر المذكور بهذه المهمة لما سمى باللجنة الثالثة « اما اللجنة الاولى فكان اختصاصها الصندوق واما اللجنة الثانية فكان مجالها البنك » .

ووضعت اللجنة الثالثة فيما اقترحته قرارا خاصا باموال الاعداء والاموال المغتصبة وافق عليه المؤتمر واصبح ملزما للدول التى وقعت الاتفاقية والعراق واحدة منها . فبعد ان توقع زعماء النازية الالمانية والفاشية الايطالية ومساعدوهم ان الهزيمة وشيكة لجاوا الى الاستيلاء على اموال الدول وشعوبها ومؤسساتها بالاغتصاب والنهب السافر كما لجاوا الى تحويل الملكية بالاكراه وبوسائل احتيالية معقدة غالبا ماقامت بها حكومات صورية موالية اقاموها لكى تصبغ السرقات بالصبغة القانونية .. ومن بين ما قاموا به تحويل الاموال المنهوبة الى بعض الدول المحايدة ظنا منهم انهم سيفلتون بهذه الاموال ويضمنون الحصول على ملكية المشروعات والسيطرة عليها بعد الحرب . وقام زعماء هذه الدول بتحويل ملكية هذه الاصول عن طريق البلاد المحتلة وبعض البلاد المحايدة ، وبذلك جعلوا مسالة اكتشاف هذه المقتنيات ونزعها مسالة ذات صبغة دولية .



وترتيبا على ذلك عقدت الامم المتحدة العزم على ان تعمل كل ما فى وسعها لاحباط هذا النهب الذى اقترفته دول المحور وحكومات الدول التى ساعدتها .. واحتفظت الامم المتحدة بحقها فى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الاموال المغتصبة ومنع التصرف فى المقتنيات المغتصبة فى اسواق كافة الدول .

ومن شان القرارات التى وافق عليها المؤتمر النقدى المذكور فى هذا المجال

● اتخاذ التدابير التى تكشف عن هذه الاموال ومكان وجودها .

● منع تصفية الاموال المغتصبة وتتبع ملكيتها واعادتها لاصحابها الشرعيين .

● اتخاذ التدابير العاجلة التى تمنع اغتصاب اية اموال تملكها حكومة من حكومات الامم المتحدة او افراد او هيئات مقيمة فى اى من هذه الامم ويكون قد احتلتها دول المحور او حلفاؤها ويشمل ذلك الذهب المغتصب والعملات : والتحف الفنية والاوراق المالية وكل الصكوك المثبتة لملكية المنشآت المالية والتجارية وغيرها .

● اتخاذ التدابير العاجلة التى تقف حائلا دون اخفاء اموال يملكها او يزعم ان يملكها زعماء دول المحور وشركاؤهم وكل من عاونهم . واتخاذ نفس التدابير فيما يختص باموال ومقتنيات تملكها او تزعم ان تملكها حكومات او افراد او هيئات فى بلاد المحور او فى البلاد التى احتلوها .

ويبدو ان المسئولين فى العراق قد غابت عنهم هذه الحقائق بعد ان فات على هذه القرارات ما يقرب من نصف قرن .

ويبدو كذلك ان هذه القضايا غابت ايضا عن المسئولين فى صندوق النقد وفى مجلس الامن لاننا لم نسمع منهم شيئا عن ذلك .

والواقع ان التاريخ يسجل ولكن الناس اصبح اغلبهم لا يقراون .



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٦

«رصد اجتماعي لموقف نحن مقبلون عليه»

نحن بصدد حجم بطالة محتمل يصل إلى حوالى ٥ ملايين عاطل بعد عودة المصريين العاملين فى العراق والكويت !!

بهذه الكلمات الحاسمة والقاطعة بدأ «د. سعد الدين إبراهيم» حواره معى فى السطور القادمة !

يقول «د. سعد الدين إبراهيم» أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية : هناك مبالغة فى توصيف ظاهرة المصريين العائدين من العراق والكويت ، فلا أعتقد أن مثل هؤلاء سيشعرون أنهم عائدون إلى مجتمع غريب ، ولا أعتقد أن مشكلات تكيفهم فى مواقعهم الأصلية هى مشكلة مستحيلة الحل وإن كانت بالطبع ليست هينة أيضا .. فمن حيث التكيف النفسى والاجتماعى فلا أعتقد أن هناك مشكلة عويصة وخاصة ان معظم المصريين أبناء المهجر كانوا يعيشون معظم أوقاتهم خارج العمل فى سياق التجمعات المصرية والجاليات المصرية فى البلدان العربية الشقيقة ، كما أن معظمهم كان يعود دوريا إلى مصر فى أجازات

ويضيف د. سعد الدين إبراهيم : ولا يخفى قبل الأزمة الأخيرة أن كانت مصر تعانى من ظاهرة بطالة سافرة تصل إلى حوالى ٢٠٪ أى أنه كان فى مصر قبل الأزمة حوالى ٣ ملايين عاطل من قوة العمل المصرية التى تصل إلى ١٥ مليون شخص ، فإذا أضفنا إلى هؤلاء معظم العائدين الجدد فإننا نكون بصدد حجم بطالة محتمل يصل إلى حوالى ٥ ملايين عاطل أى إلى ما يزيد على ٣٣٪ من قوة العمل المصرية وهذه نسبة عالية ومخيفة بكل المقاييس الاقتصادية والاجتماعية ، ويضاعف من خطورتها أن معظم العاطلين هؤلاء هم من الشباب وهذه شريحة بطبيعتها النفسية والاجتماعية تمثل مادة ملتهبة أو قابلة للاشتعال ولذلك فإن أمام المسئولين المصريين تحديا كبيرا وهائلا ومعقدا وعليهم أن يوظفوا كل قدراتهم الإبداعية والمؤسسية وبسرعة لمواجهة مثل هذا الموقف .

● تغيرت حياتنا الاجتماعية

ويستكمل د. سعد الدين إبراهيم حديثه قائلاً : لقد حدث تغير فى واقع حياتنا الاجتماعية بين يوم وليلة ، وهذا التغير حدث نتيجة العلاقات التى تكونت بين مصر وبقية الوطن العربى خلال العشرين عاما الماضية ومن ثم فإن ما يحدث فى أى بقعة عربية يؤثر على مجمل هذا النسيج الكثيف وخاصة إذا كانت هذه البقعة هى منطقة الجزيرة العربية والخليج .. فهناك ما يزيد على ١٠ مليون مصرى عملوا فى هذه المناطق العربية وهذا يعنى ١٠ ملايين فرد مصرى ناهيك عن أقاربهم وذويهم ، أى مليون أسرة مصرية ، وهذا يعنى أيضا حوالى ٣ مليارات دولار من تحويلات المصريين النقدية ، ويعنى استثمارات وسياحة عربية يصل حجمها إلى ما لايقل عن مليار دولار سنويا .. لذلك كان وما يزال على مصر ألا تترك أمور المنطقة دون اهتمام دائم وكثيف وعقلانى وربما ما حدث فى الأسابيع الثلاثة الأخيرة هو تذكير درامى لمسئولية مصر فى الاضطلاع بقيادة النظام العربى وليست مثل هذه القيادة تكبراً أو تجبراً وإنما هى دور أثبتت التجارب أنه لا يوجد بلد عربى آخر قادر على القيام به غير مصر .

منار محمود



المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٦

الــــدرس الأول بعــد النكبــة !!

اصيبت مصر بخسائر فادحة بسبب الغزو العراقى للكويت .. فقد ضاعت المليارات التى تتمثل فى ودائع المصريين بالبنوك الكويتية .. وعاد مئات الالوف من ابناء مصر باسرهم فجاة الى ارض الوطن دون أن يكون فى الحساب ادنى تخطيط لاستقبالهم ولعل الضغط الرهيب الذى تعانيه كل مرافق واجهزة الدولة يؤكد هذه الحقيقة المؤلمة .

واذا كان من حق المعــارين او المتعاقدين الذين حصلوا على اجازات بدون مرتب ان يعودوا فورا الى وظائفهم ــ المحجوزة ــ فورا فهذا بديهى ومنطقى .. ولكن كيف يتم تدبير وظائف لمئات الالوف العائدة بالخيبة بعد ان انقطعت سنوات طويلة متحــدية كل القوانين والقرارات المصرية .

فمصر هى الدولة الوحيدة فى العالم التى يدوس ابناؤها المتخلفون عن العودة على كل القوانين والمعاهدات الثقافية بينما تقف الدولة مكتوفة الايدى ولاتتخذ ازاءهم اى اجراء رادع ..

ففى ظل المعاهدات للثقافية بين مصر والدول العربية يتم اعارة آلاف المصريين سنويا ، ومعظمهم من المدرسين ، وهنــاك شروط وقواعد تحكم هــذه الاعارات وفى مقــدمتها مدة الاعــارة المحددة باربع سنوات ما لم يصــدر قرار بالتجديد سنة او سنتين .. ولكن كثيرا من المصريين تخلفوا عن العودة لبلادهم بعد انتهاء المدة القــانونية لإعارتهم ، ولم تتخذ السلطات المصرية اى اجراء لترحيلهم واعادتهم للبلاد .

والدول المستعيرة تعلم هذه الحقيقة ولاتتخذ أجراءات لترحيلهم ، بل تتعاقد معهم من جديد ولكنهــا تنتهز الفرصة وتفرض عليهم شروطا قاســية تمس كرامتهم وفى مقدمتها تخفيض اجورهم الى ما يقرب النصف مع زيادة عــدد ساعات العمل والاعباء والمسئوليات .

ويضطر المتخلفون للقبول لانهم فى موقف الضعيف .. بل ان بعضهم يقبل العمل فى مواقع لاتتناسب اطلاقا مع مؤهلاتهم العلمية وكفايتهم وخبراتهم هروبا من العودة ..

ولم تملك الحكومة المصرية ســوى فصلهم من وظائفهم او تعليق اوضاعهم ما بين الاجراءات الادارية والمحاكمات التاديبية .. ومع مرور السنين ازداد عدد هؤلاء المتخلفين بصورة رهيبة لم تحسب لها حسابا الا عندما فوجئنا بها تتدفق علينا باعداد هائلة .

الاكثر من ذلك ان بعض الدول العربية تشترط مرافقا او ــ محرما ــ للمعارة او المتعاقدة ، وخرج من مصر عشرات الالوف من ــ المحارم ــ دون عقد عمل .. ومن المنطقى الا يعيش هؤلاء ــ المحارم ــ عــالة على زوجــاتهم او شقيقاتهم او بناتهم اوامهاتهم المعارات او المتعاقدات .. ورغم ان معظمهم كفاءات علمية مؤهلة وخبرات عــريقة الا ان الدولة المستعيرة تتعمد عــدم التعاقد مع معظمهم فتتركهم فريســة للقطاع الخاص هناك لكى يستنزفهم ، ويستعبدهم فى اعمال شاقة بعيــدة عن تخصصاتهم وباجور تافهة تسلبهم كرامتهم وانسانيتهم دون تامين وهم فى بلاد الغربة مضطرون .. ومع تخلف ــ المعارة ــ عن العودة يتخلف المحرم ويستمر مسلسل أبتزاز الكفاءات المصرية .. وللاسف لم تفكر السلطات المصرية عبر السنوات الطويلة الماضية فى حل لهذه الماساة .. وكان من الممكن ان لتمسك بتحرير عقود كريمة ــ للمحارم ــ قبل مغــادرة مصر او يطبق على المعارات المتعاقدات التى قواعد وشروط الطبيبات والممرضات اللاتى يســافرن وحدهن ويخصص لهن هناك مجمع سكنى للنساء فقط .

ولعل الحكومة المصرية صدمت بعودة الجيوش ــ العاطلة ــ التى ستنضــم الى مئات الالوف من الخريجين المتسكعين على الارصفة منذ سنوات طويلة بلا عمل ولا احد يعلم النتــائج المفزعة سوى الله .

فهل آن الاوان لاعادة حساباتنا من جديد بتنظيم سفر وعودة ابنائنا والمحافظة على كرامتهم فى الخارج .. قبل ان تتوالى الدروس وتسقط النكبات فوق رؤوسنا كالصواعق ولحظتها لن يفيــد الندم ..

حياتى ...



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٩/١٩٩٠

ابناؤنا العائدون !

مع تصاعد عودة العمالة المصرية من الكويت والعراق .. إثر أزمة الخليج الطارئة التى احدثها الغزو التترى العراقى لدولة الكويت .. ومع تكثيف الجهود الخارقة التى يبذلها الرئيس مبارك خارجيا وداخليا مع الحكومة لتأمين وحماية واستيعاب هذه الأعداد الهائلة لهذه العمالة بهذه العودة الكبيرة والجماعية بشكل فجائى .. فإن ذلك يفرض ويحتم أن تواكب هذه الجهود المخلصة جهود أخرى غير حكومية منظمة فى إطارات الاحزاب والنقابات والجمعيات والتعاونيات وغيرها .. للخروج من هذه الأزمة الطارئة .. وتفادى أخطار مشكلة بطالة مضافة قبل أن تتضاعف تداعياتها وسلبياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل حاد وضاغط !

وتكاثف الدور الشعبى غير الرسمى للاسهام فى تسكين هذه العمالة العائدة على خريطة العمل والانتاج والخدمات يجب أن يأخذ شكلا غير تقليدى بعيدًا عن متاهات الروتين والتعقيدات .. فالأزمة الناشبة أكبر بكثير مما قد يتصوره البعض ، فهى كالطوفان الذى لم يكن لنا دخل فى إحداثه أو تحريكه ؛ فقد فاجأ الجميع ، ولا عاصم أو منجاة أمام هديره وعنفوانه .. واخطاره واضراره ستصيب الجميع بلا استثناء .. وهذا التحرك الشعبى حق لا يجرفنا التيار بعيدًا عما تبذله الدولة من امكانيات وطاقات ، حتى لا يقال عنا إننا عاجزون أو مقصرون أو مترددون .. فهذه العمالة العائدة هم ابناء مصر أولا وأخيرا .. ومهما كان حجم اعدادهم وقوافلهم .. فقد خرجوا من مصر - أمنا جميعا - ومن منافذها الشرعية برا وبحرا وجوا .. بشكل منظم أو غير منظم .. على فترات زمنية متباعدة أو متقاربة .. جماعات أو أفرادا .. يمثلون مراحل عمر وسنية مختلفة .. بتخصصات وخبرات متنوعة .. سعيًا وراء الرزق .. واضعين انفسهم وسواعدهم وعقولهم فى سبيل نهضة وتقدم دول عربية شقيقة هاجروا اليها .. أو كانت هجرتهم اليها .. وأرض الله واسعة ..

ويجب ألا نغفل أو نتناسى ما أدت إليه هذه الهجرات المصرية من العمالة الماهرة والتخصصات النادرة فى كل فروع الحياة .. من آثار عكسية على الاقتصاد المصرى .. وما أدى إليه سحب هذه العمالة الماهرة المدربة - وهى كنز بشرى من الصعب تعويضه - من تحت أقدام كل خطط التنمية فى مصر التى تهدف إلى زيادة الانتاج .. وهو فى نفس الوقت استنزاف خطير لما نملكه من ثروة بشرية أفنينا سنوات طوالا فى إعدادها وتدريبها والانفاق عليها إلى أن تعلمت ونضجت واكتسبت مهارات عالية .. وكثيرا ما ارتفعت تحذيرات الخبراء والناصحين يدقون اجراس الخطر ونواقيس التنبيه للحد من الهجرة أو الهجرات إلى الدول العربية إلى الآثار المترتبة على ما يحمله العامل المصرى من رصيد هائل من المهارة والمعرفة والفن والخبرة ويرحل عن مصر بصورة عشوائية غير منظمة أو غير مخططة .. وما أحدثه ذلك من فراغات وثغرات زراعية وصناعية وحرفية وفنية وادارية فى كل المواقع والمناصب .. كما أدت هجرات معينة وخبرات نادرة وتخصصات عالية من مصر إلى شبه شلل فى بعض الشركات والمصانع والمرافق .. وقد تحمل اقتصادنا القومى مثل هذه الأزمات والصدمات والخلخلات .. ولم يتململ ولم يتراجع .. فى سبيل معانٍ سامية للتضامن العربى والأخوة العربية .. وأى دعم لاقتصاد دولة عربية شقيقة هو دعم وقوة لاقتصاد مصر .. واصبحت



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الايدى العاملة المصرية مضرب الأمثال فى التفانى والتضحية والعطاء لشقيقاتها العربيات وأثبتت كفاءات عالية وسدت فراغات كبيرة فى اقتصاديات هذه الدول وأثرت تأثيرات واضحة ، وتركت بصمات ملموسة فى بناء ونهضة وعمار الأقطار العربية بلا استثناء .. ولا يستطيع أحد أو قوة مهما علا تكبرها أو جبروتها أن تنكر هذه الحقائق الدامغة الساطعة ! ويجب ألا نسرف أو نذرف الدمع على ما قدمه المصريون من اسهامات وتضحيات وعمل وبناء فى الأقطار العربية .. فالعمالة المصرية .. والخبرة المصرية وراء كل تقدم عمرانى وكل بناء حضارى .. بل قد امتد هذا الدور لتشكيل وإعادة صياغة الفكر العربى والانسان العربى ثقافيا وتعليميا ومهنيا .. ومن هنا يجب أن يكون تحركنا على مستوى الأزمة وانعكاساتها .. ومع استراتيجية الدولة وخططها فى الاستفادة من العمالة العائدة فى الحكومة والقطاع العام . يبقى دور القطاع الخاص .. وهو مجال خصب أمام النقابات والمؤسسات الشعبية لتلعب دورها المطلوب لاستيعاب العمالة المصرية فى المشروعات الصغيرة والمشروعات الجديدة ، وهى تملك فعاليات أكثر بكثير مما تملكه الوزارات ! واقتصادنا يحتاج إلى كل يد وكل خبرة وكل عطاء ابنائه العائدين .. وهم بحكم انتمائهم ووطنيتهم قوة مضافة .. ودم متدفق فى شرايين خطط التنمية والاصلاح الاقتصادى .

□

محمد خالد

كيف تواجه الحكومة المعادلة الصعبة ؟

نصف مليون مصرى عائد من الخليج .. بدون عمل و ١٠٠ ألف أجنبى يعملون فى مصر بالدولار !!

المصرى أحق بالعمل فى بلده .. والأجنبى للتخصص النادر فقط

أحمد طه : العمالة المصرية بلا كفيل .. وامكانات على تجاهل الحكومة لمطالبها وامكانياتها !!

تحقيق : سامى صبرى

خبراء الاقتصاد :

لا احد ينكر الجهود التى بذلتها الدولة من اجل تامين سلامة ابنائها العائدين من الكويت والعراق . فالماساة الانسانية التى شهدتها مناطق الرويشد وحفر الباطن والعقبة . ونويبع . جسدت كارثة العمالة المصرية بالخليج .

لغة الارقام تؤكد ان العائدين اقترب عددهم من النصف مليون ، ومازال تدفقهم مستمرا لارض الوطن وسيستمر حتى يهدأ الوضع فى الخليج . لينضموا الى طابور العمالة المصرية المحلية التى تعانى من البطالة .. فى الوقت الذى يوجد فيه بمصر اكثر من ١٠٠ الف عامل اجنبى فى مختلف التخصصات والمواقع . الامر الذى يجعلنا نتساءل : لماذا لا نفكر فى ظل هذه الظروف القاسية التى تمر بها البلاد . فى الاستغناء عن بعض العمالة الاجنبية الموجودة عندنا خاصة ان جزءا كبيرا من العمالة العائدة يتمتع بكفاءة وخبرة العمالة الاجنبية ؟ ولماذا يزداد عدد العمالة الاجنبية فى مصر يوما بعد آخر ؟ وهل نحن فى حاجة اليها رغم عودة عمالتنا المتخصصة من الخارج .. ام ان العمالة المصرية ستظل بلا كفيل ، او حكومة ترعى مصالحها ، وتستفيد من امكانياتها ؟!

فى الماضى .. وبالتحديد فى اوائل القرن التاسع عشر عند بداية تاسيس الدولة الحديثة فى مصر ، استعان محمد على بالعمالة الاجنبية .. ولكنها كانت خاضعة لضوابط محكمة ، وفى النصف الثانى من نفس القرن بدات العمالة الاجنبية تتدفق على مصر خاصة بعد الاحتلال الانجليزى عام ١٨٨٢ ، وانتشرت فى جميع المجالات ، وعندما تكونت كوادر العمالة الوطنية مع بداية عهد الاستقلال والتوسع فى التعليم بدأ التفكير فى الحد من سيطرة العمالة الاجنبية على سوق العمل فى مصر .. وكان للقوانين العمالية بعد الحرب العالمية الثانية ، وزوال عهد الضباط الاجانب فى الجيش والشرطة فضلا فى ذلك ، حتى جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ وقراراتها بتمصير البنوك وشركات التامين الاجنبية .. من هنا نشات حركة هجرة للعمالة الاجنبية بعد ان اغلقت امامها فرص العمل فى مصر .

ومع التطور الكبير فى مختلف تخصصات القوى العاملة المصريه وتكوين الكوادر الفنية صدر قانون العمل رقم ١٣٧ لعام ١٩٨١ ليضع اللمسات الاخيرة فى تنظيم عمل الاجانب فى مصر ، وشروط الترخيص لهم .. الا ان احكام قانون العمل لم تنطبق الا على القطاعين العام والخاص ، اما الحكومة والهيئات العامة فقد قامت بتنظيم العمالة الاجنبية بها حسب اساليب التعاقد معهم كخبراء استشاريين وحسب الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة وهيئاتها والحكومات الاجنبية خاصة عند تنفيذ المشروعات الفنية الكبرى التى تعتمد على القروض الاجنبية ..

عمالة اجنبية بلا ترخيص !

اكدت دراسة للمجالس القومية المتخصصة تدفق العمالة الاجنبية على مصر وتسربها بدون ترخيص فى الفترة الاخيرة الى المجالات الزراعية والخدمية والاقتصادية ، الامر الذى يستوجب وضع ضوابط للحد من هذه الظاهرة ، التى تعتبر خطرا كبيرا على عمالتنا . فقد وصل عدد العمالة الاجنبية فى مصر بالقطاعات المختلفة عام ١٩٨٣ الى حوالى ٢٣ الفا ، تضاعفوا فى عام ١٩٨٨ حتى وصلوا الآن الى حوالى ١٠٠ الف باستثناء اعضاء

السلك الدبلوماسى والقنصلى الاجنبى والموظفين والاداريين الذين يعملون معهم ، بموجب اتفاقيات دولية .. واشارت الدراسة الى أن اكثر من نصف العمالة الاجنبية مصدرها اوربى وان ٥٧,٣٪ منها للقطاعين العام والخاص والباقى للحكومة والهيئات العامة ، يليها فى النسبة العمالة العربية ثم الأسيوية ، فالافريقية . وتاتى الجنسية الكورية فى مقدمة الدول الاسيوية ثم الفلبينية ، وبريطانيا ثم ايطاليا وفرنسا من الدول الاوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا من الأمريكتين .

ومن حيث المهن التى يعملون بها ، فقد احتل المهندسون الاخصائيون فى علوم الطبيعة المرتبة الاولى فى عدد التراخيص للاجانب بمصر ، يليهم الطيارون والضباط ومهندسو السفن والمدرسون ومديرو الاعمال ، ثم العاملون بالخدمات فى المزارع والمقاهى والفنادق وعمال الصيانة وتركيب الالات وعمال المناجم والمحاجر .

لاتوجد بيانات !!

وفى وزارة القوى العاملة .. تبين لنا عدم توافر ارقام او بيانات دقيقة وحديثة عن العمالة الأجنبية لدى الحكومة المصرية او المخطط الاقتصادى المصرى ، اللهم بعض الاحصاءات القديمة فى السبعينات الامر الذى يؤكد اصرار الحكومة على قتل عمالتها بعدم الاهتمام برصد كل مايتعلق بالموارد البشرية فى مصر على عكس ما تفعل كل الدول المتقدمة ..

ولكن قدرت مصادر مطلعة بالوزارة ان اعداد الاجانب العاملين فى مصر تزيد على ١٠٠ الف .. وارجعت المصادر الاعتماد عليها فى الفترة الاخيرة وقبل غزو الكويت الى الهجرة الدائمة للفنيين المصريين للخارج الى اوروبا والخليج ، وخضوع العمالة المصرية لمخطط استنزاف العقول .. كما اكدت المصادر ان العمالة العائدة بها جزء لاباس به من الخبراء والفنيين المتخصصين وخاصة العائدين من الكويت ، ولكن استبدالهم بالعمالة الأجنبية يتطلب وقتا كبيرا ، ويتطلب ايضا احصاءات دقيقة عن كل تخصص مهنى يعمل به الاجانب فى مصر والاعداد التى تشغله ، وغيرها من البيانات غير المتوافرة لدى الحكومة فى الوقت الحالى (!!) .

وحتى نكون واقعيين ، فنحن لاننكر الدور الايجابى لهذه العملة الاجنبية وخاصة فى فترات هجرة العمالة المصرية للخارج ، فقد سدت الثغرة فى بعض المهن والتخصصات التى عجز سوق العمل المصرى عن توفيرها ، المرتبط بالتكنولوجيا الحديثة . مثل مشروع مترو الانفاق ، ومشروعات الفندقة وغيرها من المشروعات الفنية الكبرى ، كما اتاحت هذه العمالة الفرصة لظهور بعض الخبرات المصرية الجديدة التى تدربت على يديها فضلا عن انها فى ظل قوانين الانفتاح ساعدت على جلب رؤوس الأموال عن طريق المشروعات الاستثمارية الأجنبية المشتركة التى تعتمد على القروض المشروطة او المعونات التابعة للمنظمات العالمية رغم اشتراط الدول المنفذة للمشروع لتشغيل جزء كبير من خبراتها وعمالها بالمشروع .. ولكن على الجانب الآخر توجد للعمالة الأجنبية فى مصر بعض السلبيات ياتى فى مقدمتها وكما يراها الدكتور مدحت العقاد .. استاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة بجامعة الزقازيق :

- المرتبات المرتفعة التى يحصل عليها الخبراء والعمال الاجانب بالاضافة الى الحوافز والمزايا التى تمنح لهم مما يجعلهم يكونون مدخرات كبيرة بالعملة الصعبة يحولونها لبلادهم رغم حاجة مصر اليها .. فضلا عن ظهور طوائف جديدة منها كالمربيات والخادمات والعمال الزراعيين وعمال المقاولات الذين يدخلون مصر تحت ستار السياحة ثم سرعان مايمكثون بها سنوات طوالا دون ان تعلم الحكومة عنهم شيئا ، هذا بالاضافة الى ان العمالة الأجنبية اوجدت نوعا من عدم التوازن فى الاجور وخلق جو من عدم الاستقرار بين قطاعات القوى العاملة وخاصة فى القطاعات الحكومية ذات الدخل المنخفض . مما ادى الى اتجاه العمالة المصرية للمشروعات ذات الدخول المرتفعة خارج مصر او داخلها .. الأمر الذى يتطلب اعادة النظر فى وضع العمالة الاجنبية فى مصر فى ظل الظروف الحالية والأزمة التى تمر بها العمالة المصرية مع استبعاد العمالة المرتبطة بمشروعات الاعانات الدولية . كما يطالب الدكتور مدحت العقاد بوضع ضوابط دقيقة لتنظيم عمل الاجانب والترخيص لهم تشترك فى وضعها وزارة القوى العاملة ووزارة الهجرة والجنسية ، والهيئة العامة للتصنيع والهيئة العامة للاستثمار ، حرصا على العمالة المصرية ووقفا لنزيف تهجيرها ، لان المصرى اولى ببلده ، ولان الاجنبى مهما كانت ايجابياته فانه لايعطى فى مصر العطاء الكامل ، رغم توافر كل الامكانات وتسخيرها له .

اعادة النظر فى التراخيص

اما الدكتور حسن عبيد استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فيرى : ان تصفية العمالة الأجنبية بمعنى كلمة تصفية وفى هذا الوقت بالذات ، سيضر بسمعة واحوال العمالة المصرية بالخارج .. ولكن قد تكون ماساة العمالة المصرية الان وبعودتها المفاجئة دون ان تعمل الحكومة حسابا لعواقبها ، دافعا وحافزا لاعادة تنظيمها وفقا لاحتياجات سوق العمل المصرى وهذا امر قد يطول لسنوات ولكنه امر ضرورى لامناص منه كذلك لابد من اعادة النظر فى التعاقدات الأجنبية واساليب الترخيص للعمال الاجانب ، على ان يقتصر منح الترخيص على التخصصات التى يفتقر اليها سوق العمل المصرى ، ويستلزم ذلك البدء فى اعداد قوائم تخصصية بالمهن العاملة والمتوافرة الآن ، والتخصصات التى بها عجز او زيادة بحيث لايزاحم الاجانب المصريين .. واذا ماتبين للحكومة وجود تعاقدات مع عمالة اجنبية يتوافر بديلها فى العمالة المصرية فعلى الاقل تقدم على عدم تجديد العقد الذى غالبا مايكون لمدة عام او عامين وهنا لابد من صدور قرار بعدم تجديد العقود للعمالة الأجنبية التى تعمل فى غير التخصصات النادرة او التى لا يحتاجها فعلا سوق العمل المصرى .

عمالة بلا كفيل

ورغم تفاؤل احمد طه النائب الوفدى بمجلس الشعب والنقابى المخضرم ، بعدم استمرار مشكلة الخليج لوقت طويل وتصوره بانها لن تحل بالوسائل السلمية الدبلوماسية الا انه يرى ان العمالة المصرية بلا كفيل وبلا حكومة ترعى مصالحها ، ولذا فهى عمالة رخيصة ومرغوب فيها خارجيا !! كما انها عمالة تعودت على المصائب والكوارث وعلى تجاهل الحكومة لمطالبها وامكاناتها . وبالتالى فان حكومتنا عاما بعد عام تخسر راس مال بشرى عالى التاهيل يهرب للخارج ، لانه يرى حكومته تفضل العمالة الاجنبية عليه ، وتحرمه من الحوافز المادية والمعنوية التى تتوفر له خارج مصر .. بالاضافة الى التطور الاقتصادى الرهيب الذى شهده قطاع الأعمال المصرى والتدنى الملحوظ فى اجور العمالة المصرية بالداخل اذا ماقورنت بالظروف المعيشية الصعبة والاجور فى الدول الخليجية او

المصدر : الـــوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٧

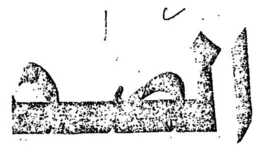
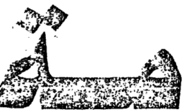
البترولية .. الأمر الذى أوجد فئة من العمالة المصرية تركت نشاطها فى مجال الزراعة والمقاولات والخدمات ، للعمالة الأجنبية ، وظهور فئة اخرى احتقرت كل مايمت للعمل اليدوى او الخدمة فى المنازل بصلة .. فاعطت هى الاخرى الفرصة للعمالة الاجنبية بالدخول لسوق العمل المصرى .. ويضيف احمد طه قائلا : إن مشكلة العمالة المصرية لن تحل بتصفية العمالة الأجنبية او التقليل منها ، ولكن بوضع استراتيجية عاجلة قصيرة المدى واخرى طويلة المدى لتشغيل العمالة المصرية ولربط احتياجات خطة المشروعات الاقتصادية بالداخل ، واحتياجات اسواق العمالة الخارجية بنظم التعليم والتدريب المهنى فى مصر ، لتوفير الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الداخلى وبالتالى لاتكون هناك حاجة للعمالة الأجنبية .. وفى النهاية يؤكد احمد طه على ضرورة وجود تنظيم نقابى عمالى فعال يعالج قضايا العمالة من منطلق وطنى يخدم مصر حتى لاتتكرر كارثة العمالة المصرية ويضيف ان التنظيم النقابي الحالى للأسف يعالج هذه القضية كما تعالجها الحكومة ووزارة القوى العاملة فالجميع موظفون يتحركون بالاشارات وليست لديهم ارقام حقيقية او بيانات دقيقة واضحة عن العمالة المصرية او بمعنى أصح ليست لديهم عدة شغل وبالتالى لايقدرون على فعل شيء ؟!

اما سعيد جمعة نائب رئيس اتحاد العمال ورئيس نقابة الصناعات الهندسية فيطالب بتصنيف دقيق للعمالة العائدة ، وكذلك العمالة الموجودة حاليا والعمل بقدر الامكان على احلال المصريين محل الاجانب وخاصة فى المشروعات التي تتوافر لها الخبرة الفنية المصرية .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٧

□ العائدون حتى الآن : نصف مليون .. البعض وصل .. والبعض ينتظر .

□ ماذا يعنى انتهاء الحقبة النفطية بالنسبة لمصر ؟

□ مؤتمر عاجل .. واستراتيجية جديدة للاقتصاد المصرى .

□ الآن : تعود الطبقة الوسطى وينتهى «الهرم المقلوب» .

□ محمود المراغى

هل يمكن ان تكون الصدمات سبيلا للخروج من الازمات ؟! وإذا اردنا تحقيق ذلك فاى نوع من إدارة الازمة نحتاج ؟

السؤال مطروح مصرياً وعربياً ..

و.. فى الدائرة المصرية لم تكن صدمة (الخليج ١٩٩٠) .. هى الصدمة الاولى ..

قبلها وفى منتصف الثمانينيات كانت صدمة النفط التى انخفضت فيها عائدات مصر إلى اقل من النصف ، فتزايدت اعباء القروض ، وتمت جدولة الديون .. وما ان وصلنا إلى العام الأخير (منتصف العام الماضى) حتى كانت متاخرات الديون قد بلغت اربعة مليارات من الدولارات .. اى ما يعادل تقريباً عشرة مليارات من الجنيهات حينذاك .

الآن ..

تتكرر ظروف الصدمة بملابسات اكثر قسوة .

وإذا كانت خسائر حرب الخليج (مصرياً) لم يتم حصرها حتى الآن ، وما زالت ارقامها تتضارب .. فإنه من المؤكد :

١ ـ عودة قدر هائل من العاملين فى الخارج ، والاهم من انخفاض التحويلات بما يزيد على المليار دولار وفقدان مدخرات تساوى عدة مليارات .. الاهم من ذلك : تلك العودة الواسعة والمفاجئة ، والتى بلغ مقدارها



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٧

طبقاً لتصريحات المهندس سليمان متولى منذ ايام : ربع مليون مصرى .. وصلوا البلاد فعلا .. و.. طبقاً للتقارير الصحفية يضاف لهم ثلاثمائة الف على الحدود العراقية .. اى ان هناك اكثر من نصف مليون حتى الآن .. « البعض قد عاد .. والبعض ينتظر » ..

ـ لا يغير من هذه الحقيقة ما تنشره بعض صحف المعارضة من إيحاءات بان حركة السفر فى الاتجاهين ..

قالت جريدة « الأهالى » فى مانشيت الصفحة الاولى يوم الاربعاء الماضى ان « موجة جديدة فى الطريق إلى العراق والكويت » ..

ما تقوله بعض صحف المعارضة فى محاولة لتزيين الموقف العراقى غير صحيح ، والصحيح ان موجة غير مسبوقة تنزح من ارض الرافدين والكويت .. إلى مصر ، وهى موجة سترتفع برقم البطالة .. بينما تزيد الطلب على السلع والخدمات مما يعرض مصر لموجة من الغلاء والآثار المترتبة على الظاهرتين : تضخم وبطالة .

نحن فى مأزق يكمله :

ـ تقديرات هيئة القناة التى تقول إن عوائد القناة سوف تنخفض بمقدار نصف مليار دولار .. اى إلى النصف ..

ـ ايضاً تصريحات رجال السياحة بان الموسم السياحى .. هبط إلى اقل من النصف ..

ـ و.. ذلك بخلاف الآثار المترتبة على انخفاض التصدير وارتفاع اسعار الواردات

هل هو عجز بالمليارات .. ولكن تعوضه معونات يجرى جمعها الآن ؟

الأمر اكبر من ذلك ، فالمشكلة الاقتصادية كلها مطروحة .. وفى مقدمتها توفير عمل لثلاثة او اربعة ملايين .. اى ما يوازى ثلث من يعملون الآن فى الاقتصاد المصرى .. وبما يطرح السؤال : وهل نقيم من المشروعات ما يساوى ثلث ما هو قائم .

●● حقبة جديدة

قد يطرح البعض قضية العائدين كقضية منفصلة ، وقد يتطوع آخرون باقتراح مجالات عمل واستثمار ..

وكل ذلك مطلوب ، لكن الاكثر إلحاحاً هو النظرة الشاملة للاقتصاد المصرى .. فإذا كانت الأزمة هذه المرة وارد الخارج فلنبدأ من نفس النقطة

تشخيص المرحلة الحرجة التى نمر بها يبدأ من حقيقة اولى اشرت إليها عبوراً فى المقال السابق .. ذلك اننا امام واقع جديد هو انتهاء ما اسميناه طويلاً « الحقبة النفطية » ..

لقد كانت ملامح السنوات العشر (٧٤ ـ ٨٤) :

ـ قفزة فى اسعار البترول تبعتها قفزة فى العوائد لمجموعة من الدول اسماهم البنك الدولى فيما بعد « دول الفائض » .

ـ فى نفس الوقت ، ونتيجة لارتفاع اسعار البترول زادت اسعار السلع الصناعية والسلع المستوردة بالنسبة للجميع وواجهت مجموعة عربية اخرى ـ مع بقية العالم الثالث مشكلة عجز دفع البعض لتسمية المجموعة بعدها بانها « دول العجز » .

ـ ونشأت علاقة ميكانيكية بين الاثنين .. فقد رأت دول البترول العربية ان الفرصة مواتية لإقامة مجتمع الرفاهية .. فبنت وشيدت ومدت الطرق والخدمات .. فى نفس الوقت زادت ـ بقدر ما تحتمل ـ من استثماراتها ..

وكان ذلك المسار الاقتصادى جاذباً العمالة من الدول ذات الكثافة كمصر والسودان واليمن وتونس .. كذلك كان جاذباً لمشروعات خدمية يجرى توطينها فى بعض الاقطار العربية .

الآن ..

يختلف الموقف والشمال اصبح مهدد ، وإذا زال التهديد فلن يزول الخوف

سوف تشهد المنطقة الخليجية ركوداً اقتصاديا عاما ، سوف تهاجر الاموال إلى حيث الامان سوف تبطئ الدول من خطواتها التنموية واستيراد العمالة .. وسوف تتجه لتعزيز الجيوش وزيادات اعتمادات الامن

ولكن .. لن يكون عنصر الهجرة هو المتغير الوحيد .

لقد امتدت آثار « حقبة النفط » إلى العمق المصرى .. فزادت اعتماد الاقتصاد المصرى على الخارج ، وقلت الاعتماد على الإنتاج المحلى ، وخلقت انماط استهلاك واستثمار مختلفة . وبينما حصلت مصر خلال هذه الحقبة النفطية على اكبر قدر من التدفقات المالية عبر التحويلات المصرية والمعونات وموارد السياحة والقناة . فإنه وفى نفس الوقت اضطرت البلاد للتوسع فى الاقتراض بشكل غير مسبوق

كسبت مصر كثيراً .. لكننا ـ وبسبب الانماط الجديدة ـ خسرنا عنصر التوازن ، كما خسرت الهيكل الاقتصادى الإنتاجى ..

ـ طبقا لتقرير اخير من السفارة الامريكية فى القاهرة فإن عجز التجارة مع الخارج قد بلغ فى عام (٨٨ ـ ٨٩) : ٧٥٣٣ مليون دولار .

وفى بيانات وزارة التخطيط ملاحظة الخلل الذى جرى فى الاقتصاد المصرى حيث تراجعت مساهمة الزراعة والنشاط المحلى إلى اقل من النصف فى العام الماضى .. ولم تصل الصناعة إلى



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٧

اكثر من (١٨٪) .. وبينما احتلت الصادرات السلعية (٢٠٪) بالمائة من مجموع حصيلة النقد الاجنبي المتاحة خلال ذلك العام .. نجد عوائد الدخل والمصروفات الخدمية (السياحة والقناة) تصل (٦١) بالمائة . اى ان الاقتصاد المصرى قد اعيد تشكيله ليصبح خدميا في الاساس .

. مرتبط بالخارج . بحيث تتذبذب حالته وفقا للازمات الخارجية ، وهو ما جرى مرتين . في صدمة النفط بالثمانينات .. وصدمة الخليج (اغسطس ١٩٩٠) .

هذا النمط لا يمكن ان يستمر

فالخروج في فذب والحالة النفسية مصريا وعربيا .. ولت الادبار .

يقول علماء السياسة إن الصدمات يمكن ان تكون مفتاحا يحفز الهمم لتقديم حلول غير تقليدية .. فبمقدار حجم المشاكل تكون المواجهة .. وبمقدار التحدى - كما يقول توينبي - تكون الاستجابة .

السؤال . اى نوع من الاستجابات ينبغي ان يتخذها متخذ القرار في مصر

سنقول نضاعف الاستثمار ، فذلك هو مربط الفرس .. وسنقول . إن لدينا - رغم الازمة - موارد إضافية من

مدونات وقروض واموال مصرية عائدة .. ولكن

هناك فرق بين الحصول على فرص التمويل (وهو ليس امرا هينا) .. وبين ان يتحول ذلك لبناء اقتصادى كبير .

وحتى نسد الثغرة بين « المطلوب والممكن » .. او حتى ننتقل من النموذج (ا) - الذى نعيشه - إلى النموذج (ب) الذى نريد لابد ان نعيد النظر في :

- هوية الاقتصاد
- استراتيجية التغيير .
- إدارة التنمية .

وبنطيء من يظن اننا قد وضعنا اقدامنا على طريق واضح لاقتصادنا .. فمازال الواقع الحالى يشير برجاحة الوزن النسبي للقطاع العام في مجالات حاكمة كالصناعة او القطاع المصرفي .. ولكن - وفي نفس الوقت - فإن الحملة السياسية والذهنية الفكرية تجرى في اتجاه اخر يمكن تلخيصه - مجازا - بكلمة « التخصيصية » او الاتجاه للقطاع الخاص .

والقضية في مصر ليست الملكية ، فنحن بحاجة إلى تعبئة كل الجهود والمدخرات . عامة وخاصة . القضية في مصر « قضية إدارة » .. ولاينبغى ان تكون المناظرة بين العام والخاص .. وايهما الخير .. فكلا النموذجين (في مجالات بعينها) يصبح مطلوبا .

علينا ان ننهى حرب الخاص والعام ، فلن يحل ايهما مشاكلنا بمفرده ..

و.. هنا اصل إلى ما قاله الرئيس مبارك في جلسة ضمت رؤساء التحرير ، حين قال : اريد اقتصادا مختلطا .

و.. هذا هو الحل فالراسمالية الخالصة لن تحل مشاكل الاقتصاد المصرى .. والاشتراكية حل مرجأ على اى حال .

المطلوب : تعميق هذه المعادلة .. اقتصاد مختلط بين عام وخاص يسوده الاطمئنان والاستقرار .. وتحكمه الرغبة في الانطلاق .

بعدها .

لابد من الاتفاق على استراتيجية التغيير ..

- من اقتصاد خدمى إلى اقتصاد إنتاجى .

اقتصاد يعتمد على الخارج إلى اقتصاد يعتمد - في الاساس - على الداخل .

- من التنمية تتجه فيه المشروعات إلى تكثيف رأس المال والتكنولوجيا .. إلى اقتصاد منتج . فيه التكثيف العمل وتشغيل اليد العاملة .

- وهو في النهاية .. اقتصاد حرب . تحكمه الازمة . وتحكمه الرغبة في النجاة . وان كان ذلك على حساب بعض العادات الاستهلاكية والانماط السلوكية التى خلقتها حقبة النفط .. مثلا - لابد ان يحكمنا التحدى من زيادة الإنتاج وضغط الاستهلاك . ولا مفر من التقشف الاجتماعى لان احد محددات التنمية : شعور الفرد بالانتماء وانتفاء الإحساس بالظلم .

علينا ونحن نتحدث عن استراتيجية جديدة ان نتصور شكل المجتمع الجديد .. وعلينا ان نضع نصب اعيننا صورة الزيد المتاور الذى اصبح فيه اسهم واساتذة الجامعة وكبير الاطباء او المهندسين .. في وضع اقل من عامل الاحذية او عمال البناء

الان .. اصبحت عودة الطبقة الوسطى امرا ممكنا .. واصبح رد الاعتبار من يبذلون جهدا علميا ووقتا طويلا للوصول إلى عملهم المهنى .. اصبح ذلك ممكنا لان إعادة ترتيب البيت .. لابد ان تبدا مع عودة مليون او اكثر .. ثلاثة ارباعهم من الحرفيين .

- وبالطبع فإن مايكمل ذلك هو الحديث عن إدارة التنمية .. وهل نريد تخطيطا حقيقيا ام مزيد بناء ومكتب واوراقا غير ذات فعالية ؟ ..

إدارة التنمية ابتداء من التخطيط .. إلى اجهزة التمويل .. إلى الاجهزة الحكومية المركزية .. قضية اساسية ، وإعادة النظر في خطة التنمية - كما حدث عام ١٩٦٧ - شيء بديهى .

الصدمة إذن يمكن ان تتحول إلى شيء ايجابي .. والعائدون (وهم مناسبة الحديث) يمكن ان يتحولوا إلى قوة دفع بدلا من ان يكونوا « حجر عثرة » .

القضية : كيف ندير الازمة ؟

و .. لانها ازمة قومية ، ولان احدا لا يحتكر الصواب . فالمقترح - نحن الصحفيين - مجرد اجتهاد متواضع .. لايمنع اجتهادا اكبر يقدمه مؤتمر قومى عاجل يضم كل الخبراء وكل الاتجاهات . حكومية وغير حكومية .

المطلوب : خطة للإنقاذ .

وهذا هو وقت العمل ■



اطاح الغزو العراقى للكويت بحقوق آلاف المصريين العاملين بهاتين الدولتين ، فقد اوقف صرف وتحويل اجورهم ومستحقاتهم ، كما لم يتمكن الكثيرون من سحب ودائعهم بالبنوك الكويتية ، الى جانب ضياع ممتلكاتهم وامتعتهم الشخصية ، وهى خسائر كبيرة لايستهان بها وتقدر بمئات الملايين من العملة الحرة ، فالمستحقات المفقودة لاتنحصر فى المرتبات الشهرية ولكن تشمل مكافات نهاية الخدمة وبدل الاجازات المستحقة وتعويضات ومزايا عديدة تنص عليها عادة عقود العمل التى يرتبط بها هؤلاء العاملون بالعراق والكويت سواء مع الحكومة او القطاع الخاص .

مَن المسئول عن دفع مستحقات المصريين ؟

نعمان الزياتى

واى تقصير فى تحصيل هذه المستحقات يشكل خسارة اقتصادية ونقدية خطيرة سواء بالنسبة للمواطن المصرى الذى افنى جهده وعمره فى بلاد الغربة او بالنسبة لمصر الوطن التى تعتبر تحويلات النقد الاجنبى من الخارج احد مصادرها الهامة للنقد الاجنبى .

وتثور مشكلة كيفية المطالبة بهذه المستحقات والودائع واستردادها ؟ وهل يكفل القانون الدولى الضمانات اللازمة للحصول عليها ؟ وماهى الاجراءات القانونية التى يمكن اتخاذها لتحقيق ذلك ؟

وماهو دور الدولة ودور المواطن الواجب القيام به لاسترداد هذه الاموال ؟

وللاجابة على كل هذه الاسئلة المثارة كان لقاؤنا مع الدكتور حازم جمعة ـ استاذ القانون الدولى العام بحقوق الزقازيق وايضا من المحكمين الدوليين ـ والذى رسم لنا الطريق فى معرفة حماية القانون الدولى لمستحقات المصريين بالعراق والكويت مبتدئا بالقول بان الفرد فى حد ذاته لايعتبر احد اشخاص القانون الدولى العام الا انه كان ومازال محور اهتمام هذا القانون ، فالى جانب القواعد والمبادىء العامة التى تمد حمايتها للافراد وتعطى دولهم حق حمايتهم دبلوماسيا فهناك ايضا العديد من المعاهدات الدولية التى تسبغ حماية خاصة ومباشرة للافراد على الصعيد الدولى ، هذه القواعد يضمها القانون الدولى الانسانى وقانون الحرب وبالنسبة للمواطنين العاملين فى الخارج اهتمت منظمة العمل الدولى وكثير من الاتفاقيات والمعاهدات التى وضعتها المنظمة بكفالة الحماية اللازمة لهم ولمستحقاتهم .

وممارسة الدولة لحماية رعاياهم واموالهم بالخارج تتحقق بطرق مختلفة ، فالقانون الدولى التقليدى كان يسمح باستخدام القوة لحماية حقوق الدولة ورعاياها وقد سمحت مؤتمرات لاهاى ١٩٠٧ باستخدام القوة بشرط تعذر قبول تحكيم النزاع ولكن من المعروف حاليا ان حظر استخدام القوة هو من خصائص القانون الدولى العام المعاصر وان من مجال الحماية الدبلوماسية لم يعد موضع اية مناقشة بعد ان ورد ذلك الحظر صراحة فى ميثاق الامم المتحدة .

الاعتداء على حقوق المواطنين بالخارج بعد اعتداء على حقوق دولته

اذا لم يحصل المواطن بالخارج على تعويض عادل للاضرار التى اصابته لو لحقت باموال يكون على دولته ان تنهض للمطالبة بحقوقه فانتهاك دولة ما للحد الادنى من العدالة المتطلبة لرعايا دول اجنبية يعد بمثابة اعتداء على ذات الحقوق الخاصة بتلك الدولة الاخيرة ، والدولة حينما تطالب بحقوق رعاياها وتعويضهم عما لحق بهم من ضرر من جراء عمل ارتكبته فى حقهم دولة اخرى انما فى الواقع تمارس حقا خاصا بها .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٧

وتهتم الدول المتحضرة بحماية رعاياها ومصالحهم وتعمل على منع الدول الاخرى من الاعتداء عليهم والاضرار بهم لذلك تتبنى مطالبات رعاياها المتمتعين بجنسيتها .

وذلك هو المبدأ القريب استقر فى القانون الدولى واكدته المحاكم الدولية بصفة مستمرة ، فحق الدولة فى حماية رعاياها نتيجة منطقية للسيادة التى تمارسها على شعبها والتى يقابلها ان يدينوا لها بالولاء ، وان تتولى حمايتهم تجاه اى اعتداء اجنبى موجه لهم ولاموالهم فهذا هو حقها الخالص على حد ماقررته محكمة العدل الدولية .

النصوص القانونية

وحول النصوص القانونية التى تكفل حماية مستحقات المصريين بالخارج اوضح الدكتور حازم جمعة : تضفى الاحكام العامة للقانون الدولى الحماية اللازمة لرعايا الدول الاجنبية على اقليم هذه الدولة وتكفل حماية اشخاصهم واموالهم الى جانب تلك القواعد العامة هناك قواعد خاصة بحماية العمال الاجانب وضمان مستحقاتهم ومن اجل ذلك حرصت منظمة العمل الدولية ان يكون لديها عدد من الاجراءات التى تكفل حماية حقوق العمال المواطنين بالخارج وقد نص ميثاقها صراحة على بعض هذه الاجراءات والبعض الاخر ورد فى اتفاقيات وقرارات اخرى وضعها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية وبصفة خاصة التوصية رقم ٢٣ بتحديد جهة الاختصاص فى المنازعات المتعلقة بتعويضات العمل والتوصية رقم ٢٥ الخاصة بالمساواة فى معاملة العمال والمواطنين الاجانب فى التعويض عن الحوادث ثم الاتفاقية رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٢ الخاصة بحماية الاجور والاتفاقية رقم ١١١ الخاصة بالتفرقة العنصرية فى الاستخدام والمهنة والتى بدأ نفاذها فى يونيو ١٩٦٠ .

اجراءات المطالبة

انه وفقا لميثاق منظمة العمل الدولية تعطى المادة ٢٦ لاى دولة عضو الحق فى ان تتقدم بشكوى الى مكتب العمل الدولى اذا رأت ان احدى الدول الاعضاء الاخرى لاتراعى الاتفاقيات التى صادقت عليها بشأن حماية العمل وتهيئة الظروف المناسبة للعمل ، واذا رأى المكتب انه لاجدوى من التباحث مع المشكو فى حقها او انه لم يتلق ردا مقنعا من هذه الحكومة على ماعرضه عليها بخصوص هذه الشكوى يتم تعيين لجنة تحقيق لبحث الشكوى وتقدم تقريرا بشأنها .

وتلزم المادة ٢٧ من ميثاق منظمة العمل الدولية الدول الاعضاء فيها بان يقدموا للجنة التحقيق كل المعلومات التى فى حوزتهم والتى تتعلق بموضوع الشكوى ووفقا للمادة ٢٨ فان لجنة التحقيق تضمن تقريرها كل ماتوصلت اليه بخصوص الحقائق المتعلقة بتحديد موضوع النزاع وتبدى من التوصيات ماتراه ملائما والخطوات الواجب اتخاذها خلاله .

ويحيل مدير عام مكتب العمل الدولى تقرير لجنة التحقيق الى مجلس الادارة والى الحكومة المعنية فى الشكوى وعلى هذه الحكومات خلال ثلاثة اشهر ان تخطر المدير العام بقبولها او رفضها للتوصيات الواردة فى تقرير اللجنة وفى حالة عدم قبولها تحال الشكوى الى محكمة العدل الدولية والمادة ٢٩ فقرة ٢،١ ولمحكمة العدل الدولية ان تؤكد او تعدل او تلغى اى نتائج او توصيات مما يكون قد ورد فى تقرير لجنة التحقيق (المادة ٣٢) ويكون حكم محكمة العدل الدولية فى موضوع الشكوى التى تحال اليها وفقا للمادة ٢٩ نهائيا وملزما (المادة ٣١) فاذا مارفضت الدولة العضو فى خلال المهلة المحددة ـ التوصيات الواردة فى تقرير لجنة التحقيق او فى حكم محكمة العدل الدولية وفقا للحالة ـ فان لمجلس الادارة ان يوصى المؤتمر العام للمنظمة بالتدابير او الاجراءات التى يراها معقولة ومناسبة لضمان احترامها وتنفيذها .

ضد من توجه المطالبة ؟

فيا يتعلق بالعمال العائدين من العراق ـ كما يقول الدكتور حازم جمعة ـ لاجدال حول مسئولية الحكومة العراقية عن تحويل مستحقاتهم اما العمال والموظفون العائدون من الكويت فيثور تساؤل ذو طابع قانونى بحت وهو الى من تقدم المطالبة ؟

ومن المسئول عن دفع مستحقاتهم وتعويضاتهم ؟ وهل سيختلف الوضع بالنسبة للمصريين ممن عملوا لدى الحكومة عنه بالنسبة لمن عملوا بالقطاع الخاص ؟

لاشك ان الاجابة على هذه التساؤلات ستحكمها تطورات الوضع فى المستقبل القريب وكيف ستستقر الاوضاع فى النهاية والان لايسعنا الا ان نناقش الاحتمالات المتوقعة وهى لاتخرج عن الآتى :

الاحتمال الاول ان تنسحب العراق وتعود السلطة الشرعية للكويتيين ، والثانى ان يتكرس الاحتلال العراقى للكويت اما الاحتمال الثالث هو ان تلحق الكويت باحدى الدول الاخرى بالمنطقة .

١ ـ فى حالة الاحتمال الاول فلا مشكلة فى ان حكومة الكويت ستلتزم بدفع مستحقات العاملين لديها وهذا ما اعلنه دائما مسئولو الحكومة الكويتيين .

والوضع بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص قد يبدو اكثر دقة فى حالة الادعاء بفقد ممتلكات المؤسسة الخاصة التى كان يعمل المصريون لديها اثناء الغزو ، ولكن تظل اصول هذه المؤسسات ضامنة لمستحقاتهم .

٢ ـ وفى الحالة الثانية سيكون امام مصر فى رأينا طريقان للمطالبة بمستحقات مواطنيها لدى الكويت الاول ان تطالب العراق بوصفها دولة حلت محل الكويت الدولة السلف وبالتالى تطبق قواعد القانون الدولى التى تحكم التوارث الدولى فى ممتلكات الدولة ومحفوظاتها وديونها وهى

القواعد التى قننتها مؤخرا اتفاقية فيينا فى ابريل ١٩٨٣ والتى وقعتها مصر وهى تلزم الدولة الخلف بتحمل ديون الدولة السلف التى نشأت وفقا للقانون الدولى ازاء دولة اخرى او منظمة او اى شخص من اشخاص القانون الدولى (المادة ٣٢) واذا كان المصريون بافرادهم ليسوا من اشخاص القانون الدولى الا ان قواعد المسئولية الدولية تجعل من حقوقهم المعتدى عليها حقوقا لدولتهم مصر فى حالة عدم الوفاء بها وهو تكييف قانونى يسهل على فقهاء القانون الدولى تأسيسه .

بم تطالب مصر ؟

يبقى ان نقرر ان هناك واجب هام وعاجل يقع على عاتق المصريين العائدين الا وهو اماطة الدولة بمستحقاتهم بعد حسابها بدقة كاملة واثبات سند المطالبة بهذه المبالغ وهى اساسا عقود عملهم او قرارات تعيينهم وعليهم التأكد من مدى قانونية مايطالبون به ، ثم ملء الاستمارات التى توزعها مديريات العمل بالمحافظات ، ان رصد تلك المبالغ وجمعها يسهل على الجهات الرسمية الدبلوماسية فى مصر المطالبة بشيء محدد وان احتساب تلك المستحقات يجب ان يشمل ممتلكاتهم ومدخراتهم ومصوغاتهم التى تركوها خلفهم هربا من جحيم الغزو وشبح الحرب الذى بات يخيم على المنطقة ويهددها بالانفجار من لحظة واخرى .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو استراتيجية بديلة لاستيعاب العمالة العائدة

ملزال منظر العمال المصريين العائدين من الكويت والعراق ، يثير الحزن والاسى على حال المنطقة العربية اجمع ، وعلى هؤلاء تحديدا ، مما جعل الشارع المصرى يردد السؤال الاساسى وهو الى متى تظل عمالتنا المصرية بالخارج ، كبش الفداء الذى يقدم « قربانا » للخلافات ، او حتى النزاعات ، العربية العديدة وهل يتناسب العائد الاقتصادى او حتى الفردى ، مع التكلفة التى يتحملها المجتمع او الفرد ؟ نتيجة العمل فى الخارج ؟

□ لاشك ان هذه التساؤلات وغيرها قد استحوذت على اهتمام الشارع المصرى بكافة قطاعاته وفئاته وشرائحه المختلفة ، خاصة ان هذه الظاهرة قد شملت جميع قطاعات المجتمع من اعلى الكفاءات العلمية الى العمال والمزارعين . حيث تشير التقديرات الى وجود قرابة مليونى عامل بالخارج ، يعمل منهم بالعراق حوالى ٨٥٠ الفا وبالكويت ١٦٥ الفا ومن هنا اصبح من الضرورى البحث فى هذه الظاهرة واحتمالاتها المستقبلية ، بغية العمل على ترشيد حركة العمالة من جهة ، ودراسة افضل السبل الكفيلة بتدعيم سوق العمل المصرية وضمان استقرار الاوضاع ، بعد هذه العودة المفاجئة من جهة ثانية .

ومن المعروف ان حركة انتقال العمالة قد برزت بشدة منذ منتصف السبعينات وحتى بداية الثمانينات ، وذلك كمحصلة لتفاعل العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لدى الطرفين ، اى البلدين المرسلة والاخرى المستقبلة للعمالة . وبغض النظر عن هذه الاسباب وطبيعتها ، الا ان الخطأ الاساسى ، والذى ضاعف من تكلفتها الاجتماعية ، يكمن فى الطريقة التى تمت بها . وفقا لاعتبارات السوق ، وهو مايعنى ان تدفق العمل فى المنطقة تم استجابة للفروق فى معدلات الاجور بين البلدان العربية وبعضها البعض . وبالتالى لم يوجد تنظيم لهذه الحركة ، فتمت بلا تخطيط ولا ضوابط ، وبلا سياسة واضحة . وقد ادى انتقال العمالة بمثل هذه الصورة الى سوء استخدامها بشكل ملحوظ فاحدثت العديد من الاختلالات داخل اسواق العمل العربية عموما ، والمصرية على وجه الخصوص .

وتمثل اهم مظاهر هذه الاختلالات فى اشتغال بعض الفئات العمالية المهنية بانشطة لا علاقة لها بمستواها المهارى او خبرتها العملية او العلمية ، بل اشتغالها فى وظائف ادنى بكثير من هذه المستويات . وقد ادى ذلك ، إلى ضياع التكلفة الاستثمارية التى تحملها المجتمع لاخراج هذا النموذج ، هذا فضلا عن تدمير جزء من الثروة البشرية المتجسدة فى هذه النوعيات . ولايخفى ما لذلك من آثار اجتماعية مدمرة ، على صعيد « قيمة العمل المنتج » او الكفاءة المهنية والعلمية وعلاقتها بالانتاجية وخلافه .

وهنا يصبح التساؤل المطروح عن جدوى هذه العملية على الصعيد العربى ككل ، وبمعنى آخر هل من الاجدى ان يتم انتقال « العمل » الى حيث يوجد « رأس المال » ، أم العكس هو الصحيح ، اى يتم انتقال راس المال الى حيث يوجد العمل الوفير ، وهنا يكون العائد الانمائى لقوة العمل هذه بالنسبة لكمية من راس المال أوسع واقوى مما لو وظفت فى الاقطار المستقبلة ؟

ويلاحظ المتتبع لتطور الفكر الاقتصادى العربى ، انه ظل يرى ضرورة تشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية ، فى المشاريع كثيفة العمالة ، وفى البلدان ذات العمل الوفير ، بغية استيعاب فائض العمالة هذه ، وتقليص عوامل الطرد .

وقد ظل الحال على ماهو عليه ، حتى منتصف السبعينات ، حيث تم الاستعاضة عن هذه الافكار ، لصالح الافكار ذات النزعة القطرية البحتة ، والتى ركزت على عدم الالتزام بالاتفاقيات العربية الجماعية لانها تقيد من حريتها المطلقة فى السعى لتحقيق مصالحها القطرية وحدها . وذلك على الرغم من ان هذه الاتفاقات لم تكن تشير الا الى « ضرورة ضمان حد ادنى لا يؤثر باية صورة كانت فى احكام القوانين او اللوائح او الاتفاقات أو الاعراف ، التى يتم بمقتضاها للوافدين شروط افضل من الضمانات الممنوحة لهم بموجب هذه الاتفاقية » الا ان النزعة القطرية السائدة ادت الى سيادة هذا النوع من التعامل ، وهو ماادى الى تعظيم الاثار السلبية لها . وهو مادفع د . جمال حمدان إلى قوله « ان هذه التجربة قد جاءت ترجمة ركيكة وهشة ومشوهة ، لشعارات ومفاهيم الوحدة العربية . فكانت كابحا واقعيا للاوهام المفرطة والاحلام المجنحة ، مثلما هى حافز منبه للجميع ضد اخطار الاقليمية والانانية الضيقة .



عبد الفتاح الجبالى

كل هذا يجعلنا نشير ونؤكد ان القضية تتعدى مجرد اصلاح بعض اخطاء سياسة الهجرة ، وان كان ذلك مطلوبا الا انه يظل مقصورا ، إذ لابد من العمل على وضع مفهوم جديد للتنمية العربية ، يأخذ بعين الاعتبار تنمية القوى البشرية العربية باعتبارها الامكانية الوحيدة المتاحة والوسيلة المثلى فى سبيل احداث هذه العملية وهو مايتطلب وضع استراتيجية عامة تحدد الاهداف والاسس والاتجاهات والوسائل التى يمكن بها تحقيق التنمية الشاملة هذه .

وذلك يتطلب توفير قدر من المعلومات والبيانات عن فرص العمل المتاحة فى كافة قطاعات الاقتصاد القومى ، بالاضافة الى دراسة نوعية المهارات الموجودة والمطلوبة مستقبلا بحيث تتم دراسة القطاعات التى تواجه نقصا فى اليد العاملة اللازمة لها ، والقطاعات التى يوجد بها فائض . ثم دراسة انواع المهارات التى تشكو هذه القطاعات من عدم توافرها ، مع دراسة احتمالات الطلب المستقبلى على كل قطاع ، وذلك فى ضوء الرؤية الشاملة . مع ضرورة العمل على توحيد وتنظيم جهات الاشراف على الهجرة للخارج ، بحيث يكون هناك جهاز متخصص واحد يقوم باعداد البيانات والدراسات اللازمة لهذا الغرض حتى نتلاشى امكانية نشوء تعارض بين الاجهزة المختلفة .

هذا مع ضرورة العمل على تعديل السياسة التعليمية والتدريبية ، السائدة حاليا ، حتى تسهم فى اخراج النوعيات المطلوبة ، بالكيف المطلوب . وهنا يصبح من الضرورى اعادة النظر فى قضية التعليم الفنى والمهنى وعلاقته بالتعليم العام . خاصة ان النوع الثانى يحظى بالاهتمام الاكبر ، سواء لانماط القيم الاجتماعية السائدة تجاه الاعمال التى يزاولها الحاصلون على التعليم المهنى ، أو كنتيجة لما يتيحه التعليم العالى من اوضاع اجتماعية متميزة ، لانه يؤهلهم للحصول على اجور مرتفعة ، وفرص أسرع للترقى مقارنة بمثيله من خريجى المدارس الفنية وغيرها .

فاذا ماأضفنا لذلك التفرقة فى المعاملة عند الالتحاق بالقوات المسلحة ، لتأدية الخدمة العسكرية ، فإن ذلك كله يدفع لتفضيل التعليم العام عن الفنى . لذا يقتضى الامر اتخاذ سياسة محددة تؤدى الى توجيه ايجابى للاقبال على النوع الثانى . ولكن مع ضرورة تغيير النظام الحالى والقائم على اساس « مجموعات الدرجات » التى يحصل عليها الفرد ، والتى تمكنه من الاستمرار بالتعليم العام او تركه والانتقال الى التعليم الفنى . فالقضية اهم واخطر من ذلك بكثير وينبغى التصدى لها بالحسم والشجاعة الواجبين ، لان ذلك هو عماد البلد وثروتها التى لا تنضب ابدا .

وفى ضوء هذه الاستراتيجية يمكن الاسراع فورا بالعمل على تلافى الاثار السلبية المحتملة لتلك العودة المفاجئة وغير المتوقعة لمجموعة لا بأس بها من العاملين بالخارج خاصة بمنطقة الخليج العربى .

وهنا تجدر بنا الاشارة الى خاصيتين هامتين اولاهما ان معظم العمالة الموجودة بالعراق هى من الريف وممن يعملون بالزراعة ، بينما غالبية العمالة العائدة من الكويت ستكون من ذوى المستوى المهارى المتوسط والمرتفع .

وثانيتهما ان غالبية العائدين يقعون ضمن شرائح الافراد الذين لم يمضوا اكثر من عامين فى الخارج ، وممن يعملون باجور وليسوا من اصحاب الاعمال . وهؤلاء لم يتمكنوا بعد من تحقيق الاهداف التى دفعتهم للهجرة ، وبالتالى يعودون لنفس الظروف والاوضاع السابقة ، وبشكل اسوأ وهو مايشكل عاملا نفسيا كبيرا ينعكس بالسلب عليهم ، ويؤدى الى سيادة شعور باليأس والاحباط واللامبالاة ، فضلا عن امكانية دخولهم الى مجالات الادمان وعالم الجريمة ، وكلها امور سلبية بالاساس وفى ضوء هذه الاعتبارات يمكن اقتراح الاتى :-

اولا : اعادة تعيين العائدين باماكن عملهم السابقة ، وذلك تلافيا للاثار الاجتماعية السلبية ، التى قد تكون اكثر ضررا من الاثار الاقتصادية المباشرة والناجمة عن تشغيل هؤلاء .

ثانيا : دراسة امكانيات استغلال الطاقات العاطلة بالمجتمع ، عن طريق تشغيل بعض المصانع باكثر من وردية والحاق بعض من هؤلاء بها .

ثالثا : ضرورة العمل على خلق قنوات استثمارية جديدة تسهم فى تحويل تلك المدخرات نحو الاستثمار المنتج عن طريق تشجيع اقامة وتطوير بعض الصناعات الصغيرة ، وتعديل السياسة النقدية والائتمانية الحالية .

ويبقى فى النهاية الاشارة الى ان المأزق الحالى هو نتاج أساسى لقصور السياسة الحكومية تجاه هذا الموضوع . خاصة ان كافة الاجراءات التى اتبعت تجاه هذه الهجرة لم تكن فى الواقع تتم وفقا لاحتياجات المجتمع ، ولكنها كانت قواعد منظمة لخروج الافراد وحريتهم فى التنقل ، اى انها اجراءات لحماية الفرد وليس المجتمع ككل . كما ظلت نظرة الدولة احادية ، ركزت على تنظيم التحويلات من الخارج ، بينما اهملت الجانب الاهم وهو الاستخدام الامثل لها داخل المجتمع .

ومن هنا يصبح من الضرورى اعادة رؤية شاملة لهذا الموضوع بكافة ابعاده واشكاله والياته ، يأخذ بعين الاعتبار الاهداف المجتمعية بالاساس .



المصدر : الأخبار ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٩

خسائر مصر بسبب الأزمة : وكشف الحساب

● انخفاض تحويلات المصريين فى الكويت والعراق ٢,٧ مليار جنيه

مشكلة المدخرات وما مصير الشيكات المجمدة ؟

● تحقيق : ضياء عبدالحميد

تقارير الخبراء ورجال الاقتصاد والبنوك خارج مصر وداخلها تشير بالأرقام والتحليلات . ان مدخرات المصريين والتحويلات النقدية بانواعها واشكالها المختلفة لحقتها خسارة بسبب ازمة الخليج .. او الحرب العراقية التى اجتاحت الكويت ودمرت اقتصادها وبنيتها الأساسية .. فكان الهروب الجماعى من الكويت .. وايضا من العراق .. وكانت الخسارة ببلايين الجنيهات .. وتبقى الاجابة على هذه التساؤلات :

ماهو مقدار الانخفاض الحالى فى تحويلات المصريين بالمقارنة السابقة ؟ وماهو مدى تأثير ذلك الانخفاض على الاقتصاد القومى وميزان المدفوعات ؟ وماهو حجم الخسارة الآن فى البنوك المصرية خاصة بنوك القطاع العام وذلك بعد ان التزمت بقبول الدينار الكويتى وتحويله بالسعر المعلن فى حدود خمسمائة دينار ؟ وماهو مصير شيكات ومدخرات المصريين العائدين قبل وبعد العدوان بعد امتناع البنوك المصرية والخارج عن صرفها والتى قدرت بحوالى عشرة مليارات دولار ؟ واخيرا كيف سيتم تعويض تلك الخسارة المزدوجة حفاظا على خطط التنمية فى مصر ومنع المزيد من الخسائر فى المستقبل ..



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهكذا .. نجد ان الحقائق السابقة كلها تؤكد حقيقة هامة وهى ان نقص تحويلات المصريين بالخارج من شانه تشكيل خطورة على الاقتصاد المصرى ان لم يتم الاحتياط لذلك النقص باجراءات وخطط قصيرة وطويلة المدى ..

الهروب للبنوك الأجنبية

● لذلك كان لابد من استطلاع اراء الخبراء والمصرفيين المصريين حول هذه القضية الهامة لمعرفة حجم الخسائر التى ستلاحق الاقتصاد المصرى والبنوك المصرية ..

يقول الدكتور احمد ابواسماعيل وزير المالية الأسبق ورئيس بنك الشرق الاقصى :

إذا كان لدينا ما يزيد على مليونى عامل مصرى فى الكويت والعراق وهؤلاء كانوا يحولون جزءا محسوسا من رواتبهم على مصر بما لايقل عن مليار ونصف مليار دولار . والذى كان يصب فى شكل تحويلات ، ولكن بالطبع الوضع الحالى سوف يؤدى إلى تقلص حجم هذه المدخرات فى الفترة القادمة لان اكثرهم سوف يتجه باموالة إلى بنوك اوربا بعيدا عن مسرح العمليات الحربية ، وحتى إذا اتيحت الفرصة لتحويل جزء من هذه المدخرات وهذا أمر جائز فان الفرصة فى هذا الجزء اصبحت ايضا محدودة ، نظرا لأن المواطنين سوف يستهلكون معظم هذه الرواتب ، وكذلك فالخسارة ليست لمصر فقط ، بل ولمدخرات واعمال هؤلاء الناس ايضا حيث انهم تركوا مدخراتهم فى البنوك العراقية او على الأخص فى البنوك الكويتية بنفس العملة والتى كانت قيمتها الخارجية مرتفعة جدا بالنسبة للعملة المصرية ، ولكن بعد الغزو انخفضت قيمتها بما يساوى العملة العراقية .. اى انها انخفضت إلى عشر قيمتها ..

ويرى الدكتور احمد ابواسماعيل انه امام تدفق كل هؤلاء العائدين وانخفاض قيمة الدخل سوف يؤدى إلى زيادة نسبة البطالة وانكماش كبير فى السوق فى الوقت الذى لا تستطيع النواحى الاقتصادية استيعاب كل هؤلاء العائدين ، لذلك لابد من تنشيط للعملية الاقتصادية بجدية لزيادة المدخرات وعليه ستتحسن سرعة الاستثمار فى الداخل ..

ومن الناحية السياسية يجب ان نؤكد على وجود النظام الديمقراطى ويكون هناك امان كامل للمودعين الأجانب بصفة عامة والعرب بصفة خاصة .. وكذلك على هيئة الاستثمار دور كبير فى طرح الاستثمارات وتبسيطها امام المستثمرين فى البلاد المختلفة وشرح اهميتها فى بلد مثل مصر ..

انخفاض التحويلات الدورية

● ويعتقد محمود عبدالعزيز رئيس البنك التجارى ونائب رئيس البنك الاهلى واتحاد بنوك مصر انه بحكم الازمة الحالية بلا شك ستتاثر عملية التحويلات فى الاجل القصير ، ولكن من المتوقع بمجرد انتهاء هذه الازمة ان يزداد تدفق المدخرات على البنوك المصرية بحكم ما تتمتع به مصر ومركزها وجهازها المصرفى من استقرار قانونى واقتصادى ومناخ يدعو للثقة .. وبلا شك ايضا ان اتجاه المدخرات ولا سيما الجزء الراسخ منها والذى تعود المصريون العاملون بالخارج بالاحتفاظ به خارج البنوك المصرية سواء فى دول الخليج او فى اوربا والولايات المتحدة سوف يتم تحويل جانب من هذه المدخرات إلى مصر ..

واشار محمود عبدالعزيز إلى ان الاثر المباشر للازمة قد يمس التحويلات الدورية التى يتم تحويلها للجنيهات المصرية وتغذى السوق المصرفية الحرة .. فقد تقل هذه التدفقات النقدية الدورية كنتيجة طبيعية ، ولكن يمكن تعويضها فى الأجل المتوسط بدورة عكسية للمدخرات وتحويلها لمصر ..

كما ان الثروة البشرية المصرية كمصدر للعملة الصعبة متوافرة ونامية فى باقى دول الخليج وما يحدث من نقص ازمة عارضة ومؤقته وبزوالها من الممكن ان يستفيد الاقتصاد المصرى فى كافة جوانبه اما بتوظيف المدخرات بطريقة مباشرة فى مشروعات يتولون إدارتها وتعاونهم فى ذلك البنوك المصرية فى ايجاد المشاريع وعمل الدراسة لها واجراءا التاسيس اللازمة وذلك حتى لا يزيد التضخم ..

ويواصل حديثه قائلا :

لذلك ارى ان المناخ مناسب لزيادة المدخرات فى البنوك المصرية فى ضوء ما تتمتع به هذه المدخرات من حريات وحصانات لم يسبق ان تم المساس بها على مدى العشرين عاما الماضية ..

خطورة التعامل بالدينار الكويتى

ويثور تساؤل هام جدا :

● ماهو حجم الخسارة التى يمكن ان تلحق بالبنوك مع الاستمرار بالتعامل بالدينار الكويتى رغم التدهور الذى حدث له ؟

قال محمود عبدالعزيز :

ان تحديد سعر اى عملة يرجع إلى علاقتها بباقى العملات الأخرى ، ومما لا شك فيه ان ما اصاب الدينار الكويتى سيمتد اثره لبعض العملات العربية الأخرى ، وان كانت بالفعل قد انخفضت



اسعار بعض العملات العربية في مصر ولكن ليست بذات القدر من الهبوط في السوق العالمية لاعتبارات ومعايير تراها السلطات المصرفية المصرية ..

واكد ان البنكنوت اصل من اصول اى بنك .. فإذا اقام بنك في مصر بشراء دينار كويتي او اى عملات عربية اخرى فنحن ندفع قيمتها لنتمكن من مقايضتها بالعملات الحرة في الاسواق العالمية فاذا رفضت هذه الاسواق فيجب ان نراعي ذلك في بنوك مصر لاننا جزء من الاقتصاد العالمي ..

● اما سمير القصري رئيس بنك التجارة والتنمية فيرى ان الفترة الماضية غير كافية للحكم على حجم النقص في مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، ولكن منطقيا لابد ان نتوقع انخفاضا كبيرا في حجم تدفق هذه المدخرات والتحويلات ، وبالتالي انخفاض عوائد مصر من النقد الاجنبي .. وذلك لانه بحسبة بسيطة نجد ان حجم العمالة المصرية سوف يهبط هبوطا شديدا .. وبالتالي فان التحويلات والدخل الجاري خلال الاجل القريب سينخفض كنتيجة طبيعية وسيكون له ردود فعل واضحة .. حتى انه بدون مبالغة من له ارصدة في الكويت او في العراق فان موقفه اصبح صعبا جدا ..

لكننا في نفس الوقت نتوقع ان يكون هناك نوع من الادخار « التراكمي » سوف يزيد في الامد القريب نتيجة شعور المواطنين المصريين بعدم الامان للاحتفاظ بارصدتهم او بما يملكون خارج مصر سواء في دول اوربا او امريكا او من تلك الاموال المصرية التي اتجهت مؤخرا للدول الاشتراكية مثل المجر .. في حين اصبح المناخ مهيئا الآن امام مصر لجذب جانب كبير من هذه المدخرات ..

ويرى سمير القصري ان هذا في حد ذاته مكسب كبير .. والفرصة متاحة للاقتصاد المصري شريطة ان نهيىء لهذه الاموال المناخ العام المناسب للتوظيف والاستثمار داخل مصر وتسخير الموارد المتاحة في الاستثمار ، وعلى اعتبارات السوق بعيدا عن الشعارات البالية والمعوقات الادارية والروتينية والبيروقراطية إلى جانب النظر في كافة التشريعات والقوانين واللوائح وسياسات الضرائب والجمارك بغرض تبسيطها امام المستثمر بدلا من ان يفق ملفه من البداية امام هذه التعقيدات .. فضلا عن الرعب القائم من عدم استقرار النظم والقواعد الاستثمارية التي تتغير باستمرار ويكون لها مردود سيىء على النشاط الاقتصادي .. إذن لابد التخلص من كل ذلك لكى نتوقع الاقبال الفعال على الاستثمار ..

صورة قاتمة جدا

المستشار حسن فايق رئيس بنك الاستثمار العربي ينظر لهذا الموضوع بصورة قاتمة ويقول ان العملية صعبة جدا والكلام فيها اصعب .. فقد كان قبل الغزو وهناك اكثر من مليوني عامل بالعراق والكويت وكان جزء من مدخراتهم يحول اوتوماتيكيا إلى مصر ، وهذه المدخرات تساعد مع باقي العملات الحرة من السياحة وقناة السويس الصندوق المصرفي وتقوم بتعويض العمليات التصديرية الاخرى ، ولكن بعد عودة هؤلاء العاملين لمصر بسبب الوضع المتازم فان هذه المدخرات ستقل ١٠٠ في المائة وبالتالي سوف يؤثر ذلك بلا شك على صندوق السوق المصرفي ، وعلى الرواج الداخلي للبلد وعلى عمليات التصدير للبلاد العربية .. لذلك نطالب العاملين المصريين بالخارج الذين لم يصبهم الضرر في الوضع الاخير تحويل مدخراتهم إلى مصر ، حيث الامان والبنوك فاتحة ابوابها لخدمة هؤلاء العملاء ..

● اما محمود عبدالله رئيس بنك القاهرة باركليز ، فله راى مختلف حيث يقول انه على الرغم من التوقعات السلبية للمدخرات على المدى المتوسط فانه على المدى الطويل نتوقع ان يزيد الاقبال على البنوك المصرية خاصة وانه لم يلاحظ في الفترة الاخيرة في اى بنك في مصر نقص التحويلات من العملات الاجنبية من الخارج من منطقة الخليج ، بل توجد زيادة في هذه التحويلات ..

وقد قدرت المدخرات في مصر في شهر ديسمبر من العام الماضي بحوالي ٤٠ الف مليون دولار على مستوى بنوك مصر .. ومن المتوقع ان تكون هذه الاموال قد تزايدت عن المعدل العادي خلال التسعة اشهر الماضية إلى ٥٠ الف مليون وهذه ملاحظة في معظم البنوك المصرية وليس في بنك القاهرة فقط ..

قوة الاقتصاد المصري

ويرى محمود عبدالله ان هذا الامر يعكس نظرة المصريين والاخوة العرب في متانة الاقتصاد المصري والامانة المتوافرة في البنوك المصرية .. وان كنا في نفس الوقت نجد لدى بعض المصريين جاذبية للبنوك الاجنبية .. حتى ان بعض البنوك الاجنبية عندما تقوم بعملية تسويق مصرفي لاجتذاب ودائع ومدخرات توجه بالدرجة الاولى للمصريين قبل ان توجه لاى جنسية عربية اخرى ، لذلك نطالب هؤلاء بالتعامل مع البنوك المصرية لانها اضمن واكثر استقرارا من تعاملهم مع هذه البنوك لانها ليست فوق مستوى الشبهات



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٩

ومعرضة للافلاس في اى وقت لدرجة انه في امريكا وانجلترا وسويسرا يفلس ٤٠ بنكا سنويا على الاقل .. في حين لم نسمع عن افلاس اى بنك في مصر خلال المائة سنة الماضية ...

ايضا لم تصادر اموال اى مودع مصرى ، بالاضافة إلى ان البنك المركزى المصرى ضامن لكل البنوك على ارض مصر ويراقبها واى بنك يخل باى تعاليم السلامة تتخذ معه اشد العقوبات .. كما ان كل وديعة تؤخذ من قيمتها ٢٥ في المائة للعملة المحلية و ١٥ في المائة بالنسبة للودائع بالنقد الأجنبى بموجب القوانين وهذا يعتبر ضمانا كافيا للمودعين لدى البنوك المصرية ..

مصير الشيكات المجمدة

● وثانى بند من فاتورة الخسارة بعد بند التحويلات النقدية التى تعرض لها المصريون تلك الموارد التى ضاعت من المصريين العاملين بالكويت باعتبارها ايضا اصولا اقتصادية والتى قدرت بانها لا تقل عن ١٠ مليارات دولار موارد ومدخرات موجودة بالفعل في البنوك الكويتية ووضعها المصريون العاملون بالكويت ٢٥٠ الف مصرى بالدينار الكويتى ومعظمهم قام بسحب شيكات بمبالغهم على البنوك المصرية ولكن لسوء حظهم حدث الغزو العسكرى السافر .. وكان البنك المركزى المصرى قد اصدر عدة قرارات مذبذبة في هذا الامر حيث اصدر منشورا يقضى بتجميد الارصدة بالكامل الخاصة بالشيكات المسحوبة على بنوك الكويت .. « المزينى - والبنك الاهلى التجارى - والبنك الاهلى الكويتى » ..

ولكن صدر منشور آخر بتعديل المنشور السابق يقضى بصرف الشيكات المسحوبة على بنوك معينة والذى على اساسه يتم صرف بعض الشيكات بقيمة صغيرة .. ثم الغيت هذه الفكرة مرة اخرى .. لذلك يصعد إلى السطح السؤال التالى :

● ماهو مصير هذه الشيكات ؟ وهل هناك عرف مصرفى لمستقبل هذه الشيكات ؟

● يقول محمود عبدالله انه لدى سحب الشيك من بنك في الخارج لصالح مستفيد مصرى او اجنبى ومسحوب على احد البنوك المصرية فالقاعدة العامة انه لا يوجد مقابل وفاء لهذه الشيكات ويجرى العرف المصرى انه بالنسبة للشيكات المسحوبة من بنوك عالية ان تصرف عند تقديمها لاحد البنوك المصرية بعد التحقق من شخصية المستفيد من الشيك ومن سلامة توقيعات البنك المسحب .. وفي الوضع الذى نشا بسبب الأحداث في الكويت وما اذيع عن تدمير سجلات البنوك في الكويت وتجميد الارصدة الكويتية .. فمن المفروض ان يرسل الشيك للتحصيل حيث ان معظم الشيكات التى كانت تصدر من البنوك الكويتية مسحوبة على حساباتها في الولايات المتحدة او اى دولة اخرى ومن البديهى ان هذه الحسابات مجمدة حاليا ، والامر الذى يعنى انه لدى صرف هذه الشيكات للمستفيدين فلن يحصل البنك المصرى على المقابل . ويلزم في هذه الحالة ان تتخذ اجراءات من الحكومة الشرعية في الكويت لمواجهة مثل هذه الشيكات .. حيث قالوا انهم سيقومون بعمل صندوق في لندن لقبول مثل هذه الشيكات ودفع قيمتها ..

الشيكات والعرف المصرفى

واضاف محمود عبدالعزيز ان عملية صرف الشيكات ترجع اولا إلى مقابل الوفاء للشيك على البنك الصادر منه ، والعرف المصرفى والقانون يحكم هذه الشيكات التى ليس لها مقابل وفاء ، ثانيا يجرى العرف ان يتم الاتصال بين البنوك الكويتية المصدرة للشيك والبنوك المصرية للترتيب على صرف هذه الشيكات . ولكن هذه البنوك مغلقة الآن نتيجة الاحتلال ، وارى ان هذا الموضوع مؤقت حيث تسعى البنوك المصرية لحل الازمة مع البنوك المصدرة لهذه الشيكات وبمجرد زوال الازمة سيعود الحق لاهله حيث ان الكويت لها تجربة سابقة في ازمة المناخ ولم يسلب المدخرون والمتعاملون في سوق الاموال المالية حقوقهم ..

ويقول سمير القصرى انه يجب ان نفرق بين نوعين من الشيكات فبالنسبة للشيكات المحولة والمسحوبة على البنوك المصرية ويكون المقابل لهذه الاداة قد ورد على البنك المصرى المسحوب عليه .. ففى هذه الحالة لا توجد مشاكل لصرف هذه الحوالة .. اما إذا كان هناك وديعة بمبلغ في بنك بالكويت وطلب صاحبه تحويله ولسوء حظه حدثت هذه الازمة .. فكيف يتسلم هذه القيمة في ظل عدم وجود غطاء لدى البنوك المرسلة ، اما بالنسبة للعراق فالصورة اكثر بؤسا لان الصرف العراقى لم يحول الغطاء اولا باول .. وبالطبع لا التزام قانونيا او عرف مصرفيا يجبر البنوك المصرية بدفع هذه الحوالات مادام الغطاء لم يرد ومصيرها يتوقف على تطور الاحداث ..

● وهكذا نجد ان الاقتصاد المصرى سوف يمنى بعدة خسائر من نواح كثيرة الامر الذى جعل دول السوق الاوربية تنظر للاضرار التى لحقت بصورة مختلفة لم يسبق ان تمت من قبل .. اولها تقدمت البنتاجون « وزارة الدفاع الامريكية » بطلب اعفاء مصر من ديونها العسكرية لامريكا وتبلغ ٧,١ مليار دولار ، هذا غير مبلغ ٥٠ مليون دولار سائلة كمساهمة في النفقات العسكرية الطارئة ، ومن ناحية اخرى وافق وزراء خارجية دول السوق

الاوربية المشتركة على تقديم ٢ مليار دولار في شكل مساعدات اقتصادية لكل من مصر والاردن وتركيا ، ونفس الشيء تم في اليابان حيث قدمت نحو ٣ مليارات دولار كمساعدات طارئة نصيب مصر منها حوالى مليار ونصف مليار ..

وعلى الصعيد المحلى تقوم الآن عدة لجان من المسئولين بالبنوك لاعداد مجموعة من التسهيلات لاستقبال تدفق ودائع المصريين العاملين بالخارج والمواطنين العرب وتشمل هذه التيسيرات فتح حسابات جديدة والسماح بدخول المشغولات الذهبية مع الاخوة العرب ..

كما تقوم هيئة الاستثمار بتعديل قانون الاستثمار على ضوء مشاكل التطبيق لجذب مزيد من الاستثمارات العربية .. والعمل على الاسراع باصدار قانون سرية الحسابات وحصانتها وتيسير الاجراءات البنكية لحماية رجال الائتمان وان تكون المصالح الاقتصادية للبلاد هي الاساس عند اتخاذ اي قرار ..

● منذ فترة السبعينات .. وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والتي يقدرها البنك المركزي بحوالى ٤ مليارات دولار سنويا تلعب الدور الحيوى في عمليات التنمية وتغطية الاستثمارات .. وتمثل المورد الاول والهام كمصدر اساسى للنقد الاجنبى .. حيث تبلغ نسب مساهمتها فيه بما يعادل ٤٦,٧ في المائة من اجمالى مصادر النقد الاجنبى .. لدرجة انها فاقت ما يحصل عليه الاقتصاد المصرى من عملات اجنبية من صادرات القطن والنفط ورسوم المرور في قناة السويس وايرادات السياحة مجتمعة بمعدل مليار دولار ...

● لكن بعد الغزو العراقى للكويت .. وتتابع الاحداث بسرعة فائقة في منطقة الخليج تفجرت عدة ابعاد سيئة وذات تاثير مباشر سلبيا على الاقتصاد العالمى بصفة عامة .. وفيما يخص مصر فقد اشارت الدوائر الاقتصادية إلى ان في مقدمة هذه الخسائر التدهور المستمر في مستوى التدفقات من جراء انخفاض العمالة ، وبالتالى انخفاض تحويلات العاملين المصريين .. وذلك لان اهم سوقين للعمالة المصرية كانتا العراق والكويت التي اغلقتا اسواقهما .. إلى جانب تدهور سعر صرف العملة وخاصة الدينار الكويتى لاقل من الجنيه !

تحويلات المصريين بالخارج

● ان تحويلات المصريين في الخارج تمثل حوالى ٤٠ في المائة من اجمالى مصادر النقد الاجنبى .. وهناك العديد من الارقام المتناقضة التي توضح حجم مدخرات المصريين بالخارج .. وطبقا لتقارير البنك المركزى فان هذه المدخرات قد تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض وبلغت اقل تقدير لها في عام ٨٦ ووصلت إلى حوالى ١,٣ مليار جنيه ، بينما كانت في عام ٨٤ حوالى ٣ مليارات جنيه .. وفي آخر احصاء قام به البنك المركزى وصلت تحويلات المصريين العاملين في الخارج في العام الماضى ٨٩ - ١٩٩٠ إلى ٩,٣ مليار جنيه .. منها حوالى ٣,١ مليار تحويلات نقدية مقابل ٩,١ مليار جنيه تحويلات نقدية وعينية ٨٨ - ١٩٨٩ ..

● وفي دراسة اقتصادية قام بها خبراء التخطيط اكدت بالارقام انه من المنتظر ان تنخفض تحويلات المصريين خلال خطة ٩٠ - ١٩٩١ بنحو ٢,٧ مليار جنيه .. على ان الاهم من ذلك هو التاثير المباشر للانخفاض على الاقتصاد المصرى في ضوء اهمية تحويلات المصريين كمصدر اساسى للنقد الاجنبى حيث تبلغ قيمة مساهمتها في ٤٦,٧ في المائة من اجمالى حصيلة النقد الاجنبى للبلاد ..

● وقد بررت الدراسة الانخفاض في التحويلات كنتيجة لثلاثة عوامل :

● عودة المصريين الجماعية من العراق والكويت نتيجة الأوضاع الحالية ..

● ثم انهيار اسعار عملاتهم وانخفاض اسعار صرف عملات دول الخليج بصفة عامة امام العملات الحرة ..

● تعديل دول الخليج لسياستها واستراتيجيتها خلال الفترة القادمة ..

انخفاض تحويلات المصريين

ووفقا لما تؤكده الدراسة فان الانخفاض في التحويلات سيصل فيما يختص بالعراق والكويت فقط بنحو ٢,٧ مليار جنيه .. حيث ان هناك حوالى ٣٥٠ الف عامل مصرى بعقود سنة فاكثر .. وهؤلاء يصل اجمالى دخولهم سنويا لنحو ٢,٠٣٤ مليار دولار وذلك وفقا لمتوسط الادخار للفرد الواحد الذى يختلف من فئة إلى اخرى ..

ففي فئة ، المؤهلات العلمية والتخصصات العالية ، والتي يبلغ عددها في العراق والكويت ٩١٠٠ فرد يبلغ اجمالى الادخار لتلك الفئة ١٩٥ مليون دولار .. وبالنسبة لفئة ، الخبراء وموظفى الادارة العليا ، يبلغ عددهم نحو ٧٤ الف فرد .. واجمالى الادخار لديهم هو ٨٣٤ مليون دولار .. اما بالنسبة لفئة ، المؤهلات المتوسطة والفنية ، فان عددهم يصل إلى ٧١,٤ الف فرد فان متوسط الادخار للفرد الواحد يصل إلى ٦٢٥٦ دولار ..

وبالتالى فان اجمالى ادخار تلك الفئة يبلغ ٤٤٦,٦ مليون دولار ، وبالنسبة للفئة الرابعة وهى ، المؤهلات الكتابية والعمالة الفنية ، فان اجمالى الادخار بلغ ٣٧٧,٣ مليون دولار لحوالى ٧٨,٧ الف فرد ، اما الفئة الخامسة وهى ، العمالة العادية ، فيبلغ عددها ١١٦,٢ الف فرد واجمالى ادخار تلك الفئة يصل ١٨٢,٥ مليون دولار ..



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٩

اى ان اجمال المدخرات الفردية للعاملين بالعراق والكويت سنويا يصل إلى مليارين و ٣٤ مليون دولار .. يقوم العاملون بتحويل ٥٠ فى المائة فقط منها إلى مصر والباقى يدخل ضمن نطاق الأموال المتسربة ومن ثم فمن المنتظر نتيجة الاحداث الحالية فى الكويت والعراق توقف ذلك الجزء من التحويلات الذى يرد لمصر والذى يبلغ ١,٣ مليار دولار اى ما يعادل ٢,٧ مليون جنيه مصرى ..

مصر قوى النقد الأجنبى

● وامام تاثير انخفاض التحويلات على الاقتصاد القومى المصرى اكدت الدراسة ضرورة تحديد دور التحويلات فى الاقتصاد المصرى حيث تشير الأرقام إلى ذلك الدور الفعال للتحويلات فى توفير حصيلة النقد الأجنبى للبلاد .. فقد وصلت التحويلات خلال العامين ٨٦ - ٨٧ ، ٨٧ - ١٩٨٨ إلى قدر يتساوى تقريبا مع جملة ما حصل عليه الاقتصاد المصرى من عملات اجنبية من صادرات القطن والبترول ورسوم المرور فى قناة السويس وايرادات السياحة ، وكذلك فللتحويلات اهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات المصرى حيث بلغت نسبة مساهمة التحويلات النقدية فى سداد العجز فى رصيد المعاملات الجارية إلى ٣٦,٤ فى المائة عام ٨٧ - ١٩٨٨ .. ونتيجة طبيعية فان التحويلات النقدية للمصريين بالخارج ستكون ضمن اسباب زيادة الاقتراض الخارجى لسد العجز ومن ثم تراكم الديون وتفاقم اعبائها ..

● كما ان لتحويلات المصريين اهمية كبرى بالنسبة لبعض المؤشرات الرئيسية فى الاقتصاد المصرى حيث بلغت نسبتها إلى الانتاج العام نحو ٩,٧ فى المائة ، وبلغت نسبتها إلى إنتاج القطاعات السلعية من زراعة وصناعة وبترول وكهرباء وتشييد لنحو ١٧,٣ فى المائة ..

واشارت الدراسة إلى ان تحويلات المصريين فى السنوات ٨٦ - ١٩٨٨ مثلت نحو ٣٤ فى المائة إلى ٣٦ فى المائة على التوالى مما تحققه القطاعات السلعية من ناتج محلى اجمالى وإذا نظرنا للارقام لوجدنا ان هذه التحويلات تكاد تتساوى مع ما تحققه قطاعات الصناعة والتعدين على حدة وتقترب كثيرا مما يحققه قطاع الزراعة وهى من اكبر القطاعات الانتاجية السلعية فى الاقتصاد المصرى ..

وتأخر المواجهة الرسمية لجذور المشكلة



مازالت المواجهة الحكومية لقضية عودة المصريين العاملين بالدول العربية تتسم بأسلوب الهوجة الإعلامية والإعلان عن بعض المسكنات الوقتية دون وضع سياسات مستقلة لتنظيم هذه العمالة وحمايتها والاستعداد لمواجهة أية عوامل فجائية تواجهها . فعندما عاد آلاف المصريين من ليبيا كثرت الوعود بتعويض هؤلاء رغم استثمار قضيتهم إعلامياً ضد نظام الحكم الليبى الذى لم نكن قد تصالحنا معه وقتها . ثم كانت العودة المفاجئة لنحو ٦٦ ألف مصرى من العراق أواخر العام الماضى . وأخيراً عودة حوالى ٢٠٠ ألف مصرى من الكويت والعراق حتى الأسبوع الأول من سبتمبر ٩٠ . مع الأخذ فى الاعتبار أن العودة من العراق هى فى أغلبها عودة طبيعية فى صورة إجازات سنوية بدليل استمرار سفر المصريين للعراق خلال فترة تدفق العائدين من الكويت عبر العراق .

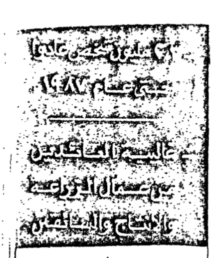
ولقد بدأت العودة الكثيفة المفاجئة للمصريين العاملين بالدول العربية مع بداية النصف الأخير من الثمانينات . وجاء ذلك مصاحباً لانخفاض أسعار البترول والحرب العراقية الإيرانية وظهور جو من الركود الاقتصادى خيم على دول الخليج البترولية . مما انعكس فى صورة ضيق سوق العمل . وتتابعت صور التقشف فى دول الخليج . بداية من تأجيل أو إلغاء للمشروعات الجديدة . والتضييق فى التعاقدات الجديدة للعمالة الوافدة وانتهاء بتسريح مجموعات من العمالة الموجودة بها . كما اتجهت الدول العربية

البترولية إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة ومنها العمالة المصرية وقد بدأ هذا الاتجاه فى دول الكويت وقطر والبحرين منذ عام ١٩٨٤ وذلك بالاستغناء عما يقرب من ٢٠ ٪ من العمالة الموجودة بها . وظهر في السعودية مايسمى « بعودة » العمالة بإحلال العمالة السعودية محل العمالة الأجنبية المهاجرة .

دراسات رسمية محذرة

ومع حدة تدهور أسعار البترول فى نهاية عام ١٩٨٥ وتقلص الخطط الاستثمارية بتلك الدول تزايد الاتجاه نحو مزيد من الاستغناء عن العمالة المصرية سواء بانهاء التعاقد أو تقليص الأجور عن الأرقام المتعاقد عليها أما فى العراق وكما يوضح حسن على شكرى بالجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فلقد ضاق سوق العمل بدرجة كبيرة كما قلت أرباح العمالة الوافدة به بسبب الانكماش الاقتصادى والقيود على التحويلات .

وتتأكد عدم جدية الحكومة فى مواجهة ظاهرة العودة المفاجئة للمصريين حينما نجد دراسات للمجالس القومية المتخصصة فى يناير عام ١٩٨٦ حول العمالة المصرية بالخارج تتوقع عودة ٦٠ ألف شخص سنوياً ابتداء من عام ١٩٨٥ . وأيضاً دراسة للمجلس القومى للسكان فى نوفمبر ١٩٨٦ توقعت عودة مائة ألف شخص سنوياً من الدول العربية ابتداء من عام ١٩٧٥ . ومن خلال استقراء بيانات السفر والوصول إلى مصر والدول العربية على امتداد الأعوام من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٧ يتبين وجود تراجع فى أرقام السفر بلغ ٥٨٢ ألف شخص . أى أن متوسط العودة الصافية من الدول العربية خلال هذه السنوات الخمس بلغ ١١٦ ألف شخص سنوياً وهو رقم فاق كل توقعات


٢ مليون شخص عادوا حتى عام ١٩٨٧
٥٧٪ من العائدين من عمال الزراعة والانتاج والنقل

ماذا أعددنا لمواجهة الأعداد الهائلة من العمالة المصرية العائدة من العراق والكويت؟

الدراسات التى قام بها المجلس القومى للسكان والمجالس القومية المتخصصة .

منافسة العمالة الآسيوية

ولقد قدر حجم الهجرة المصرية العائدة حتى عام ١٩٨٧ بحوالى ٢,٣ مليون فرد منهم ١,٨ مليون ذكور و٤٦٥ ألف من الإناث . وقد سافر منهم بغرض العمل ١,٧ مليون فى حين سافر ٤٨٤ ألف كمرافقين . وكانت الفئة العمرية من ٢٥ سنة إلى ٢٩ سنة أكثر فئات العمر عودة بنسبة ٤٨ ٪ . كما أن أكثر من نصف المصريين الذين سافروا للعمل وعادوا نهائياًمن الذين يعملون بالزراعة وتربية الحيوان وعمال الإنتاج وتشغيل وسائل النقل بنسبة ٥٧ ٪ حيث إن الدول البترولية العربية لم تعد فى حاجة ملحة إلى هذه النوعية من العمالة الوافدة وذلك بعد استكمال مشروعات البنية الأساسية بها ومع انخفاض عوائد البترول ...

وتضيف الدكتورة سلوى على سليمان أستاذة الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية إلى عوامل الاستغناء عن العمالة المصرية فى الدول البترولية تفضيلهم لطرق



العراق والسعودية والكويت
أبرز الدول الطاردة
للعمالة المصرية

الإنتاج التى توفر عنصر العمل والحث على زيادة مشاركة المرأة فى سوق العمل وعلى تحول العمالة الوطنية هناك إلى قبول الوظائف التى اعتادوا العزوف عنها وتركها للعمالة الوافدة . وأيضاً منافسة العمالة الآسيوية للعمالة العربية عموماً والعمالة المصرية بصفة خاصة حيث انخفضت العمالة العربية الوافدة للمنطقة من ٥٤٪ من جملة العمالة المستوردة عام ١٩٧٥ إلى ٣٨٪ عام ١٩٨٠ فى نفس الوقت الذى ارتفعت فيه نسبة العمالة غير العربية من ٢٦٪ إلى ٣٤٪ .

وكانت أكبر أعداد العائدين نهائياً من السعودية والعراق حيث عاد من العراق ٨٢٠ ألف ومن السعودية ٤٧٨ ألف حيث شكل العائدون من العراق نسبة ٤٨٪ من مجموع العائدين ونسبة ٢٧٪ للعائدين من السعودية و ٦,٥٪ للعائدين من الأردن و ٥,٦٪ للعائدين من ليبيا و ٣,٧٪ للعائدين من الكويت و ١,٦٪ للعائدين من اليمن و ١,٢٪ للعائدين من الإمارات . وهذه الأرقام تعنى أن نسبة ٢٦٪ من إجمالى المصريين الذين سافروا للعمل بالخارج فى عامى ٨٤ و ٨٥ قد عادوا نهائياً . كما أن نسبة ٢٤٪ من الذين سافروا عامى ٨٢ و ٨٣ قد عادوا أيضاً .

وبالنسبة للحالة التعليمية للعائدين حتى عام ١٩٨٧ فإن نسبة ٣٩٪ من أميين و ٢٣٪ يحملون مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة . و١٧٪ يقرءون ويكتبون و١٤٪ حاصلين على شهادات جامعية و ١,٤ حاصلين على مؤهلات أعلى من الجامعية الأمر الذى يعكس مدى حرص الدول العربية للاحتفاظ فى هذه المرحلة بالمعلمين والباحثين والاستغناء عن العمالة غير الماهرة وأغلبهم من الأميين خاصة مع ظروفها الاقتصادية الصعبة وقرب انتهاء مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الاجتماعية بها .

تزايد البطالة بين العائدين

وبالنظر إلى الحالة العملية للذين عادوا نهائياً بعد عملهم بالخارج وكما يوضح محمد شوقى حسن حسين بجهاز الإحصاء فى عام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ نجد أن ٥٢٪ يعملون بأجر نقدى . و ٢٤٪ يعملون لحسابهم كأصحاب أعمال . و ١٢٪ متعطلون و ٨٪ يعملون لدى ذويهم و ١,٢٪ عاجزون عن العمل ويلاحظ أن نسبة المتعطلين بين العائدين تزداد عاماً بعد عام فقد بلغت نسبة العاطلين بين العائدين ٤,٠٪ عام ١٩٧٩ و ٥,٠٪ عام ١٩٨١ لترتفع إلى ١,٦٪ عام ١٩٨٣ ثم إلى ٥,٤٪ عام ١٩٨٥ ثم إلى ١٢,١٪ عام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ بما يعنى أن فرص العمل تقل أمام العائدين عاماً بعد عام وإذا كان هؤلاء قد عادت نسبة منهم بمدخراتها وفى ظل ظروف طبيعية للعودة فإنه يتوقع زيادة نسبة العاطلين بين العائدين فى ظل العودة المفاجئة من الكويت والذين فقدوا مدخراتهم بالبنوك الكويتية وعادوا دونها ليواجهوا صعوبة فى تدبير نفقات لمصاريف المدارس لأبنائهم .

وإذا كانت العودة قد بدأت على شكل متقطع نتيجة الاستغناء عن نسب محددة من العمالة . فإن مصر لم تتحوط للأمر رغم أن تطورات النصف الأول من الثمانينات كانت تنذر بتغيير قد يكون كبيراً فى معدل نمو الهجرة للعمل فى الدول العربية البترولية . ولأن قضية العودة لم تكن وصلت إلى حد المشكلة حتى كانت العودة المفاجئة للعمالة من العراق أواخر عام ٨٩ وهنا بدأت الدولة بتنظيم العمالة المصرية بالخارج سواء المهاجرين والعائدين لأن الاثنين وجهان لعملة واحدة فتنظيم الهجرة فى الخارج يمنع كثيرا من مشاكل الهجرة العائدة إلى الوطن .

وتتحدد مشاكل العائدين فى ثلاثة أمور : أولها إيجاد مكان للعمالة فى سوق العمل المصرى . والثانى هو البحث عن استثمار مجز ومضمون لمدخراتهم . والثالث حماية حقوق المصريين العاملين بالخارج لدى الدول المضيفة لهم .

أما عن إيجاد مكان لهؤلاء فى سوق العمل المحلى . فإن العائدين ممن كانت لهم أماكن

بالحكومة والقطاع العام من اصحاب المؤهلات لاتمثل العودة لديهم مشكلة حيث سيجدون أماكنهم لأنهم يخرجون فى إعارة منظمة من خلال جهات أعمالهم . وإن كان ذلك يمثل مشكلة للاقتصاد القومى حيث تسهم هذه الأعداد فى ارتفاع معدلات البطالة المقنعة والتى تقدر بحوالى ٣٠٪ من حجم العمالة الحكومية .

ولكن المشكلة تكمن فى فئة العمالة من الحرفيين الذين ليست لهم أماكن عمل محددة سواء بالقطاع الصناعى أو وحدات عمل خاص . مما يؤدى إلى زيادة نسبة البطالة السائدة التى تعانى منها البلاد . والتى وصلت حسب تعداد ١٩٨٦ إلى ٢ مليون شخص يمثلون ١٣,٦٪ من مجموع القوى العاملة وتزايدت الأعداد حالياً إلى نحو ثلاثة ملايين .

ويتضح مدى إسهام أسواق العمل العربية فى التخلص من البطالة المقنعة والسافرة فى مصر إذا تابعنا نسبة البطالة فى مصر فى السنوات ١٩٧٤ إلى ١٩٨٦ حيث كان معدلها عام ١٩٧٤ هو ٢,٣٪ زادت إلى ٢,٥٪ عام ١٩٧٥ ثم ٢,٨٪ عام ١٩٧٧ ثم ارتفعت خلال الثمانينات لتصل إلى ١٤,٦٪ عام ١٩٨٦ . وهو مايتزامن مع عودة أعداد كبيرة من المصريين من الدول العربية .

وبخصوص مشكلة البحث عن استثمار مجز لمدخرات العائدين . فإن هناك شكوكاً حول إمكانية اعتبار الهجرة محصلة لموارد النقد الأجنبى . حيث لم تتمكن مصر من جذب مدخرات المصريين بالخارج أو جزء كبير منها والتى تقدر بحوالى ٨٠ مليار دولار على خمسة عشر عاماً هى عمر الهجرة الخارجية فى مصر تقريباً فلم تحصل مصر إلا على بعض الفتات من النقد الأجنبى حيث ذهب الجزء الأعظم منه إلى قنوات متعددة بعيداً عن الجهاز المصرفى . وزادت التحويلات العينية ذات الطبيعة الاستهلاكية والتى تضاعفت أكثر من ١٩٥ مرة فى السنوات العشر الأولى من الهجرة بينما تضاعفت التحويلات النقدية إلى سبع مرات فقط .

وفى ظل غياب السياسات الناجحة لتعبئة تلك المدخرات وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار المنتج فإن هذه التحويلات على ضآلتها لم تستثمر الاستثمار الأمثل . حيث حدث إسراف فى استهلاك السلع الترفيهية والكمالية مما انعكس على ارتفاع أسعارها .

وماتبقى من مدخرات تم إيداعه لدى شركات توظيف الأموال سلوكاً لأيسر سبل الاستثمار حيث لم تساعدهم الحكومة فى استثمار أموالهم فى مشروعات إنتاجية على نطاق يتناسب مع حجم مدخراتهم . ولم ترشدهم إلى الأساليب المناسبة حتى يستطيعوا أن يضيفوا إضافة للتراكم الرأسمالى الموجود وبشأن حماية حقوق المصريين العائدين . فإن هذه القضية لم تنتبه إليها الدولة إلا بعد العودة المفاجئة من العراق أواخر عام ٨٩ . فضياع مدخرات المصريين بالخارج معناه ضياع جزء هام من دخل الدولة من العملة الصعبة فالمفروض أن هؤلاء المصريين سيعودون إلى وطنهم ومعهم مدخراتهم . ومن واجب الدولة حماية حقوق مواطنيها سواء فى داخل الوطن أو خارجه . ولذلك فإن ضياع هذه الحقوق يمثل شرخاً نفسياً لدى المصريين بالإضافة إلى إهدار موارد هامة من موارد النقد الأجنبى .

ومن هنا كان اهتمام الدولة بعد العودة المفاجئة من العراق فى العام الماضى وتمثل ذلك الاهتمام فى تشكيل هيئة خاصة للعمالة تضم كافة الأجهزة التى تتولى توفير العقود الجماعية وتحديد التخصصات وشروط تشغيلها . والاقتراح تعديل القانون ١١٩ الصادر عام ١٩٨٢ والخاص بتنظيم سفر المواطنين للعمل بالخارج بما يكفل وجود شركات ينظمها القانون للمساهمة فى توفير فرص العمالة بالخارج إلى جانب وزارة القوى العاملة . وجعل التأمين على العمالة المصرية بالخارج إجباريا وليس اختياريا كما هو الحال حالياً على أن يكفل التأمين الحصول على تعويض ضد الأخطار ونقل جثمان العامل المتوفى بالخارج .

وأيضاً دراسة مشروع يقضى بإنشاء شركات لايقل رأسمال كل منها عن مائة ألف جنيه لتشغيل العمال المصريين بالخارج مع إعطاء مهلة لمكاتب السفريات الحالية لتصحيح أوضاعها وأن تقدم الشركة خطاب ضمان من البنوك بمبلغ ٥٠ ألف جنيه لصالح وزارة القوى العاملة والتدريب . وذلك لرد



المصدر : لـواء الإسـلام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/٩/١٩٩٠

ماقد يتم الحكم به على الشركة من غرامات او تعويضات للعمال نتيجة الأضرار التى تلحق بهم بسبب ماترتكبه الشركة من مخالفات .

وتشير الدكتورة سلوى سليمان أن جوهر المشكلة فى ظاهرة العودة هى فى كونها نتاج هجرة مؤقتة لأعداد كبيرة من الافراد ثم فتح أبواب الهجرة لهم على مصراعيها باعتبارهم فائض سكاني عجز الاقتصاد عن إعالته . ومن ثم فإن رجوع هذا الفائض دون حدوث نمو فى قدرة الاقتصاد على إعالتهم يعنى العودة إلى مواجهة عبء ساد وهم الخلاص منه لفترة سابقة .

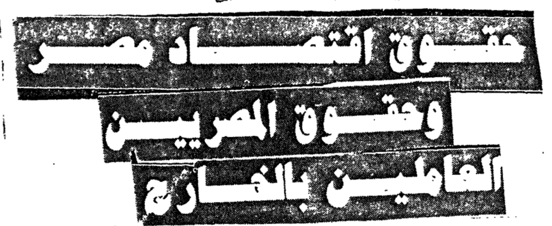
مما يزيد من وطأة هذه العودة التى أعقبت هجرتهم إلى بلاد غير متقدمة أن هؤلاء العائدين لا يحملون معهم مهارات جديدة مكتسبة بل وتقترن بفقدان مهارات سابقة مطلوبة أو عزوف عن ممارستها من جديد . ومن أبرز الأمثلة فى هذا الصدد العمالة الزراعية التى أدت الهجرة إلى تحولها عن مهاراتها الزراعية وامتناعها عن الاشتغال بها من جديد عند العودة .

ويضاف إلى التحولات المهنية ؛ تغيرات أخرى فى التوجهات الجغرافية عند العودة . وتفضيل الاقامة بالمدن مما يضيف مضاعفات وتعقيدات جديدة على خريطة التوزيع السكانى وأوضاع الإقامة بين الريف والحضر .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢١



فجرت ازمة الخليج ابعادا غائبة، في الاقتصاد المصرى ولدى المصريين ، خاصة لدى العاملين بالخارج .. وتتركز تلك الصورة الجديدة بالوعي الواضح للمصالح الاقتصادية التى اهدرت لسنوات طويلة .. والحقوق وسوء المعاملة التى تعرض لها الاقتصاد المصرى وفي المقدمة المصريون العاملون بالخارج منذ السبعينات وحتى الآن .

ومع بروز حقيقة ناصعة للمصريين الرافضين للعدوان والمتضررين منه .. الا ان الأزمة وتداعياتها طرحت اشياء كثيرة .. ويجب ان تكون واضحة للمستقبل .. لكى تقوم العلاقات العربية على الصراحة والمصالح المشتركة .. فيجب الا تضيع المصالح الاقتصادية والحقوق تحت اى دعاوى مهما كانت متتالياتها .

وفي المرحلة القادمة سيكون الاقتصاد المصرى مطالبا بالاعتماد على امكانياته الذاتية وان يركز على استمرار سياسة الاصلاح الاقتصادى الرامية الى اطلاق الامكانات الذاتية وتحرير الاقتصاد لفتح المجال واسعا امام رءوس الأموال المصرية والأجنبية .. وهذا هو الطريق الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية والمشاكل الداخلية .. ولن تكون المساعدات الخارجية او القروض الاجنبية او العربية طريقا فعالا ومستمرا لعلاج الأزمة الاقتصادية ولكن بحث الاقتصاد المصرى في علاقاته العربية بعد ازمة الخليج .. يجب ان يكون منصبا عن حقوق ضائعة سواء للاقتصاد او للمصريين منذ سنوات ولم يجر حوار حقيقي حولها منذ السبعينات والثمانينات وحتى الآن .

والحقوق الضائعة التى يجب ان نبحثها مع الشركاء العرب .. تتركز فيما جناه الاقتصاد المصرى نتيجة حروب الشرق الأوسط ولتقارن بين مادفعه العرب في حرب خاسرة ضد ايران .. ومادفعوه في قضية العرب الأولى كما هو معلن « الحروب الاسرائيلية » . ومادفعه الاقتصاد المصرى وحده .

واذا كانت هذه هى القضية الأولى للاقتصاد المصرى . ويجب الا ننساها .. فهذه الحروب هى التى كلفت الاقتصاد المديونية الثقيلة والتى وصلت الى ٥٥ مليار دولار .. وقضية المديونية المصرية التى تلقى بعبئها الثقيل على الاقتصاد المصرى .. يجب ان نجد لها مخرجا في التعاون العربى .. وان نفتح الحوار الواسع حولها .. لان الاقتصاد المصرى يجب الا يدفع هذه الديون وحده .. وتلك حقائق بسيطة يجب ان نقولها ونتفاوض حولها .

اما بالنسبة لحقوق المصريين :

لايختلف اثنان على الدور الذى لعبته العمالة المصرية في بناء الاقتصاد العربى بل والانسان العربى ايضا وذلك سواء كان في الأقطار الخليجية او العربية السعودية او الكويت . وقد كان من حسنات الأزمة الراهنة بالخليج والناجمة عن الاجتياح العراقى للكويت ، ابراز حقيقة أوضاع المصريين العاملين بتلك الدول ، وتوضيح طبيعة المعاملات واسلوبها الذى لايتناسب باى حال من الاحوال مع ماقدمه هؤلاء من خدمات جليلة لهذه الاقتصاديات والذى يدفعنا الى الجزم بانه لولاها لما كانت هناك اى عمليات تنمية على الاطلاق ، او على الأقل كانت سترتفع تكلفتها باكثر كثيرا مما هى عليه الآن .

ونظرا لاهمية وخطورة هذه العملية في آن واحد ، فاننا هنا نعرض لبعض الخطابات والرسائل التى تلقيناها من المصريين العاملين بغية ابراز الصورة الحقيقية حتى يتسنى اتخاذ المواقف الملائمة لها ، او على الأقل اعادة الاعتبار لهؤلاء من جديد باعتبارها ثروة البلاد الاساسية وعمادها الرئيسى .

الضربة الثانية للعاملين بالخارج

يقول المحاسب عبد المنعم درويش من العاملين بالسعودية ، ان الضربة الثانية التى اصابت المصريين العاملين في الخارج ، عقب كارثة توظيف الاموال قد تمثلت في فيلم « جنكيز خان » العراق ، بهجومه الاحمق على الكويت واستيلائه عليها وبالتالى ضياع ما يقرب من ١٣ مليار دولار (اى اضعاف ما ضاع في ضربة شركات توظيف الأموال) .

وهكذا نرى انه في غضون ثلاث سنوات فقط ضرب المصريون في مدخراتهم مرتين كل مرة قادرة على تعجيزهم وإشاعة روح اليأس في نفوسهم .

ويشير الى طبيعة الظروف الحالية التى يعيشها العاملون بالخارج ومنها :

انخفاض المرتبات بنسبة لا تقل عن ٤٠٪ عنها منذ خمس سنوات وذلك بسبب تاثير الحرب العراقية /الايرانية

ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الاسعار بتلك الدول بصورة كبيرة

الغاء الخدمات التى كانت تقدم بالمجان (للاجانب) فاصبح كل شىء تقريبا يقدم بتكلفته الحقيقية مثل المدارس وخلافه

ونظرا لان المدارس الحكومية لا تشكل الا ١٥٪ من الاجمالى فإن علينا الذهاب الى المدارس الخاصة بما يعنيه ذلك من ارتفاع في التكاليف وهناك عوامل كثيرة تؤكد على ان المصرى في الخارج يعمل بكل جد ونشاط في ظروف نفسية واجتماعية صعبة ومتشابكة ولا يلقى اى اهتمام في الداخل او الخارج .

وهو بعد ذلك مطالب بدفع حصته وحصة الحكومة في التامينات الاجتماعية والرسوم الاخرى والضريبة المفروضة على العاملين بالخارج ... الخ وكلها امور لا تشجع على الاستثمار في مصر .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/٩/١٩٩٠

ناخذ اقل الاجور وسنوات الخبرة تضيع علينا

وعلى نفس المحور يشير د. احمد الشرقاوى الطبيب بالرياض الى العديد من المعاناة منها

١ـ عدم إحتساب سنوات الخبرة باكثر من عامين وفى احسن الاحوال خمس سنوات مهما كان عدد سنوات الخبرة

٢ـ عدم الحصول على العلاوة السنوية منذ ست سنوات رغم ازدياد الاسعار من جهة وقصر العلاوة على الموظف السعودى من جهة اخرى

٣ـ فاذا ما اضفنا لذلك ان راتب الموظف المصرى اقل من ثلث راتب مثيله السعودى لعلمنا مدى العبء الواقع على كاهلنا نحن المصريين ومدى الاستغلال الذى نتعرض له رغم ادائنا الجيد والمشرف فنحن بين نارين اما العودة الى الوطن وبالتالى تزايد اعداد المتعطلين عن العمل او القبول بهذه الاوضاع السيئة التى لا يرضى بها احد .

لقد صبرنا فمن يدافع عنا !

العمالة المصرية بالخارج تعيش فى ظروف سيئة

ويشير المهندس صفوت احمد يوسف بالسعودية الى ان العمالة المصرية فى دول الخليج عموما هى اكثر العمالة تقبلا لاوضاع سيئة ولظروف مناخية ومعيشية وسكنية سيئة وذلك على الرغم من انها اكثر انتاجية وإخلاصا فى العمل من غيرها ومع ذلك فإن الشعب الوحيد الذى لا يوفى حقه فى الاحترام والثقة به هو الشعب المصرى العامل بالخليج والسعودية بكل اسف . وانا هنا لا افترى على احد فقد رايت بعينى وعايشت امورا كثيرة فى هذه البلدان فعلى سبيل المثال استغنت الشركة التى كنت اعمل بها عن خدماتى ومعى ٢٤ فردا اخرين رغم اننى لم امكث الا ثمانية اشهر فقط . مثلى مثل الكثيرين معى ودون اية اسباب او حتى تعويض عما فقدناه وتحملناه من نفقات وتكلفة انتقال الى هذه البلدان .

ويذكر خطاب اخر ان معظم الشركات قد اخذت فى تصفية العمالة واجلت دفع الرواتب والمخصصات لها فاذا كان احترام المواطن هو من احترام دولته فاننى ارى اننا غير محترمين فى الخليج ... وللاذكياء اقول ما هى حكاية التامينات الاجتماعية فى السعودية ولماذا تاخرت فى صرف ٨٪ واستثمارات ١٣٪ للعاملين فبعد صدور هذا القانون وجدنا نحن المصريين ان لدينا معاشات ستصرف لنا بعد التقاعد او بمرور عشر سنوات من العمل واعتمدنا على ذلك فى رسم خطط الحياة والمستقبل ثم فجاة ودون سابق انذار صدر امر بإيقاف العمل بهذا النظام للاجانب وذلك دون ابداء الاسباب .ونحن نرى ان من حق الحكومة السعودية اصدار ما تشاء من قرارات واوامر . وليس لنا حق الاعتراض ولكن لنا حق الاستيضاح ومعرفة الاسباب ؟ عموما وحين وجدت الحكومة نفسها فى مازق فقد قررت صرف ٥٪ فقط من التامينات اى النسبة التى كان يدفعها العامل . وذلك بعد ان كانت هذه النسبة ١٣٪ مضافا اليها نسبة من الاستثمارات وتعويض عن الاضرار التى اصابت العاملين .

اسامة سرايا

وهكذا يقابل عمل المصرى وعرقه وتعبه بهذه التصرفات اللاقانونية واللاانسانية .

التمييز حتى بين اساتذة الجامعات ..

د . رمضان محمد رمضان المدرس بكلية العلوم جامعة عين شمس والمعار حاليا لكلية اعداد المعلمين بتبوك : يشير الى طبيعة التفرقة فى السعودية ودول الخليج بين اعضاء هيئة التدريس دون تفرقة وهو ما ظهر فى التعديلات الاخيرة بلائحة توظيف غير السعوديين بالجامعات ومنها يتضح الاتى :

١ـ بالرغم من تضمين اللائحة تقاضى عضو هيئة التدريس راتب الدرجة الاعلى عند الترقية فإن وزارة المعارف اجابت بالنفى عند الاستفسار عن هذا البند

٢ـ زيادة ساعات نصاب اعضاء هيئة التدريس بحيث لا يتسنى معه تقاضى اى مكافات عن الساعات الزائدة عن النصاب حيث انه على عضو هيئة التدريس القيام بتدريس ١٥ ساعة اسبوعيا محاضرات بدلا من ١٢ ساعة وذلك بالاضافة الى الاعباء الاخرى التى يكلف بها لتصل الى ٣٥ ساعة اسبوعيا .

٣ـ الغاء بدل نقل الامتعة والذى كان يصرف بواقع ٥٠٪ من راتب الشهر الاول

٤ـ الغاء صرف مكافات نهاية الخدمة بواقع راتب شهر كامل عن كل سنة عمل لمن امضى فى العمل خمس سنوات فاكثر .

٥ـ تعديل بدل السكن من ثلاثين الفا الى عشرين الفا للمتزوج فى العام اى بخصم عشرة الاف ريال سنويا .

ومن هذه البنود الخمسة نجد ان متعاقدا بدرجة استاذ مساعد لمدة خمس سنوات على سبيل المثال ـ كعضوية هيئةالتدريس ـ يخصم منه حوالى ٧٤ الف ريال وذلك مع عدم الاخذ فى الاعتبار المكافات التى الغيت ايضا بالنسبة للمتعاقد الاجنبى مثل مكافاة الكنترول والتصحيح وخلافه حيث انها ادخلت فى صميم العمل .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢٣

الأزمة عجلت بعودة الأموال المودعة في الخليج

ليس سرا أن هناك أموالاً ضخمة قد نزحت من منطقة الخليج إلى عواصم المال فى العالم بعد ساعات قلائل من الغزو العراقى للكويت وحتى الآن .

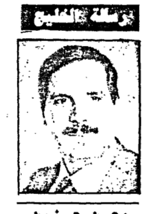
وقد قدر بعض رجال البنوك الخليجيين حجم هذه الأموال بما يتراوح بين ٨٠ و١٠٠ مليار دولار ، ويغالى البعض فيقول إنها تقترب من حاجز الـ ١٥٠ مليار دولار ..

وأيا كان حجم الأموال التى طارت من الخليج لتستقر فى خزائن بنوك سويسرا ولندن وباريس وفرانكفورت فإن ما يهمنا منها هو المبالغ التى قام المصريون العاملون بالخليج بتحويلها للجهاز المصرفى المصرى منذ اندلاع الأزمة وحتى الآن .

ولأنه لا توجد إحصائية رسمية تشير إلى حجم هذه المبالغ فقد حاولنا من جانبنا تتبع بعض المؤشرات التى يمكن أن تعطينا صورة قريبة من الواقع لها .

من أهم هذه المؤشرات مقارنة حجم المبالغ التى قام المصريون بتحويلها من خلال عدد من البنوك ومحلات الصرافة الرئيسية فى بعض دول الخليج منذ بداية الأزمة حتى نهاية أغسطس بحجم التحويلات العادية التى تم تحويلها خلال الشهور السابقة للأزمة واستخراج نسب الزيادة .

رسالة الخليج



محسن حسنين

وقد أظهرت هذه المقارنة أن هناك زيادة كبيرة فى المبالغ التى تم تحويلها إلى مصر خلال الشهر الماضى وصلت فى معظم محلات الصرافة إلى ٢٠٠ ٪ لكنها فى بعض البنوك الخليجية التى تراسل بنوكا مصرية وصلت إلى حوالى ٢٥ ضعف حجم التحويلات العادية فى الشهور السابقة للأزمة أى أن نسبة الزيادة فى تحويلات المصريين من خلال هذه البنوك بلغت ٢٥٠٠ ٪ ..

ولا شك أن هذا دليل على أنه رغم أن أزمة الخليج قد ضربت فى مقتل جزءًا هاما من مدخرات وتحويلات المصريين العاملين بالكويت وبدرجة أقل العاملين بالعراق فإنها من ناحية أخرى عجلت بعودة جزء كبير من الأموال التى كان المصريون يحتفظون بها فى الخليج إما فى صورة ودائع لدى البنوك الخليجية وإما على شكل استثمارات فى شركات الاستثمار الخليجية



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٩/١٩٩٠

وهى بديل لشركات توظيف الأموال ، أو التى يحتفظون بها تحت البلاطة فى صورة عملات خليجية سائلة .

تحويل الأموال .. بالتلكس

وأغلب المصريين كما يقول فهد الفردان مدير شركة الفردان للصرافة التى يتم عن طريقها تحويل معظم مدخرات المصريين العاملين فى قطر والإمارات ، قاموا بتحويل أموالهم فى الأيام الأولى للأزمة عن طريق التلكس لكونه أسرع وأضمن للتحويل وذلك لأن محلات الصرافة أو البنوك لا يمكنها إرسال تلكس بأى مبلغ محول إلا إذا كان مغطى تمامًا فى البنوك المصرية وبذلك فإن أى مبلغ يتم تحويله بالتلكس يكون قد وصل عمليا إلى مصرفور وصول التلكس إلى البنك . لكن الأمر كما يقول فهد يختلف بالنسبة للشيكات فهى أقل أمانًا لأنها تصل خلال فترة أطول وبالتالى فهى عرضة لوقف صرف قيمتها إذا ما حدث أى طارئ ، وهو ما حدث بالفعل لمعظم الشيكات التى صدرت عن البنوك ومحلات الصرافة بالكويت قبل الأزمة بأيام .

ويشير فهد إلى أن شركته تراسل عددًا من البنوك المصرية هى الأهلى ومصر وفيصل والوطنى للتنمية فهى لديها كافة المستندات الخاصة بفتح حسابات فى تلك البنوك ، وقد قام عدد كبير من المصريين بفتح حسابات بالعملة الأجنبية فى البنوك المصرية منذ بداية الأزمة حتى الآن .

وفى الوقت الذى زادت فيه التحويلات عن طريق هذه الحسابات انخفضت التحويلات عن طريق الشيكات .

ويصنف فهد الفردان المصريين الذين قاموا بتحويل أموالهم إلى مصر منذ بداية الأزمة إلى نوعين : الأول يقوم بتحويل مدخراته بشكل منتظم شهريا ، والثانى : استشعر خطرًا على أمواله المودعة فى البنوك الخليجية فقام بتحويلها إلى مصر على الفور كآمن مكان يمكن أن يحول أمواله إليه ..

وحول حجم المبالغ التى تم تحويلها إلى مصر منذ بداية الأزمة حتى الآن .. يقول مدير شركة الفردان للصرافة : إن هذا الرقم سرى لكننا مع ذلك نستطيع أن نقول إن نسبة التحويلات إلى مصر عن طريق الشركة زادت بنسبة ٢٠٠ ٪ على المعدل المعتاد لهذه التحويلات ، وهذه مبالغ خيالية لم تتحقق فى أى وقت من الأوقات !.

الفلوس عادت تحت البلاطة !!

أما عن حجم الأموال التى نزحت من منطقة الخليج إلى الخارج منذ بداية الأزمة حتى الآن فيقول فهد : إنه لا يوجد تقدير دقيق لها ، لكن من المعتقد أنها تتراوح ما بين ٨٠ و ١٠٠ مليار دولار ، وقد ذهب معظمها إلى بنوك جنيف وزيورخ ولندن وباريس وفرانكفورت .

وقد استغلت هذه البنوك الموقف ، فقامت بخفض سعر الفائدة على الأموال القادمة من منطقة الخليج ، لكن أصحاب هذه الأموال لم يلقوا بالا لهذه الخطوة فقد كان همهم الأول والأخير هو تأمين معظم أموالهم .

والطريف - كما يقول فهد - أن بعض الخليجيين كانت ردود أفعالهم غريبة بعض الشئ تجاه أزمة الخليج التى لم تمر منطقة الخليج بأزمة مثيلة لها من قبل ، حتى إن أحدهم قام فى الساعات الأولى من بداية الغزو العراقى للكويت بسحب مليون ريال وحولها إلى دولارات أمريكية نقدًا ثم قام بوضعها فى مكان ما فى بيته ، كأنه يؤكد مقولة أن الأموال قد وضعت تحت البلاطة .

وحول أسباب رفع سعر صرف الدولار الأمريكى بصفة خاصة والنقد الأجنبى بصفة عامة فى محلات الصرافة بالخليج يقول فهد .. إن أسعار صرف العملات الأجنبية النقدية ارتفعت فى كل دول الخليج لأن أسعار الشراء من الخارج ارتفعت نتيجة زيادة أقساط تأمين مخاطر الحرب للشحنات القادمة للمنطقة ، كما أن بعض شركات الطيران الأجنبية إما أنها قد أوقفت رحلاتها إلى المنطقة وإما خفضت عدد رحلاتها مما أثر على انسياب النقد الأجنبى وارتفعت تكلفة استيراده من الخارج .

وقد تزامن مع عمليات تحويل الأموال إلى الخارج .. الإقبال على شراء الذهب الخام بكميات كبيرة ، مما أدى إلى اختفائه تمامًا من الأسواق الخليجية خاصة أوزان ١٠ تولات (أى ١١٦ جرامًا) و ٥ تولات (٥٨ جرامًا) .

وعن احتمالات المستقبل بالنسبة لحركة رءوس الأموال والأداء الاقتصادى بصفة عامة فى المنطقة يقول فهد : إن من المفارقات الغريبة أننا فى هذا العام بالتحديد كنا نستعد لاستقبال بشائر انتعاش اقتصادى كبير ، وكانت هناك سيولة نقدية لم يسبق لها مثيل على مدى السنوات الماضية ، كما أن الأوضاع الاقتصادية بدأت تتحسن تحسنًا ملحوظًا لكن جاءت أزمة الخليج فقلبت كل هذا رأسًا على عقب ..

١٨ مليار دولار فى ٣ أيام

وليس من قبيل المبالغة أن نقول إن الخليجيين لم يستوعبوا بعد ما حدث رغم اقتراب أزمة الخليج من شهرها الثانى . فالغزو العراقى كما يقول عبد الله صالح الرئيسى المدير التجارى لبنك الدوحة المحدود هو بمثابة كابوس ثقيل لم يفق منه أهل الخليج بعد ، لأنهم لم يمروا بتجربة كهذه من قبل ، ولذلك كانت ردود أفعالهم تجاه ما حدث تنم عن ذعر وخوف شديدين ، مما دفع بالكثيرين منهم إلى محاولة تأمين أموالهم عن طريق تحويلها للخارج على بنوك أوربية فى المقام الأول وبنوك مصرية بدرجة أقل ..

ويضيف عبد الله قائلا : وعلى الرغم من أنه لا يوجد أى تقدير رسمى محدد لحجم الأموال التى نزحت من منطقة الخليج إلى الخارج بسبب الأزمة فإن هناك معلومات تشير إلى أن الأموال التى نزحت خلال الأيام الثلاثة الأولى من الغزو تقدر بنحو ١٨ مليار دولار ، وإن جملة الأموال النازحة منذ بداية الأزمة وحتى الآن تتراوح بين ٥٠ و ٨٠ مليار دولار .. ويشير إلى

أنه كان من الضرورى أن يتم تقنين عملية نزوح الأموال حتى لا تكون بمثل هذه العشوائية التى تمت بها ، وهو أمر قد يكون مقبولا فى أى منطقة أخرى لكننا فى الخليج كما تعلم لا نملك أن نحجز على حرية أى شخص فى التصرف فى أمواله كيف يشاء .

وحول حجم المبالغ التى قام المصريون العاملون فى قطر بتحويلها عن طريق بنك الدوحة المحدود إلى مصر خلال الفترة الأولى من الأزمة .. يقول عبد الله إنها بلغت أكثر من ٣٠,٣ مليون ريال خلال شهر أغسطس وحده مقابل ١,٤ مليون ريال فى الشهر السابق .. ويلتقط خالد شفتانى مدير إدارة التحويلات الخارجيةبالبنك طرف الحديث ليقول :

إن شهر أغسطس لا يعد مقياسا لمعدل التحويلات الشهرية للمصريين التى تتم عن طريق البنك ، فالمعدل الآن عادى جدا وهو يتراوح بين ٣٠٠ و٩٥٠ ألف دولار شهريا .

ويضيف قائلا : إن البنك يراسل عددا من البنوك المصرية هى الأهلى والدلتا الدولى والاعتماد والتجارة ، وقد قام عدد كبير من المصريين والخليجيين بتحويل جزء كبير من أموالهم إلى مصر عن طريق فتح حسابات جديدة فى هذه البنوك .

وحول ما إذا كانت عمليات النزوح الضخمة لرموس الأموال من المنطقة قد أثرت سلبا على أوضاع بعض البنوك الخليجية واقترابها من حالة الإفلاس يقول عبد الله صالح الرئيسى المدير التجارى لبنك الدوحة المحدود إنه لم تحدث مشاكل خطيرة بدرجة تهدد وجود البنوك الخليجية بسبب نزوح الأموال الخاصة للخارج ، لأن الحكومات الخليجية حريصة على دعم هذه البنوك بصورة كاملة ، لأن استقرارها هو جزء من الاستقرار الاقتصادى فى المنطقة ..

ويشير إلى أن من الضرورى الآن دراسة السبل الكفيلة بعودة هذه الأموال من جديد إلى المنطقة ، وهو أمر يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين لترميم النفوس وإعادة الثقة من جديد ، وهذا ليس بحاجة لقرار اقتصادى بقدر ما هو بحاجة إلى قرار سياسى ..

وعن توقعاته لمستقبل المنطقة بعد أزمة الخليج يقول عبد الله : لا شك أن هناك آثارا سلبية عديدة خلفتها هذه الأزمة ، فى مقدمتها الصدع الذى أصاب العلاقات العربية ، والذى سيؤدى إلى عرقلة العمل العربى المشترك لعدة سنوات .

أما على سلطان العلى رئيس شركة حبيب قطر الدولية للصرافة ، فقد لاحظ أن هناك زيادة ملحوظة فى حجم المبالغ التى يقوم المصريون العاملون فى قطر بتحويلها إلى مصر حتى قبل أزمة الخليج .. فبعد أن كانت هذه المبالغ تتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ دولار شهريا للمصرى الواحد قفزت فى بعض الأحيان إلى ١٠ آلاف دولار ، وأغلب هذه المبالغ يتم تحويلها عن طريق الحوالات .

ويشير إلى أنه لم يلاحظ أية زيادة كبيرة فى تحويلات المصريين خلال شهر أغسطس لكنه فقط لمس إقبالا من جانب المصريين على فتح حسابات فى البنوك المصرية التى تراسلها شركته وهى بنوك الأهلى والقاهرة والوطنى للتنمية وسويس بنك والاعتماد والتجارة .

وبالطبع تختلف حجم المبالغ المحولة إلى مصر حسب دخول المصريين العاملين بالخليج ، فهناك - كما يقول علاء الدين سعيد بدر مشرف الاستثمار بالشركة الإسلامية للاستثمار الخليجى فى قطر - فئة كبار الموظفين ذوى الدخول المرتفعة وأغلب هؤلاء يقومون بتحويل مدخراتهم عن طريق القنوات المصرفية الشرعية ويحاولون استثمارها فى مشروعات إنتاجية ، وهؤلاء قاموا بالفعل بتحويل كل ما تبقى من مدخراتهم إلى مصر فور اندلاع الأزمة .

مطلوب فتح ملف المصريين بالخليج

والحقيقة التى نستخلصها بعد جولتنا فى عدد من البنوك وشركات الصرافة الخليجية أن هناك مبالغ كبيرة من مدخرات المصريين العاملين بالخليج بالنقد الأجنبى تم تحويلها إلى مصر عبر القنوات الشرعية منذ بداية الأزمة حتى الآن .. والسؤال المطروح هو : هل كانت الأجهزة الاستثمارية والمصرفية المعنية مستعدة لاستقبال هذه الأموال ؟ وهل تكفى الأوعية الادخارية القائمة ، والسياسات الاستثمارية الحالية لتوظيف واستثمار هذه الأموال بأفضل صورة ممكنة ؟

قد يكون من المفيد قبل الإجابة عن هذه التساؤلات أن نتجول قليلا داخل ملف المصريين العاملين بالخارج لنتعرف على مجموعة من الحقائق المرة فى هذا الملف .. أولها وأهمها أنه لا يوجد تقدير رسمى واقعى لحجم أموال المصريين العاملين بالخارج ، بل لا يوجد حتى رقم رسمى دقيق لعدد هؤلاء العاملين ولا معلومات كافية عن أماكن تجمعاتهم وأحوالهم المعيشية والمشاكل التى يواجهونها إلى آخر ذلك من معلومات ..

أما عن حجم مدخرات المصريين بالخارج وحجم تحويلاتهم السنوية .. فحدث ولا حرج . فهناك أكثر من تقدير وأكثر من تخمين لحجم هذه الأموال ..

فهناك دراسة للبنك المركزى المصرى يقدر فيها إجمالى مدخرات المصريين العاملين بالخارج المتراكمة منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٨ بنحو ٨٣ مليار دولار .

كما أن الإحصاءات التى ينشرها البنك تشير إلى أن حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج بلغت عام ٨٧ - ١٩٨٨ حوالى ٣ مليارات و ٣٨٦ مليون دولار ..

ولا أدرى كيف أمكن تقدير هذه الأرقام ؟ لكننى على يقين من أنها لا تشمل المبالغ التى تتسرب بعيدًا عن الجهاز



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصرفى ، وكذلك المبالغ التى كانت مودعة أو التى ما زالت مودعة فى البنوك الخليجية .

والخلاصة ؟ !

والخلاصة وبدون الدخول فى باقى تفاصيل ملف المصريين العاملين بالخارج ، أننى أرى أن من الضرورى أن تبدأ جميع أجهزة الدولة ، اليوم وليس غدًا ، فى إعادة النظر فى أساليب تعاملها مع المصريين العاملين بالخارج ولا تنظر إليهم على أنهم مجرد دجاج يبيض ذهبًا ، لكن عليها أن تدرس مشاكلهم والصعوبات التى يواجهونها داخل مصر وأيضًا فى أماكن تجمعاتهم فى الخارج ، وتعمل على تذليلها ، وقبل كل هذا وذاك عليها أن تحصى عددهم بدقة والدول التى يتواجدون فيها وحجم الأموال التى يدخرونها ونسبة التحويلات المنتظمة منها ، وأن تدرس كذلك كيفية توفير كافة احتياجات المصرى العامل بالخارج محليا وبدون أية مغالاة فى التكاليف .

فمادامت الدولة تعتمد على المصريين العاملين بالخارج كمورد أساسى من موارد العملة الصعبة فإن عليها أن تعاملهم نفس المعاملة الكريمة المدللة لباقى الموارد كقناة السويس .. والسياحة .. والتصدير .. فتطور مجموعة الخدمات التى تقدمها لهم وتبسط لهم الإجراءات وتجنبهم الازدواج الضريبى المفروض عليهم وحدهم دون خلق الله جميعا .

إن أزمة الخليج وما أفرزته من سلبيات وإيجابيات تتعلق بأموال أو تحويلات المصريين العاملين بالخليج يجب أن تكون بمثابة فرصة ذهبية للحكومة ولكافة أجهزتها لدراسة أفضل السبل لتجنب السلبيات والاستفادة من الايجابيات ..

وأهم هذه الإيجابيات على الإطلاق أن تحويلات المصريين أو أموالهم بصفة عامة لم تعد بالنسبة للحكومة كما كانت من قبل سمكا فى ماء تراه بأعينها لكن لا تطول أيديها منه إلا أقل القليل بسبب قلة الحيلة وعدم استخدام وسائل صيد حديثة !

فأزمة الخليج دفعت معظم العاملين فى الخليج إلى تصفية جزء كبير من أرصدتهم المودعة فى البنوك الخليجية وقاموا بتحويلها بصورة أو بأخرى إلى مصر ..

وبات من الضرورى أن تبحث الحكومة الآن عن أفضل السبل للاستفادة من هذه الأموال وخلق أشكال جديدة لتوظيفها بما يتناسب مع احتياجات المصريين العاملين بالخارج أو بالخليج بمعنى أدق ، وهذه الأشكال يجب أن تكون إسلامية لأن عددا كبيرا من المصريين يقبلون على مثل هذه الأشكال من التوظيف ..

فإذا كانت هذه الأموال قد عادت إلى مصر فى ظل ظروف طارئة مؤقتة دون أى تدخل من الحكومة فإن على الحكومة أن تعمل جاهدة بكل السبل على أن تبقى هذه الأموال فى مصر ولا تخرج منها أبدا ..

والكرة فى ملعب الحكومة الآن ! □



راى وطنى

العائدون والانتاج

عاد ابناء مصر الى وطنهم بعد غيبة امتدت احيانا اكثر من عشر سنوات .. مئات والاف قطعوا المسافة الطويلة سيرا على الاقدام او مكدسين فى الحافلات والسيارات .. ومات منهم فى الطريق اعداد غير معروفة ووصل منهم الاف وهم فى الرمق الاخير .

واذا كانت السلطات المصرية المسئولة قد جاهدت لاستقبالهم وتسهيل عودتهم واعادة احساسهم للكرامة فى وطنهم ورعايته لهم فان الامور تحتاج الى قدر كبير من التفكير العلمى السليم حتى يتمكن العائدون من الاحساس لمصريتهم وتقوية روح الانتماء للوطن الذى يفتح ذراعيه لاستقبالهم .. ومن المعروف ان الغالبية العظمى من المواطنين العائدين هم من خيرة ابناء الوطن والخبراء المميزين فى ميادين عملهم وصفوة المدرسين والمهندسين والاطباء وهيئات التدريس فى الجامعات وغيرهم ويبدو كانه من المقرر علينا ان ينال غيرنا ثمن كفاح طويل لاعداد هؤلاء الخبراء الى جانب الاعداد الوفيرة المزارعين والعمال والفلاحين الذين رفضوا الخضوع للغاصب المعتدى وهم الان فى حاجة الى فتح مجالات امامهم .

ولعل اهم هذه المجالات دون منازع أو دون ريب دراسة احوال الزراعة وما اصاب الريف المصرى من تدهور الانتاج وكان احد الاسباب الرئيسية فى ذلك قلة اعداد العاملين فى مجال الزراعة الذين حضروا ارض العراق وضاعفوا انتاجه الزراعى واكتسبوا خبرة اضيفت الى خبراتهم السابقة واصبح لزاما عليهم وعلى المسئولين البحث عن الوسائل الكفيلة بعودة الريف المصرى الى ما كان عليه من قبل واعادة الحياة الى الريف المصرى .. ان ذلك يحتاج الى حسن استثمار الطاقة البشرية مع تعديل وسائل الانتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة وعلى المسئولين العمل على ترغيب المزارعين العائدين الى الانضمام الى القافلة الزراعية وقد اصبح الريف الان متمتعا بكثير من المظاهر المدنية الحديثة وعلى هؤلاء المزارعين الاقتناع بالتطور الزراعى والكفاح فى سبيل تحسين الانتاج ومضاعفته والخروج من احكام التقاليد البالية التى تعوق العمل الجاد .. وهذه فرصة لابد من استغلالها للعمل على تطوير البلاد وتنمية البشر الذى هو عماد كل تطور .

اننا اذا نجحنا فى هذا الميدان الهام نستطيع فتح المجالات الواسعة امام التطور الزراعى وتشغيل الالاف من المزارعين وغزو اجزاء من الصحراء باستخدام الالات الحديثة ومن ثم نستطيع الاكتفاء ذاتيا بما تدره علينا ارضنا من انتاج يبعد عنا غول الاستيراد والحاجة الى الغير وتعود مصر كما كانت سابقا سلة الغلال الذى يفيد المنطقة باسرها .

وطنى ..

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢٤

بعد غزو الكويت :

حمدى رزق • وأسامة سلامة

مفاجأة مصرفية :

تحويلات العاملين فى الخارج للبنــوك زادت مؤقتــا فــى الأيـام الأولــى للغـزو !

وتحذير مصرفى :

٣,٥ مليار جنيه نقص فى التحويلات فى نهاية العام



وزير القوى العاملة :

العاملون فى الكويت والعراق أقل من مليون عامل

رئيس اتحاد العمال :

نحن نقدم المشورة فقط ونطالب بمجلس وزارى

الدكتور عادل عز :

لدينا حلول لمشاكل العاملين

منذ اليوم الأول للغزو العراقى للكويت وآلاف من العاملين المصريين فى البلدين يحاولون العودة إلى مصر فراراً من المصير المجهول الذى ينتظرهم هناك .

وبعد مضى سبعة أسابيع من وقوع الغزو بلغ عدد الذين تمكنوا من العودة هربا ـ طبقا لتقديرات الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء حوالى ٢٨٦ الف عائد .. كما أن هناك آلافا آخرين يعملون فى العراق والكويت ينتظرون دورهم فى العودة .

طبقا لتقديرات وزارة الهجرة فإن عدد العاملين فى الكويت يبلغ ٤٠٠ الف عامل وفى العراق ١,٦ مليون آخرين .. معظمهم حزم امتعته انتظاراً لقطار العودة الذى يقله إلى مصر عبر صحارى الحدود السعودية الكويتية فى حفر الباطن إذا ما زادت الأمور فى الخليج تأزما أو حان أذان الحرب .

وبذلك أصبح علينا أن نواجه جيشا وافدا من العائدين قوامه مليون عائد على الأقل يرتفع إلى مليونين إذا عاد الجميع من العراق والكويت .. ينضمون رغما عن أنفوهم إلى طابور العاطلين الذين يبلغ طوله ٩٧٢ ألف عاطل طبقاً لتقديرات وزارة التخطيط أو ٢,٨ مليون طبقا لتقديرات وزارة الهجرة .

هذا وكما يتوقع خبراء الاقتصاد المصريون أن يزيد من تعقيد مشكلة البطالة ويضفى عليها طابعاً متأزماً



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢٤

علينا ان نواجهه بكل الصبر ونحشد كل الطاقات الممكنة لمواجهة هذا الشبح الذى عاد مع كل مصرى طرد وسلب منه رزق اولاده وخاصة ان هذه المشكلة تؤرق اغلى عناصر الطاقة الإنتاجية والاقتصادية المتمثلة فى العنصر البشرى .

والحل !

المازق ليس خانقاً إلى هذا الحد ، ولدى عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة العديد من الحلول التى اثر ان يسردها على مهل لروز اليوسف .

قال لنا الوزير : إن هناك تخبطاً شديداً ومبالغات اشد فى حجم القوى العاملة العائدة او المتعطلة داخل مصر ، فالوزارة ـ يقصد وزارة القوى العاملة ـ حددت حجم البطالة بحوالى ٧٠٠ الف شخص فقط .. وما يقال إن عددهم يتجاوز المليون ونصفاً او فى بعض التقديرات ٢,٨ مليون هى تقديرات خاطئة لانهم اعتمدوا فى هذا الإحصاء على طرق بدائية وعشوائية .

فالخبراء اثناء حصرهم اعداد البطالة ضموا إلى عدد العاطلين من بلغ سنه اثنى عشر عاما مع ان هؤلاء مازالوا فى مرحلة التعليم الأساسى ، كما انهم ضموا من تجاوز سنهم ٦٥ سنة رغم ان هؤلاء خارج سوق العمل ايضاً وبذلك ضخموا حجم البطالة إلى اكثر من الضعف واحياناً اكثر من ثلاثة اضعاف .

ويضيف .. ولكن هذه الاخطاء لا تنسحب فقط على الارقام المتعلقة بالبطالة داخل مصر بل تنسحب ايضاً على كل الارقام عن العاملين فى العراق والكويت.. فالمستشارون العماليون حصروا عدد المصريين العاملين فى الكويت بحوالى ١٧٩,٥٠٠ شخص . منهم ٤٨ الف اخصائى وفنى من رجال الإدارة العليا وخبراء وقانونيون و ٢٦ الفا و ٥٠٠ شخص يقومون بالاعمال الكتابية و ١٧ الفاً يعملون فى قطاع الخدمات و ٧٠ الفاً يعملون بالزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك و ١١ الفاً يعملون بوسائل النقل والمواصلات .

اما الذين يعملون فى العراق فيصل عددهم إلى ستمائة الف فقط يعملون فى جميع المجالات وغير محددة تخصصاتهم بطريقة دقيقة ، نظراً لان العراق يسمح بدخول المصريين بدون تاشيرة ، ومن خلال هذه الاعداد يتضح ان المصريين فى الكويت والعراق يندرجون تحت اربع فئات :

ـ الاولى هم الموظفون الحاصلون على اجازات بدون مرتب .

ـ الثانية هم الموظفون الذين استقالوا من اعمالهم وانهيت خدماتهم الحكومية .. وهاتان الفئتان تم حل مشكلتهم وسوف يعودون إلى اعمالهم .

اما الفئة الثالثة ـ والكلام لوزير القوى العاملة ـ فهم الحرفيون ، وهؤلاء لا يمثلون مشكلة للدولة لانهم يبحثون عن العمل بطريقتهم الخاصة بالإضافة إلى ان سوق العمل فى مصر فى حاجة إليهم فالمشروعات التى تقام حالياً فى المدن الجديدة تستطيع استيعاب هؤلاء جميعاً .

والفئة الرابعة هى العمالة العادية ومعظمها من عمال قطاع الزراعة الذين هجروا الارض واتجهوا إلى سوق العمل فى الدول العربية .. وعودة هؤلاء إلى ارضهم التى خربت بعد تركهم لها سيعود بالخير علينا جميعاً ـ وايضاً هؤلاء لا يمثلون مشكلة على الاطلاق .

واخيراً .. الذين لا ينتمون لهذه الفئات الاربع وهم الذين لا يحملون مؤهلات عليا ولا يملكون حرفة يتكسبون منها فالوزارة اعدت لهؤلاء ٤٠٠ مركز تدريب مهنى على مستوى الجمهورية لتدريب هؤلاء فى دورات مكثفة كل ستة شهور على المهن والحرف المطلوبة لسوق العمل فى مصر .

وهناك العديد من الحلول المطروحة .. اولها ان هناك بعض الدول العربية ستساعدنا فى استيعاب جزء كبير من هذه العمالة سواء فى دول الخليج او ليبيا .

والحل الآخر هو إتاحة الفرصة امام الشباب لإقامة المشروعات الصغيرة وقد قمنا بالفعل بالاشتراك مع وزارة البحث العلمى فى إعداد عدد من المشروعات الصغيرة التى تناسب كل المدخرات . وملف هذه المشروعات جاهز فى الوزارة بشارع قصر العينى .

● حل علمى !

فى الوزارة قال الدكتور عادل عز : إن السبيل الوحيد لحل ازمة البطالة وزيادة الطلب على القوى العاملة هو إنشاء مشروعات إنتاجية جديدة نستطيع من خلالها خلق فرص عمل لم تكن موجودة من قبل لهذه العمالة خاصة فى ظل عودة المصريين العاملين فى العراق والكويت .

وإسهاما من وزارة البحث العلمى فى حل هذه المشكلة قمنا بإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات إنتاجية صغيرة براس مال يبدا من ٥ آلاف جنيه إلى ٢٠٠ الف جنيه وهذه الدراسات متاحة للجميع وباللجان لدى الوزارة لمن يريد الاطلاع عليها ، وهى فرصة للعائدين بمدخراتهم سواء قليلة او كثيرة .

ويضيف الدكتور عادل : إن من بين هذه المشروعات شركات مساهمة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢٤

يستطيع الفرد فيها المساهمة في عدة مشروعات بدلاً من مشروع واحد ، وتقوم الوزارة حالياً بإعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية لعدد من المشروعات التي طلبتها الهيئة العامة للاستثمار لتكون في متناول المستثمرين المصريين والعرب .

وهناك مشروعات للإنتاج عديدة تقدمها الهيئة للعائدين وباقي رؤوس الأموال وتلك محاولة للوزارة للتخفيف من طابور العاطلين العائدين .

مجلس بطالة !

وطالب احمد العماوى رئيس اتحاد العمال بضرورة تشكيل مجلس وزارى عاجل من الوزارات المعنية بشئون العمال العائدين إلى ارض الوطن وعلى راسها وزارة القوى العاملة والهجرة لبحث سبل الاستفادة بهذه الطاقات العائدة وفق برنامج زمني منتظم ، بحيث

لا تترك هذه الطاقات للظروف والجهود الفردية لكل وزارة على حدة .

وحول مجهودات الاتحاد في حل مشاكل العمالة العائدة .. قال إن الاتحاد من جانبه يحاول الحفاظ على حقوق العمالة في كل من الكويت والعراق وطالب اتحاد العمال العراقى بهذا الشان ، ورد علينا بان العمالة المصرية في عيوننا .. وتحوطاً للامر اتصلنا بالاتحاد الدولى للنقابات الحرة والأمين العام للامم المتحدة وغيرهما من الجهات المسئولة عن العمالة على مستوى العالم .. وكلها مجهودات نحاول من خلالها الحفاظ على حقوق العمال المصريين هناك .

● ومادور الاتحاد في استيعاب العمالة العائدة ؟

قال : دورنا اساساً ينصب على الحفاظ على العمالة الموجودة في مواقع العمل بالفعل اما العمالة العائدة فليس لنا اى دور في استيعابها لاننا لسنا مصلحة حكومية او وزارة ، وكل ما نملكه هو المساهمة بالراى والمشورة لمن يطلبهما .

وما الراى او المشورة اللتان تقدمهما للوزارات المعنية بهذه المسئولية الضخمة ؟

أرى ان المشكلة صعبة وان كانت ليست مستحيلة وانها فرضت علينا بشكل مباشر ولم نستعد لها ، وعلى الحكومة في هذا الصدد ان تخطو الخطوات التالية :

الأولى : عودة العاملين بالاجازات والمشتغلين الذين انهوا تعاقداتهم واعمالهم فوراً .

الثانية ان ٧٠ - ٨٠٪ من العمالة العائدة - عمالة زراعية خصوصا العمالة العائدة من العراق وعلى الحكومة ان تشجع الناس على العودة للزراعة وفتح مناطق للاستصلاح بدون عوائق .

ثالث هذه الخطوات ان يوجه بعض المهنيين إلى المجتمعات الجديدة والمدن عن طريق فتح ورش تعاونية وتشجيعهم على التوطن فيها .

ويختتم العماوى تصريحاته بالقول إن طابور العائدين طويل ويجب علينا استيعابه قبل تفاقم مشاكله ■



وهكذا

كل من وزير العمل ووزير البحث العلمي ورئيس اتحاد العمال يتفقون على ان العائدين من الخارج سيمثلون مشكلة ولكن لن تتحول هذه المشكلة إلى مأزق كما يتصور البعض .. إلا ان الامر لن يقتصر على ذلك فقط ، وعلى مشكلة عودة العمالة .

نقص المدخرات !

ولكن ..

هناك آثار جانبية اخرى لحشود العائدين من الخارج وبالذات من الكويت والعراق .. اولى هذه الآثار انخفاض قيمة تحويلات المصريين من الخارج وهو ما سوف يؤثر على إجمالى المدخرات القومية .

وطبقا لآخر تقدير لوزارة التخطيط من المتوقع ان تنخفض تحويلات العاملين من الخارج ٣,٥ مليار جنيه

وفى هذا الصدد يقول الدكتور حسن عباس زكى رئيس اللجنة المشرفة على ترويج السندات الدولارية : إن المدخرات الموجودة فى الخارج سيتأخر تحويلها لفترة من الوقت وان كانت لن تؤثر على التحويلات الجارية لانها فى الأصل كانت وستظل لفترات من الوقت فى البنوك الخليجية والأجنبية .. وهى لن تضيع على مصر لأن جانبا كبيرا منها فى الكويت وهناك وعد كويتى بتعويض كافة المصريين عن حقوقهم .. والمسألة فى رأيى مسألة وقت يمكن اختصاره بالتفاوض بين حكومة الكويت ومصر .

كما ان التحويلات من العراق كانت فى الأصل ضئيلة ويتم تحويلها بصعوبة بالغة والامر الآن ليس باحسن حالا من الأمر قبل الغزو .

وعلى كل حال هناك عامل ايجابى يتعلق بجانب كبير من المصريين الذين اخذوا درسا قاسيا فقرروا تحويل جانب من مدخراتهم اولا باول إلى مصر والدليل على ذلك زيادة التحويلات الواردة إلى البنوك المصرية خلال الشهرين الاخيرين واتصور انها ستستمر فى الزيادة لفترة طويلة مقبلة خاصة مع تزايد استفسارات المصريين عن كيفية التحويلات إلى مصر .

وفى هذا الصدد اصدر البنك المركزى المصرى تعليمات واضحة لكل البنوك لكى تقوم بفتح حسابات للمصريين فى الخارج حتى بدون حضورهم وبالتالى امكن تحويل جزء كبير من مدخراتهم إلى مصر .

كما ان اتجاه الدول العربية الآن فى الخليج التوسع فى استخدام العمالة المصرية سواء كانت فنية او يدوية للاطمئنان إلى المصريين خاصة بعد ان ذاقوا المشاكل بسبب تواجد الجنسيات الأخرى .

والأسعار ..

ولا تتوقف الآثار الجانبية للعودة عند حد التحويلات بل تمتد للاسعار .. فالعائدون من الكويت والعراق وربما بعض الدول الخليجية الأخرى سيمثلون حسب التوقعات الاقتصادية زيادة كبيرة فى الاستهلاك وسوف يساهمون فى زيادة معدلاتها وحسب ارقام جهاز التعبئة والاحصاء فإن معدلات زيادة الاستهلاك زادت خلال العام الماضى بنسبة ٦٪ .

بالطبع وبعد عودة هذه الآلاف من العائدين سوف ترتفع النسبة اكثر وترجح بعض التقديرات ان تصل هذه النسبة إلى ٨٪ على الاقل .. وسوف ينعكس ذلك بالسلب طبعا على امور حياتية كثيرة منها زيادة فى الأسعار والتى وصلت حسب آخر احصاء لزيادتها إلى ١٨٪ خلال العام الماضى .. ايضاً سوف يؤدى إلى انخفاض الادخار القومى عن حده الادنى المتعامل به حالياً وهو ٨٪ حيث يلتهم الاستهلاك ٩٢٪

وانكماش الادخار سوف يسبب بالتبعية عجزاً فى الأموال اللازمة للاستثمار المطلوب لخطة الحكومة والأمر الذى يزيد من الفجوة من الادخار والاستثمار التى يحددها الدكتور على عشماوى الخبير الاقتصادى إلى اكثر من ٢٤٪ وهى الفجوة المتحققة حالياً .

وهناك توقعات اخرى بان هذه العودة العشوائية غير المخططة سوف تخفض الاجور فى بعض القطاعات والتخصصات وحسبما يحدد الدكتور عثمان محمد عثمان الأستاذ بمعهد التخطيط القومى ان عودة العمالة لابد من النظر إليها من المنظور الاقتصادى المصرى الذى يجمع بين السوق الحرة والسوق المقيدة ومؤخرا قمت بتجربة النموذج الاقتصادى المصرى بعد الغزو وبعد العودة الهائلة للعمالة المصرية من الكويت والعراق فى ظل نظام السوق المقيدة والحرة اتضح منه الآتى :

- فى ظل السوق المقيدة ويمثلها فى مصر القطاع العام ستزيد نسبة البطالة إلى ٣٠٪ مع ثبات اجور العمل لأن قوانين العمل فى مصر لا تتيح تخفيض الاجور فى وحدات القطاع العام .
- وفى ظل السوق الحرة «المرنة» وتمثله

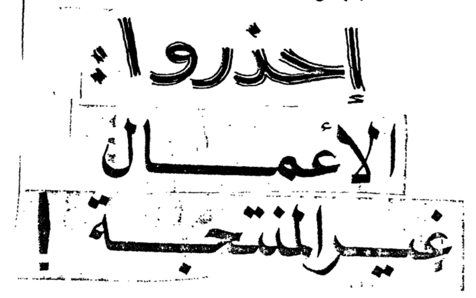


المصدر : الأهـــرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/١٠/١

على زعم أنه كان يضم الفرع إلى الاصل ، فهل الاصل يضـم الفـرع بهـذا الاسلوب الهمجى ؟ .. هل الام تضم طفلها بلا حنان ولا رأفة ولا مـودة ؟ .. ايدخل الجنود يسرقون وينهبون ويغتصبون من قطعة ارض ستكون على قدم المساواة بين قطع الاراضي الأخرى التى تضمها العراق ؟ .. أم أن ذلك الفرع كان عاقا يجب تاديبه .. كان مارقا يجب تهذيبه كان غنيا فيجب تجريده مـن ثروته و أصوله .. كان ديمقراطيا فيجب تعويده على الرأى الواحد والقهـر والذل . كان مثقفا فيجب أن يكون مثل المحافظات الأخرى جاهلا أميا يقـول لحاكمه : أمين لم تكن تلك طريقة ضم الفرع إلى الاصل . إنما طريقة قـرصنة جديدة برية أشبه بعصابات قطاع الطرق . ولكن الفرق أن القافلة مسـتقرة وهاجمها اللصوص فى غبشة الفجر .

وماذا ترتب على هذا الاستيلاء ؟



دمار الكويت ذاتها حيث توقفت الاعمال والانشطة والمؤسسات وتشتت السكان والمواطنون فكل الاصول نهبت وكل الأموال سرقت ولم يبق الا الفتات .

دمار العراق نفسه حيث انصرف الجميع إلى العمل العسكرى . وهو انفاق بلا عائد . وتركوا العمل الانتاجي . بالاضافة الى هجرة الاف العمال من كل فج فى العراق تاركين الدمار لأهل الدمار . والضياع لاصحاب الضياع .

وتكبدت الدول القريبة والبعيدة نفقات لاطائل تحتها . من الممكن لو كانت قد صرفت فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتغير وجه العالم .

وتكبدت مصر نفقات فوق الطاقة ونفقات لحماية الدول الصديقة ضد الدولة المعتدية الآثمة عودة المصريين الى الاراضى المصرية هربا من بطش حكام العراق سواء هربوا من العراق نفسها أو من الكويت المنهوبة .

غادر المصريون العراق والكويت وقد وجدوا أن الحياة فيهما لاتطاق . عادوا إلى صدر الأم الحنون مصر . وهاهم يتكبدون مشقة الطريق .. بين اضطهاد الذين كانوا يعرقون من أجلهم .. واهانات هؤلاء الذين استضافوهم مكرهين ليعبروا إلى بلادهم . ويبقى أن تضمد مصر كلها جراحهم .

لن يكون تضميد هذه الجراح الا من خلال مصدر رزق يقتاتون منه وهذا المصدر إما عمل يستقل به الفرد ويستخدم اخرين معه نتيجة مدخراته التى كسبها — وافلتت من الايدى الباغية — بايداعها فى مصر . أو أن يعمل الفرد بمفرده بعد أن يسلم اليه قرض ميسر من أحد البنوك . واذا لم تتحرك البنوك وتيسر الاعمال للناس فى هذه الاونة فمتى اذن تتحرك ؟

وعلى الدولة ان تنشىء المشروعات الصغيرة وتمنحها للمصريين المتعطلين عامة والعائدين المتعطلين خاصة . ولتقام هذه المشروعات فى المدن الجديدة وفى المناطق البعيدة وتعرض على المتعطلين والعائدين الراغبين فى العمل الحر فان قبلوها فاهلا وسهلا وإن رفضوها فذنب

ايهاب سلام

الرفض يقع على عاتقهم المهم أن تكون تلك الاعمال منتجه تضيف الى الدخل القومى لاتسحب منه تدر عائدا . لاتكون عالة على الاقتصاد تأخذ منه ولاتعطى .

وما اسهل أن يقترح البعض صرف اعانة بطالة للمتعطلين والعائدين المتعطلين غير أن مثل هذه الاعانة ما هى إلا مسكن ، وتعد من قبيل المشروعات التى تأخذ ولا تعطى وهى اذا كانت ضرورية لمدة محدودة ، فان الاعتماد عليها يعد مظهرا من مظاهر الركود الاقتصادى . وهو أمر لانرضاه لبلدنا .

ثم اصبح من الواجب ان يكون لكل عائد وظيفة حتى لايتعرض لوحش البطالة الكاسر وقد يكون من المفيد ان نتذكر ما حدث فى الستينات والسبعينات لمواجهة مثل هذه الأمور .

فى الستينات قامت الدولة بتشغيل الخريجين فى مرافقها بالجملة حتى تقضى على ما يسمى ببطالة الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ، فحدثت ظاهرة العمالة القاصرة ، حيث اصبح بعض الموظفين مثقلا بالاعمال والبعض الاخر يتفرج عليه .

وفى السبعينات بعد حرب اكتوبر قامت الدولة بتشغيل المسرحين بالجملة أيضا حتى تقضى على ما يسمى ببطالة المسرحين من القوات المسلحة دون أن تأخذ فى حسابها ماذا سيقدم هؤلاء المسرحون من انتاج ، فكانوا كلا على الانتاج والخدمات فى نفس الوقت .

والآن وقد عاد بعض العاملين من الخارج الى الديار فيجب ان توضع التدابير اللازمة لامتصاصهم فى اعمال منتجة أى أعمال تعود على الوطن بالنفع العام .

لكن نقول للمسئولين : احذروا : الاعمال غير المنتجة .

المشـــروعات

وقد يكون من المفيد فى الوقت الحالى اللجوء إلى المشروعات المكثفة للعمالة او المشروعات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٠/١٠/١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التى لاتحتاج الى تمويل بالعملة الصعبة . لقد اقامت الصين مثلا صناعة الحديد والصلب على سواعد ابنائها . بدلا من الالات الميكانيكية والاتوماتيكية ولانطلب ان تكون هذه المشروعات المطلوب انشاؤها فى صناعة الحديد والصلب انما هناك صناعات عديدة يمكن ان تنشأ وتضم اكبر عدد ممكن من العمال المتعطلين ويمكن بتدريب اقل تكلفة من التدريب اللازم فى الصناعات المكثفة لراس المال ان تدار هذه الصناعات الجديدة .

ويمكن تشجيع الصناعات المطلوبة للاقتصاد الوطنى والتى تعتمد على المنتج المحلى وعلى الالات التى تصنع محليا او لوازم الانتاج المتوافرة فى السوق المصرية وبالتالى لاتلجأ هذه الصناعات الى تدبير العملة الصعبة وتكتفى بتصريف شئونها الانتاجية بالعملة المحلية .

المصدر المالى

واعتقد ان المصدر المالى لاقامة المشروعات الجديدة يتمثل فى هذه الديون التى كانت على الدولة واجب دفعها واسقطت عنها مثل الدين الامريكى (٧,١ مليار دولار) فيكفى اقساط هذه الديون لتشغيل مايزيد على ستة ملايين عاطل لو كانت فرصة العمل تقدر بعشرين الف جنيه مصرى (وقد يكون تقديرها اقل لو اعتمدنا على المشروعات المكثفة للعمالة او التى تعتمد على مصادر محلية للانتاج) .

فما دامت مصر كانت ستدفع هذا الدين واعفيت منه فلا بأس ان توجه قيمته الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتتوجه الجهود الان الى استصلاح الـ ٤٥٠ الف فدان فى سيناء التى كانت ستصلحها دولة الكويت . لتنفق مصر من اموال هذا الدين الذى اعفيت منه على هذه الاراضى المزمع استصلاحها .

البيانـــات

وقد اذاعت الصحف المصرية ان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء قد بدأ فى تجميع البيانات الخاصة بالعائدين . ونرجو ان تكون هذه البيانات محل عناية المخططين والدارسين على ان تبحث المشروعات الملائمة لهؤلاء العائدين . فليس هذا الوقت وقت انشاء مشروعات معينة يتطلبها الاقتصاد الوطنى ويجب ان تتلاءم مواصفاتها مع متطلبات الانشطة الاقتصادية ، وهو مايعرف بخضوع العرض من القوى العاملة للطلب عليها ، انما الوقت وقت انشاء مشروعات معينة بما يناسب مواصفات العمالة العائدة والمتعطلة اللهم الا قليلا من التدريب المهنى او الوظيفى اذا كانت العمالة تحتاج الى مثل هذا التدريب لمباشرة اعمالها وذلك مايعرف اقتصاديا بخضوع متطلبات الطلب على القوى العاملة لمواصفات العرض منها .

فى هذه الاونة الخطرة يجب استيعاب العمالة العائدة والمتعطلة فى مشروعات تجهز لذلك بشرط ان تكون هذه المشروعات منتجة . ومع ذلك يجب ان تكون هذه المشروعات يحتاجها الاقتصاد القومى .

وقد تكون المعادلة صعبة اذ كيف يكون هناك تطويع لاحتياجات الطلب على القوى العاملة بمواصفات العرض منها — وفى نفس الوقت — تكون المشروعات منتجة يحتاجها الاقتصاد القومى ؟

لكن يمكن ان تحل هذه المعادلة لو تم الاخذ بمبدأ انتشار المشروعات على المستوى الوطنى أى عدم تركيزها فى القاهرة والاسكندرية وعواصم المحافظات فى هذه الحالة يؤتى التطويع ثماره .

وكلما كان التركيز فى المشروعات فى أماكن معينة تبدو فى البداية مشبعة بالمشروعات يكون من الصعب تطويع الطلب للعرض وموافقته للاحتياجات القومية وكلما كان هناك عدم تركيز للمشروعات كان من السهل تطويع الطلب للعرض مع تماشيه مع هذه الاحتياجات .

فمثلا مدينة كالقاهرة . متخمة بالمشروعات وقوى عاملة مواصفاتها لايطلبها سوق العمل . سوف تكون المشروعات المطلوبة لها — اى المشروعات الجديدة — قليلة وبالتالى فان درجة استيعابها العمالى ذات خصائص معينة سيكون ضعيفا اما الواقع لى نطاق المشروعات فأصبح غير محصور فى مدينة واحدة وسوف تتنوع هذه المشروعات نظرا للمتطلبات الجديدة للمدن الجديدة وبالتالى سوف تتنوع المواصفات المطلوبة فى العمالة اللازمة مما يسمح باستيعاب انواع مختلفة من التخصصات العلمية والمهارية من هؤلاء العائدين والمستقرين ايضا .



□ وسط تكهنات باستفادة العمالة المصرية من السوق السعودية :

توقع عودة نصف مليون عامل يمنى من السعودية قريبا

مليارات الدولارات خسرها اليمن لموقفه من أزمة الخليج

الخبر ، السعودية « ـ ا . ب ـ ذكرت مصادر يمنية مطلعة ان العمالة اليمنية فى السعودية ، التى يصل عددها الى مليون شخص ، قد تنخفض بمقدار النصف ، حيث يستمر اليمنيون فى العودة الى اليمن ، اثر قرارات السعودية الخاصة بالغاء امتيازاتهم الخاصة بحق العمل ودخول السعودية بدون تاشيرة .

وقالت هذه المصادر ان اكثر من مائة الف يمنى غادروا السعودية حتى بداية الاسبوع الماضى . حيث اصبح من المحتم ان يكون لكل عامل يمنى بالسعودية كفيل سعودى قبل نهاية شهر اكتوبر الحالى .

وتتوقع مصادر دبلوماسية ومسئولون سعوديون أن يكون المصريون الطرف الاكثر استفادة من عودة اليمنيين . ويقول مصدر سعودى ان نصف مليون عامل مصرى فى السعودية يمكن ان يدر اكثر مما يدره مليونا عامل فى العراق .

وقد ابدى اليمنيون فى السعودية ، فى لقاءات معهم ، استياءهم من سياسات الحكومة اليمنية التى اتخذت موقفاً فى أزمة الخليج اثار غضب السعودية وادى إلى الاضرار بمصالح العمالة اليمنية هناك . وقال عضو بارز فى الجالية اليمنية ان اعضاء الجالية كانوا يتمتعون بامتيازات لا تتمتع بها جالية أخرى .

وصرح رجل اعمال يمنى بانه سيعود لليمن ليزرع البن والقات ، رغم انه كان يريد البقاء فى السعودية ليكسب مزيدا من الاموال من خلال محلاته التجارية .

وعلى الجانب الاخر ، قال مسئول سعودى انه ليست هناك ضرورة لان تساعد السعودية دولة لها موقف مضاد فى اشارة لليمن . وتقول وكالة « اسوشيتدبرس » ان المسئولين السعوديين يقولون علناً انهم يدفعون اليمنيين الى مغادرة البلاد ، فانهم يتحدثون سراً بجفاء ضد جارهم الجنوبى . ويذكر مسئولون سعوديون ان الرياض كانت تدفع نصف ميزانية اليمن ، وتقدم خدمات للخطوط الجوية اليمنية مجانا الى جانب اقامة الطرق والمستشفيات والمدارس .

وتشير وكالة اسوشيتدبرس إلى ان اليمن يواجه فقدان مليارات الدولارات التى تقدم اليه فى شكل معونات او عائدات للعمالة اليمنية .

وكانت اليمن قد تباطأت فى ادانتها للغزو العراقى للكويت ، وتسامحت تجاه المواقف المعادية للسعودية . ورغم ذلك بدأت اليمن فى تغيير هذا الاتجاه ، حيث صوتت فى الاسبوع الماضى على فرض حصار جوى ضد العراق .

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٠/١٠/١٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مواجهة آثار غزو العراق للكويت على الاقتصاد

حذرت وحذر غيرى من خبراء الاقتصاد من عودة حوالى مليون مصرى يعملون فى الخارج وطالبنا على هذه الصفحه بالعمل على إيجاد فرص استخدام لهؤلاء العائدين .

واليوم وقد تحقق هذا التوقع من الهجرة المعاكسة علينا أن نواجه نتائج الغزو العراقى للكويت المتمثل فى النقص الحاد فى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج من النقد الأجنبى ، وكذلك رسوم قناة السويس ، والسياحة ، وذلك بانشاء صناعات مدرة للنقد الاجنبى ذات طاقة كافية حتى تظل حصيلة النقد الاجنبى متمشية مع الطلب على الواردات عند مستوى عال من الطلب المحلى الفعال والاستثمار .

بقلم

د . جمال الدين صادق

والصناعات التصديرية التى تدر عائدا من النقد الأجنبى مطلوبة لالكى تحقق عمالة مباشرة فحسب وإنما لكى تكسب (أو توفر) نقداً أجنبيا وسمح بالتوسع فى الانشطة كثيفة العمالة والمستهلكة للنقد الأجنبى . وقد تكون هذه الصناعات كثيفة العمالة وقد

لا تكون كذلك ، وكلما زاد توفير العمالة بشكل مباشر كلما كان ذلك افضل إلا أن هذا ليس

امرا اساسيا فى تحقيق نتائج الاستراتيجية .

وقد تكون الصناعات المدرة للنقد الاجنبى ذات كثافة رأسمالية عالية وتفى رغم ذلك بالغرض الرئيسى منها كمصدر لاكتساب النقد

الاجنبى ، وفى سبيل القضاء على اثار غزو العراق للكويت على اقتصادنا المصرى . فيلزم مايلى :

●● اولا : تدبير الاحتياجات الاساسية بالاعتماد على النفس .

ركزت الحكومة فى السنوات الأخيرة فى إطار جهودها لتلبية الاحتياجات الأساسية مقابل اسعار منخفضة نسبيا على إنتاج السلع الرئيسية محلياً فيما يمكن تفسيره بأنه سياسة ترمى إلى الوقاية من امكانية عدم توافر تلك السلع ، بالأخذ بمبدأ الاعتماد على النفس .

والمنطق الذى تقوم عليه سياسة الحكومة فى الاعتماد على الذات بالنسبة للسلع الأساسية ليس واضحا تماماً ، إلا أنه من الواضح أن منهجنا فى الوقاية من الانتكاسات الاقتصادية الخطيرة بالنسبة للفئات الدخول الأقل قد يؤيد هذه السياسة .

وسياسة الاعتماد على النفس فيما يتعلق بالسلع الأساسية ، تعنى حتما بالطبع وجود وفورات فى النقد الأجنبى طالما أن الواردات من تلك السلع تنخفض . ولما كانت معظم الأساسيات تتمثل فى المواد الغذائية فإنه لايمكن زيادة الانتاج بدون التوسع فى طاقة الزراعة الانتاجية ، إلا إذا كان ذلك على حساب انتاج محاصيل زراعية قد تكون سلعا

تصديرية (القطن مثلا) ، ويجب الجمع مابين الاعتماد على الذات والاستثمارات المدرة للنقد الاجنبى إذا ماأريد تحسين موقف النقد الاجنبى ولذا يمكن تحسين حالة النقد الأجنبى عن طريق انشاء صناعات تصديرية تدر نقداً أجنبيا إضافيا أو انشاء صناعات لاحلال الواردات توفر نقداً أجنبيا .

وعلى أي الأحوال فان اسلوب الحصول على النقد الأجنبى ليس كبير الأهمية ويمكن الاختيار فيما بين تنمية الصادرات أو إحلال الواردات على أساس من المعيار التقليدى (التكلفة الاجتماعية) لأغراض الوقاية ضد الأزمات ، وهناك صفات خاصة فى حالة الوقاية تدعو إلى تنمية الصادرات أو إحلال الواردات من السلع الرأسمالية بينما لايكفى إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية لمواجهة الطوارىء .

●● ثانيا : تنمية الصادرات :

ـ ان التكلفة المباشرة لبناء صناعة تصديرية هى الاستثمارات المطلوبة وليس هناك معنى لتمويل تلك الاستثمارات من القروض الأجنبية . إذ ستبتلع نفقات خدمة الدين جزءا كبيراً من حصيلة النقد الأجنبى فى المستقبل ولن يترتب على ذلك أى وقاية ضد نقص النقد الاجنبى ، ويمكن للتمويل أن يتحقق عن طريق الحد من الاستهلاك ، وهنا يمكن استخدام عوائد التصدير لشراء واردات تحل

محل الانتاج ، ولن يكون الاحلال كاملا بالطبع ، ويجب أن يجرى الاستهلاك على مستوى أقل مماكان يجب أن يكون عليه فى غير هذه الحالة ، وهذه هى التكلفة الحقيقية للوقاية .

وعلينا أن نستعرض بعض الملاحظات لكى نتلافى مايحدث من أخطاء :

١) قد تواجه البلاد مأزقا فى اختيار التكنولوجيا التى تطبقها فى الصناعات التصديرية ، وفى حالة عدم التيقن تحبذ فترات استرداد قصيرة وكثافة رأسمالية منخفضة ومعدات متعددة الأغراض .

٢) يجب العمل على خلق حوافز للصناعات التصديرية التى ستتم إقامتها

٣) يجب أن تكون الصناعات التصديرية مطلوبة كوسيلة للوقاية من الانتكاسات الخطيرة فى النقد الأجنبى .

٤) ان تعتبر ان هذه الوسيله هى نوع من سياسة التأمينات القومية التى يلزم ان تشارك فيها دول عربية لايهمها انفاق مبالغ كبيرة على الدفاع والوقاية من الاخطار التى تهدد الاستقلال وتهدد الكيان العربى كله كأمة عربية واحدة لها تقاليدها وقيمها ومبادئها العربية الأصيلة



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٧ / ١٠ / ١٩٩٠

٨٤٥ مليـــون دولار للعائديـــن والصندوق الاجتماعى لمحدودى الدخل

الحسابات السرية بالعملة الاجنبية

وقعت مصر ثلاث اتفاقيات تحصل بموجبها على ٤٤٥ مليون دولار ، لمواجهة الآثار المترتبة على الغزو العراقى للكويت ، وايجاد فرص عمل انتاجية للعائدين وبخاصة للمهنيين والحرفيين ، كما تحصل على ٤٠٠ مليون دولار موارد للصندوق الاجتماعى لتسهيل اندماج العائدين فى الاقتصاد المصرى ، ولمساندة محدودى الدخل خلال الفترة الانتقالية للاصلاح الاقتصادى ، على ان يتم انشاء الصندوق بصورة عاجلة دون انتظار اتمام الاتفاق على برنامج الاصلاح مع صندوق النقد والبنك الدوليين .

ومن جانب أخر اصدر البنك المركزى امس قرارا تنفيذيا بالترخيص لجميع البنوك التجارية والاستثمارية وفروع البنوك الاجنبية ، بفتح الحسابات السرية الحرة المرقمة للعملاء بالنقد الاجنبى ، وقبول ودائع مرقمة منهم بالنقد الاجنبى . وتقرر انشاء شركات مساهمة لشراء مشروعات المحافظات لتطويرها وتنميتها ، ومنح الشركات التى تطرح ٤٠ ٪ من رأسمالها للاكتتاب العام ، اعفاء ضريبيا بواقع [illegible] من حصة الارباح بصفة مستمرة ، وذلك بعد انتهاء فترة الاعفاء الضريبى المقررة .

وصرح الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية لصبرى سويلم مندوب « الاهرام » بأن مجلس الوزراء وافق فى اجتماعه أمس الأول على اتفاقية مع البنك الدولى قيمتها ٧٠ مليون دولار لخلق فرص عمل للعمالة المصرية العائدة ، ووقعت مصر مع المملكة العربية السعودية اتفاقية تقدم السعودية بموجبها معونة لمصر مقدارها ٧٥ مليون دولار لهذا الغرض ، الى جانب المعونة التى قدمتها هيئة الخليج لتنمية مصر والتى تشترك فيها السعودية وقطر والامارات والكويت ومقدارها ٣٠٠ مليون دولار لتشغيل العمالة العائدة وخلق فرص عمل انتاجية لها .

وتصل الى القاهرة خلال الاسابيع القليلة القادمة بعثة من البنك الدولى لوضع الخطوات التنفيذية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى مع مصر ، ومناقشة عدد من السياسات الهامة وفى مقدمتها انشاء الصندوق الاجتماعى بموارد تصل الى ٤٠٠ مليون دولار تخصص لتسهيل اندماج العمالة المصرية العائدة من الخليج فى الاقتصاد المصرى ، ومساندة محدودى الدخل خلال الفترة الانتقالية للاصلاح الاقتصادى ، ويبدا تنفيذ هذا الصندوق بصورة عاجلة دون انتظار اتمام الاتفاق على برنامج الاصلاح مع الصندوق والبنك الدوليين .

وستناقش بعثة البنك الدولى الموضوعات المتبقية واهمها تطوير القطاع العام ، وتحرير بعض السلع الداخلة فى التجارة الخارجية ، وتشجيع الاستثمار الخاص ، وقصر الرقابة الحكومية على نشر قائمة بالانشطة المحظورة فقط .

وستتم صياغة الاتفاقية الخاصة بالقرض الهيكلى للاصلاح الاقتصادى خلال شهر نوفمبر القادم على ان يبدا استخدام القرض فى اول العام القادم



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/١٠/١٩

صدام حسين والمصريون .. ووزارة الهجرة

لم يكن قرار الرئيس صدام حسين بغزو الكويت وطرد وتشتيت أكثر من ٣٥٠ ألف مصرى مفاجأة لنا بل أن المفاجأة التى صدرت عن الرئيس صدام تمثلت فى احتفاظ العراق بالمصريين طوال هذه المدة ، ونحن نعلم لولا شدة احتياج العراق لخبرات وعرق وعمل المصريين أثناء حربها مع إيران لما سمحت ببقائهم هناك لحظة واحدة . لان الرئيس العراقى لديه عقدة نفسية منذ الصغر اسمها مصر - بالرغم من أنه تربى وتعلم فى مصر - فهو لايطيق أن يسمع اسم مصر لان ذكر اسم مصر يعنى الحضارة والتراث والقيم والمبادىء والريادة العربية . وهى مسألة تضايق الرئيس صدام تماما .

ولقد تعلمنا من العلوم السياسيه عدة دروس ترتبط بقرار الرئيس صدام بغزو الكويت وطرد وتشتيت المصريين ومدى الاستجابة أو رد الفعل لهذا القرار .

لقد تعلمنا ان نهاية أى زعيم سياسى تأتى فى اعقاب اتخاذه قرارات لامنطق لها ولاتقدير لنتائجها وتكلفتها المادية والمعنوية . فالرئيس صدام الحاقد على مصر والدول الخليجية عندما قرر غزو الكويت فإنما يكون بذلك قد اعتدى على الأرض العربية كلها والنظام العربى وايضا حينما يطرد ٣٥٠ ألف مصرى فهو بذلك يكون قد طرد نفسه من الامة العربية ومن المجتمع الدولى كله . وتعلمنا ايضا ان الحكم على فاعلية وكفاءة أى جهاز تنفيذى يكمن فى مدى استجابته لازمة ماحينما تقع فى إطار اختصاصه وهذا مانريد من مناقشته .

حينما بدأت تتواتر اخبار قدوم المصريين من الكويت والعراق فى اعقاب أزمة الخليج . تحركت عدة وزارات لمواجهة الموقف واود ان ابرز هنا دور وزارة الهجرة ووزيرها الكفء النشط الذى كان له دورا متميزا فى هذا المجال . استطاع ان يقوم بالاتصال بالمصريين القادمين عند مناطق العودة والتى بدأت بنويبع ، وبحث مشكلاتهم وتعبئة الرأى العام المصرى وراء القادمين . كما تمكنت وزارة الهجرة من بلورة المشكلات وتقديم تصورها بخصوص الحل والتعاون والتنسيق مع الوزارات المعنية ومن بينها الخارجية والداخلية والنقل من أجل توفير سبل الرعاية والامن ووسائل نقلهم بالبر والبحر والجو إلى أرض الوطن بل إلى مناطق اقامتهم داخل مصر .

ولم يبق أى مواطن سوى عدة ساعات فى انتظار تنظيم عملية نقله إلى ارض الوطن فى الوقت الذى نجد فيه جنسيات أخرى هندية وباكستانية وغيرها تركت فى العراء أكثر من شهر وحتى الآن تواجه حكوماتها صعوبة توفير وسيلة لرعاياتهم ونقلهم .

ويعتبر هذا العمل انجازا كبيرا بجميع المقاييس وعمل وطنى شريف لانه ارتبط بشريحة من المجتمع المصرى جاءت فى ظروف صعبة للغاية وبطريقة مؤسفة وباعداد كبيرة ومشاكل متنوعة لم يكن من الممكن احتوائها أو تخفيف وطأتها من غير هذا العمل الجماعى المنظم والمثمر وبروح الفريق المتعاون .

وهكذا قامت وزارة الهجرة بدور المايسترو المبدع والعازف الماهر فى وقت واحد وشعر الجميع بأن هذه الوزارة انشأت فعلا لخدمتهم ورعاية مصالحهم .

كما أن دور وزارة الهجرة ازاء هذه الاحداث لم تقف عند مجرد استقبال ومقابلة المصريين العائدين ومشاركة الوزارات المعنية فى تذليل الصعوبات لهم وتسهيل الاجراءات الجمركية والامنية وغيرها ولكن امتد هذا الدور أكثر من ذلك حيث قامت الوزارة باعداد دراسة عن المصريين العائدين من الكويت والعراق عقب احداث الخليج مباشرة من واقع البيانات التى تم جمعها ميدانيا بمعرفة الوزارة . بغية التعرف على حجم وخصائص هذه الشريحة من المجتمع التى وصل عددها إلى أكثر من ٣٥٠ ألف مواطن ومن المتوقع أن يصل إلى حوالى نصف مليون فى المستقبل القريب . وهى قضية خطيرة تمثل فى تقديرنا ظاهرة مؤسفة وموجعة لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية ونفسية واضحة على العامل المصرى الشريف الذى كان يبنى ويشيد ويسهم فى تنمية العراق والبلدان الخليجية مقابل أجر غير مبالغ فيه بل كان فى بعض الاحيان أقل من مثيله العامل الاسيوى والافريقى وحتى العربى . وايضا لها تأثيرات على المجتمع المصرى .

وليس القيام باعداد دراسة فى ظل الظروف الصعبة والمفاجئة امرا عاديا



بقلم

حسن شكرى

خاصة إذا كان مجتمع الدراسة كبير الحجم وشديد التشعب ومتعدد التأثيرات .

هكذا نجحت الوزارة فى القيام بوظائفها فى حالة الازمة والطوارىء . واستطاعت ان تتحول من وزارة بيروقراطية إلى وزارة خبراء ومتخصصين يعدون الدراسات وينظمون المؤتمرات ويحددون البدائل فى مثل هذا الوقت الذى نواجهه الآن .

وفى إطار هذه الاستراتيجية الجديدة وهذا الفكر المتطور فإن امام وزارة الهجرة مهمتين اساسيتين وجوهريتين .. المهمة الأولى : اعادة تقييم اوضاع الاتحاد العام للمصريين بالخارج بحيث يعاد النظر فى تشكيله ، فالاتحاد يجب أن يبنى سياسته على فهم ورؤية للدور المنتظر من المصريين فى الخارج . والمهمة الثانية : لابد من التعرف على المصريين فى الخارج من اجل حصرهم وتوصيف وظائفهم وتصنيف مكانتهم واوضاعهم وتحديد كيفية الاستفادة منهم وافادة بلدهم .

ان العاملين فى الخارج فى أى مجتمع لم يعودوا مجرد أفراد يسعون لزيادة دخلهم ولكنهم قناة سياسية فى التعامل مع الدولة المضيفة . والبداية الصحيحة هو الاتصال بهم وتعزيز العلاقة معهم وجعلهم يشعرون بأن مصر تخاف عليهم وتدافع عن حقوقهم وتبحث فى همومهم

ولا تفصل بينهم وبين الوطن الاكبر . فهموم كل مصرى هى جزء من هموم الأمة المصرية كلها .

ولم يبق لى إلا أن اقول للسيد وزير الهجرة هذه مهمة الوزارة فى المرحلة القادمة وهى مهمة قومية كبرى تحتاج إلى كل الجهد والفكر والتحرك .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩٠/١٠/٢٣

الآثار الجانبية لأزمة الخليج :

العــودة الكبيرة للعاملين تؤثــر علــى ســـوق العمــل والاســـتهلاك

كتبت ـ صفاء جمـال الديـن :

أعدت لجنة « الآثار الجانبية على الاقتصاد المصرى » تقريرا حول ازمة الخليج وآثارها السلبية على الاقتصاد القومى .

وركزت اللجنة فى مناقشاتها على تأثر الدخل الناتج من حركة الملاحة بقناة السويس بسبب الحظر الاقتصادى المفروض من قبل المجتمع الدولى على العراق وتقدر الخسارة بحوالى ٦٠٠ مليون دولار كذلك التأثير السلبي على السياحة العربية والتى تمثل ثلث عدد السائحين .

وزيادة حجم البطالة الناجمة عن العودة المفاجئة للمصريين وانضمامهم لسوق العمل وما ينتج عنه من زيادة الضغط على استهلاك السلع والخدمات خاصة الغذائية هذا بالاضافة الى تدهور الدخل الناجم عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج وتأثر حركة التجارة الخارجية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤/١/١٩٩٠

□ مؤتمر المائدة المستديرة :

مصـر فقدت ٧ مليارات دولار بسـبب الخليج

بحث عقد مؤتمر دولى عربى لتصدير العمالة المصرية للخارج

كتب ـ سعد حمزة

اكد مؤتمر المائدة المستديرة فى اجتماعه امس ان عدد العمال المصريين الذين عادوا الى الوطن من الكويت والعراق بلغ ٣٦٧ الفا ومن المنتظر ان يرتفع هذا العدد الى نصف مليون فى نهاية العلم الحالى . وان التحويلات تاثرت بمبلغ ٣,٥٣ مليار دولار بنسبة ٣٠ ٪ والصادرات ٢,٥٤٦ مليار بنسبة ١١ ٪ والسياحة ٩٢٠ مليونا بنسبة ٨ ٪ .. بخلاف تاثر ايرادات مصر من السياحة وقناة السويس وغيرها واعرب المؤتمر عن قلقه البالغ بالنسبة لمدخرات المصريين العائدين فى بنوك الخليج ومستحقاتهم المتاخرة ومكافات نهاية خدمتهم فى القطاع الخاص هناك .

واعلن الدكتور فؤاد اسكندر وزير الهجرة والمصريين بالخارج ان الوزارة تقوم حاليا بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة ببحث عقد مؤتمر دولى عربى فى القاهرة تشترك فيه دول الخليج لوضع استراتيجية عامة لتصدير العمالة المصرية للخارج واكد ان العمل النمطى بالوزارة يتحول الى مجموعات عمل تخدم المصريين فى الخارج وبذلك ينكمش الشكل الحكومى وينحصر فى عدد محدود من الموظفين .

واضاف الوزير انه سيتم تشكيل مجلس مؤقت جديد للمصريين فى الخارج يضم ١٤ عضوا وانشاء مجلس للخبراء يضم ٥٠ عضوا لاعداد البرامج التى تكفل الرعاية للمصريين فى الخارج .

وناقش المؤتمر الانعكاسات والاثار الحاضرة والمستقبلية وعدد المصريين العائدين تمهيدا للتوصل الى رؤية واضحة للتحول بالظاهرة السلبية للعودة الفجائية للعمالة المصرية الى ظاهرة ايجابية مع وضع تصورات عملية حول سياسات واستراتيجيات المستقبل .

واوضح تقرير الجهاز المركزى للتعبئة ، ان نسبة العائدين من الكويت ٧٢ ٪ ومن العراق ٢١,٥ ٪ بالنسبة للذكور و٤,٥ ٪ للاناث من الكويت و١١ ٪ من العراق ، كما بلغت نسبة العمالة العائدة من اصحاب المؤهلات ٨٨ ٪ من الكويت و١١,٥ ٪ من العراق جملة الاناث .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٥/١٠/١٩٩٠

■ مؤتمر المائدة المستديرة يطلب :

استثمار موقف مصر فى إستيعاب الاسواق العربية والاجنبية للعمالة العائدة

كتب ـ سعد حمزة :

طالب مؤتمر المائدة المستديرة باستثمار الموقف السياسى المصرى ، تجاه ازمة الخليج التى ادت الى عودة حوالى ٣٦٧ الف مصرى من الكويت والعراق ، فى تحقيق استيعاب اكبر ، للعمالة المصرية ، سواء بالمنطقة العربية او غيرها من اسواق العمالة الخارجية ، ومراعاة منافسة العمالة غير العربية التى تلجأ إلى أساليب تجعلها فى المقدمة ، كما طالب المؤتمر باتباع سياسة جديدة لجذب مدخرات المصريين العاملين ، للمساهمة فى مشروعات التنمية الانتاجية فى مصر ، والاستفادة بالموارد المتاحة للاستثمار من مدخرات المصريين بالخارج والتى تبلغ اكثر من ٦ مليارات دولار سنويا .

كما طالب المؤتمر ، الذى عقد برئاسة الدكتور فؤاد اسكندر وزير الهجرة والمصريين بالخارج بإنشاء صناديق خاصة للأموال لتشجيع وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية واستصلاح الاراضى بالسياحة ، بما يخدم خطط التنمية فى مختلف المجالات ، وانشاء مكتب فنى بوزارة الهجرة وشئون المصريين فى الخارج لتلقى المشروعات والاقتراحات الاستثمارية من المصريين فى الخارج لتيسير سبل تنفيذها مع الجهات المتخصصة .

واوصى المؤتمر بضرورة دراسة أسواق العمل فى الخارج ، للتعرف على المتغيرات الجديدة ، والمتوقعة لطلب هذه الاسواق ، وربطها بسياسة التعليم والتدريب فى مصر ، والعمل على فتح أسواق جديدة للعمالة المصرية مع دول الاتفاقات الثنائية والجماعية ، وتحقيق الاحترام لها وحصولها على المقابل العادل .

وفى المجال الاجتماعى طالب المؤتمر ، بإعداد دراسة متخصصة للآثار الاجتماعية للعودة المفاجئة للعمالة المصرية بالخارج ، تضمن التصدى لردود الافعال السلبية المترتبة على هذه العودة المفاجئة ، واعادة النظر فى اوضاع الاتحاد العام للمصريين فى الخارج ، بما يضمن حسن تمثيلهم ، ويحقق ترابطا حقيقيا بين مصر وأبنائها فى الخارج .

كما أوصى المؤتمر بضرورة التقدير الدقيق والموضوعى للاضرار المباشرة وغير المباشرة ، التى اصابت المجتمع المصرى ، نتيجة للعودة المفاجئة والجماعية ، وتكثيف المطالبة بتعويضها عبر القنوات الشرعية ، على المستويين الاقليمى والدولى ، بصورة عاجلة ، وتقدير الاعداد المنتظر عودتها من الدول العربية وخاصة منطقة الازمة ، حيث يوجد اكثر من مليون ونصف مليون فى دول الخليج .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/١٠/٢٩

درس عملي من أزمة الخليج

سيذكر التاريخ من عجائب أزمة الخليج سنة ١٩٩٠ ماحدث للسفارات وللسفراء في الكويت ، وذلك حينما يتحدث التاريخ عن هذه الأزمة من الناحية الرسمية ، إذ المعروف في علم السياسة أن أية سفارة أجنبية في أية دولة تعتبر أرضا تابعة لدولتها ، ومن هنا لم يحدث في تاريخ كل الحروب العالمية أو غير العالمية أن حدث أى اعتداء على أية سفارة أجنبية ، وكانت السفارات عند إعلان الحرب وقطع العلاقات بين دولتين تصفى وجودها بنفسها وتطلب المهلة التى تمكنها من ذلك فتجاب إلى طلبها .

أما في أزمة الخليج فقد صارت السفارات جزءًا من المعركة ، إن لم يكن معركة قائمة بذاتها في تلك الأزمة ، ممايدل على منتهى التجاوز عن الآداب الدولية في بغداد .

ويبدو أن مصر كانت قد تنبأت بهذا منذ أكثر من أربعين عاماً ، إذ تقدم وفدها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع لاعادة تدوين «الآداب الدولية» بصورة أفضل وأفعل مما انتهى إليه القانون الدولى .. لكن الدول الكبرى التى كانت تمتلك زمام الأمور قاومت هذا المشروع حتى وئد في مولده ، وهاهى ذى الدول الكبرى تعانى الآن من عدم إعادة تدوين الآداب الدولية بصورة أفضل وأفعل كماكانت تريد مصر ، وعسى أن تعود الدول الكبرى إلى هذا المشروع فتحييه من جديد وباسلوب جديد يتفق مع التجارب المستفادة من أزمة الخليج .

• • •

ولعل من الدروس المستفادة كذلك من أزمة الخليج أن هناك شيئا أقسى من العدوان على السفارات ، وهو العدوان على رعايا الدول الأخرى من البلد المعادى وأنه لشيء عجيب أن يحدث الآن !

إن اقسى معركة مرت بالعالم العربى فيما مضى وانقضى هى معركة فلسطين بيننا وبين اسرائيل ، ومن المعروف أن الدول العربية لم تكن تخلو من جاليات يهودية ، بل لقد كان كثير من اليهود لهم صفة الجنسية المحلية في هذه البلاد .. فلما قامت المعركة بين العرب واسرائيل وتبين لحكوماتنا ان كثرة اليهود هنا تقوم بنشاط لحساب اسرائيل - لم تعتد عليهم لأنهم لم يكونوا محاربين بل طلبنا إليهم مغادرة البلاد اختياراً ، ثم يغادرونها ولم يحدث أن أضير يهودى واحد في مصر أو في البلاد العربية رغم ماكانوا يفعلون . لدرجة أننا في مصر تركنا لبعضهم حرية الاقامة بمصر لكنهم هم الذين اختاروا الرحيل ، فلم توضع أية عقبة في طريقهم ..

قارن هذا بماحدث في أزمة الخليج من جانب الحكم العراقى .

ولعل أخص مايخصنا في هذا المجال هو إعادة النظر في سفر العمالة المصرية إلى الخارج .

لقد كتبت في منتصف الثمانينات مقالا في هذا المكان أعلق به رحيل عشرة آلاف عامل مصرى بين بلد شقيق دفعة واحدة لاسباب ليس لها مافى أزمة الخليج من اساءات وكتبت يومئذ اقول ان هذا ناقوس ينبغى أن نستمع إليه لنحاذر من تكراره في المستقبل .

لكن بعد أن طويت صفحة هذه المسألة اتجه التشريع الجديد كله إلى ... على المحافظة على حقوق العمالة المصرية في الخارج ، وهو اتجاه مشكور من غير شك ، وقد ساند هذا الاتجاه انشاء وزارة الهجرة التى تبذل جهودا ضخمة في هذا المجال .

لكن .. حدثت المفاجأة التى قلبت كل الموازين ، مفاجأة عودة عشرات

الألوف من العمالة المصرية فى وقت واحد بل فى وقت مفاجىء .

ولقد كان ينبغى أن نتنبه لهذه المشكلة يوم جاءتنا من العراق جثث بعض العمال المصريين ، لكن انشاء مجلس التعاون العربى الرباعى

بقلم
حافظ محمود

واشتراكنا فيه جعلنا نصدق ان العمالة المصرية هناك ستحصل على كامل حقوقها ، لكن بالتقسيط .. فأين الآن هذا التقسيط ؟!

لقد وجد هناك من استغل العمالة المصرية ثمانية أعوام فى الحرب مع ايران . حتى سقط منهم اسرى وشهداء وقد يكون بعضهم مجهولا حتى الآن ثم كان جزاؤهم الاعتداء عليهم وارغام بعضهم . اذا أمكن . على أن يهتف ضد بلاده إن كان يريد ألا يبيت على الطوى !

هذه المآسى ينبغى أن تكون درسا لنا . ليس لمجرد العبرة بل لاعادة تقنين هجرة العمالة المصرية إلى الخليج ، ولعل من أولويات هذا التقنين مايأتى :

- أن يكون العامل المصرى مطلوبا بصفة رسمية .
- ألا يكون سفر أية عمالة مصرية مؤثرا على الانتاج المصرى .
- أن تضع البلاد الشقيقة حقوق عمالنا فى مصرف إن لم يكن مصريا فليكن دوليا .

• • •

اما ترك الامور على هذا النحو فهذه هى نتائجه ، وفى هذه النتائج من السيئات ما فيها ، ومع هذا نجد فيها قبسا يضىء طريق التوعية لاخواننا من العمال ليروا مافى السفر احيانا من ضياع الكثير بمافى ذلك الارواح .. وهاهم راوا كيف عاد بعضهم وهو لايملك قوت يومه . فضلا عما فقدوا من صحة ومعنويات كثيرة .

إن هذه التوعية ، بهدوء أصبحت واجبا قوميا بعد كل الذى جادوا به دون أن يكون جزاؤهم إلا جزاء سنمار فى بعض الاقطار .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٠

نقابات

- يقدمها
هيثم سعد الدين

مشكلة العمالة العائدة لم تنته وتنتظر عودة ٨٠٠ ألف مصرى.. ماذا أعددنا لاستيعابهم؟

اذا كان عدد العائدين - اثر احداث الخليج - يمثل نسبة صغيرة في مجتمع الـ ٥٦ مليون نسمه . الا ان رقم العمالة العائدة له وزنه ودلالته فيما يتعلق بقضية البطالة في مصر التى مازال يختلف رقمها من جه لاخرى ... ومهما كان حجم الرقم الحقيقى للبطالة . فان الدولة قامت بقدر الامكانيات المتاحة خلال الاعوام الثلاث الماضية بتعيين . واستيعاب نحو مليون و ٢٢٩ الف خريجا . بجانب جزء من العمالة العائدة .

ولكن المشكلة الاكبر التى يجب ان نعد لها والتى ستزيد الامور تعقيدا اذا - لاقدر الله - اندلعت الحرب بالمنطقة . وعاد بقية المصريين - وربما غيرهم الى مصر . فان حجم من عادوا بالفعل وكذا من يحتمل عودتهم مستقبلا سيضيف اعباء اضافية الى الاعباء التى يعانى منها الاقتصاد المصرى بجانب ما احدثته الازمة من اثار على الاقتصاد تزيد على ١٧ مليار دولار سنويا .

من هنا نجد ان وزارة القوى العاملة والاتحاد العام لنقابات عمال مصر بادرا بعقد ندوتين خلال الاسبوع الماضى لوضع الحلول لمعالجة مشكلة العمالة العائدة لاستيعابها فى سوق العمل المصرى وذلك من خلال الابحاث والدراسات واوراق العمل التى قدمت فى الندوتين .

نصف مليون مصرى عادوا

فى البداية يقول السيد عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب ان مصر هى اكثر الدول تضررا من ازمة الخليج وان نسبة العمالة المصرية العائدة تبلغ ٥٤ ٪ من اجمالى العمالة التى كانت تعمل بالكويت والعراق وان حجم من عاد الى مصر تجاوز النصف مليون ومن المتوقع ان تصل الى اكثر من ٨٠٠ الف مواطن وبذلك المشكلة لم تنته ولكنها بدأت وينتظر ان تزيد حدتها فى المستقبل ويلقى هذا على عاتقنا اعداد ووضع الخطط والبرامج اللازمة للتقليل من اثار تلك الازمة الان .

ويضيف بانه فى اجتماع مع ميشيل هانش المدير العام لمنظمة العمل الدولية بجنيف على هامش الاجتماع الوزارى الذى ضم وزراء عمل الدول المتضررة من ازمة الخليج - اقترح ان تقوم المنظمة بتكوين مجموعة عمل تقيم فى مصر تشمل كل انشطة المنظمة . تعهد اليها بمسئولية وزارة نشاط المنظمة فى مواجهة هذه الازمة الخطيرة من جميع جوانبها وان الحكومة المصرية على استعداد لتوفير وتدبير التسهيلات اللازمة للمجموعة وانه يمكن النظر فى تدبير بعض الاعتمادات المالية اللازمة للمشروعات التى تقترحها المجموعة من خلال اتصالات الحكومة المصرية مع بعض الجهات الممولة .
بالاضافة الى اتصالات المنظمة بالدول التى لديها الرغبة فى المساعدة

ايضا طلب الوزير البدء فى اسرع وقت ممكن بتقديم المساعدة لتطوير وتحديث وتدبير المعدات اللازمة لمراكز التدريب المهنى فى مصر والتى تتجاوز ٥٠٠ مركز تدريب مهنى قادرة على اعادة تدريب هذه العمالة فى مهن وحرف يتطلبها سوق العمل وزيادة امكانيات الوزارة فى مجال تخطيط وتنمية اعداد الموارد البشرية وزيادة سعة الذاكر

للحاسب الالى الحالى الموجود بالوزارة لمواجهة الاعداد الكبيرة العائدة .

الصناعات الصغيرة واستيعاب العمالة العائدة

وترى وزارة القوى العاملة ان الصناعات الصغيرة تعتبر احد مجالات استيعاب العمالة العائدة ايضا والحد من ظاهرة البطالة السافرة والمقنعة وزيادة دخل الفرد والاسرة والمجتمع بجانب زيادة الصادرات .

وتقول الوزارة ان معظم الدول تقدم المساعدات المالية لاقامة هذه الصناعات فى صورة قروض بفائدة قليلة او بدون فائدة تمكن أصحابها من شراء الالات والادوات والمعدات والخامات وكحل لمساعدة المتعلمين العاطلين تضرب الوزارة مثلا انه فى بعض الولايات بالهند يمنح المتعلم العاطل الذى يرغب فى مزاولة احدى الصناعات الصغيرة مبلغا من المال يسلم نصف له كاعانة لاترد والنصف الاخر فى صورة معدات والات وخامات تسترد قيمتها بعد فترة سماح من تاريخ تسلم المساعدة .

ويؤكد السيد احمد العماوى رئيس اتحاد نقابات عمال مصر بان عودة العمالة المصرية حتى الآن نحن قادرون على مواجهتها وان كل الجهود التى بذلت محمودة ومشكورة لأن استيعاب تلك العمالة كان استيعابا ذاتيا لم يواكب استثمارات او مشروعات جديدة فى كل نواحى امكانيات المجتمع .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١٢/١٩٩٠

نقابات

انعكاسات أزمة الخليج على العمالة المهاجرة تطرح على مائدة بانكوك

- يقدمها
هيثم سعد الدين

على مدى يومين طرحت على المائدة المستديرة التى عقدت فى بانكوك انعكاسات أزمة الخليج على العمالة المهاجرة .. وبالطبع كان المشاركون من الدول المتضررة من جراء هذه الأزمة التى هزت العالم دون استثناء حيث كان تشكيل الوفود ثلاثياً من حكومات واصحاب اعمال وعمال كل من مصر والاردن واليمن ولبنان والسودان وباكستان وتايلاند وبنجلاديش وسيرلانكا والفلبين والهند . وكانت هذه الثلاثية باعتبار ان منظمة العمل الدولية هى الجهة الداعية لطرح هذا الموضوع فكان يمثلها يوينج رئيس ادارة الهجرة الدولية وقسم الاستخدام والتنمية ورءوف دبوس بقسم الهجرة بجانب ممثل عن برنامج الامم المتحدة الانمائى واخر عن صندوق النقد الدولى .

اتصالات مع حكومة الكويت لسرعة صرف التحويلات

واقترح بلال التوصية لدى المدير العام للمنظمة باجراء اتصالاته مع حكومة الكويت الشرعية لسرعة سداد دفاتر التوفير التى فى حوزة العائدين والتحويلات المصرفية المجمدة واستبدال النقد الكويتى الذى فى حوزتهم بالدولار بالسعر الذى كان معمولا به قبل ٢ اغسطس الماضى وايده فى ذلك مندوبو الهند وسيرلانكا وبنجلاديش وتايلاند .

مندوب اليمن يهاجم السعودية

واستعرض مندوب اليمن الاجراءات التعسفية التى قامت بها السعودية لطرد اليمنيين وتجريدهم من ممتلكاتهم مؤكدا بان الحكومة السعودية بذلك تكون قد خالفت المواثيق الدولية بمعاقبة هؤلاء المهاجريين بالموقف السياسى الذى التزمت به اليمن فى بداية الازمة !

كما استعرض مندوب سيرلانكا الاثار التى ترتبت على عودة العمالة السيرلانكية - ومعظمها من خدم المنازل - ووجه الشكر للاردن على ما تحملته من ضيافة لمواطنى بلاده اثناءمرورهم بالاردن .. ووجه النظر بعدم ملاءمة المشروعات المقترحة من قبل منظمة العمل الدولية للتدريب التحويلى لهذه الفئات مطالبا المنظمة بمساعدة العمالة العائدة لبلاده فى الالتحاق بعمل جديد بالخارج .

المصدر : الاهـــرام الاقتصادى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤/١٢/١٩٩٠

عدم وجود ارقام حقيقية بحجم العمالة العائدة

وقال يوينج ممثل منظمة العمل الدولية ان المنظمة ارسلت بعثات استطلاعية خلال شهرى سبتمبر واكتوبر الماضيين لكل البلدان المعنية بالازمة وتبين عدم وجود ارقام حقيقية ومؤكدة بحجم العمالة العائدة .

اما بخصوص ما اثارته مصر فان المنظمة لاتستطيع ان تقوم بتطوير كل مراكز التدريب المهنى بها وانها ستعمل على توسيع ذاكرة الحاسب الآلى لمساعدة وزارة القوى العاملة على انشاء قاعدة للمعلومات بها وبالنسبة لمطالبة الدول التى جمدت ارصدة العراق ومدى امكانية الحصول على تحويلات العمالة المصرية العائدة من العراق من هذه الارصدة المجمدة فقد نص قرار مجلس الامن على تحمل العراق لكل التعويضات المستحقة ولكن القرار لم ينص على آليه التنفيذ ! لذلك ومن ثم يمكن لكافة البلدان التقدم بشكوى لمنظمة العمل الدولية اعمالا لنص المادة ٢٦ من دستور المنظمة للمطالبة بحقوق العمالة العائدة .

المنظمة لايمكنها مواجهة الازمة بمفردها

واضاف يوينج بان منظمة العمل الدولية لايمكن بامكانياتها ان تواجه هذه الازمة بمفردها ولكنها تستطيع بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية ان تعاون فى الازمة فى مساعدة عمالها على التكيف واعادة التوطن فى بلدانها كما انها على اتم استعداد لاجراء الاتصالات مع حكومة الكويت لدفع التحويلات المصرفية المجمدة ودفاتر التوفير والبنكنوت الكويتى .. اما مسألة التعويضات للعمالة فيجب ان تسلك الدول بشأنها الاحكام التى نص عليها دستور منظمة العمل الدولية .

وتعجب يوينج بانه لاحظ ان ممثلى الدول المشاركة على المائدة حضرت لتقديم فواتير لما لحق ببلادهم من خسائر وهذا ليس الغرض من الاجتماع !

كما عقب ممثل الامم المتحدة للبرنامج الانمائى فقال انه يجب ان تتحدد الدول والافراد المستحقين للمساعدة حيث ان هناك فئات كثيرة من العائدين لاتستحق المعاونة او اعادة التوطن .. كما انه يجب البحث فى مدى امكانية تحقيق الاستخدام الذاتى فى كل دولة او الاستخدام فيما وراء البحار وذلك بانتقال رؤوس الاموال الى الدول المتضررة للقيام لمشروعات تمكن من استيعاب العمالة العائدة بدلا من اعادة تهجيرها الى اسواق اخرى .

وعقب عبدالمجيد بلال على ملاحظات يوينج . فقال : نحن ندرك تماما ان الازمة اكبر من امكانية المنظمة لاستيعابها . ولكنها يجب الا تتخلى عن مسئولياتها فى معاونة الدول المتضررة من الازمة فى مساعدتها على رسم سياسة قومية للاستخدام وتحقيق التوازن فى سوق العمل بالبلدان المتضررة من الازمة وعبر عن اعتقاده بان ذلك من اولى مسئوليات المنظمة وواجباتها الاساسية طبقا لدستور المنظمة .

صندوق دولى لمساعدة الدول المتضررة من الازمة

واكد بلال على ضرورة قيام المنظمة مع منظمات الامم المتحدة بالتباحث مع الدول ذات العضوية الدائمة فى عضوية مجلس الامن فى الوسائل الكفيلة بآلية تنفيذ القرار ٦٧٤ فيما يتعلق بتحمل العراق للتعويضات المستحقة وان تجرى المنظمة اتصالاتها مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لمعاونة الدول المتضررة فى اجراء الاصلاحات الهيكلية باقتصاد هذه الدول مع مراعاة الظروف الاجتماعية الملحة والضرورية لشعوب هذه الدول وما تحملته من خسائر اضافية من جراء ازمة الخليج حتى تتمكن هذه الدول من رسم سياسة قومية للاستخدام بها تحقق التوازن فى سوق العمل



خسائر مصر بعد أزمة الخليج : وكيف تعويضها ؟

وزير القوى العاملة يتحدث لاخر ساعة

● الاتفاق مع ليبيا على رد حقوق المصريين المجمدة منذ عام ٨٥

● توفير ٨٠ ألف فرصة عمل فى المنطقة العربية خلال الشهور الأربعة الأخيرة

● حديث : سهير الحسينى

● ماذا تم فى اجتماع منظمة العمل الدولية بجنيف مع الدول التى تعرضت للخسائر الاقتصادية الجسيمة نتيجة لازمة الخليج · وكيف سيتم تعويض مصر عن خسائرها خاصة وأن حجم العمالة العائدة إليها من الكويت فقط يمثل ٥٤ بالمائة من جميع العاملين هناك · وما هو دور المنظمة فى إنقاذ المصريين الذين يعملون تحت ضغط القوة فى المنشآت العسكرية بالعراق ، ايضا لماذا تتعرض العمالة المصرية التى تخرج للعمل فى المنطقة العربية دائما لضياع حقوقها او لسوء المعاملة ·

وهل يرجع هذا لضعف عقود العمل ام لعدم حماية الحكومة المصرية لهم ؟ وما هو وضع العمالة المصرية الآن فى الاردن واليمن · ولماذا لا تضع وزارة العمل الضوابط اللازمة لحفظ حقوق وكرامة العامل المصرى ؟ وما هو دور الوزارة أيضا فى توفير فرص عمل للمصريين فى المنطقة العربية ؟ ولماذا امتنعت الوزارة عن صرف المنحة لبعض العائدين من الكويت ؟ أيضا وبعد فتح باب العمل للمصريين فى ليبيا متى ستعيد ليبيا للمصريين الذين تركوا مستحقاتهم لديها عام ١٩٨٥ حقوقهم ؟



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٠/١٢/٢٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حملت « اخر ساعة » هذه التساؤلات ووضعتها امام المسئول الأول عن العمالة في مصر عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب فقال ان هناك لجنة دائمة من منظمة العمل الدولية ستقيم في مصر لبحث الوسائل التي يمكن ان تعوض بها مصر عن خسائرها في الخليج .. بالإضافة إلى لجنة ثلاثية ستذهب إلى العراق للقاء الرهائن ومحاولة إنقاذهم . كما أكد وزير العمل ان هناك ضوابط وضعتها الوزارة لحفظ كرامة العامل المصرى وحقوقه وقد تم تطبيقها في الاتفاقيات الأخيرة بين الدول العربية ووزارة العمل في مصر لتشغيل ٨٠ ألف مصرى خلال الأربعة اشهر الماضية

كان من البديهى أن يبدأ الحوار مع وزير القوى العاملة والتدريب عاصم عبد الحق بسؤال حول اهم نتائج زيارته الأخيرة لجنيف لحضور اجتماع منظمة العمل الدولية للدول المتضررة من أزمة الخليج وبحث كيفية تعويضها ؟

اجاب وزير القوى العاملة

— لعل اهم نتائج مؤتمر جنيف بالنسبة لمصر هى حضور لجنة دائمة من منظمة العمل الدولية للإقامة في القاهرة في مكتب العمل الدولى وسيعهد إليها بمسئولية إدارة نشاط المنظمة في مواجهة هذه الأزمة الخطيرة من جميع جوانبها والناتجة عن ازمة الخليج - خاصة في مجال إدماج او إعادة استخدام العمالة العائدة من الخليج وتنمية فرص العمل امامهم عن طريق التدريب والتوجيه المهنى كذلك تم الاتفاق على عقد مؤتمر في بانكوك خلال ديسمبر الحالى من ١٠ إلى ١٢ بهدف دراسة البرامج والمشاريع التي اتفق عليها في جنيف وبدء تنفيذها مثل مشروعات إعادة التشغيل ودمج العمالة العائدة في مجتمعاتهم الأصلية فإن حجم المشكلة كبير بالنسبة لمصر خاصة إذا ما اندلعت الحرب . فلقد اعطى العالم صدام فرصة أخيرة للسلام وقبل إعلان الحرب وهى ٤٥ يوما مما يؤكد ان العالم يفضل الحل السلمى لانهم يعرفون ويلات الحرب وما سيترتب عليها من خسائر في كافة المجالات

● متى تلجأ منظمة العمل الدولية لإرسال لجنة دائمة لدولة ما ؟

— في الواقع ان مثل هذه اللجان تبعث بها المنظمة للدول في حالات مواجهة الأزمات الصعبة والكوارث او عندما تتعرض لخطر شديد ولقد طالبت مصر بإرسال هذه اللجنة وتم الموافقة على ذلك

خسائر مصر بعد أزمة الخليج

● ما هي الدول التي شاركت في اجتماع جنيف وما هي اهم الموضوعات التي تم بحثها في هذا الاجتماع ؟

— لقد عقد الاجتماع في مقر منظمة العمل الدولية بجنيف وبحضور وزراء عمل كل من مصر - الأردن - اليمن - بنجلاديش - باكستان - سيرلانكا - الفلبين - الهند - وقد رأس وزير العمل في سيرلانكا الاجتماع باعتبارها الدولة التي طالبت بانعقاد هذا الاجتماع . ولقد اكد المدير العام لمنظمة العمل الدولية في هذا الاجتماع على وضع جميع إمكانيات المنظمة في خدمة الدول المتضررة من ازمة الخليج وقيامها بكل ما يمكن في سبيل حصول العمال على حقوقهم .. وذلك في إطار قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٤ باعتبار ان العراق مسئولة عن أية خسائر او أضرار ناتجة عن غزو الكويت . كذلك قام كل وزير باستعراض حجم الخسائر الاقتصادية وحجم العمالة العائدة وحقوقها المفقودة

● وماذا تضمن التقرير المقدم من مصر عن حجم خسائرها الناتج عن أزمة الخليج ؟

— بداية فإن مصر هى اكثر الدول تضررا من ازمة الخليج لأن نسبة العمالة المصرية العائدة تبلغ ٥٤ بالمائة من إجمالى العمالة العائدة من الكويت .. أيضا فإن حجم العمالة العائدة إلى مصر حتى الآن تجاوز النصف مليون عامل بقليل . مع ملاحظة أن مشكلة العمالة العائدة لم تنته ولكنها بدأت وينتظر ان تزيد حدة المشكلة في المستقبل . وهذا يلقى على عاتقنا مسئولية إعداد ووضع الخطط والبرامج اللازمة للتقليل من آثار تلك الأزمة من الآن .

ويضيف وزير العمل

كذلك اكدنا على ضرورة توفير التمويل اللازم لتقديم المساعدات للدول التي تأثرت من الأزمة . مع ملاحظة أن الوضع الحالى لا يمكن ان يحتمل اتباع الإجراءات العادية . وهى إجراءات طويلة ويستلزم تنفيذها وقتا طويلا .. ولقد اقترحت مصر على منظمة العمل الدولية خلال هذا الاجتماع أن تسعى لدى الدول التي جمدت أرصدة الحكومة العراقية لديها لصرف جزء من تلك الأرصدة لمواجهة صرف تحويلات العمالة المصرية من

العراق والتى تقدر حاليا بحوالى ١.١ مليار دولار ولقد وافقت المنظمة على هذا الاقتراح بالإضافة لأن تقوم المنظمة بالمساعدة فى حصول العمالة المصرية العائدة على حقوقها ومستحقاتها من اجور وحقوق تأمينية ومدخرات وممتلكات واثاث والتى تتجاوز ١٠ مليارات دولار كما اوضحنا للمنظمة ان الحكومة العراقية تجبر بعض العمال المصريين على العمل وهى بذلك تخالف كل قوانين ومواثيق العمل الدولية

● كيف ·

— من امثلة ذلك عندما ينتهى عقد العمل الموقع مع العامل خاصة العاملين فى المنشآت العسكريه تقوم السلطات العراقية من جانبها بالتاشير عليه بعبارة . يجدد لمدة اخرى . وعندما يطلب العامل العودة لبلده متعللا بأسباب شخصية يرفض طلبه لان العراق فى حالة حرب ولا تسمح بالاجازات ويطلب من العامل الذى يصر على إنهاء عقد العمل والعودة إلى بلاده ان يتغيب عن العمل لمدة عشرة ايام متصلة تقوم بعدها السلطات العراقية بفصله من العمل · وبذلك تضيع على العامل كافة مستحقاته وحقوقه طبقا للقوانين التى وضعتها الحكومة العراقية بل وعندما رفضت العراق عودة الرهائن إلى بلادهم بررت ذلك بانها تستضيف هؤلاء الرهائن ولا تحتجزهم بالقوة ولحل هذه المشكلة قام مجلس إدارة المنظمة بتشكيل لجنة ثلاثية مكونة من العمال واصحاب العمل والحكومات وهذه اللجنة ستطالب بدخول العراق لتسأل المحتجزين هناك هل هم مستمرون هناك بإرادتهم كما تعلن العراق ام انهم مرغمون على ذلك . وهناك احتمال ان تنجح هذه اللجنة فى مهمتها وتحل ازمة الرهائن .. وهناك احتمال آخر وهو ان ترفض العراق دخول اعضاء هذه اللجنة

المصريون فى العراق

● وماذا إذا ما رفضت العراق دخول اعضاء اللجنة الثلاثية المبعوثة من المنظمة ·

— إذا ما امتنعت العراق عن السماح لأعضاء اللجنة الثلاثية المبعوثة من منظمة العمل الدولية بالدخول ومقابلة الرهائن . سيزداد موقفها سوءا أمام المجتمع الدولى الذى يبذل أقصى ما فى وسعه الان لحل ازمة الخليج .

● وما هو موقفنا من المصريين العاملين بالعراق وما زالوا يتعرضون لسوء المعاملة والبطش والقتل ايضا ·

قال وزير القوى العاملة

— لم تعد العراق تعتدى على المصريين العاملين هناك سواء بالضرب او القتل ولكن المشكلة الان فى إجبارهم على الاستمرار فى العمل هناك دون رغبة منهم وعن طريق التجديد التلقائى بعقودهم كما ذكرت هذا الأسلوب الذى يخالف كل الاتفاقيات والاعراف الدولية بل ويعتبر أسلوبا لا إنسانى ولذلك كل ما نامل فيه الان عودة ابنائنا العاملين فى العراق خوفا من احتمالات وقوع الحرب

● كم عدد المصريين المقيمين بالعراق الآن

— لا شك ان العدد تراجع إلى حد ما ولكن مازالت لدينا أعداد كبيرة من العمالة المصرية بالعراق

حقوق العمالة المصرية فى ليبيا

● سيادة الوزير من الملاحظ ان العمالة المصرية التى تخرج للعمل فى الدول العربية غالبا ما تتعرض اما لضياع حقوقها لسوء المعاملة . فهل هذا يرجع لضعف عقود العمل أو الاتفاقيات أم لعدم حماية الحكومة المصرية لهؤلاء العمال ·

قال وزير القوى العاملة

— الواقع ان هذا الأمر فى حاجة إلى توضيح لأن كل عامل أو مواطن يخرج من مصر ومعه عقد عمل أو إعارة . فهذا العامل لا يتعرض لأية مشاكل ولكن الذى يتعرض لسوء المعاملة وضياع الحقوق المادية العامل الذى يخرج من مصر بتأشيرة سياحية ولكن هدفه الأساسى البحث عن فرصة عمل . مما يضطره إلى قبول وظيفة متدنية بأجر ضعيف . وبالتالى ايضا يتعرض لعدم الاستقرار وضياع حقوقه . وأنا بدورى أتساءل ماذا نملك نحن لهذا العامل خاصة وان الدستور ينص على حرية تنقل الأيدى العاملة

ولقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح بعد إعلان مجلس التعاون العربى الذى كان يضم العراق واليمن والأردن ومصر وكانت هذه الدول تسمح بدخول العمالة بدون تأشيرة دخول أى بدون عقد عمل نفس الوضع بالنسبة لليبيا الآن حيث التنقل بالبطاقة

● ولماذا لا توضع ضوابط لخروج العمالة المصرية على النحو الذى يحفظ للعامل المصرى كرامته وحقوقه ·



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/١٢/١٩٩٠

— نحن الآن بصدد الاتفاق مع الجانب الليبي لعمل اتفاقية لتنظيم خروج العمال المصرية ولقد وقعنا بروتوكولا مع الجانب الليبي في هذا الخصوص والحقيقة انهم احترموا هذا البروتوكول تماما وبنتيجة لذلك اصبحت جميع طلبات العمل التي تتم الآن عن طريق وزارة العمل في مصر - ولذلك تسير الأمور على نحو مرض

● بعد فتح باب العمل للمصريين في ليبيا من جديد يتساءل كثيرون متى ستعيد ليبيا حقوق العمال المصريين الذين تركوها عام ١٩٨٥ تحت ضغط الظروف في ذلك الوقت ؟

اجاب وزير العمل :

— ليبيا لا تنكر هذه الحقوق على العمالة المصرية على الرغم من انها مبالغ بسيطة .. وهذه واحدة من البنود التي تبحث الآن في البروتوكول بين مصر وليبيا .. مع مراعاة ان موقف العمالة في ليبيا يختلف عنه في العراق .. لأن حقوق العمال المصريين في ليبيا لدى أصحاب الاعمال وليس الحكومة الليبية كما هو الوضع مع العراق حيث تصب كل المبالغ في البنك المركزي بالعراق وهو الذي يقوم بتحويلها رسميا إلى بنك الرافدين في مصر . فالوضع في ليبيا مختلف لأن العامل كان يعمل عند رب عمل في القطاع الخاص وفي ظل الأزمة التي حدثت عام ١٩٨٥ خرج المصريون وتركوا حقوقهم - ورغم هذا اتفقنا مع الحكومة الليبية على تسديد حقوق هؤلاء العمال كاملة .

٨٠ ألف فرصة عمل

● تسببت ازمة الخليج في عودة عدد كبير من العمالة المصرية الم تحاول وزارة العمل السعي لإيجاد فرص عمل بديلة للعمالة في المنطقة العربية ؟

قال عاصم عبد الحق

— نحمد الله .. فرص العمل امام العمالة المصرية في المنطقة العربية كبيرة جدا خاصة في السعودية ودول الخليج والإمارات وليبيا .. ومن يتابع الإعلانات اليومية في الجرائد يلاحظ هذا سواء من خلال التعاون مع وزارة العمل في مصر أو من خلال مكاتب التسفير الملتزمة .. وكذلك بعض المصالح الحكومية .. ولقد استطعنا خلال الفترة من اغسطس وحتى الآن توفير حوالي ٨٠ الف فرصة عمل للمصريين خلال الأربعة أشهر الماضية . مع مراعاة أن كل التعاقدات التي تمت وكل المصريين الذين خرجوا للعمل في المنطقة العربية في الفترة الأخيرة . كان ذلك من خلال شروط ممتازة وبأجور جيدة جدا ولذلك أقول أن المستقبل يبشر بالخير فهناك مشروع استصلاح الأراضي في ليبيا وتوطين العمالة المصرية هناك . وكذلك فرص العمل للمصريين في السعودية كبيرة جدا بعد أن أصبحت أكبر مستقبل للعمالة المصرية وايضا باقي دول الخليج .

● هل حقا أن المصريين الذين سيتم توطينهم في ليبيا سيحصلون على الجنسية الليبية ويستقرون هناك بصفة دائمة كما يتردد ؟ .

— هذا الموضوع مازال يبحث وتشترك فيه جميع الوزارات المختصة .

● خلال لقائكم في جنيف بوزيري العمل اليمني والأردني ما هو وضع المصريين العاملين هناك ؟

قال عاصم عبد الحق

— بالنسبة للأردن فمن المعروف أن الأردن دولة صغيرة وتمر بأزمة اقتصادية حادة الآن ونتيجة للأوضاع الحالية في الخليج مثل مصر ولكن مع الفارق فمصر دولة كبيرة بإمكانياتها ومدخراتها وإنتاجها وصناعاتها ودخلها القومي ولذلك استطاعت أن تستوعب الأزمة والعمالة العائدة من الخليج والتي تقدر بحوالي ١/٢ مليون عامل فهذا العدد وسط ٥٥ مليون مواطن مصري رقم بسيط ولا تتأثر بعودتهم .

ولذلك لم تمثل هذه العمالة عبئا على دولة تعدادها ٥٥ مليون مواطن ولم نجد صعوبة في استيعابهم وتشغيلهم كما كان يتصور الرئيس العراقي صدام حسين انه يصدر لمصر مشكلة بعودة العمالة إليها .. ولكن هذا لم يحدث وما حدث انه تسبب في العديد من المشاكل لنفسه ولدولة العراق .

عموما الوضع في الأردن مختلف فهي دولة صغيرة إمكانيتها محدودة وسوق العمل هناك محدود .. ولقد عادت إليها أعداد كبيرة من العمالة الأردنية من الخليج وبالتالي فهناك ارتباك ومحاولة تنظيم .. ولذلك قررت الأردن عدم دخول أي مواطن دون تصريح عمل .. وهذا أمر سيحقق الاستقرار لنا ولهم .. المهم أن تحصل العمالة الموجودة هناك الآن على حقوقها كاملة .

المصريون في اليمن

● هل هناك إمكانية لأن تحصل العمالة المصرية الموجودة الآن في الأردن على حقوقها ؟

— لقد تحدثت مع السيد وزير العمل الأردني اثناء زيارتي لجنيف واتفقنا على حفظ حقوق

العمال المصريين هناك وهذا الوضع ايضا يشمل المصريين الذين دخلوا الاردن منذ فترة طويلة بدون تصريح عمل من اجل حساب صرف الدفعة الواحدة أي التامينات الاجتماعية والتي يصبح من حق العامل أن يحصل عليها بعد مرور عام من تاريخ عمله . وبالفعل تمت الموافقة على صرف قيمة التامينات الاجتماعية لهؤلاء العاملين ايضا . وبذلك ستحصل جميع العمالة المصرية في الاردن على كافة حقوقها

● وماذا عن العمالة المصرية في اليمن ؟

— بالنسبة لدولة اليمن فالموقف هناك واضح الآن تماما .. فالعمالة المصرية هناك حوالي ٣٠ الف معظمهم يعملون في مجال التدريس . وايضا اليمن تعرضت لعودة عدد كبير جداً من العمالة خاصة من السعودية وهذا العدد يتجاوز ٢/١ مليون مواطن يمني مع ملاحظة أن سوق العمل هناك محدود ولا يتحمل هؤلاء العائدين .. وبالتالي اتخذ قرار بأن من ينتهي عقد عمله من العمالة المصرية هناك لن يجدد .. وهذا الوضع لن يتضح كاملا إلا في نهاية العام الدراسي الحالي أي في مايو القادم وإلى أن يأتي ذلك الوقت قد تكون الأوضاع اختلفت في الخليج .. أو انفرجت الأزمة . فلا يعلم احد ماذا سيأتي الغد .

● هل توقفت الاعتداءات على المصريين العاملين في اليمن ؟

— لم يحدث أي اعتداء على المواطنين المصريين في اليمن .. ولكن الاعتداء كله وقع من بعض اليمنيين الموجهين ضد السفارة المصرية هناك واتخذ شكل المظاهرات والهتافات امام السفارة . ولكن لم تلحق بابنائنا العاملين باليمن أي أضرار او إصابات . ولقد تحدثت مع وزير العمل اليمني في اجتماع جنيف واتفقنا على أن علاقة الشعب المصري بالشعب اليمني لا تسمح بما يحدث وفي ذات الوقت اتصل وزير الخارجية في اليمن بوزير الخارجية في مصر وتم حسم كل هذه الأمور .. وجميع التقارير التي جاءت من السفارة المصرية والمستشار العمالي في اليمن مطمئنة تماما .

العائدون من الكويت

● يشكو بعض المصريين العائدين من الكويت من انهم لم يحصلوا على منحة الكويت لماذا ؟

— الواقع أن هناك أعدادا محدودة من العائدين من الكويت تدعي انها صاحبة حق ونحن نقول إن كل حالة تختلف عن الأخرى ولم تصرف هذه المنحة إلا لصاحب الحق

● في تقديركم من الذي ليس له الحق في المنحة من العائدين من الكويت ؟

قال وزير القوى العاملة

— نحن نعتمد على المستندات فعلى سبيل المثال هناك شغالة تعمل لدى أسرة مصرية في الكويت فهذه ليس لها حق في المنحة بينما هذه الشغالة إذا ما كانت تعمل عند اسرة كويتية يصبح من حقها صرف المنحة لأنها تعمل عند رب عمل كويتي . ايضا السيدة التي تخرج من مصر مرافقة لزوجها ولم يثبت على جواز السفر أن لديها عقد عمل ولم تخرج من مصر بتصريح عمل . ولكن عندما ذهبت إلى الكويت بحثت عن عمل مؤقت . هذه السيدة ليس لها حق طبقا للشروط التي وضعتها حكومة الكويت لمن يستحق المنحة .. فلقد تم صرف المنحة لكل من يعمل على أرض الكويت ومسجل في الحكومة أنه يعمل من خلال عقد عمل ومعه تصريح عمل ومسجل على جواز سفره انه يعمل بالكويت

● ما هي نسبة المصريين العائدين من الكويت ولم تصرف لهم المنحة ؟

— ان نسبة العائدين الذين لم تصرف لهم المنحة لا تتجاوز واحدا في المائة ؟

● هناك إشاعة تتردد الآن بقوة وتحدث قلقا في نفس المصريين العائدين من الكويت .. انه بعد انتهاء أزمة الخليج لن يسمح للمصريين الذين كانوا يعملون هناك ومعهم عقود عمل او إقامة بالعودة .. فما مدى صحة ما يقال ؟

— كل هذا مجرد إشاعات ليس لها أساس من الصحة .. ودولة الكويت في المرحلة القادمة وبعد جلاء الغزو العراقي عن أرضها . ستبدأ مرحلة إعادة البناء التي تحتاج خلالها إلى أضعاف حجم العمالة المصرية التي كانت موجودة هناك قبل الغزو . وما يتردد الآن مجرد إشاعات الهدف منها احداث فجوة في العلاقات المصرية الكويتية ومع ذلك فموقف مصر الرسمي من خلال ما اعلنه الرئيس حسني مبارك والعلاقة القوية بين الدولتين واضحة لكل مواطن مصري وعربي وفيها الرد الكافي على مثل هذه الإشاعات المغرضة

العمالة الأجنبية لماذا ؟

● لقد اعلنت الحكومة انها خصصت مبالغ ضخمة لعمل مشروعات جديدة لتشغيل العمالة العائدة من الخليج فهل بدء تنفيذ هذه



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٠/١٢/٢٦

المشروعات ؟

قال وزير القوى العاملة

— الواقع ان الصيف الماضى كان صيفا ساخنا بالنسبة لوزارة العمل ـ كما كان بالنسبة للمنطقة العربية بأكملها ـ فلم يأخذ أى موظف فى الوزارة اجازة ليوم واحد خلال هذا الصيف لانشغالهم بالعمل سواء فى حصر القطاع الخاص او استقبال العمالة العائدة وتحليل بياناتهم وحصر مستحقاتهم أو فى تشغيل الخريجين الجدد او فى تلقى طلبات الدول العربية الشقيقة لتشغيل العمالة المصرية .. ولذلك لم يتوقف العمل طوال الأشهر الماضية ولذا فانا أوجه الشكر لجميع العاملين بوزارة العمل من خلال هذا الحديث .

وقال عاصم عبد الحق

— اما بالنسبة للمشروعات المخصصة للعائدين من الخليج فهى تتم من خلال وزارة التعاون الدولى حيث تصب هناك جميع الإعانات والمنح التى وصلت مصر لهذا الغرض .. كذلك يتم التنسيق مع الوزارات الإنتاجية والخدمية والتى لديها فرص عمل . أما وزارة العمل فهى التى توفر العمالة وعموما لقد بدأت العجلة تدور بالفعل وتم إنشاء مشروعات جديدة بدأت تستوعب جزءا من العمالة العائدة من خلال هيئة التصنيع والهيئة الاستثمارية .. بالإضافة إلى مشروعات اتخذ فيها القرار وسيبدأ العمل فيها خلال الأشهر القادمة وسوف تستوعب عددا اخر من العمالة كمرحلة ثانية وهناك مرحلة ثالثة ورابعة .

● من المعروف فى كل الدول التى تعانى من بطالة انها تغلق باب العمل امام العمالة الأجنبية القادمة من الخارج .. فمتى تلتزم مصر بهذه القاعدة ؟

— نحن الآن نحاول تخفيض العمالة الاجنبية الموجودة فى مصر على نحو ملحوظ ولقد التزمت من قبل بالعمل على تحقيق عدد هذه العمالة بنسبة ١٠ فى المائة كل عام .. ويعتقد ان ظاهرة الشغالات الفلبينيات قد تراجعت تماما .. بل ان العمالة الأجنبية الآن أصبحت مقصورة على المشروعات القومية التى تحتاج إلى خبرات فنية . فعلى سبيل المثال هناك مشروعات المرافق أو اكتشافات البترول التى تتم من خلال منح أو معونات يشترط من خلالها الاستعانة بالخبرة الأجنبية فى التركيب أو التشغيل الأولى .. وهذا يتم على مستوى المشروعات القومية .. ولكن عماله للقطاع الخاص لا نسمح بها على الإطلاق وانا شخصيا أقول لكل من يطلب ذلك . ليس من المقبول ان تكون من الدول التى تعانى من البطالة

● وما هى فرص التعيين أمام الخريجين الجدد خلال العام القادم ؟

— لقد قمنا بتشغيل ١٠٠ الف خريج فى اكتوبر الماضى ويتم تعيينهم الآن . ولدينا تخصصات تم التعيين فيها حتى دفعة ١٩٩٠ .. ولكن وفقا لقائمة الانتظار تم تعيين دفعة ٨٢ مؤهلات متوسطة وكان هناك فائض من هذه الدفعة يصل إلى ٦٤ الف خريج يجرى توزيعهم الان .. اما بالنسبة للمؤهلات العليا فقد تم تعيين فائض الخريجين من دفعة ١٩٨٣ وسنبدأ بعد ذلك فتح الباب لدفعة ١٩٨٣ مؤهلات متوسطة و ١٩٨٤ مؤهلات عليا

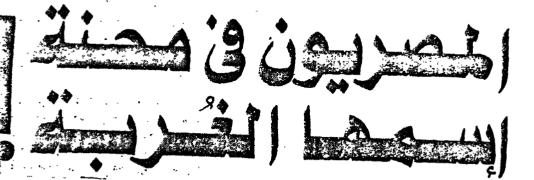


المصدر : صباح الخير

التاريخ : ١٤/٢/١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

"المهندس سليمان متولى لكريمة كمال"



المصريون فى محنة إسمها الغربة !

"تحقيق من داخل غرفة عمليات العائدين من لحظة الأزمة حتى اندلاع الحرب"

قدر مصر ان يكون جزء من لحمها الحى خارج جسدها .. خارج الوطن.

وعندما انطلقت شرارة الازمة وضعت مصر يدها على قلبها وهى ترقب عودة اولادها عبر الحدود وفى الصحارى وسط الصقيع .. وكانت المحنة .. محنة العودة هى قدر مصر .. وقدر هؤلاء العائدين.

● قلت لوزير النقل والمواصلات المهندس سليمان متولى متى بدات رحلة العودة للمصريين فى ظل الظروف الطارئة الاخيرة التى شهدتها المنطقة ؟

ـ قال : عقب غزو الكويت فى الثانى من أغسطس بدأت الناس تتحرك من الكويت والعراق فى اتجاه مصر .. حدث هذا بعد الغزو بحوالى عشرة أيام ثم بلغت ذروة العودة بعد وقوع الغزو بحوالى شهر تقريباً .. ووصلت الأعداد إلى حوالى ١٨ ألف فرد وصلوا الأراضى المصرية فى يوم واحد فقط.



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١/١٢/١٤

● قلت : هل كانت هذه العودة تتم بشكل منظم أم انها اخذت شكل المبادرات الفردية ؟

ـ قال الوزير : لا .. كانت تتم بشكل منظم لأننا كنا بالتعاون مع وزارة الخارجية وسفاراتنا وكل ممثل الأجهزة المعنية .. نتناول أمرهم منذ دخولهم الحدود الأردنية بعد أن يعبروا الحدود العراقية .

● قلت : عند الرويشد ؟!

ـ قال : بالضبط .. وكان هناك مخيم وبعثة طبية مصرية وعناصر من الشرطة المصرية من أجل مساعدتهم .. وكانت هناك سيارات أتوبيس أرسلناها لنقلهم وساعدت في عملية النقل بالطبع بالمشاركة مع الإمكانات المحلية الموجودة في الأردن .. وكان يتم النقل خلال رحلة طويلة من « الرويشد » إما إلى مطار عمان أو إلى ميناء العقبة ومنها بالبحر إلى نويبع ثم بالأتوبيسات إلى مختلف المحافظات . وفي أثناء هذه الرحلة كنا نقدم لهم الخدمات المطلوبة مثل الوجبات الغذائية ومن كان قادماً بسيارته كان يتم إمداده بالوقود إلى جانب تقديم تسهيلات الجمارك .

أيضاً كان هناك جزء ينقل من العقبة بالطائرات سواء طائرات شركة مصر للطيران أو طائرات القوات المسلحة وأيضاً من عمان كان النقل يتم بهذه الطائرات إلى جانب طائرات الدول الصديقة التي عاونت معنا في عملية النقل مثل الطائرات السعودية والخليج وألمانيا وبلجيكا وأسبانيا وليبيا . وهكذا استطعنا نقل كل هذه الآلاف العائدة التي وصل معدلها اليومي إلى حوالي ١٢ ألفا بالبحر وسبعة آلاف بالطائرات إلى جانب حوالي ألف ومائة سيارة خاصة وهكذا وصل عدد العائدين في أربعة أشهر من أغسطس إلى نوفمبر إلى أربعمائة ألف مصري عائد .

● قلت لوزير النقل .. صرح بعض العائدين بانهم لم يصادفوا مشاكل كثيرة في العودة بفضل معاونة السلطات المصرية .. بينما شكا البعض الآخر من تصرف هذه السلطات فقد اتجه بعض المصريين إلى الحدود العراقية بعد ان اخبرتهم السفارة المصرية في بغداد ان الحدود مفتوحة ثم فوجئوا عند وصولهم بانها مغلقة واضطروا إلى العودة مرة اخرى إلى داخل العراق وظلوا على الحدود بلا مال ولا ماء ولا طعام فالكثيرون منهم لم يكونوا يملكون حق العودة مرة اخرى إلى العراق !

ـ قال الوزير سليمان متولي : بالطبع لم يكن هناك ترتيب في الفترة الأولى لأن العملية لم تكن واضحة حتى للجانب العراقي والجانب الأردني ولم يكن التنسيق بيننا وبين السلطات الأردنية قد تم بالصورة المطلوبة .. ثم حدث هذا التنسيق لأن المصريين كانوا موجودين فوق الأرض الأردنية ولابد أن السلطات الأردنية تشارك في عملية نقلهم .

● قلت : لقد كانت هناك شكوى من المعاملة الاردنية بالذات فقد حكى محلم عائد من بغداد تجربته في العودة قائلا :

« ما ان وصلنا إلى الطرابيل على الحدود حتى وجدنا الافا من الأسر المصرية الهاربة من جحيم بغداد تفترش الصحراء بلا ماوى في انتظار فتح الحدود وهناك تعرضنا لاسوا معاملة من جانب الاردنيين والتى كانت تصل إلى حد إلقاء القنابل المسيلة للدموع . وقال عائد آخر : « لقد ساومونا على حياتنا .. وعندما كنا نعترض كانوا يعتدون علينا بالضرب بل ويطلقون علينا النيران لإرهابنا ! وقال موظف عائد : لقد كانوا يسمحون للجميع بالمرور عبر الحدود ماعدانا نحن المصريين وهكذا حكموا علينا بالبقاء في العراء اكثر من تسعة ايام كاملة .!



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١/٢/١٤

ـ أجاب الوزير الذى أدار غرفة عمليات عودة المصريين العائدين بكل متاعبها ومعاناتها قال : بالطبع كانت هناك بعض الشكاوى لكن من خلال اتصالنا بالسلطات الأردنية أمكن تذليلها . . فعلى سبيل المثال أرسلنا بعض الوجبات الغذائية إلى الأردن لكى توزع على المصريين العائدين فكانت السلطات الأردنية تصادرها بحجة أنها يجب أن تخضع للفحص الصحى ! وبالطبع نحن لا يمكن أن نرسل شيئا إلا إذا كان سليماً لأننا نرسله إلى رعايا مصريين .

أيضاً أرسلنا سيارات أتوبيس لنقل المصريين فكان استعدادهم لقبول هذه السيارات غير موجود إلا بعد اتصالات مكثفة منا لأننا كنا نشعر أن إمكاناتهم فى النقل كانت محدودة وكنا نريد مساعدة أهلنا وكون أن المصرى يشعر أنه يركب أتوبيسا قادما له خصيصاً من مصر لنقله هذا كان له أثر معنوى كبير جداً خلال رحلة معاناة صعبة . . ونحن لم نكن نترك المصريين ليقيموا فى المخيم ولكننا كنا نتولى نقل المصريين مباشرة حتى لا يعانى من فترة انتظار طويلة وخاصة أن الرحلة كانت شاقة جداً والجو شديد البرودة عبر الأراضى العراقية ثم داخل الأردن والرحلة كلها عن طريق البر تستغرق مسافة قد تصل إلى أكثر من ألف وخمسمائة كيلومتر ثم بالبحر إلى نويبع ثم بالبر إلى المحافظات وكان البعض يشكو من طول الرحلة ، لكن الرعاية كانت كاملة إلى الدرجة التى يمكننا توفيرها وقد راعينا أن تتولى رحلات الطيران نقل السيدات والأطفال وكبار السن الذين لا يستطيعون تحمل الرحلة البرية لكن الجموع الكبيرة كانت تنقل بالرحلات البرية .

● قلت لوزير النقل . نشرت رسالة مناشدة فى بريد الأهرام موجهة إليك هذا نصها : « عشرات الآلاف من المنتظرين من المصريين المسافرين من ميناء جدة بالسعودية إلى ميناء السويس ومنهم عائلات ونساء واطفال ينتظرون نقلهم إلى السويس منذ ايام متعرضين للابتزاز من موظفى وعمال مكاتب البواخر والإهانة من مسئولى الامن من ضباط وعساكر بالسب واللعن وعدم المبالاة حيث ان الاطفال والنساء ينامون على الارصفة يلتحفون بالعراء فى جو شديد البرودة نرجو تجنيد عدد كاف من البواخر .. ويرجو نشر هذه المناشدة إلى وزير النقل والمواصلات علما بانه قام بنشر خبر بإرسال عبارات كافية ونحن نكتب لكم هذه الرسالة فى الساعة السادسة صباحاً بعد انتظار دام اربعة ايام على الرصيف ولم نجد أو نسمع بهذه البواخر !

ـ أجاب الوزير قائلاً : ربما يكون هذا قد حدث فى البداية لكننا وفرنا عددا من البواخر وكل البواخر المصرية التى تعمل فى المنطقة أعطيناها تعليمات أن تلتزم بعدم الخروج من المنطقة لكى تكون مهيأة لخدمة المصريين العائدين ، وهذا ما حدث ونحن الآن لدينا خمس بواخر تعمل فيما بين جدة ومصر ولكى نزيد من قدرة النقل جعلنا بعض الرحلات تتم فيما بين جدة وسفاجة وبالتالى تستغرق الرحلة نصف الوقت وتستطيع أن تقوم بضعف عدد الدورات عما كانت عليه الرحلة بين جدة والسويس . والآن لا يوجد مصريون ينتظرون اطلاقاً فى جدة . . ونحن نباشر العملية . . وعلى اتصال يومى بجدة وأضيف أخيراً ترتيب طيران من الرياض مباشرة بواسطة الخطوط السعودية إلى القاهرة . ثم طائرات الطيران السعودى وطيران الخليج من جدة إلى القاهرة وهذا يتم دون حتى أن يتحمل الركاب أى مصروفات انتقال أو تذاكر سفر .



المصدر : صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٢/١٩٩١

● سألت الوزير : هل كل هذه الرحلات البرية والبحرية والجوية كانت تقدم للمصريين بالمجان ام انه كان هناك جزء بالمجان وجزء بمقابل ؟

- قال : في الفترة الأخيرة الذى يملك الإمكانات يدفع . أما من لا يملك فهو يركب بلا مقابل سواء بالبحر أو بالطيران ولا يحدث أن نرفض ركوب فرد لأنه لا يملك ثمن الرحلة .. والغالبية العظمى نقلت بدون مقابل .. وفي البداية كان النقل بالكامل بمعرفتنا .. لكن بالطبع في الفترة الأخيرة أصبح القادمون نازحين من السعودية وإمكاناتهم موجودة ومدخراتهم موجودة فيدفعون .. أما من كانوا في العراق فكانوا أناساً يعيشون تحت ظروف سيئة وأصلاً من كانوا في العراق كانوا يعانون من أوضاع مالية صعبة ولم يكن يسمح لهم بمدخرات يمكنهم الاحتفاظ بها أو تحويلها فكنا ننقلهم بالكامل على حساب الدولة ووفرنا نقود النقد المحلى والنقد الأجنبى التى كانت لازمة للإنفاق على عملية نقلهم والواقع أن كل الجهات الدولية وكل الجاليات الأخرى شعرت أن الدولة ترعى المصريين منذ وصولهم إلى الحدود وبالطبع قبل الحدود لم نكن نستطيع لهم شيئاً ..

وربما هذا هو ما دفع السلطات والمنظمات الدولية أخيراً إلى السعى إلينا للتنسيق معنا للمشاركة في تكاليف هذه الأعباء المتعلقة بعودة المصريين العائدين سواء بوسائل النقل البرية أو البحرية أو الجوية أو بتوفير متطلبات أخرى مثل المواد الطبية أو الأغذية .

● قلت لوزير النقل والمواصلات .. إن المصريين العائدين من العراق يشكون من انهم لم يتناولوا سوى وجبة واحدة قدمها لهم الصليب الاحمر على الحدود العراقية الاردنية وبعد ذلك لم يصرف لهم شيء خلال السفر من الرويشد إلى العقبة وكذلك من العقبة إلى نويبع ولأنهم يحملون عملات عراقية لا يتم التعامل بها حاليا في مصر فإنهم يطالبون بتوزيع وجبات غذائية اسوة بما حدث في اغسطس الماضى !

- قال الوزير : « الحقيقة أنه في الفترة الأخيرة تصل أعداد محدودة أقل بكثير جداً من الأعداد السابقة ومن خلال الأرقام التى لدينا يتضح أن العائدين سواء من السعودية أو العراق والكويت مابين ألفين وأربعة آلاف فرد في اليوم ومن الواضح أنه في الفترة الأخيرة كانت الحدود العراقية الأردنية مغلقة في أغلب الأوقات وبالتالى كان انسياب الوافدين أقل . وهذه هى فترة الانتظار وفترة المعاناة التى لا يقدم فيها شيء للمصرى لأن من الصعب أن تقدم لهم أى مساعدة وأن تمتد أيدينا إليهم لأنهم داخل الأرض العراقية ومن الصعب الاتصال بهم .

أما الموقف الآن والمعلومات الواردة اليوم فتقول إنهم قاموا جزئيا بفتح الحدود العراقية الأردنية وهناك اليوم ثلاثون اتوبيسا محملة برعايا مصريين في اتجاههم إلى ميناء العقبة . وأنا أريد أن أذكر أنه إلى جانب ذلك فقد طلبت منا أيضاً جهات أجنبية كثيرة أن نتولى نقل رعاياها الموجودين في هذه المناطق بنفس الأسلوب الذى اتبعناه في نقل المصريين لكنهم هم بالطبع الذين يتحملون التكاليف وقد شاركنا في نقل العديد من العائدين من التوانسة والسودانيين والفيتناميين والتايلانديين . وهذا يعطى ثقة في مصر كمركز لعملية استقبال العائدين ثم ترحيلهم إلى بلادهم .



● قلت للوزير سليمان متولى .. بماذا تفسر العودة المضادة لبعض العائدين مرة اخرى إلى الكويت والعراق ومنهم من ذهب ليبقى وليس ليعود باشيائه ؟

قال الوزير مفسراً : ربما هناك البعض ممن عادوا فى الفترة الأولى لم يستطيعوا تقدير الموقف بشكل واضح أو انه كانت هناك حالة من الذعر ثم عاد البعض منهم وفكر وقال : « طيب ماهو فيه أعداد لازالت موجودة هناك تعيش فى العراق والكويت تحت ظروف القتال وبدلاً من أن نفقد فرص عملنا نعود » ! وهكذا كل فرد كان له فرصة تقدير موقفه حسب ظروفه الشخصية .

● سألته : هل هناك تقدير لعدد هؤلاء العائدين بعد العودة ؟

ـ أجاب قائلاً : من الصعب معرفة العدد لأن هناك فى اليوم الواحد حوالى ألف فرد عائدين فى الاتجاه المضاد ناحية الأردن وربما ناحية العراق وهناك عائدون إلى الأردن والبعض ممن كانوا فى السعودية وعادوا بعد الأجازات لتولى عملهم كذلك للإمارات وعمان . إنما نحن نتحدث عمن عادوا من المنطقة نازحين إلى وطنهم .

● قلت : كم يصل عدد هؤلاء إلى الآن ؟

ـ قال الوزير : الذين عادوا منذ الغزو حتى شهر نوفمبر يصل عددهم إلى ٤٠٠ ألف .

● قلت لوزير النقل : لقد قال لى احد العائدين ليس من جحيم الحرب ولكن من جحيم الهروب ورحلته الشاقة انه كان هناك ٢٠ الف مصرى فى الصحراء على الحدود العراقية والاردنية ينتظرون العبور .. وقد كان عبور الحدود ماساة .. قضينا اياما طويلة ذقنا فيها العذاب .. بلا ماء .. بلا طعام .. وامام عينى مات طفلان ولحقهما آخر لانه لم يجد من يسعفه من النزيف !

● سألت الوزير : هل هناك تقدير لعدد الضحايا لرحلة العودة الشاقة ؟!

ـ قال : ليس لدينا تقدير لعدد الوفيات لأنه أمر وارد أن يحدث خاصة والعائدون كانوا ينتظرون أحياناً فترات طويلة معرضين لظروف جوية قاسية جداً وسط العراء .. أيضاً من تعرضوا للقتال يمكن أن تحدث بهم إصابات وهذا أيضاً وارد وسط مثل هذه الظروف لكننى أستطيع أن أقول أن الأعداد ليست كبيرة .

● سألت الوزير سليمان متولى : ما الأخطاء التى يمكن ان تكون قد وقعت فى عملية تسهيل عودة المصريين وخاصة انها بدات بعودة مفاجئة بعد الغزو وباعداد كبيرة ؟!

ـ قال : طبعاً نحن فوجئنا بالغزو العراقى لكننا استطعنا بسرعة جداً تنظيم جهود الدولة كلها من خلال غرفة عمليات واحدة الكل يشارك فيها من واقع تخصصه ويكون الجهد كله مجمعا لتأدية الخدمة المطلوبة وعملية التنسيق هذه لم تستغرق سوى أيام .. ربما الناس الذين انتظروا فى الأسبوع الأول ربما أحدث



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١/٤/١٤

هذا تراكمات بأعداد كبيرة جدا فى العقبة قبل ان نقوم بتوفير وسائل لنقلهم . . لأن ما كان موجوداً هو الخط المنتظم بشكله الطبيعى قبل أن نوفر أعداداً إضافية من البواخر ولذلك وصل التزاحم إلى حد أن باخرة واحدة دخلها خمسة آلاف فرد بينما هى حمولتها ألف وخمسمائة فقط ! وبالطبع يمكنها نقل هذا العدد لكنها ليست مجهزة بوسائل الإنقاذ لكل هذا العدد . . وهذا دفعنا إلى محاولة توفير البواخر بأعداد كافية وليس من السهل توفير البواخر لأنها فى أماكن عملها الطبيعى وتستغرق رحلة لكى تصل إلينا . ثم كانت الاستعانة بالطارات فى النقل الجوى ثم كانت أيضاً قدرات المواني . فميناء نويبع يستقبل باخرة واحدة فقط جهزناه فى أربعين يوماً وأضفنا إليه رصيفا آخر لكى يستقبل باخرتين فى وقت واحد . ونحن نجهزه الآن برصيف ثالث .

وفى هذه الأزمة قمنا بفتح ميناء شرم الشيخ لأول مرة لكى تعمل البواخر فيما بين العقبة وشرم الشيخ . وهكذا أصبح لدينا ثلاثة خطوط من العقبة إلى السويس ومنها إلى شرم الشيخ ومنها إلى نويبع .

● سألت الوزير : هل نصحت الحكومة المصرية رعاياها فى الكويت والعراق بالعودة إلى مصر اسوة بما فعلته الدول الأجنبية مع رعاياها ليس فقط فى الكويت والعراق بل فى منطقة الشرق الاوسط كلها ؟ وخاصة ان هناك من يقول ان السلطات المصرية فى هذه الدول لم تفعل ذلك . وهذا يفسر بقاء المصريين هناك حتى اندلاع الحرب .. بينما يفسر ذلك . بان المصريين انفسهم لم يفكروا فى العودة مبكراً ظنا منهم ان الحرب لن تقع ؟

ـ أجاب الوزير : الحقيقة أنه ليس من واجبات السلطات المصرية أنها تعطى توجيهات أو تعليمات لأن المعلومات كلها كانت معروفة يوما بيوم من خلال وسائل الإعلام وتوقعات الحرب كانت معروفة وتحديد يوم ١٥ يناير كنهاية لمرحلة الحل السلمى كل هذا كان معروفاً . . والحقيقة أنه حتى الآن هناك أناس متمسكون بالأرض وقاعدون فى المناطق الخاصة بها ولا يريدون أن يتركوها . . وهناك ناس مضى عليهم فى العراق عشرون سنة مثلاً ويتملكون

!

يحب صدام حسين الشعب المصرى « قد عنيه » بدليل انهُ يريد التخريب فى مصنع الكلور ليسمم مياه الشرب التى يشربها الشعب المصرى !!!

« و . م . ص »

!

لا تنظروا بريبة لدول الخليج لانكم تتصورون أن مستوى علاقتها بمصر قد يتغير بعد زوال الغمة . إن دول الخليج قد تعلمت من هذه النكبة مَنْ العدو ومَنْ الصديق ومَنْ الجار .. الحقود !

« و . م . ص »



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٢/١٩٩١

الأراضى هناك ويزرعونها وهناك تجمعات مصرية كاملة فعندما نقول لهم اتركوا مورد رزقكم وعودوا يصبح الأمر وكأننا نفسد عليهم حياتهم وهكذا كان الأمر متروكاً لهم خاصة والأمور كانت معروفة والحرب لم تكن مفاجأة على الاطلاق .. وهكذا فهناك من عاد وهناك من فضل البقاء وهناك من عاد ثم سافر مرة أخرى .. والواقع أن كل فرد هو صاحب قراره .

● قلت للوزير سليمان متولى : هذا السؤال لا يوجه إليك بصفتك الوزير الذى تحمل عبء عودة الآلاف من المصريين ولكنه يوجه إليك بصفتك وزيراً فى الحكومة المصرية وقبل ذلك بصفتك مصرياً ، ماذا بعد العودة المفاجئة ومحنة المصريين فى هذه العودة .. ماذا والمحنة ليست فقط فى العودة بل فى كثير من ظروف هؤلاء المصريين فى هذه الدول التى عادوا منها .. ماذا وجزء من لحم مصر الحى كان دائماً فى الخارج .. معرضاً مرة لغضب ليبيا إذا ساءت العلاقات فتتوقف التحويلات ويطرد الآلاف .. ومرة لبطش العراق وحجب التحويلات بل والعودة فى نعوش طائرة غامضة تحوى سرها فى أكفانها كيف ستتعامل مصر مع هذا اللحم الحى إذا قدر له ان يبقى فى الخارج ؟!. هل ستتوارى الاتفاقيات ويظل المصرى يقبل اقل الأجور واقل الظروف تحت ضغط اعبائه الداخلية ام ان هناك نظرة مستقبلية مختلفة لمصر للمصريين فى الخارج بعد المحنة ..؟!

ـ أجاب الوزير : الحقيقة أن هناك اتفاقيات عمل مع بعض الدول وربما حدث أن الحكومة تدخلت فى السنوات الأخيرة بالذات عندما ترتبت مشكلة واضحة بالنسبة للجالية المصرية فى العراق وبدأت بتخفيض النسبة التى يمكن تحويلها إلى مصر من العملة وبالطبع من سافر للعمل فى أى بلد خليجية لا يذهب لكى يحصل على ما يأكل به بل من المفروض أنه يحول جزءا من أجل أسرته فى وطنه بل والأكثر من ذلك أنه حتى المبالغ التى سمح بتحويلها لم تكن قابلة للصرف هنا فى مصر فى بنك الرافدين وهنا تدخلت الحكومة سياسيا بقوة من أجل صرف مبالغ العاملين وقد تذرعت العراق ببعض الصعوبات الاقتصادية لكن تم الاتفاق معها على تحويل المبالغ على دفعات .

والحقيقة أن المسألة تبدو كالمعادلة الصعبة لها اتجاهان .. فدستورنا يكفل حرية التنقل للمواطنين ويمكننا كحكومة أن نضع شروطا بمنع الخروج إلا من خلال عقد عمل مسبق مع الدولة الذاهب إليها المصرى مع تحديد الأجر الذى سيحصل عليه على أن يكون أجراً مناسباً لكى يكون للعامل المصرى قيمته الطبيعية بين قوى العمل الأجنبية الأخرى . وألا يصبح المصريون عملة رخيصة فى سوق العمل وهذا يتعارض مع رغبة جامحة فى أن كل فرد يريد أن يخرج وعدم قبول القيود على الخروج والعمل بالخارج .. إنما وجهة نظرى والرأى الغالب فى الحكومة اليوم هو أنه لابد من تنظيم لعملية الخروج هذه حتى تكفل للمصرى كرامته وفرصة للحياة الكريمة ونرجو أن نوفق فى هذا أو نجد استجابة من الناس لأننا نفعل هذا من أجل حمايتهم هم قبل أى شىء آخر .

وأعود لأقول إن هؤلاء العائدين لو كانوا قد وضعوا مدخراتهم فى البنوك المصرية بدلاً من البنوك الخارجية لكانوا قد احتفظوا بهذه المدخرات وما عانوا اليوم من ضياع كل ما يملكونه وثمرة عرقهم وجهدهم خلال سنوات طويلة .. وهى التى تصل إلى مليارات الجنيهات . إذا كانت العودة فى ظل الأزمة محنة .. فإن المحنة الأكبر هى فيما يلاقيه هذا الجزء من مصر وهو بعيد عنها . المحنة هى كل الظروف المحيطة بالهجرة المؤقتة كما تسمى .. فماذا حدث خلال هذه الهجرة المؤقتة للخليج عبر السنوات الماضية .. وكيف تنظر مصر لصورة هذه الهجرة فى السنوات القادمة .



ارتفاع نسبة تحويلات المصريين في البحرين بعد غزو العراق

المنامة ـ زغلول عبد المطلب

صرح السيد صبحى خاطر مدير بنك القاهرة فرع البحرين للاهرام بان التحويلات الى مصر والتى تمت عن طريق هذا الفرع خلال الشهور الستة الماضية قد ارتفعت بنسبة تزيد على الف فى المائة اى اكثر من عشرة امثال مستواها السابق .

واضاف ان هذا الارتفاع فى نسبة التحويلات جاء فى اعقاب غزو العراق للكويت وان استمرار ارتفاع المعدل على مدى الشهور التالية يعكس ثقة العملاء فى سلامة إستقرار الاقتصاد المصرى المصرى .

واوضح ان فروع بنك القاهرة فى الخارج وبخاصة فى منطقة الخليج ابلغت جميع عملائها بان حساباتهم وودائعهم لديها يكفلها الفرع الرئيسى للبنك بالقاهرة . وذلك فى حالة تعرض اى من هذه الفروع لاى طارىء نتيجة للظروف الاستثنائية الطارئة التى تعيشها منطقة الخليج حاليا .

كما اعرب عن اعتقاده بان اجراءات الاصلاح الاقتصادى الاخيرة والاقتراب بالسعر الرسمى للدولار الى مستواه الواقعى سوف تسهم الى حد بعيد فى استمرار ظاهرة ارتفاع معدلات التحويلات النقدية الى البنوك فى مصر مؤكدا ان التحويلات التى قام بها البنك كانت عبارة عن ودائع لعملائه اضافة الى مبالغ وردت اليه من مصارف اخرى لتحويلها الى مصر .

واوضح ان هناك كثيرين غير مصريين قاموا بتحويل مدخراتهم او بعض منها للبنوك المصرية فى القاهرة خلال مدة الشهور الستة الماضية .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٤/١٩٩١

العمـــالة العـــربية

تنعقد في هذه الآونة ، الاجتماعات السنوية لمنظمة العمل العربية ، وتأتي اهمية هذه الاجتماعات في ضوء ماتمخضت عنه حرب الخليج الثانية من اثار على اسواق العمل العربية عامة ، والاسواق الخليجية على وجه الخصوص . كما انها تتزامن مع العديد من التطورات الاقتصادية الهامة مثل الوحدة الاوروبية والتغييرات في اوروبا الشرقية وخلافه ، وكلها امور تنعكس باثارها السلبية على العمالة العربية المشتغلة بهذه الاسواق . وبمعنى اخر فان هذه الامور قد تدفع البلدان الغربية للتخلي عن العمالة العربية بها ، لمصلحة العمالة القادمة من شرق ووسط اوروبا ، وهو مايمثل مشكلة كبرى لدى الاسواق العربية المرسلة للعمالة ، خاصة في ضوء ارتفاع معدلات البطالة بها ، ومن هنا تتزايد حدة هذه المشكلة

ومن هنا اصبح من الضروري العمل على تنسيق سياسات العمل وخطط النمو المعمول بها داخل هذه الاسواق بغية وضع الاطر الملائمة لعلاج مشكلة الاختلالات باسواق العمل العربية ، وهو مايتطلب اجراء مسح شامل لمختلف القطاعات الاقتصادية لمعرفة الاحتياجات المستقبلية لهذه الاسواق والعمل على تلبيتها من داخل الاسواق العربية ، وليس من خارجها (كما يحدث الآن) .

فضلا عن ضرورة وضع الاتفاقيات العربية الخاصة بالتشغيل وانتقال العمالة موضع التنفيذ ، في كل الاقطار العربية ، المستقبلة والمرسلة لها . وهو مايتطلب اعطاء دفعة كبرى للاتفاقيات الجماعية (في اطار منظمة العمل العربية) ، والتقليل من الاتفاقات الثنائية التي تبرمها الحكومات مع بعضها البعض ، بعيدا عن مؤسسات العمل العربي المشترك ! !



٥٢١ مليــــون جنيه شهريا خسائر تحويلات المصريين فى ٤ دول عربيــــــة

كتب/ عبداللطيف وهبه

قدر د . عبد الهادى مقبل استاذ الاقتصاد بجامعة طنطا متوسط مافقدته مصر من تحويلات المصريين العاملين بالعراق والسعودية واليمن والاردن.. بـ٢ , ٣ مليار جنيه خلال الستة شهور الأولى من الازمة وهو مايفوق ايرادات قناة السويس والبترول عام ٨٩/ ٩٠ .

وأشار الى انخفاض ايرادات قناة السويس بنسبة ٢٤ ٪ بعد اندلاع الحرب فى الخليج . والى خسارة القطاع السياحى مايقرب من ٥٢٠ مليون جنيه . وأشار الى تدنى الكميات المصدرة من البترول رغم وجود فائض وبالتالى انخفاض الايرادات . وطالب د . عبد الهادى بالبحث عن مصادر للنقد الأجنبى للاقتصاد المصرى أكثر أمنا واستقرارا والبحث عن أساليب تعويضية سريعة بعد ازمة الخليج .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٤ / ١٩٩١

العمالة المصرية وتعمير الكويت

بقلم جمال بدوى

يثور جدل ساخن فى الصحف حول مساهمة شركات المقاولات المصرية فى عملية إعادة تعمير الكويت بعد تحريرها من الاحتلال العراقى ، وهى عملية ضخمة سوف تستغرق عدة سنوات وتتكلف أرقاما فلكية تفوق مائة مليار دولار ، ومن اجل ذلك تتسابق الدول الأوروبية على الدخول فى هذه العملية ، حتى ان وزير خارجية بريطانيا ـ دوجلاس هيرد ـ قابل أمير الكويت فى الطائف ، وبصحبته مجموعة من رجال الأعمال الانجليز ليكون لهم نصيب فى عملية التعمير ، وقيل أن مساعى الوزير البريطاني لم تؤت ثمارها لان وزارة الدفاع الأمريكية تعاقدت على تنفيذ المشروع باكمله ، وسدت الباب فى وجوه الجميع (!!) .

ومن شان هذه الأخبار التى تتداولها الصحف ان تترك أثرا سيئا فى نفس المواطن المصرى الذى يامل ان يكون له دور فى عملية تعمير الكويت ، خاصة وان دور العمال المصريين فى تعمير الكويت ـ وغيرها من دول الخليج ـ دور قديم وغير منكور من جانب اهل الخليج . واذكر اننى نشرت منذ خمسة شهور تقريبا حوارا دار بيني وبين السيد عبدالرزاق الكندرى ـ سفير الكويت ـ قال فيه : إن حكومة الكويت الشرعية بدأت تتلقى عروضا من شركات المقاولات الاوروبية للقيام بعملية التعمير ، وطلب منى السفير أن اطلب من الشركات المصرية ان تبادر بتقديم عروضها حتى لا تتخلف عن الركب ، ونشرت دعوة السفير فى حينها ، ولا ادرى ماذا كان رد فعلها عند اصحاب الشان .. حتى تفجر الحديث مؤخرا حول إهمال دعوة الشركات المصرية ، مما دفعني إلى الاتصال بالسيد ناصر الروضان وزير التجارة الكويتي الموجود حاليا بالقاهرة لاستجلاء حقيقة هذا الامر ، وقد فاجانى الوزير بقوله : إن كل ما يقال حول اتفاق حكومة الكويت مع الحكومة الأمريكية او غيرها ـ هو محض خيال ، ولم تبدا حكومة الكويت حتى الآن بإعداد مشروعات إعادة بناء الكويت لان ذلك يتوقف على حجم الخراب الذى أصاب الكويت ، وانها عندما تفعل فسوف يكون لمصر وابناء مصر النصيب الأول ، ليس تقديرا لدور مصر المساند فى محنة الكويت فحسب ، ولكن تقديرا لدور العامل المصرى فى تعمير الكويت منذ بداية نهضتها ، ووعدنى الوزير باعطاء مزيد من الايضاحات حول هذه القضية بعد ان ينتهى من محادثاته مع المسئولين المصريين فى هذا الشان .

على اية حال ، نحن نرى ان مسالة مشاركة العمالة المصرية فى تعمير الكويت يجب ان تطرح بعيدا عن الحساسيات ، ويجب ان ننظر إليها فى إطار المصلحة المشتركة للطرفين ، فمصلحة الكويت فى ان تفتح ابوابها للعمال المصريين استمرارا للدور التاريخى الذى قاموا به فى تعمير الكويت ، ومصلحة مصر فى أن تتقدم بخبرتها العريقة فى الإنشاء والتعمير ، وتدخل مجال المنافسة مع الشركات العالمية .

فمصر التى بنت السد العالى والقناطر الخيرية وخزان اسوان .. لن تعجز عن إعادة بناء المدينة التى خربها الطاغية .



□ وزير التجارة والصناعة الكويتي يؤكد :

مصر تنفذ ١٣ ٪ من خطة تعمير الكويت

حقوق المصريين مكفولة ومضمونة وعقودهم سارية

اكد ناصر عبدالله الروضان وزير التجارة والصناعة الكويتي انه تم الانتهاء من وضع خطة طوارىء لتسيير الحياة فى الكويت بعد التحرير ، ومدتها ٣ اشهر وتتكلف ٥٥٠ مليون دولار ، تنفذ مصر فيها نحو ١٣ ٪ ، مشيرا الى انه تم - بالفعل - توقيع عقود مع مصانع الدواء المصرية ، قيمتها ٣٠ مليون جنيه ، بالاضافة الى توقيع عقود لعدد كبير من الأطباء والمهندسين المصريين للمساهمة فى خطة التعمير ، والذين سيدخلون الكويت فى الدفعة الأولى بعد التحرير مباشرة .

كما تم الاتفاق مع هيئة النقل العام على سفر اكثر من ٥٠٠ سائق الى الكويت بعد التحرير مباشرة ، واكد ان حقوق جميع المصريين العاملين فى الكويت مكفولة ومضمونة وعقودهم سارية للعودة ، للمشاركة فى خطة التعمير ، وسيتم عودتهم تباعا طبقا لاولويات التعمير .

جاء ذلك عقب اجتماع وزير التجارة والصناعة الكويتي مع الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد لبحث امكان وقدرات رجال الأعمال والشركات المصرية للمساهمة فى تعمير الكويت .

واضاف الوزير الكويتي ان خطة الطوارىء التى تستمر ٣ اشهر تعتمد على توفير الخدمات الاساسية والضرورية الغذائية والعلاجية للمواطنين ، وبعد الانتهاء منها سيتم وضع خطة لاعادة تعمير البنية الاساسية ، واشار الى انه لم يتم حتى الآن توقيع اية عقود مع اية شركات اجنبية للمساهمة فى المرحلة الثانية وسيتم مراعاة موقف مصر تجاه الأزمة فى مرحلة التعمير ، كما اشار الى انه لايمكن الاستغناء عن القدرات والكفاءات المصرية لتنمية المجتمع الكويتى وان مصر لها دور كبير فى ازدهار الكويت من قبل .

[البقية صفحة ١٠ عمود ٥]

وزير التجارة [بقية]

وقال انه بالنسبة للعملة الكويتية التى سلبها العراق من البنك المركزى والبنوك الكويتية فقد صدر قرار من وزير المالية الكويتى بالغائها بارقامها التى تم تحديدها .

واوضح ان هناك اجراءات اقتصادية سوف يتم اتخاذها للحفاظ على قوة الدينار الكويتى فى الاسواق العالمية ، وانه سيتم اعادة ترتيب اولويات الاقتصاد الكويتى فى مرحلة بعد الحرب ، بحيث يكون الجانب الأمنى على رأس الاولويات مع عدم الاخلال بخطط التنمية الكويتية والعربية . □

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٧/٢/١٩٩١

شركات مصرية لتعمير الكويت والعراق

وزير القوى العاملة يتحدث لآخر ساعة

ضوابط لحفظ حقوق العاملين المصريين فى الخارج

حديث : سهير الحسينى



كيف يتم التنسيق بين الاجهزة المصرية لاعادة تعمير الكويت والعراق والسعودية بعد انتهاء الحرب ؟ وماهو دور العمالة المصرية في إعادة البناء ؟ وماهو حجم مستحقات العمال المصريين العائدين من الكويت والعراق بعد ان تم حصرها ؟ وما هو دور وزارة العمل في الحفاظ على هذه الحقوق والعمل على استردادها ؟

ايضا لماذا تتعرض العمالة المصرية التي تخرج للعمل في المنطقة العربية دائما لضياع حقوقها او لسوء المعاملة ؟ وهل يرجع ذلك لضعف العقود ام لعدم حماية الحكومة المصرية لهم ؟ وما هي فرص التعيين امام الخريجين الجدد الآن ؟

حملت آخر ساعة هذه التساؤلات ووضعتها امام المسئول الأول عن العمالة في مصر عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة والتدريب . فقال : إن هناك تنسيقا يتم الآن بين الوزارات للعمل بعد انتهاء حرب الخليج على تعمير الكويت والعراق والسعودية عن طريق الشركات المصرية التي لها نشاط كبير في مجالات التعمير .. مع عودة العمالة المصرية للكويت والحفاظ على حقوقها .. كما اكد وزير العمل ان هناك ضوابط وضعتها الوزارة لحفظ كرامة العامل المصري وحقوقه وقد تم تطبيقها في الاتفاقيات الأخيرة بين الدول العربية ووزارة العمل في مصر .. وأنه تم تعيين ٢٣٢ الف خريج جديد .

ويبدأ وزير القوى العاملة والتدريب عاصم عبد الحق حديثه مع آخر ساعة بالقضية التي تشغل الشارع المصري الآن خاصة العائدين من الخليج فيقول :

— يجري حاليا التنسيق بين مختلف الوزارات للعمل بعد انتهاء حرب الخليج على تعمير الكويت والعراق والسعودية .. عن طريق الشركات المصرية التي لها نشاط كبير في مجالات التعمير .. وعودة العمالة المصرية للكويت مع الحفاظ على حقوقها .

واضاف وزير القوى العاملة والتدريب : بان مستحقات العمال المصريين العاملين بالكويت التي اظهرتها بيانات الحصر التي قامت بها الوزارة اوضحت أن هناك ١٥٨ الفا و ١١ استمارة للعائدين منهم ٦٩ الفا و ٦١٧ عاملا لهم ارصدة وعملات في البنوك وصناديق التوفير وتحويلات مجمدة بلغت نحو ١٨٩ مليونا و ٥٤٢ الفا و ٨٨٤ دينارا كويتيا .. و ٦٢ مليونا و ١١٨ الفا و ٩٩٢ دولارا و ٤ ملايين و ٣٨٠ الفا و ٦٩٧ الفا و ٧٧٨ ينا يابانيا و ٥ ملايين ليرة لبنانية و ١٠ ملايين دولار استرالي بخلاف عملات اخرى .

— واستطرد عاصم عبد الحق : إن عدد الإستمارات التي قدمت من العمالة المصرية التي عادت من العراق بلغت نحو ٢٣٢ الفا و ٣٧٧ عاملا . وبلغ إجمالي عملاتها في البنوك وصناديق التوفير والتحويلات المجمدة بالعراق مليارا و ٣٢٣ مليونا و ٨٤٤ الفا و ٢٢٤ دولارا بخلاف العملات الأخرى .

● هل تشمل هذه المبالغ القيمة النقدية للمتعلقات العينية او مكافآت نهاية الخدمة ومستحقات العائدين في صناديق التأمينات الاجتماعية بالكويت والعراق ؟

قال وزير القوى العاملة

— لا تشمل هذه البيانات القيمة النقدية للمتعلقات العينية او مكافآت نهاية الخدمة والاجور المستحقة ومستحقات العائدين في صناديق التامين الاجتماعي وأي مستحقات اخرى بالكويت والعراق .

متعلقات العائدين من الخليج

● التقديرات والاحصاءات تشير إلى ان ٦٧٠ الف مواطن هو رقم المصريين العائدين من الكويت والعراق .. ماذا اعدت الوزارة لهم بالتعاون مع الوزارات الأخرى ؟

قال وزير القوى العاملة :

— إن وزارة القوى العاملة والتدريب منذ الاجتياح العراقي لدولة الكويت .. اعدت مجموعات عمل لاستقبال العائدين .. مع الحرص على تيسير إنهاء إجراءاتهم في كافة موانيء الوصول اعتبارا من ٣ اغسطس عام ١٩٩٠ وذلك بالاشتراك مع الأجهزة المعنية .. علما بان الدولة قد وفرت لهم النقل المجاني من منفذ الرويشد على الحدود الأردنية العراقية سواء بالنقل البري او النقل الجوي .. وقد تم ذلك المجهود تحت إشراف اللجنة المشكلة برئاسة السيد المهندس وزير النقل والمواصلات .

— لقد قامت وزارة القوى العاملة والتدريب باستقبال العائدين في مكاتب القوى العاملة



بالمحافظات والمكتب الرئيسى بديوان عام الوزارة لحصر خسائرهم ومتعلقاتهم العينية . وقد انتهت الوزارة من تسجيل كافة العائدين حتى ١٥ يناير ١٩٩١ والوقوف على توزيعاتهم المهنية والجغرافية حيث بلغ عدد العائدين من القوى العاملة من الكويت ١٥٨١١١ والعراق ٢٣٢٢٧١ .. وبذلك يكون مجموع العاملين المصريين العائدين من الكويت والعراق حتى منتصف يناير ١٩٩١ هو ٣٩٠٣٨٢ .. كما تم حصر كافة متعلقاتهم المالية فى البنوك الكويتية والعراقية - كما ذكرت - والخسائر التى لحقت بهم .. وعلى ضوء ذلك تقدمت وزارة القوى العاملة والاتحاد العام لنقابات العمال بشكوى إلى المدير العام لمنظمة العمل الدولية عن طريق البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية فى جنيف بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ وذلك اعمالا لدستور منظمة العمل الدولية .. حيث عقد المؤتمر العام للمنظمة الدولية بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٩٠ اجتماعا على المستوى الوزارى لدراسة الاجراءات التى ستقوم بها منظمة العمل الدولية للحفاظ على حقوق هؤلاء العمال .

● وماذا تضمن التقرير المقدم من مصر فى جنيف عن حجم خسائرها الناتج عن حرب الخليج ؟

قال وزير القوى العاملة :

— بداية فإن مصر هى اكثر الدول تضررا من ازمة الخليج لأن نسبة العمالة المصرية العائدة تبلغ ٥٤ بالمائة من إجمالى العمالة العائدة من الكويت .. ايضا فإن حجم العمالة العائدة إلى مصر حتى الآن تجاوز النصف مليون عامل بقليل مع ملاحظة أن مشكلة العمالة العائدة لم تنته ولكنها بدأت وينتظر ان تزيد حدة مشكلة فى المستقبل .. وهذا يلقى على عاتقنا مسئولية إعداد ووضع الخطط والبرامج اللازمة للتقليل من اثار تلك الازمة من الآن .

ويضيف وزير القوى العاملة :

— كذلك اكدنا على ضرورة توفير التمويل اللازم لتقديم المساعدات للدول التى تأثرت من الأزمة .. مع ملاحظة ان الوضع الحالى لا يمكن ان يحتمل اتباع الاجراءات العادية .. وهى إجراءات طويلة ويستلزم تنفيذها وقتا طويلا .. ولقد اقترحت مصر على منظمة العمل الدولية خلال هذا الاجتماع أن تسعى لدى الدول التى جمدت ارصدة الحكومة العراقية لديها لصرف جزء من تلك الأرصدة لمواجهة صرف تحويلات العمالة المصرية من العراق ولقد وافقت المنظمة على هذا الاقتراح .. بالاضافة لأن تقوم المنظمة بالمساعدة فى حصول العمالة المصرية العائدة على حقوقها ومستحقاتها من اجور وحقوق تامينية ومدخرات وممتلكات واثاث والتى تتجاوز ١٠ مليارات دولار .

حقوق العمالة المصرية

● بعد الأحداث الأخيرة من الملاحظ أن العمالة المصرية التى تخرج للعمل فى الدول العربية غالبا ما تتعرض إما لضياع حقوقها أو لسوء المعاملة .. فهل هذا يرجع لضعف عقود العمل او الاتفاقيات ام لعدم حماية الحكومة المصرية لهؤلاء العمال ؟

قال عاصم عبد الحق :

— الواقع أن هذاالأمر فى حاجة إلى توضيح لأن كل عامل أو مواطن يخرج من مصر ومعه عقد عمل أو إعارة .. فهذا العامل لا يتعرض لأية مشاكل ولكن الذى يتعرض لسوء المعاملة وضياع الحقوق المادية .. العامل الذى يخرج من مصر بتاشيرة سياحية ولكن هدفه الأساسى البحث عن فرصة عمل مما يضطره إلى قبول وظيفة متدنية بأجر ضعيف . وبالتالى ايضا يتعرض لعدم الاستقرار وضياع حقوقه .. انا بدورى اتساءل ماذا نملك لهذا العامل خاصة وان الدستور ينص على حرية تنقل الأيدى العاملة .

● ولماذا لا توضع ضوابط لخروج العمالة المصرية على النحو الذى يحفظ للعامل المصرى كرامته وحقوقه ؟

— لقد وقعنا بروتوكولا مع الجانب الليبى فى هذا الخصوص والحقيقة أنهم احترموا هذا البرتوكول تماما .. ونتيجة لذلك اصبحت جميع طلبات العمل التى تتم الآن عن طريق وزارة العمل فى مصر .. لذلك تسير الأمور على نحو مقبول ومناسب .

مشروعات جديدة للعائدين

● لقد اعلنت الحكومة انها خصصت مبالغ ضخمة لعمل مشروعات جديدة لتشغيل الشباب والعمالة العائدة من الخليج فهل بدأ العمل بهذه المشروعات ؟

قال عاصم عبد الحق :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٧/٤/١٩٩١

— بالنسبة للمشروعات المخصصة للعائدين من الخليج فهى تتم من خلال وزارة التعاون الدولى حيث تصب هناك جميع الاعانات والمنح التى وصلت مصر لهذا الغرض .. كذلك يتم التنسيق مع الوزارات الانتاجية والخدمية والتى لديها فرص عمل .. اما وزارة العمل فهى التى توفر العمالة .. وعموما لقد تم إنشاء مشروعات جديدة بالفعل وتستوعب الآن جزءا من العمالة العائدة من خلال هيئة التصنيع والهيئة الاستثمارية .. بالاضافة إلى مشروعات اتخذ فيها القرار وسيبدأ العمل فيها على التوالى وسوف تستوعب عددا آخر من العمالة كمرحلة ثانية .. وهناك مرحلة ثالثة ورابعة ..

— كذلك من المجهودات التى قامت بها وزارة القوى العاملة للعائدين من الكويت والعراق .. الاتصال بالجانب الكويتى والاتفاق على صرف منحة عاجلة للعائدين من الكويت بواقع ١٢٠٠ جنيه وقد قامت الوزارة بصرفها بالفعل بالاشتراك مع بنوك القطاع العام الأربعة خلال ١٦ يوما حيث بلغ عدد المنصرف لهم والمستحقين لها طبقاً للقواعد التى تم الاتفاق عليها مع الجانب الكويتى وعددهم ١٤٦٧٣٧ مواطنا .. كما قررت الدولة عودة جميع العاملين العائدين والذين كانوا فى أجازات إلى أعمالهم مباشرة .. وقامت الوزارة بتعيين الخريجين العائدين من دفعات ١٩٨٣ على .ومابعدها من الدفعات الاستثنائية أسوة بزملائهم الذين تم تعيينهم وكذلك من دفعات ١٩٨٢ متوسط .

هذا بالاضافة إلى ماقدمته الدولة من تيسيرات وإعداد ابنية تعليمية على وجه السرعة لالحاق ابناء العائدين من الخليج فى المدارس وما تحملته من أعباء مادية لتجهيز هذه الفصول على وجه السرعة . كما إن وزارة القوى العاملة تقوم حاليا على ضوء ماأسفر عنه الحصر المهنى والجغرافى للعائدين بدراسة امكانية مساعدتهم على توفير فرص عمل لهم وإعداد برامج تدريب تحويلى للعمالة العادية لتاهيلها على الأعمال التى يتطلبها سوق العمل وكذلك تنمية فرص العمل بالخارج لالحاق من يرغب منهم للعمل فى إحدى الطلبيات التى ترد إلى الوزارة .

تعيين ٢٣٢ ألف خريج

● ماهى فرص التعيين امام الخريجين الجدد الآن ؟

قال وزير القوى العاملة

— لقد عينت الوزارة ٢٣٢ ألفا و ١٢٥ خريجا منهم ١٨٠ ألفا من الدفعات العادية من حملة المؤهلات العليا دفعة ١٩٨٣ والمتوسطة وفوق المتوسطة دفعة ١٩٨٢ والباقى دفعات استثنائية .. وانه نظرا لوجود فائض فى بعض التخصصات التى يقل الطلب عليها .. فإن الوزارة تضع معايير موضوعية يتم توزيع الخريجين على أساسها .. وفقا لأسبقية التخرج والتقدير بالنسبة للمؤهلات العليا .. والمجموع للمؤهلات الأخرى .

— وأضاف الوزير انه عند توزيع الدفعات التى يحل عليها الدور فى التعيين تقوم الوزارة بعرض حجم المتقدمين من الدفعة .. واحتياجات أجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة ومنشآت القطاع العام منها على اللجنة الوزارية للخدمات للحصول على موافقتها .. وأكد الوزير انه كان للأفكار والتقاليد والعادات الموروثة والمكتسبة دور كبير فى الاندفاع نحو التعليم الجامعى والعزوف عن التعليم الفنى والمهنى والأعمال اليدوية .. ولهذا تم الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم والمحافظة على تخصيص ١٠ بالمائة من خريجى مرحلة التعليم الأساسى لتوجيههم للالتحاق بمراكز التدريب المهنى .. إلى جانب اصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة الذين يرغبون فى التدريب على حرف ومهن يتطلبها سوق العمل وذلك حتى يمكن تلبية الاحتياجات الفعلية المتزايدة من العمالة الفنية التى يعانى منها سوق العمل .. كما تم الاتفاق مع وزارة الصحة لاجراء تدريب تحويلى لحملة دبلوم التجارة على المهن الادارية المساعدة للتمريض .

ولقد وضعت وزارة القوى العاملة والتدريب البيانات المتعلقة بتحديد العجز والفائض من الخريجين على المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء .حتى يمكن الربط بين التخصصات المختلفة واحتياجات سوق العمل .



المصدر : الــــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٣/١٩٩١

ترتيبات لسفر العمالة المصرية للخليج
المرحلة الأولى تشمل العاملين بالتعمير والكهرباء

كتب ـ محمد عبدالعليم :

اكد عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة بان دول الخليج ، خاصة السعودية والكويت ، ستقوم باستيعاب معظم العمالة المصرية . واضاف بان هناك اقبالا مكثفا من دول الخليج على طلب العمالة المصرية . واشار الوزير الى اعلان حالة الطوارئ لعودة المصريين للكويت ، ووجود تنسيق بين الوزارات المعنية . واوضح ان أجهزة الحكومة فى قطاعات التعمير والكهرباء سوف يتم الاعتماد عليها فى المرحلة الاولى ، لتطهير آثار الحرب ، ومساعدة السلطات الكويتية فى تطهير الكويت من العناصر المندسة من العراقيين . واضاف فى تصريحات لـ " الوفد " ان المرحلة الاولى تشمل التعاقد مع العمالة فى البنوك

والجهاز الادارى ، على ان يتوالى سفر العمالة الاخرى . واكد صدور تعليمات الى مديريات القوى العاملة لاجراء رقابة على تسفير العمالة المصرية الى دول الخليج . من خلال المكاتب ، منعا من استغلال المواطن .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩١/٣/١٠

■ ولى عهد الكويت فى لقائه بالمهندس الكفراوى :

مصر تجدد قصر البيان لتمارس منه الحكومة أعمالها

كل مصرى كان يعمل بالكويت له حق العودة لعمله

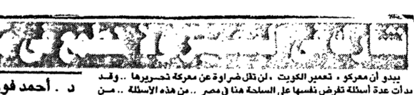
الكويت ـ من امين محمد امين : رحب الشيخ سعد العبد الله ولى العهد الكويتى بالعمالة المصرية ومساهمة الشركات المصرية فى تعمير الكويت .

واكد ـ فى لقائه لثانى مرة بوفد وزارة التعمير برئاسة المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ـ ان كل مصرى كان بالكويت قبل الثانى من اغسطس ومعه إقامة صالحة من حقه ان يعود الى بلده الثانى ، ويحصل على جميع مستحقاته بالكامل .

حضر اللقاء السيد امين نمر سفير مصر الجديد فى الكويت . وتقوم القنصلية المصرية بالكويت حاليا بصرف وثائق سفر وتصاريح مرور المصريين التى حالت ظروف العدوان العراقى دون استطاعتهم السفر الى الوطن عبر الطريق البرى من السعودية الى مصر .

كما صرح المهندس الكفراوى لدى عودته الى القاهرة أمس بأن مصر تبدأ خلال اليومين القادمين باصلاح قصر البيان لتبدأ الحكومة الكويتية مزاولة اعمالها من مقرها الرئيسى به . واضاف انه تجرى حاليا مباحثات لقيام مصر بدورها فى اقامة محطات الكهرباء والميكروويف والأقمار الصناعية التى تم تدميرها بالكامل .

ويحمل المهندس الكفراوى رسالتين شفهيتين من ولى العهد الكويتى الى الرئيس حسنى مبارك والدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء .



يبدو أن معركة « تعمير الكويت » لن تقل ضراوة عن معركة تحريرها .. وقد بدأت عدة أسئلة تفرض نفسها على الساحة هنا في مصر .. من هذه الأسئلة .. من سيعمر الكويت ؟ وهل ستكون الأولوية للشركات الامريكية والانجليزية باعتبار أن أمريكا وبريطانيا تحملتا العبء الأكبر في العمليات العسكرية ؟ وأين الشركات المصرية في اعادة تعمير الكويت ؟ .

د . أحمد فوزى توفيق

استاذ مساعد بطب عين شمس

وهنا في مصر .. يوجد رأيان .. الرأى الاول أو الفريق الاول .. يرى أصحابه .. ان عرض هذه القضية حاليا .. ربما يسبب حرجا لاخواننا الكوايته .. ويرون أيضا أن ذلك ربما ينتقص من كرامتنا ؟؟!

الرأى الثانى وهو الذى يحمل أصحابه شعار .. كفانا حساسيات .. كفانا كسوفا وخجلا !! ويرى أصحاب هذا الرأى ضرورة المبادرة من جانبنا وعرض أمكاناتنا في هذا المجال على المسئولين الكوايته .. حتى تأخذ مصر دورها ومكانها الطبيعى في « تعمير الكويت » ... والحق أننى كنت أظننى مع الفريق الاول .. ولكن بعد تفكير وتأن .. ومحاولة لاستثمار فوائد الدرس القاسى الذى نعيشه إننا قد خسرنا ٣٠ مليار دولار وربما اكثر .. بخلاف أننا تضررنا في كل أوجه الحياة في مصر .. فقد تضخمت المشكلة بعد عودة اكثر من مليون مصرى من العراق والكويت وغيرهما من دول الخليج .. والان وقد أوشكت معركة التعمير أن تبدأ .. احسب ان لدينا هنا في مصر نفس الدوافع التى تجعلنا نبادر بالاشتراك بكل ثقلنا وامكاناتنا في اعادة تعمير الكويت ... ليس انتهازا للفرص أو طمعا في مغانم ولكن تصحيحا لاوضاع خاطئة جاء الوقت للاعتراف بها ومحاولة التخلص منها .. وأول هذه الاوضاع أو هذه القضايا هو أنه يجب أن نعيد النظر كعرب في مفهومنا لمعنى « الثروات » .. يجب أن نعرف ونعترف أن الثروة البشرية تعادل ان لم تكن تفوق الثروة المادية .. يجب علينا في المرحلة القادمة محاولة دراسة كيفية تقليل الفجوة بين الثراء والفقر في اطار من تبادل المنافع والمصالح وهنا نكون قد حققنا وبطريقة مشروعة عادلة .. أهم ضمانات حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة .. وبقناعة كاملة أطالب مصر التى لا تتوانى ولا تتأخر عن دعم الجميع ... ولكن في نفس الوقت أطالبها بان تتمسك بحقوقها .. وتطالب بها .. وهنا يجب أن تطرح قضية مشاركة مصر في تعمير الكويت بعيدا عن أى حساسيات أو حرج ... فقد استطعنا تعمير بورسعيد بعد العدوان الثلاثى بعد ٦ شهور من الحرب واستطعنا تعمير مدن القناه بعد حرب ٦٧ و ٧٣ في وقت وجيز .. بالاضافة لسابق خبرتنا في الدول العربية الشقيقة في مجال البناء والتعمير ... ولا شك أن من مصلحة الكويت أن تفتح أبوابها لشركات مصر وعمال مصر لتعميرها تلك الخطوة الواجبة ستحافظ على أموال العرب للعرب .. وتقلل من الاعتماد على الاجانب في كل شىء ...



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٣/١٩٩١

عاصم عبدالحق ... وزير القوى العاملة والتدريب

فى حوار الجمهورية الاسبوعى

جاهزون للمشاركة فى تعمير الكويت

▪ قناة السويس تساهم فى تطهير مسرح الحرب

مشروع قانون جديد لتنظيم العمالة المصرية بالخارج

□ أغلقت ٨٩ مكتب سفريات .. وباقى ٦١

عقود العمل تبرم فى الشقق المفروشة والفنادق



نستطيع أن ننافس الشركات العالمية
والكرة فى ملعب صانع القرار الكويتى

عاصم عبدالحق

قبل اكتشاف النفط كان المثقفون المصريون هم رسل الحضارة وحملة مشعل «العلم» والاستنارة الى سائر أنحاء العالم العربى

وبعد تدفق أبار النفط فى صحارى الخليج القاحلة كان العمال والفنيون والاداريون والخبراء المصريون هم كتائب «العمل» التى شيدت مدنا وصروحا مزدهرة فى هجير الصحراء العربية

وبطلائع العلم وكتائب العمل .. ضربت مصر المثل على العطاء - بلا من ومن غير أذى إنطلاقا من مقتضيات مكانتها كقلب للجسد العربى، ومكانتها كرائدة له، ونسجت الوشائج التى تجسد معنى الانتماء القومى والرابطة القومية التى تجمع العرب من المحيط الى الخليج

وعندما لاحت الاخطار فى الافق لم تجفل مصرى، ولم تبخل بدماء جنودها وأرواح أبنائها .. حتى خارج حدودها .. بل نودا عن حدود الدول العربية الاخرى

ورغم تبدل الاحوال وتعاقب الفصول .. يظل واقع الحال يقول أن المال لايغنى عن الرجال، ولا النفط يغنى عن العرق والدم

والسؤال الذى يطرح نفسه اليوم بعد أن هدأ بركان الخليج : ماهو الدور المصرى - بالعلم والعمل - فى مرحلة تعمير مادمرته الحرب؟

هل نحن جاهزون هنا فى مصر للقيام بهذا الدور الحيوى؟ وهل الدول العربية الخليجية تضع هذا الدور المصرى فى اعتبارها أم أنها ستفضل الشركات الاجنبية والعمالة الاسيوية مثلما كان بعضها يفعل قبل اندلاع ازمة الخليج؟!

دعونا نبحث عن اجابة لهذه الاسئلة، وما يتفرع منها، من خلال هذا الحوار مع عاصم عبدالحق وزير القوى العاملة والتدريب



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٣/١٩٩١

□ « الجمهورية » : السؤال الذى يشغل الكثيرين الان – يا سيادة الوزير – هو الدور الذى يمكن أن تقوم به مصر فى تعمير الكويت ، والعراق ، ودفع عجلة الحياة بباقى دول الخليج .

هل يمكن أن تعطينا – أولاً – صورة عامة عن وضع العمالة المصرية فى البلدان العربية على النحو الذى كان قائما قبل نشوب الحرب الاخيرة ؟

● الوزير : تتوزع خريطة العمالة المصرية عبر أحد عشر دولة عربية ، كان للعراق النصيب الاوفر منها حيث بلغ عدد المصريين العاملين هناك ٨٥٠ ألف ، تليه السعودية بنصيب ٥٦٤٣٤٤ ، ثم الكويت ١٧٩٥٠٠ ، والاردن ١٢٥٤٠٢ ، والامارات العربية المتحدة ٨٣٧٣٥ ، وليبيا ٥٨٠١٣ ، واليمن ٣١٦٠٠ ، وقطر ١٨٨٠٠ ، وسلطنة عمان ١٢٠٠٠ ، والسودان ٤٢٩٠ ، وأخيراً البحرين حيث يعمل بها ٢٠٠٠ مصرى .

أى أن إجمالى العاملين المصريين بهذه البلدان كان عشية حرب الخليج ١٫٩٢٩٫٦٨٤ ، أى ما يقرب من مليونى مصرى .

عاصفة الصحراء

□ « الجمهورية » : كيف أثرت أزمة الخليج على هذه العمالة المصرية ، وبخاصة فى منطقة المواجهة الساخنة .. نعنى فى الكويت والعراق ؟

● الوزير : حتى يمكن إلقاء الضوء على تأثير أزمة الخليج على العمالة المصرية تجدر الاشارة إلى الحقائق التالية :

١ – يبلغ حجم العمالة المصرية فى الكويت – كما قلنا – ١٧٩ ألفا و٥٠٠ مصرى ، وفى العراق ٨٥٠ ألفا ، أى أن إجمال العاملين المصريين بهاتين الدولتين فقط يزيد عن مليون مصرى أى أكثر من نصف العاملين المصريين فى سائر الاقطار العربية .

٢ – يبلغ عدد العاملين المصريين فى العراق والكويت من ذوى الوظائف الدائمة بالحكومة والقطاع العام فى مصر ٤٢ ألف مواطن بنسبة ١٣٫٦٪ من إجمال العمالة فى الدولتين .

٣ – يبلغ عدد المصريين ممن يعملون لحساب أنفسهم أو القطاع الخاص ٩٨٧٥٠٠ بنسبة ٨٦٫٤٪ .

٤ – بلغ عدد المصريين العائدين من الدولتين ، حتى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠ ، حوالى ٣٩٠ ألفا . وبالطبع فقد عاد عدد آخر بعد هذا التاريخ . والرقم المؤكد هو أن عدد من عادوا من الكويت وحدها يبلغ ١٥٨ ألفا .

□ « الجمهورية » : هل لدى وزارة القوى العاملة والتدريب تقدير لحجم الآثار الاقتصادية الناجمة عن ذلك ؟

● الوزير : حتى يمكن حساب هذه الآثار يجب التعرض أولا إلى العناصر الاساسية لتقدير الخسائر . ويمكن حصر هذه العناصر على النحو التالى :

١ – التحويلات المصرفية للعمالة المصرية فى كل من الكويت والعراق وتقدر بنحو ٢٫٤ مليار دولار سنويا .

٢ – الاستثمارات المطلوبة لتوفير فرص عمل للعمالة العائدة وتقدر بحوالى ٤٫٥ مليار دولار .

٣ – الخسائر المادية المباشرة التى لحقت بالعمالة العائدة (أجور – مكافأة نهاية الخدمة – أرصدة بالبنوك – تحويلات مصرفية مجمدة – متعلقات عينية) وتزيد فى جملتها عن ١٠ مليارات دولار .

٤ – تكاليف نقل العمالة العائدة والتى تدور فى حدود ٣٠٠ دولار للفرد .

٥ – نفقات التدريب التحويلى للعمالة العائدة .

٦ – مقدار الزيادة فى الدعم السلعى للمواد الغذائية والبترول نتيجة لعودة هذه الاعداد بشكل مفاجىء ودخول مايزيد عن ١٧ ألف سيارة .

بالاضافة إلى إنخفاض الدخل السياحى ودخل قناة السويس وحصيلة تصاريح العمل والتأمينات الاجتماعية وعائدات شركة مصر للطيران وغيرها من الآثار غير المباشرة .

وعموماً فإن التقدير التفصيلى لخسائر العمالة المصرية العائدة من الكويت حتى ٣١ يناير ١٩٩١ يبلغ حجمه الاجمالى ١٥٫٥ مليار دولار ، ويبلغ حجمه الاجمالى بالنسبة للعمالة العائدة من العراق ١٤٦٠ مليون دولار . أى أن إجمالى خسائر العاملين العائدين من الدولتين يصل إلى أكثر من ١٦ مليار دولار . بالاضافة إلى الخسائر الناجمة عن عودة ٦٠ ألف مصرى من الاردن .

حرب التعمير

□ « الجمهورية » : بعد التضحيات الغالية التى قدمتها مصر فى أزمة الخليج ، كانت هناك آمال كبيرة فى أن يكون لمصر نصيب كبير يتناسب مع هذه التضحيات فى تعمير الكويت ؟!

● الوزير : إن تحرير الكويت لم يتم إلا منذ بضعة أيام قليلة . ولابد أن يسبق رجوع الكويتيين أنفسهم مرحلة تطهير الكويت من الالغام والجثث وآثار الدمار الناجمة عن الحرب . وفى مرحلة التطهير هذه تعمل هيئة قناة السويس جنباً إلى جنب مع الشركات الاجنبية . وبعد التطهير ستأتى مرحلة التعمير .

□ « الجمهورية » : لكن ذلك لم يمنع السلطات الكويتية من الاتفاق والتعاقد فعلا مع عدد من الشركات الامريكية والاوروبية ؟!

● الوزير : فى حدود معلوماتى لم توقع أية عقود بعد . والتعاقد الوحيد الذى نما إلى علمى هو ذلك الذى تم مع



اشترك فى الحوار مع العدد الاسبوعى
حسن عثمان
عبد الحليم محمد
يسرى السيد

شركة « بكتل » الامريكية وهى شركة إدارة ، قامت باعداد دراسة عن تعمير الكويت نظير مليار دولار . لكن التعاقدات فيما يتعلق بالتنفيذ لم يتم إبرامها بعد .

□ « الجمهورية » : هل نحن جاهزون فعلا للقيام بدور فعال فى تعمير الكويت على نطاق كبير ؟

● الوزير : نحن جاهزون بكل شىء



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١/٣/١٤

إذا ما رأت السلطات الكويتية الاستفادة من الخبرات المصرية المشهود لها بالكفاءة فى مجالات وقطاعات متعددة .

« الجمهورية » : بماذا نحن جاهزون ؟

● ● شكلنا لجنة برئاسة رئيس الوزراء

منذ أسبوعين ، واتفقت اللجنة على أن يقدم كل وزير قائمة بالشركات الناجحة التى لديه والتى يمكن أن تشارك فى عملية التعمير بكفاءة وعلى مستوى يناظر كبريات الشركات العالمية . وقد قدم الوزراء هذه القوائم ، بالاضافة إلى أن وزارة القوى العاملة والتدريب قدمت تقريرا وافيا عن العمالة المصرية المتاحة فى شتى القطاعات .

□ « الجمهورية » : لاحظنا أن رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور ذهب إلى الكويت واصطحب معه رجال الاعمال البريطانيين . ماذا فعلتم كحكومة بهذا الشأن ؟ وهل بحثتم قضية تعمير الكويت ، والعراق ، مع القطاع الخاص المصرى ؟

● ● الوزير : تعلمون أن المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان والتعمير قد سافر إلى الكويت وقام باتصالاته هناك وقدم إلى مجلس الوزراء تقريراً مفصلا عن حجم الدمار الذى أصاب الكويت وما يمكن أن تساهم به الخبرات المصرية فى إزالة هذا الدمار وإعادة تعمير الكويت . ولاشك أن الحصر للامكانات المصرية التى يمكن أن تساهم فى هذا التعمير سيضم الكفاءات الموجودة فى مصر سواء كانت من القطاع العام أو القطاع الخاص .

فلسفة التبرير

□ « الجمهورية » : ما رأيك فيما ذهب إليه كاتب كويتى مؤخراً بأن إمكانات المصريين لا تتناسب مع حجم هذه العملية الكبيرة ولذلك إتفقنا مع الامريكيين والانجليز ؟!

● ● الوزير : نستطيع أن ننافس شركات أجنبية وعالمية وقد أثبتت العمالة المصرية كفاءتها داخل مصر وخارجها . وعلى سبيل المثال فإن شركات الكهرباء المصرية قامت بانجاز مشروعات عملاقة داخل مصر وخارجها ، بل فى الكويت ذاتها قبل أزمة الخليج . كذلك قام قطاع التعمير بدور كبير .. وكثير من المنشآت التى تزهو بها دول الخليج هى من إنجازاتها ومن مفاخر قطاع التعمير المصرى . والخبرة المصرية فى مجال التليفونات لا تحتاج إلى دليل بعد إنجاز هذه الشبكة الهائلة من الخطوط التليفونية فى سائر أنحاء مصر . فكيف لاتستطيع هذه الخبرة أن تفى باحتياجات الكويت ؟! وغير ذلك توجد الكثير من الخبرات المصرية ذات المستوى العالمى فى مجالات أخرى مثل المستشفيات والبنوك وغيرها .

القرار .. والجواب

□ « الجمهورية » : هل يمكن أن ندخل فى عملية تعمير الكويت كشركاء لشركات أجنبية ؟

● ● الوزير : تبقى هذه المسألة هى الاخرى رهناً بالقرار الذى ستتخذه السلطات الكويتية فى إطار خطتها ونظرتها لعملية تعمير بلدها . لكننى أعتقد أن الشركات الاجنبية التى يمكن أن تشارك فى هذه العملية ستحتاج بالضرورة إلى العمالة المصرية لان أوروبا لن تستطيع أن توفر ٢٠٠ ألف عامل مثلا للعمل بالكويت . ومع ذلك فإن ما يهمنا ليس هو العمالة فقط بل يهمنا بالدرجة الاولى أن تحصل شركاتنا ، العامة والخاصة ، على عمليات تسليم مفتاح .

□ « الجمهورية » : لماذا لا نقيم شركة عملاقة لهذا الغرض تساهم فيها الحكومة والقطاعان العام والخاص .. حتى تكون قادرة على المنافسة ؟!

● ● الوزير : عندنا شركات عملاقة ، مثل هيئة الاتصالات القومية وكبريات شركات المقاولات .. الخ .

□ « الجمهورية » لكن الاستثمارات المطلوبة لتعمير الكويت تبلغ ١٠٠ مليار دولار فى حين لاتتجاوز طاقة شركاتنا مليار دولار فى السنة ؟!

● ● الوزير : السؤال الذى يسبق سؤالكم هو : ماهو حجم العمليات التى سترسو على الشركات المصرية ؟ فلتكن هناك اولا عمليات كبيرة مطلوب القيام بها . بعد ذلك لن تكون هناك مشكلة وعلى سبيل المثال فان لدينا فى مصر ٥ - ٦ شركات مقاولات عملاقة هذه الشركات يمكن ان تعمل فى اطار واحد اذا رسا عليها عطاء كبير .

وباختصار لن تكون هناك مشكلة من جانبنا اذا ما كان القرار الكويتى هو الاستعانة والاستفادة بالخبرات المصرية وبالطبع فإننا نعرف ان اطرافا متعددة تحاول التأثير على هذا القرار كل لصالحه ومصلحته وعلى اى حال فأن الكرة فى ملعب الكويت الان واقول بكل امانة ان حكومتنا لم تقصر بهذا الشأن على الاطلاق ولاتنسوا ان الكويت كان يعمل بها رعايا من ١٠٣ جنسيات قبل الحرب .

□ « الجمهورية » عندما تم ترحيل مليون يمنى من السعودية .. لماذا لم نتقدم بمشروع لاحلال عمالة مصرية ؟

● ● الوزير : هذا المليون لم يكن كله قوى عاملة بل يشمل الاسر ايضا ثم ان معظم اليمنيين كانوا يعملون بقطاع الاعمال . اى فى دكاكين ومحال تجارية وماشابه ذلك وبصرف النظر عن هذه التفاصيل فان السعودية كانت اكبر دولة خليجية لجأت الى العمالة المصرية خلال الازمة واخذت ١٠٠ الف زيادة لان السعودية هى اكبر سوق للعمالة بعد العراق وقد طلب وزير النقل السعودى ان نوفر لهم ٨ الاف مهنى فى مجال الرصف وإعادة التعمير بالاضافة الى ١٠ الاف سائق و٥ الاف طبيب وجزار خلال موسم الحج .

(قانون الكفيل)

□ « الجمهورية » هل سنستمر فى قبول اوضاع مهينة للعمالة المصرية مثل نظام « الكفيل » ؟!

● ● الوزير : فى اطار الدستور والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ المعمول به حاليا يكون خروج العمالة المصرية للعمل بالخارج فى اطار القنوات التالية .

اولا : الاتفاقيات الجماعية التى تتم تنفيذا لاحكام الاتفاقيات المبرمة مع الوزارات للتعاون الفنى (الصحة -

التربيه والتعليم)

ثانيا - التعاقدات الجماعية والتى تتم من خلال شركات القطاع العام

ثالثا - التعاقدات الشخصية التى تتم بمعرفة السفارات العربية فى مصر .

رابعا - التعاقدات التى تتم بمعرفة وزارة القوى العاملة والتدريب تلبيـة للاحتياجات المطلوبة

خامسا - التعاقدات التى تتم بمعرفة مكاتب الحاق العمالة بالخارج المرخص لها بالعمل وتعمل تحت رقابة الوزارة واجهزة الامن .

سادسا - المسافرون للبحث عن عمل بالخارج تحت ستار السياحة وذلك للدول التى لاتشترط تأشيرة دخول اليها (مثل العراق الاردن واليمن وليبيا)

ومنذ العمل بهذا القانون بدءا من يناير ١٩٨٣ والوزارة تراقب تطبيقه باعتباره اول قانون لتنظيم سفر العمالة المصرية بالخارج حتى يمكن تقييم النتائج التى اسفر عنها التطبيق وقد اسفرت النتائج عن عدد من الحقائق .

اولها - ان هذا القانون لايعالج ظاهرة المغادرين بغرض السياحة للبحث عن عمل وخاصة الى الدول التى لاتشترط تأشيرة دخول مسبقة اليها وما احدثه تدفق المصريين الى هذه الدول من ظاهرة سلبية .

وثانيها - ان القانون المعمول به يستثنى السفارات والقنصليات العربية والاجنبية من الرقابة على التعاقدات التى تتم عن طريقها وما اسفر عنه من سوء معاملة المصريين امام هذه السفارات فضلا عن استغلالها لجانب العرض بالتعاقد مع المصريين بأجور منخفضة .

وثالثها - تلاعب المكاتب المرخص لها فى عمليات الحاق العمالة المصرية .

(ضريبة الرأس)

○ « الجمهورية » . ماذا فعلتم ازاء هذه النتائج السلبية ؟

●● الوزير : على ضوء هذه النتائج سرنا فى خطين متوازيين حيث قمنا اولا باغلاق ٨٩ مكتب سفريات والباقى ٦١ فقط .. اقول بصراحة ان قلة منها فقط ممتازة والباقى غير ملتزم ثم قمنا بمقارنة القانون بالواقع فتبين لنا ان العقود تبرم فى الشقق المفروشة والفنادق وعن طريق صناديق البريد حيث يجرى الاعلان عن طلب مهنة معينة لعدد ٥٠٠ مثلا .. فيصل الى المعلن ٥٠٠٠ طلب يصل الى مصر ويسكن فى شقة مفروشة ثم يبدأ فى مساومة العمال المتقدمين للعمل .. حيث يأخذ اتاوة على « الرأس » .

بل ان بعض هذه الاعلانات مشينة وقد قرأت بنفسى احد الاعلانات التى تطلب شاغلين لوظيفة معينة فاتصلت برقم التليفون المكتوب فى الاعلان قال لى الشخص الذى رد على مكالمتى : كلمنى عن نفسك باللغة الانجليزية . كلمته وقلت له اننى محاسب وذكرت له بعض البيانات عن تاريخ وظيفى وهمى . قال لى : اذهب فى اليوم التالى الى العنوان الفلانى . فى الصباح اتصلت بمديرية بمكتب العمل بمدينة نصر وطلبت منه التفتيش على مايجرى فى هذا العنوان . ذهبوا فوجدوا طوابير لانهاية لها ووجدوا بالداخل محاسبا يعمل فى دولة خليجية صاحب العمل هناك على مايبدو « راضى عنه » فطلب منه السفر الى القاهرة لاحضار عمال عمل الاعلان .. وكان يطلب ٢٠٠٠ جنيه على الرأس !

هذه الملاحظات جعلت الوزارة تعد مشروع قانون يقضى بمعالجة هذه الظواهر السلبية التى اسفر عنها التطبيق بحيث يستهدف القانون الجديد :

١ - التأكيد على حماية العمالة الراغبة فى السفر الى الخارج من الاستغلال وضمان تعاقدها بأجور مجزية .

٢ - الغاء الاستثناء الذى كان ممنوحا للسفارات والقنصليات تمكينا للوزارات والهيئات العامة المبرم معها اتفاقيات للتعاون الفنى وضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ واستيفاء كافـة الاحتياجات تنفيذا لهذه الاتفاقيات .

٣ - ضمان مشاركة القطاع الخاص الجاد من خلال شركات منشأة طبقا لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يكون لديها القدرة المالية والفنية والادارية لمزاولة هذه الاعمال ورفع رأس مالها من ٢٠ الف جنيه الى ١٠٠ الف جنيه واشترط ان يكون المؤسسون مصريين وشددنا العقوبة من الحبس الى ٣ سنوات مع حق الادارة فى الغلق الادارى لحين انتهاء الدعوى القضائية .

سياحة العمل

○ « الجمهورية » كيف يعالج مشروع القانون الجديد مشاكل من يسافرون للعمل تسترا وراء السفر للسياحة الوهمية ؟

●● الوزير : اقترحنا تعديلا للمادة ٢٨ مكرر (٦) كان يقضى بالاتى : يشترط منح العامل الراغب فى البحث عن عمل بالخارج ترخيص عمل مؤقت لمدة ثلاثة اشهر بالشروط التالية :

١ - ان يكون لدى طالب الترخيص تذكرة سفر للذهاب والعودة .

٢ - ان يودع فى احد بنوك القطاع العام لصالح وزارة القوى العاملة والتدريب تأمينا نقديا قدره ٢٠٠ جنيه يخصم منه ما قد تتكلفه الدولة لتأمين عودته او عودة جثمانه من الخارج ويصدر وزير القوى العاملة والتدريب القواعد والاجراءات التى تنظم ايداع ورد هذا التأمين او الخصم منه !!

وقد اقترحت هذا التعديل لجنة مشتركة من وزارات الخارجية والداخلية والقوى العاملة تنفيذا لتوصيات اللجنة المشكلة برئاسة رئيس مجلس الـوزراء فى نوفمبر ١٩٨٩ .

لكن مجلس الدولة اعترض على هذه الضمانات المقترحة .

○ « الجمهوريـة » : ماسبب الاعتراض ؟

●● الوزيـر : اسس قسم التشريـع بمجلس الدولة اعتراضه وطلب حذف هذا النص على انه يتضمن قيدا على حق المواطن فى الخروج من البلاد او الهجرة او البحث عن عمل او لغير ذلك من الاغراض وهو مايتعارض مع نصوص المواد ١٣ و٤١ و٥٠ و٥١ من الدستور كما ان ماتضمنه النص من عدم رد قيمة التأمين المودع يعد مصادرة دون حكم

قضائى وهو مايخالف احكام المواد ٦٤ و٦٥ و٩٦ من الدستور
بالاضافة الى ان مجلس الدولة رفض اشتراطنا ان يكون مع المسافر تذكرة ذهاب وعودة او تصريح عمل محدد المدة انطلاقا من انه لايوجد مبرر عملى معقول يدعو المواطن الى اختيار طريق الترخيص المؤقت للخروج للبحث عن عمل مادامت حريته غير مقيدة بأمر من سلطة قضائية او لاى سبب اخر . ومن ثم طلب مجلس الدولة حذف نص المادة ٢٨ مكرر (٦) التى كانت مقترحة لمعالجة سفر هذه الفئات .
وسوف تظل هذه مشكلة كبرى .. نطلب المساعدة من كل صاحب فكر فى كيفية علاجها بما لايتناقض مع الدستور . مالحل ؟ ساعدونا !

(عقود اذعان)

□ « الجمهورية » الا تكون عقود العمل الجماعية احد المخارج من هذه الازمة ؟

● ● الوزير : كوريا وتايوان تقومان بتسفير سيول من العمال بعقود جماعية رخيصة جدا تنخفض الى ٣٠٠ ريال فى الشهر .. هذا فى حين اكتفيت بعدم الرد على طلب وصلنى لعمال باجر ٥٠٠ ريال على ان يوفر الطعام والمسكن للعامل فى شهر شوال لو لم يجد عملا ! وقلت للعاملين معى : لا تردوا على هذا الطلب الاستفزازى لان اقل اجر يمكن ان نقبله لابسط عمالناهو الف ريال .

□ « الجمهورية » :ألا تكون علاقاتنا السياسية الطيبة مع دول الخليج حافزا لهذه الدول لتجنب تقديم عقود الاذعان هذه ؟

● ● الوزير :هذا يمكن إذا كنت تستطيع أن تتحكم فى سوق عمالتك . ومن ناحية أخرى فإن بعض الدول - كالسعودية - تقول أن اقتصادها حر ، وصاحب العمل هناك حر ، وصاحب العمل يرفض ابرام اتفاقيات .

□ « الجمهورية » : نعود الى موضوع « الكفيل » .. لماذا لا تتحرك وزارتك لالغاء هذا الوضع المهين ؟

● ● الوزير : هذا موضوع داخلى نبحثه مع الدول التى تشترطه .. لكن المهم الآن هو كيف نحمى الشخص الذى يسافر بتأشيرة سياحية .. ورغم أهمية أن تعمل مصر على تنمية فرص العمل بالخارج انطلاقا من دورها الريادى بالمنطقة ، فإن الاهم والاساس الذى لابد منه هو ضرورة الاعتماد على الذات فى استيعاب قوة العمل المصرية .

(القاعدة الذهبية)

□ « الجمهورية » : كيف نصل الى تحقيق هذه القاعدة الذهبية ؟

● ● الوزير : هذه قضية كبيرة جدا وتحتاج الى كلام كثير ، لكن العناوين الرئيسية هى :
- معالجة مشكلة الانفجار السكانى .
- ربط برامج وسياسات التعليم باحتياجات سوق العمل .
- رفع معدلات التنمية .
- تغيير العادات والتقاليد الموروثة التى ما زالت تزدرى العمل اليدوى حتى لو لم تكن جواز مرور الى عمل مجز ومحتمل .



المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٣/١٩٩١

مساهمة العمالة المصريه في تعمير الكويت

• توسيع افاق التعاون بين دول الخليج ومصر وسوريا

كتبت : صفاء لويس

مازالت هناك اتصالات مستمرة بين اتحادات العمال الشعبية فى كل من مصر والكويت لوضع رؤية مستقبلية لامكان مساهمة العمالة المصرية فى تعمير الكويت .

هذا ما اكده احمد العماوى رئيس اتحاد عمال مصر ، موضحا ان اتحادات العمال ليس لها اى صفة تنفيذية ، الامر الذى يتطلب تشكيل لجان على مستوى حكومى فى كل من الدولتين لاتخاذ خطوات فعلية فى هذا المجال .

وبالفعل تقدم اتحاد العمال بطلب الى الحكومة لتشكيل لجنة ثلاثية تشمل وزارة الخارجية ووزارة التنمية الادارية ووزارة القوى العاملة حتى تتمكن تلك اللجنة من وضع خطة مدروسة ومبنية على ارقام حقيقية ، ومن ثم امكان تدارسها مع الحكومة الكويتية . وهذا ما لم يتم الاستجابة له حتى الآن رغم تقدمنا بهذا الطلب قبل بدء حرب الخليج .

كما اوضح ان المشروعات الدولية الخاصة بمستقبل العمالة المصرية فى البلدان العربية والتى يتم وضعها من قبل منظمة العمل الدولية مازالت تبحث وتنتظر التمويل اللازم لوضعها موضع التنفيذ من خلال الصناديق والمساهمات والاستثمارات من البلدان الخليجية .

●● واضاف احمد العماوى .. انه بالرغم من تفاؤل البعض حول مستقبل العمالة المصرية فى منطقة الخليج بصفة عامة وفى تعمير الكويت بصفة خاصة ، فى ظل ما تحتاج إليه الكويت من انشاء بنية اساسية ، وبالرغم من تصور البعض من ان التخطيط لاستيعاب العمالة المصرية فى منطقة الخليج سيتم من خلال الحكومات واصحاب العمل والعمال ، فى حالة قيام الشركات الامريكية والفرنسية بالتعمير مستعينة بالخبرة والتكنولوجيا فان هذه الشركات فى حاجة إلى الاستعانة بايد عاملة من المنطقة العربية وعلى راسها العمالة المصرية .

●● ورغم كل هذا .. يجب ان نضع التفاؤل جانبا ، وان نعيد تقييم الامور عمليا حتى لانسبح فى بحر من الخيال .. والكلام لاحمد العماوى .. قائلا .. إن العمالة المصرية مازالت فى حاجة ماسة لاعادة التدريب فى ظل مالدينا من مراكز تدريب تعمل بطاقة ٥٠٪ او لا تعمل على الاطلاق .

وقال إن العمالة المصرية كانت تستعمل السفر الى الخارج دون اعادة التدريب مما اثر على المستقبل الفعلى لتلك العمالة فى ظل المهارات المتوافرة لدى العمالتين الاسيوية والتركية وهما تعتبران المنافس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصـــــور

التاريخ : ١٥/٣/١٩٩١

الاول للعمالة المصرية فى منطقة الخليج العربى .

على سبيل المثال "اعمال البناء والانشاء" ، مازالت فى حاجة الى التدريب فى ظل ما فقدته من تخصصات دقيقة مثل عمل البلاط والقيشانى والخشب المعشق والنقوش الدقيقة فضلا عن انقراض نوع من الصنايعية فى مجال المبانى الفاخرة التى اصبحت سمة اساسية فى بلدان الخليج وتفوق العمالتين المغربية والتركية فى هذا المجال كما هو الحال فى انشاء الحرمين .

ايضا فيما يتعلق "باعمال النحاس" والتى بها فن عربى واسلامى فقد انقرضت هى الاخرى فى مصر تقريبا وماتبقى منها لايقوم إلا باعمال تقليدية حيث يتم عمل وحدة معينة ثم خرطها على ماكينة وتكريرها عدة مرات .

واوضح رئيس اتحاد العمال ان هناك عجزا واضحا بين فئة المهندسين وفئة العمال المهرة وهى العمالة الفنية ، التى تعمل بتكنولوجيا جديدة كما هو الحال فى اعمال الكومبيوتر وادارة الماكينات والمنشات بالآلات الحديثة ، وتتضح اهمية ذلك اذا علمنا ان منطقة الخليج باكملها تعمل بهذا الأسلوب العلمى المتقدم فى مجال البترول والضخ والملء والشحن .

●● وعموما يمكننا القول إن الفئة التى يمكننا التنافس بها هى فئة المهندسين وبعض الخريجين الفنيين واساتذة الجامعات وهذه الفئات ليست مطلوبة بكثرة فى الوقت الحالى .

التعاون الاستثمارى والتجارى

● وصرح الدكتور محيى الدين الغريب نائب رئيس المجلس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، بانه من المتوقع ان يتم انعقاد اجتماعات اللجان المشتركة بين مصر ودول الخليج وبين سوريا ودول الخليج لبحث وضع ما اتفق عليه فى دمشق موضع التنفيذ ، للتعجيل بتوسيع نطاق التعاون الاستثمارى والتجارى والفنى وتعبئة كل الامكانات بهدف زيادة الاعتماد الذاتى فيما بين الدول الثمانى لتدعيم القدرة الانتاجية والاقتصادية بينها .

واضاف ان اعلان دمشق يستهدف توثيق وتوسيع افاق التعاون بين دول الخليج ومصر وسوريا ، وان الهدف هو تحرير التجارة البينية فيما بينها تدريجيا وتستند هذه السياسة التى تبنتها مصر فى السنوات الاخيرة ، على اعتبار التعاون المصرى الخليجى بشكل عام والمصرى السعودى بشكل خاص حجر الزاوية لأى تعاون اقتصادى عربى فى المستقبل .

●● وقال إن الحكومة المصرية قد استكملت عقد عدد من الاتفاقيات الخاصة بضمان الاستثمار مع دول الخليج حيث الحق بكل اتفاقية قائمة بالسلع التى يمكن تبادلها بدون رسوم جمركية .

واضاف ان هذه القوائم السلعية لابد ان تتسع لتحقيق هدف تحرير التبادل التجارى بين الدول الثمانى وسوف يستتبع ذلك اتجاه الاستثمارات العربية كثيفة العمل إلى مصر مادامت المنتجات سوف يتم تداولها وتبادلها بدون رسوم جمركية .

● وينتج عن ذلك نوع من تقسيم العمل مما يساعد على ايجاد قدر معين من التخصص يرتكز على المزايا النسبية والتى من اهمها بالنسبة لمصر العمالة المتوافرة المدربة رخيصة التكلفة .

● وجدير بالذكر ان مصر تشهد فى الفترة الحالية اقبال عديد من المستثمرين السعوديين للتقدم بطلبات الاستثمار فى مشروعات صناعية وزراعية وسياحية ، وتبلغ التكلفة الاستثمارية نحو مليار جنيه .

ايضا من المقرر ان يناقش مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار فى جلسته المقرر عقدها مع بداية الاسبوع القادم البروتوكول الذى تم توقيعه بين وزير الاقتصاد المصرى ووزير المالية الكويتى بهدف انشاء شركة استثمارية براسمال

١٥٠٠ مليون جنيه مصرى ويتم استخدام تلك الاموال فى اقامة مشروعات فى اى من المجـالات المنصوص عليهـا بقانـون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ وهى مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والاسكان والتعمير .

● واوضح الدكتور محيى الدين الغريب ان سياسة مصر المستقبلية فى مجال الاستيراد ستتركز على المنع القيمى وليس الكمى بهدف تحرير التجارة الخارجية فى مصر ، اى ان الحماية ستتم عن طريق التعريفة الجمركية وليس عن طريق الحظر الكامل فى المرحلة القادمة .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٣/١٩٩١

احتجاز ٢٨١ مصريا داخل أقسام شرطة الكويت بتهمة مساندة الغزاة !

الكويت ـ وجدى زين الدين

اكدت مصادر مطلعة بالمقاومة الكويتية ، احتجاز ٢٢١ مصريا داخل اقسام الشرطة بتهمة مساندة جنود الاحتلال العراقى للكويت فى ٢ اغسطس الماضى . كما اكدت المصادر ، احتجاز ٦٠ مصريا اخر هاربين من العراق . يواجه المصريون عمليات تعذيب داخل اقسام الشرطة الكويتية ، لاجبارهم على الاعتراف . اكد امين نمر السفير المصرى الجديد بالكويت ، ان السفارة المصرية تقوم بالمرور على الاقسام ، للاطمئنان على المصريين المحتجزين . تتسلم السفارة الهاربين من العراق ، وايداعهم فى معسكر بالقرب من القوات المصرية المتمركزة بمنطقة الجهراء لترحيلهم الى مصر .

وكانت ٤ طائرات حربية مصرية قد قامت بترحيل حوالى ٣٤٠ مصريا هاربا من العراق . يتلقى المصريون الهاربون على الحدود العراقية ـ الكويتية معاملة حسنة وطيبة من الجنود المصريين . وعلمت «الوفد» ان القوات المصرية تشارك فى عمليات انقاذ المصريين على الحدود العراقية . التقت «الوفد» مع بعض المصريين المحتجزين باحد اقسام الشرطة فى منطقة خيطان بالكويت . نفى المصريون قيامهم بمساندة الاحتلال العراقى . واكدوا ان بعض الكويتيين والفلسطينيين ، ابلغوا عنهم لوجود خلافات معهم . طالب المصريون ، الحكومة المصرية بضرورة التدخل لانقاذهم قبل تقديمهم الى المحاكمة . وكان الشيخ سعد العبدالله الصباح ولى العهد ورئيس الوزراء الكويتى ، قد اعلن تقديم بعض الفلسطينيين والمصريين الى محاكمات عاجلة لارتكابهم افعالا مؤيدة للغزو العراقى .

امين نمر
السفير المصرى فى الكويت

المصدر : الــــوفد

التاريخ : ١٩٩١/٣/١٩

هموم المصريين فى الكويت

٨٥٧ مصريا .. ضحايا الاحتلال العراقى

حظ العمالة المصرية متعثر جدا، ففى الوقت الذى تنصب لهم فيه المذابح البشعة بالعراق، منذ عام ١٩٨٩، نجدهم فى الكويت يتعرضون لمأساة فادحة بسبب الاحتلال العراقى للبلاد فى ٢ «اغسطس» الماضى ولم ينج المصريون من بشاعة هذا الاحتلال ومصائبه. واحل الاحتلال بهم الكوارث والمصائب سواء اثناء أيام الاحتلال بسبب الممارسات التى ارتكبها الجنود ضدهم، او الان حيث يواجهون صعوبة بالغة فى الحصول على لقمة الخبز، لمواجهة الجوع.

وبداية فان المصرى بالكويت ليس فى صراع مع احد وكل ما يعنيه هو الحصول على لقمة العيش والحياة الطيبة. يشكو المصريون الحياة الصعبة بسبب ضياع اموالهم بالبنوك الكويتية، والتى نهبها الجنود العراقيون. كما يواجهون مشاكل التفرقة مع الكويتيين فى الحصول على قطع الخبز و«النستو» التى يتم توزيعها مجانا بالجمعيات الفئوية على جميع الرعايا. يقف المصرى امام الجمعية بالساعات الطويلة وغالبا لاياخذ بسبب نفاد الكميات وقد تقدم المصريون بعدة شكاوى الى مسئولين بالحكومة الكويتية ووعدت الحكومة بحلها. كما نقلت السفارة المصرية، عدة شكاوى فى هذا الصدد بسبب عدم حصول الاسرة المصرية على احتياجاتها التموينية.

قضية التعويضات تشغل تفكير ٢٠٠ ألف مصرى بالكويت

رسالة الكويت : وجدى زين الدين

المصريون يشكون نقص الغذاء ..

السفير المصرى يعلن حماية المصريين فى حدود القانون الكويتى

ويشغل بال الاسرة المصرية حاليا بالكويت ارتفاع عدد الضحايا الذين راحوا بسبب الغزو العراقي للكويت، ويبلغ عدد هؤلاء ٨٥٧ مصريا طبقا لاحصائية رسمية، ومن بينهم ٣٤ تم حصر اسمائهم و٨٢٣ اخرون مجهولو الهوية. وكانت «الوفد» قد نشرت اسماء الـ ٣٤ مصريا المسجلين في مقابر الرقة وبلدية الكويت. وجثث هؤلاء المصريين غير المعروفين ملقاة في مستشفى الفروانية ومبارك. وكانت جميع السفارات بالكويت قد تعرفت على ضحاياها، وتم نقلهم الى المقابر الكويتية، باستثناء السفارة المصرية التي لم تباشر حالة المصريين القتلى لعاملين:

● الاول : ان السفير المصري الجديد وصل متاخرا للكويت!

● الثاني : ان السفير الجديد، يعيد ترتيب اوضاع السفارة! والحقيقة ان المصريين خلال ايام الاحتلال العراقي اضافة على قيامهم بدفع دمائهم لمساندة الكويتيين، خاضوا بطولات كبيرة لحماية ومساندة اخوانهم الكويتيين.. وعلى حد تعبير احدهم «المصري شهم وله اصل» مثلا لقد ضمد المصري جروح شقيقه الكويتي، ولم يسلم المصريون البالغ عددهم حوالى ٢٠٠ الف من اذى جنود الاحتلال العراقي.. واقتسم المصري مع الكويتي لقمة الخبز، وقت ان منعها العراقيون عن الكويتيين. ولكن الان الامر جد خطير، فالمصري يواجه عدة عقبات في الحصول على لقمة الخبز! والكويتي الذي يئن بالضجر يرفض ان يزاحمه احد!!

خسائر فادحة !

وقضية التعويضات المالية عن خسائر المصريين الفادحة وضياع اموالهم هي الان الشغل الشاغل لكل المصريين المقيمين بالكويت والذين غادروها. ان المصريين ينتظرون على امل تعويضهم عن هذه المأساة التي خسروا فيها «تحويشة العمر». كما ان قضية صرف رواتبهم منذ بدء الاحتلال في ٢ «اغسطس» الماضي، تشغل جزءا كبيرا من فكرهم ولايوجد مصري واحد من المائتي الف مصري بالكويت يملك فلسا واحدا الان. والان الحياة تسير على غير طبيعتها بدون نقود بالبلاد، والمصريون صابرون على امل انقشاع الازمة في القريب، ويعتقد هؤلاء المصريون ان الازمة على وشك الحل.. وان كنت ارى غير ذلك، فليس هناك مايبشر بانقشاعها، لان الحياة سواد في سواد، اللهم الا اذا اراد الله خيرا، وهذا ما نتمناه.

ويبدو ان الحكومة الكويتية استشعرت نار هذه القضية التي تصيب الكويتي قبل غيره كما تصيب كل الوافدين سواء كان مصريا او من رعايا اية دولة اخرى. وجاء قرار الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت ليترجم هذه الحقيقة. وكان القرار مسبوقا بعدة عبارات تتحدث عن المعاناة والمأساة التي حلت بالجميع.. لقد اصدر امير البلاد قرارا بصرف اعانة مالية لجميع الكويتيين المقيمين «الصامدين» بواقع ٥٠٠ دينار لكل مواطن بمناسبة شهر رمضان الكريم. ولم يصرفوا حتى كتابة هذه السطور هذه الاعانة، لانها لا فائدة منها طالما انه لم يصدر قرار بعد بتداول العملة الكويتية.

ولاتزال وزارة المالية الكويتية تبحث عن طريقة صرف هذه الاعانة، وكيفية توزيعها على المواطنين. ولم يحدد القرار موعد بدء التسليم، وان كان شهر رمضان الكريم قد بدأ، كما قرر امير البلاد صرف جميع المستحقات المالية للرعايا العرب ومنهم المصريون منذ احتلال الكويت في ٢ «اغسطس» الماضي. ويشمل القرار المصريين الذين غادروا الكويت اثناء الاحتلال. ويبحث حاليا مجلس الخدمة الوطنية الكويتي طريقة صرف هذه المستحقات وموعد تسليمها.

ويعلق المصريون بالكويت امالا كبيرة على صرف هذه المستحقات.

احتجاز المصريين

اما القضية الثالثة التي تشغل فكر المصريين بالكويت فهي احتجاز المقاومة الكويتية لـ ٢٨١ مصريا بتهمة مساندة جنود الاحتلال العراقي. ويواجه هؤلاء المصريون ضغوطا على ايدي رجال الشرطة للادلاء باعترافات!! وحقيقة الامر ان هؤلاء المصريين يرفضون الاحتلال العراقي للكويت. وتعرضوا لوشايات من فلسطينيين وكويتيين والقي القبض عليهم وسيتم تقديمهم الى محاكمات وقد التقت «الوفد» ببعض هؤلاء المصريين في احد اقسام الشرطة الكويتية بمنطقة خيطان وتقول هذه المجموعة انها لم تكن في يوم من الايام تعمل لحساب عراقيين وان السبب في القبض عليهم هو وجود خلافات مع كويتيين وفلسطينيين

والتقت «الوفد» باحد رجال المقاومة وهو رتبة كبيرة وقد اكد لي ان هناك مظلومين فيمن القي القبض عليهم وقال لي في منزل احد المواطنين الفلسطينيين ـ وهو صديق له ـ ان رجال المقاومة تلقوا معلومات غير صحيحة عن قيام مواطن مصري بمساندة جنود الغزو، وتوجهت قوة من المقاومة بأسلحتها لتلقى القبض على هذا الرجل. وكان رجل المقاومة الذي يحكي له علاقة وطيدة بالمصري المقبوض عليه وبعد طول نقاش وتقديم التاكيدات الواقعية التي تثبت ان المصري برىء، تم الافراج عنه. واعتقد ان جميع المصريين المقبوض عليهم من نفس نوعية هذا المصري. وقد حملني بعض المصريين المقبوض عليهم رسالة الى الحكومة المصرية بضرورة التدخل لانقاذهم من عذابهم قبل تقديمهم للمحاكمة فهل تتدخل الحكومة فورا لحل هذه القضية الخطيرة، والا تتخلى حكومتنا عن مساندة ابنائها الذين لا ذنب لهم.

يقول حمدى جمعة خفاجة وهو من المنصورة ان المعاناة التي لقيها المصريون خلال الغزو العراقي قاسية وبشعة، ولقد شارك المصريون اهل الكويت مأساتهم الحقيقية وذاقوا معهم الذل والهوان ولم يفرق الاحتلال بين مصري وكويتي. وقال ان المصريين تعرضوا للتعذيب والهوان اكثر من الكويتيين.

ويطالب فوزى جمعة بضرورة ان يتساوى جميع الرعايا في توفير المؤن الغذائية لان حصة المواطن حاليا ضئيلة وقليلة ولاتكفي. كما يطالب الحكومة الكويتية بضرورة الاهتمام بمسالة التعويضات للمصريين.

ولى العهد ينفي

وفي تصريح خاص لـ «الوفد» اكد الشيخ سعدالعبد الله الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي، ان مصر حكومة وشعبا اثبتت انها المعطاءة دائما. كما اكد ان المصريين سيعودون الى اعمالهم السابقة بالكويت، طبقا لخطة وجدول زمني موضوع لذلك. ونفى ولي العهد تعرض المصريين لاى تعذيب او قتل على ايدى الكويتيين، وقال ان الدولة تلقى القبض فقط على الخارجين على النظام والشرعية وسيتم تقديمهم الى محاكمات



عاجلة والقضاء هو الذى سيفصل فى هذه المسألة، واشار فى تصريحه لـ «الوفد» الى مباحثاته مع المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان الذى زار الكويت مؤخرا. وقال ان الكويت اسندت تعمير قصر بيان الى الشركات المصرية.

واكد امين نمر السفير المصرى الجديد بالكويت وجود خطة عاجلة للسفارة المصرية لبحث مشاكل المصريين بالكويت واشار الى وجود ٣ قضايا رئيسية هامة فى هذه المرحلة امام السفارة المصرية وهى توطيد العلاقات الثنائية المصرية ـ الكويتية الطيبة، واعادة ترتيب السفارة المصرية والمنشات المصرية الهامة بالكويت، وحل مشاكل المصريين. وقال السفير ان بالكويت ٣ انواع من المصريين

● مصريون ـ مقيمون بالكويت
● مصريون غادروا الكويت خلال الاحتلال ولهم حقوق
● عمالة مصرية غير رسمية ويقصد المصريون الهاربون من التجنيد بالعراق وهؤلاء سنتناولهم فى حلقة خاصة.

واعلن السفير ان السفارة ستبذل قصارى جهدها لحل مشاكل المصريين فى حدود القانون الكويتى. وكانت السفارة قد بدأت الاسبوع الماضى، فى استقبال المواطنين والاستماع الى شكاواهم وفتحت القنصلية المصرية ابوابها امام كل المصريين للاستماع لهم وتلقى مطالبهم لبحثها وايجاد حلول لها. طالما انها لاتتعارض مع القوانين الكويتية. وقد علمت انها مطالب عادلة حول التعويضات، ووجهت سؤالى الى السفير فقال ان ذلك ليس مجال للحديث الان، حتى يتم اعادة ترتيب البيت الكويتى، وعودة الحياة.

وطالب السفير المصريين بالكويت، بترك رسائل الى ذويهم فى مصر، تتولى السفارة بنفسها ارسالها ويتم حاليا التنسيق بين غرفة عمليات وزارة الخارجية المصرية والاذاعة المصرية، لاطمئنان المواطنين على اهلهم. وتعمل غرفة عمليات الخارجية منذ بداية الاحتلال



المصدر : المســـاء

التاريخ : ٢٢/٣/١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . عصمت عبد المجيد « للمساء » :

استغناء الكويت عن العاملين المصريين .. شائعة

الحكومة الكويتية .. تقدر موقف مصر فى أزمة الخليج

الاسكندرية ـ عزة الجندى :

صرح د. عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية « للمساء » بان حكومة الكويت لن تستغنى عن العاملين المصريين .. مشيرا الى ان مانشر مؤخرا حول هذا الموضوع فى احدى الصحف لا اساس له من الصحة .. خاصة ان الكويت تعتمد فى البناء والتعمير على العاملين المصريين .

واكد ان السفير الكويتى بالقاهرة نفى هذه الشائعة واعرب عن تقدير حكومة الكويت لجميع المصريين سواء العاملين بها او غيرهم بسبب موقف مصر المشرف من ازمة الخليج وتقديم العديد من الخدمات المصرية للكويت .

من جهة اخرى صرح سيد زكى ـ رئيس الاتحاد العام للتعاونيات .. انه تم الاتفاق على تصدير منتجات الجمعيات التعاونية الانتاجية المصرية الى الجمعيات التعاونية الكويتية .

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٤/٣/١٩٩١

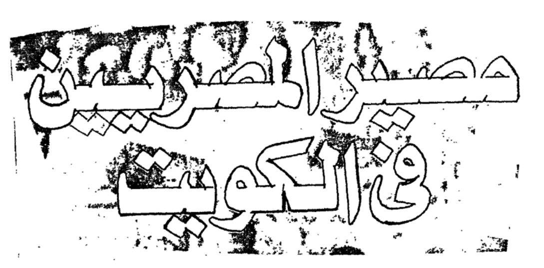
مغادرة طائرة كويتية عليها ٢٠٩ اغلبهم مصريون للمساهمة فى تعمير الكويت

اقلعت امس من مطار القاهرة طائرة كويتية من طراز جامبو تقل ٢٠٩ ركاب ، اغلبهم من المهندسين والعمال التابعين لاحدى شركات المقاولات المصرية ، للمساهمة فى عملية اصلاح قصر الشيخ سعد العبد الله ولى العهد ، ورئيس مجلس الوزراء الكويتى .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٣/١٩٩١



مصير المصريين في الكويت

- ٢٨٣ مصريا أمام محاكم الكويت وشائعات عن فصل آخرين
- الخارجية المصرية .. العراق أجبر المصريين على التعاون مع الاحتلال
- العماوى : هناك تجاوزات ضد العمالة المصرية

لم يكن غريباً ان يتجمع عشرات المصريين امام مقر السفارة الكويتية بالدقى صباح الاربعاء الماضى طالبين مقابلة السفير الكويتى عبدالرزاق الكندرى ..

لم يخرج لهم السفير ولم يجب احد من مسئولى السفارة عن الأسئلة التى تتردد فى صدور المصريين حول اوضاع المصريين هناك داخل الكويت ، ومصير المصريين الذين يستعدون حالياً للسفر إلى هناك للمساهمة فى عملية التعمير .

القلق فى الشارع المصرى مما يحدث فى الكويت له ما يبرره والأخبار التى تناقلتها وكالات الانباء الأسبوع الماضى تشير إلى تقديم ٢٨٣ مصرياً لمحاكمة عاجلة امام السلطات الكويتية التى تحكم بالأحكام العرفية بتهمة التعاون مع سلطات الاحتلال العراقى قبل التحرير .

وهناك ايضاً الخبر الذى جاء على لسان عبدالرحمن العوضى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الخاص بإنهاء كافة عقود الاجانب بالكويت بداية من اول اغسطس الماضى ومن بينهم المصريون .

نفى السفير الكويتى فى القاهرة د . عبد الرزاق الكندرى لهذا التصريح لم يبدد القلق فى نفوس المصريين وزادت الأسئلة المثارة مع انتشار الشائعات حول مقتل بعض المصريين على يد عصابات داخل الكويت غير محددة الهوية .. وزاد الامر صعوبة طرد ٢٦ من ابناء الجاليات الأجنبية من الكويت بينهم مصريون .

ومحاولة من « روز اليوسف » للإجابة عن هذه التساؤلات وتقصى الحقائق حول اوضاع المصريين داخل الكويت وخارجها لمن يستعدون للسفر إلى هناك اجرينا هذا التحقيق ..



● المتهمون !

البداية في الإدارة الآسيوية بوزارة الخارجية المصرية حيث اوضح السفير احمد الغمراوى نائب رئيس الإدارة لـ « روز اليوسف » ان النظام العراقى اثناء احتلاله للكويت قام بخطف كثير من زوجات واطفال المصريين العاملين في الكويت لإجبارهم على التعاون في عملية احتلاله للكويت ، كما قامت السلطات العراقية بجمع عدد كبير منهم وإجبارهم على مشاهدة عمليات التعذيب الوحشية بغرض إرهابهم وإخضاعهم لسلطات الاحتلال العراقى ..

وفي ضوء هذه الممارسات الوحشية فإن استجابة بعض المصريين للتعامل مع السلطات العراقية هو امر خارج عن إرادتهم ، ولا يقلل باى حال من تضحيات المصريين الاخرين الذين بقوا داخل الكويت من الاطباء والعمال الذين اداروا المرافق العامة الكويتية لصالح المقاومة الوطنية وقاموا بواجبهم الإنسانى لكل الجنسيات الموجودة في الكويت في ايام الاحتلال العراقى للكويت .

واضاف السفير احمد الغمراوى ان سفيرنا في الكويت امين نمر يقوم الآن بكل الإجراءات المطلوبة للإفراج عن المصريين الذين تم احتجازهم في اقسام البوليس الكويتية ، المخافر ، بسبب بعض الوشايات من جانب الجنسيات الاخرى او من بعض المختلفين معهم على العمل ..

في اتحاد العمال المصرى اكد احمد العماوى رئيس اتحاد العمال ان كل ما يوجه للعاملين المصريين في الكويت غير صحيح تماماً ، ولذلك ارسلنا خطاباً للخارجية المصرية لتوضيح هذا الامر حتى نستطيع تكييف موقفنا بعد ذلك ، لانه لا توجد لدينا اى معلومات عن اوضاع المصريين هناك في الكويت حتى اتحاد العمال الكويتى موجود في مصر وليست لديه اية معلومات عما يحدث في الكويت لان الموقف هناك غامض .

واضاف العماوى ان عدد المصريين الموجودين في الكويت لا يزيد على ٢٠ الف مصرى ، وكان عددهم ١٨٠ الفا عاد منهم اكثر من ١٦٠ الف مصري وقت الاحتلال العراقى للكويت .

واوضح رئيس اتحاد العمال المصرى اننى لا استطيع سبق الاحداث الآن ، ولو كانت هناك تجاوزات من جانب المقاومة الكويتية ضد العاملين المصريين يجب على الحكومة المصرية ان تعالجها مع الحكومة الكويتية حتى تنكشف الأمور ، اما بالنسبة لحقوق العمال فنحن نعالجها مع منظمة العمل الدولية .

وكشف العماوى عن وجود تنسيق كامل بين اتحاد عمال الكويت واتحاد عمال مصر حول دور العمالة المصرية في الكويت ، ولكننا نحن ننتظر دخولهم الكويت .

أما المستشار فتحى رجب فقد اكد على ضرورة تحرك نقابة المحامين المصرية بالتعاون مع نقابة المحامين الكويتية للدفاع عن المتهمين المصريين وان من حق كل متهم ان يوكل محامياً او اكثر للدفاع عنه حتى ياخذ فرصته كاملة دون تعنت .

واضاف انه لابد من تصفية مواقف المتهمين قبل عرضهم على القضاء الكويتى وان تطالب مصر بحضور مراقبين محليين من المشتغلين بالقانون لمراقبة ومشاهدة هذه المحاكمات وخاصة ان الجرائم إذا ما ثبت ان مصريين ارتكبوها غالباً ما تمت تحت ضغوط من قبل سلطات الاحتلال .. على ان يتم الموضوع برمته في إطار تفاهم كامل بين وزارة العدل المصرية ونقابة المحامين والسفير المصرى هناك في حدود اتفاق واضح بين الحكومتين المصرية والكويتية على تسليمهم للقضاء المصرى لمحاكمتهم .

● الأموال !

وقلق المصريين له سبب آخر فهناك ثلاثة مليارات و٥٠٠ مليون دولار مستحقات للمصريين هناك في الكويت سواء في البنوك او على الارض الكويتية في شكل عقارات وسيارات وغيرها ، وفوائض المرتبات التى تركها المصريون وراءهم قبل ان يفروا من الغزو العراقى .

واوضح مصدر كويتى مسئول بالسفارة الكويتية انه سيتقرر اتخاذ القرارات اللازمة لصرف هذه الأموال بعد دراسة معظم الاوضاع المالية للدولة مؤكداً ان الإجراءات التى ستتخذ مع المواطنين الكويتيين سواء في داخل الكويت او خارجها في صرف



اموالهم او تغيير العملة القديمة بالعملة الجديدة ستطبق على المصريين تماماً دون تفرقة في المعاملة .. وخاصة ان معظم الكويتيين مازالوا خارج الكويت وان جزءاً كبيراً لن يعود قبل انتهاء المهلة المحددة لتغيير العملة القديمة في ٣٠ سبتمبر القادم ..

واضاف ان حقوق المصريين واموالهم بالبنوك الكويتية لن تضيع وستعود كاملة لاصحابها رغم الدمار الذى اصاب هذه البنوك .

بينما اكد محمود عبدالعزيز رئيس اتحاد بنوك مصر انه لا خوف مطلقاً من ان يؤدى تدمير المستندات والسجلات بالبنوك الكويتية إلى ضياع ارصدة وحسابات المودعين الذين لم يتمكنوا من الحصول على وثيقة تثبت حقوقهم لدى هذه البنوك .

واضاف ان البنوك الكويتية تعمل بنظام حسابات الظل اى انها تحتفظ بنسخة اخرى من جميع مستنداتها وحساباتها خارج الكويت في الدول الاجنبية خاصة امريكا ولندن ..

واوضح رئيس اتحاد البنوك المصرية انه من حسن الحظ ان الغزو العراقى تم في ثانى ايام شهر اغسطس حيث تقوم البنوك عادة في نهاية الشهر بحفظ مركز مالى كامل للبنك وسجلاته وحسابات عملائه بواسطة وسائل حفظ الكترونية في مكان بعيد عن البنك مما يجعلنا متفائلين بان جميع الحسابات موجودة في السجلات البنكية ولم يسقط منها شىء .

واشار انه يمكن للعميل إثبات حقوقه لدى البنوك بكافة الطرق وبأى نوع من المستندات التى يحتفظ بها مثل كشف حساب قديم او قسيمة الدفع وإيصالات الودائع ودفاتر الشيكات حيث تعتبر جميعاً وثائق وقرائن يمكن الرجوع إليها في حالة عدم وجود نسخة اخرى من السجلات لدى البنك .

وقال إن المدخرات والحسابات المودعة بالدينار الكويتى لن تتأثر بتغيير الدينار وتوقع ان تكون العملة الجديدة في نفس قوة العملة السابقة والا تلجأ الحكومة الكويتية إلى تخفيض قيمة عملتها لان الاقتصاد الكويتى مازال قوياً رغم ما اصابه من تدمير ..

ويؤكد محمد فريد نائب رئيس البنك العربى الافريقى ان حقوق المصريين في البنوك الكويتية لن تضيع ولكن يجب على الحكومة المصرية التدخل بالطرق الدبلوماسية لدى الحكومة الكويتية إن لجأت الاخيرة إلى تخفيض قيمة عملتها ، مما يؤثر سلباً على المدخرات البنكية ، وذلك من اجل استثناء المصريين وتعويضهم إذا تم هذا الإجراء ..

واضاف انه يجب على البنوك الكويتية قبول كافة المستندات التى تثبت حقوق المصريين ولا تكتفى بكشوف الحسابات التى استخرجت بتاريخ ٣١ / يولية ، وهو الامر الذى لم يتوافر لمعظم المصريين الذين سارعوا بالعودة .

● عقود العمل !

ويتزايد القلق المصرى بسبب ما اثير بخصوص إلغاء عقود العمل للمصريين في الكويت ، وهو ما جاء منسوباً إلى عبد الرحمن العوضى وزير الدولة الكويتى .

ولكن مصدر كويتى اخر قال لنا ان تصريحات عبدالرحمن العوضى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتى والخاصة بإنهاء عقود عمل الاجانب في الكويت مجرد إعلان وليست قراراً وإلا لكانت ابلغت به السفارة الكويتية بالقاهرة التى لم تتلق بالفعل اى قرار يتعلق بهذا الوضع او حتى إيضاحات حول تصريحات العوضى

واضاف المصدر انه حتى لو كانت هذه التصريحات في صيغة قرار فهذا لا يمس العمالة المصرية من قريب او بعيد في ضوء الوعود التى قطعتها الحكومة الكويتية على نفسها تجاه المصريين ومستحقاتهم .. وان المقصود بهذا القرار هم اعضاء الجالية الفلسطينية بالكويت والتى تزيد على ٣٠٠ الف فلسطينى ، وان استبعادهم جاء نتيجة السياسات التى تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية والمساندة للغزو العراقى لدولة الكويت .

وبالنسبة لاوضاع العمالة المصرية اكد ان بحث تلك المشكلة حالياً مؤجل حتى تنتهى حالة

تحقيق :

ابراهيم خليل

محمد جمال الدين

حمدى رزق

أسامة سلامة



الطوارىء المفروضة داخل الكويت ، وان العمالة المصرية ستكون لها الاولوية في دولاب العمل في الكويت بعد انتهاء المرحلة الاولى والمتعلقة بإعادة الحياة الطبيعية مرة اخرى للكويت .

وهناك اتجاهان بالنسبة للعمالة المصرية ـ كما يقول المصدر ـ الاول ان العاملين ممن خرجوا قبل الاحتلال العراقى للكويت وحال دون دخولهم الجيش العراقى فهؤلاء تاشيراتهم صالحة وإقاماتهم سارية المفعول ولهم الاولوية في دخول الكويت بمجرد بدء العمل فيها .

اما الذين خرجوا بعد دخول العراق إلى الكويت وفروا من ممارسات الجيش العراقى فهؤلاء تاشيراتهم منتهية وإقامتهم غير صالحة وستجدد لهم التاشيرات والإقامات وفق ما تراه الحكومة الكويتية وخاصة ان غالبية التاشيرات والإقامات التى كانت موجودة وقت الاحتلال العراقى كانت مزودة الإقامة .

وحول مواقيت العودة اكد المصدر انه ليست لديه اية تفصيلات حول هذا الشان ، وان الحكومة الكويتية ستعيد النظر في وضع العمالة الاجنبية بالكامل بعد انتهاء حالة الطوارىء مع الاخذ في الاعتبار وضع عمالة الدول الصديقة ومنها مصر .

واضاف ان البداية ان يعود الكويتيون إلى ارض الوطن بعدها سيتم التفكير في عودة بقية الجنسيات مؤكداً على ان كل ما يسرى على الكويتيين سيسرى على المصريين سواء في العودة او الحصول على المستحقات او الاولوية في فرص العمل ..

نقابة المحامين تدافع عن المتهمين المصريين في الكويت !

طلب مجلس نقابة المحامين المصريين عقد لقاء عاجل مع اعضاء نقابة المحامين الكويتيين لدراسة اوضاع المصريين داخل الكويت وتشكيل هيئة دفاع مشتركة للدفاع عن المصريين الذين يقدمون لمحاكمات حالياً بتهمة التعاون مع العراقيين خلال فترة احتلالهم للكويت .. وكان مجلس النقابة برئاسة احمد الخواجة نقيب المحامين اصدر بياناً مساء الخميس الماضى يشجب فيه معاملة الحكومة الكويتية للمواطنين العرب خاصة المصريين والفلسطينيين .

وحذر البيان من طرد المصريين المقيمين في الكويت وإنهاء عقودهم وتقديمهم لمحاكمات غير قانونية وتاثير ذلك على العلاقات المصرية الكويتية والعربية بشكل عام .

● مستقبل العمالة المصرية في الخليج !

ويتوقع خبراء الاقتصاد المصريين ان تشهد اسواق العمالة الخليجية استيعاب اكثر من ٤ ملايين عامل عربي للمساهمة في التعمير ، واستكمال تشييد الهياكل الاساسية لمشروعات التنمية في دول الخليج ويتوقعون ايضاً تزايد الطلب على نوعية وجنسيات عربية محددة ، في مقدمتها العمالة المصرية حيث يعدونها عامل اساسى في استقرار قوانين العمل ، عكس جنسيات اخرى كثيرة ساهمت في إثارة المشاكل من قبل داخل بلدان الخليج .

وتؤكد احصاءات منظمة العمل الدولية ان عدد العمالة العربية في الكويت قبل الغزو ، وصل إلى ٨٥٠ الف عامل منهم ٢٠٠ الف عامل كويتى ، و٣٥٠ الف عامل فلسطينى في فسبق تجاوزت العمالة المصرية عدد ٢٠٠ الف عامل .

وفي الاونة الحالية يرجح خبراء الاقتصاد ان تقابل العمالة الفلسطينية انحساراً شديداً في الكويت بعد تاييد القيادات الفلسطينية للعراق .

ويرى الدكتور محمد محمود الإمام خبير التخطيط العربى ان نسبة العمالة التى كانت في الخليج من قبل لن تحافظ على ثباتها ، وإن الملابسات السياسية التى احاطت بازمة الخليج ستلقى بظلالها على حركة العمالة في الكويت والسعودية وباقى دول الخليج .

وطبقاً للاحصاءات كانت العمالة اليمنية احتلت المرتبة الاولى في سوق العمل السعودى ، في حين كانت العمالة المصرية هى الاكثر عدداً في الأردن (٩٠٪) وفي العراق (٨١٪) .

●●

ورغم كل هذه التطمينات الكويتية غير المباشرة فإن القلق داخل مصر مازال سارياً ومتزايداً على مصير المصريين في الكويت ومصير اموالهم وحقوقهم .

ولن يزول هذا القلق بمجرد التطمينات فقط ، حتى وإن كانت مباشرة او صريحة .. لابد ان تترجم الحكومة الكويتية هذه التطمينات إلى مواقف وإجراءات عملية تبدا بحماية ارواح المصريين في الكويت وتنتهى بصيانة اموالهم ايضاً ■

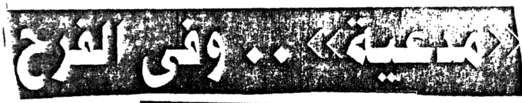


المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حكاية مصر مع الكويت في الهم



«مدعية» .. وفى الفرح

«منسية»!!

العاملون يصرخون : «ضاع شقى العمر»

والسفاره ترد : لا .. لصرف المستحقات

والحكومه المصريه تقول: لم نتلق أية معلومات رسمية بعد !!

تحقيق :

قطب العربى - عبد الحى محمد

معتز الحديدى - احمد عبد المنعم



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩١

الكويت تلغى عقود ١٩٨ ألف مصري فجأة !!

يصدق المثل العامى تماماً .. على ماحدث للعمالة المصرية العائده من الكويت والذى يقول «فى الهم مدعيه .. وفى الفرح منسيه!!» فبعد أنتهاء حرب الخليج وتحرير الكويت.. فاجأت الحكومه الكويتيه المصريين ، برد قاس للجميل ، حيث قررت ألغاء كافة عقود العمل للعاملين بالكويت قبل ٢ أغسطس !! ووقع القرار «كالصدمه» فى نفوس المصريين .. وأرتبكت القياده السياسية التى وقعت فى «حيص بيص» .. فقد أصبح مصير أكثر من ١٩٨,٥٠٠ عامل مصرى بخلاف أسرهم ومن يعولهم في «الباى .. باى» بل وتزايد الخوف على مستحقاتهم ومدخراتهم وممتلكاتهم وهل ستصرف الحكومه الكويتيه مستحقات المصريين أم لا ؟!!

وفي هذا التحقيق الشامل .. نستعرض موقف العماله المصريه فى الخليج ومستحقاتهم ورد فعل الحكومه المصريه على هذا القرار "الصدمه" والتفسير النفسى والاقتصادى له وصرخات العاملين وتكدسهم أمام السفاره الكويتيه فى القاهرة

معلومات خلفية

يبلغ أجمالى العماله المصريه في الكويت ١٩٨,٥٠٠ عامل بخلاف أسرهم ويشكلون ٣٢٪ من حجم قوة العماله الوافده على الكويت ...

ومعظمهم كان يعمل فى القطاع الخاص وعاد منهم ١٥٨ ألفا و ١١١ عاملاً ومازال فى الكويت حوالى ٢٥ ألف عامل...

وأكدت الدراسات التى أعدتها وزارة القوى العامله والتدريب ، إن العماله الفنيه تحتل المرتبه الأولى فى حجم العماله المصريه في الكويت ، تليها العماله المهنيه ثم الزراعيه وإن تلك العماله عادت الى مصر وتركت خلفها ما يقدر بأكثر من ٤ مليارات و ٧٥٠ مليون دولار من الأموال والممتلكات وأجور مستحقه وعملات خاصه بالبنوك ، بالاضافه لمكافأة نهايه الخدمه وبعد قرار الحكومة الكويتيه الذى صدر فى الايام الماضية بالغاء عقود كل العاملين بالكويت ومن ضمنهم المصريون.. ذهبت الشعب إلى السفارة الكويتيه بالقاهرة .. حيث المصريون يحتشدون بالشوارع المحيطة بها وتبدو على وجوههم علامات الذهول والحزن من جراء هذا القرار..

وعلى باب السفارة وجدنا شابا كويتيا .. وعندما طلبنا منه لقاء أحد المسئولين للاستفسار عن خلفيات هذا القرار : قال لنا بأستعلاء : ليس لدينا أية بيانات أو معلومات

وبعد عناء شديد تحدث إلينا مسئول أعلامى بالسفارة وقال أنه لا توجد معلومات لدى السفاره عن حجم العماله المطلوب تسفيرها للكويت !! سواء ممن كانوا هناك قبل الغزو أو المسافرين لأول مرة!!

وأشار هذا المسئول الى أن السفير الكويتى كان في أجازه لمدة أسبوعين وأنه ليس على استعداد لمقابلة صحفيين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٩٩١/٣/٢٦

مشادات كلامية

وعلى باب السفارة الكويتية دارت مشادة كلامية بين المصريين ومسئول كويتي حول عودتهم إلى عملهم بالكويت .. فالمصريون يسألون: ما هو مصيرنا ؟ ومتى سنعود ؟ وأين باقى مستحقاتنا؟. فيرد المسئول الكويتي : لا أعرف .. أصبروا وسوف نناقش الأمر ونبلغكم بالنتائج!!.

فصرخ أحد المواطنين قائلاً : كان هناك ١٠ الاف موظف فى وزارة الكهرباء ولم تعلن السلطات الكويتية إلا ٤٧ إسما فقط من الذين تقرر عودتهم إلى عملهم بالكويت ؟!

فيرد المسئول الكويتي: سوف ننظر الأمر وسوف نطلبكم بالتدريج!!وقد ألتقت «الشعب» مع عدد من المصريين المتواجدين حول السفارة كانت البدايه مع عادل لطفى (من قنا) : قال كنت أعمل بالكويت «سباكا» قبل بداية الحرب التى بدأت معها مآساتى فقد ضاع منى جواز السفر وكل شئ يدل على هويتى وأضطررت للعودة إلى مصر بعد أن تركت كل مستحقاتى التى بلغت الآف الجنيهات ولجأت إلى السفارة كى أسأل عن كيفية الحصول على مستحقاتى لكننى شعرت بالأحباط بعد أن سمعت قرار الحكومه الكويتية بالغاء عقود العاملين الاجانب..

< شقا >عمرى ضاع!!

ويتساءل محمد أحمد على (من الوايلى) هل هذا هو رد الجميل؟

ويقول أبعد الوقفة الشجاعه لمصر مع الكويت يكون جزاء المصريين هكذا

ويضيف فى أنفعال . إذا كان الموقف سيظل على هذا الحال فلن أذهب الى الكويت وسأفضل البقاء فى بلدى.

ويقول عوض عبد الحميد : أشتغلت ١٠ سنوات بوزارة الكهرباء بالكويت ورجعت إلى مصر مع أحداث الغزو وتركت ٤٠ ألف جنيه هى قيمة كل مستحقاتى هناك .. وبالرغم من المعاملة السيئة التى لقيتها فى الكويت فأننى تحملت من أجل الرزق . حيث كانوا يعاملون الفلبينيين أفضل منا .. فالمصرى يعمل بـ ١٢٠ دينارا شهريا مقابل ٢٠٠ دينار للفلبينى .. وكل سنه ندفع بدل اقامة وعندما أتيت إلى السفارة أكد المسئولون أننى لن أسافر ولن يسافر أحد .. ويأخذون الأوراق ويلقون بها فى سلة المهملات!!؟

مهازل وطرائف السفارة!!

من مهازل وطرائف السفاره الكويتيه بالقاهره ، أنها تعلق لوحتين على سور السفاره ، كتب على أحداها «كلنا للكويت» وتشكر المصريين على موقفهم الشجاع معهم فى أزمتهم.

علقت لوحه أخرى على شبابيك الاستعلامات ، كتب عليها أنه لن تصرف أى مستحقات للمصريين الذين يعملون في شركات أهليه أو مؤسسات خاصه بالكويت..

والسؤال هو .. هل هذا هو رد الجميل لمصر؟!!

ويتساءل عن الوعود الوردية التى كانت تمنى بها الحكومة المصرية بعودة المصريين بعد أنتهاء الحرب وتحرير الكويت؟!

ويضيف : المشكلة هى أن الحكومة المصرية تخلت عن وعودها بعودة العماله المصريه العائده من العراق والكويت إلى اعمالهم بمصر .. فقد ذهبت إلى شركة المشروعات الهندسية التى كنت أعمل بها .. فرفضت عودتى.

معاملة إستعباد

ويقول صبحى محمود «سوهاج» كان الكويتيون يعاملوننا معاملة «استهبال» وأستعباد وأتعجب من موقف الحكومة الكويتيه التى تعاقدت مع الشركات الامريكيه والبريطانيه وتركت الشركات المصرية بعد التضحيات التى قدمتها مصر واستشهاد المصريين لتحرير بلادهم!!

ويقول «حمدى أحمد «دكتور بجامعه الكويت» بتأس شديد: أن المصرى مهان فى كل مكان ويتساءل ماذا قدمت الحكومة المصرية لنا؟ وماذا سنفعل بعد القرار الكويتى بأنهاء كل العقود.

ويقول «ح . م . م .» «خوفاً على مستحقاته!!» لماذا لم يذهب عاطف صدقى رئيس الوزراء . لكى يتعاقد مع الحكومه الكويتيه مثلما فعل الأمريكان والانجليز؟!!

موقف الحكومه المصرية

وبعد إن وجدت العمالة المصرية نفسها مطروده من اعمالها اثر تصريحات وزير التعمير الكويتى بالغاء عقود العمل الخاصه بالاجانب العاملين فى الكويت

ما هو الموقف فى وزارة القوى العامله المسئول الاول فى مصر عن العمال.

أكد لنا مصدر مسئول ان الوزارة ليس لديها معلومات حول تلك التصريحات وأن لم تصل حتى الآن أى إخطارات من الجانب الكويتى تؤكد أو تنفى تلك التصريحات!!

وأضاف المصدر أن بعض المهن قد بدأت فى السفر الى الكويت مثل عمال شركه سفير للفنادق وبعض مهندسى ميناء الكويت.

وحول الضمانات الخاصه بسفر العمالة المصرية الى الخارج أكد ان القانون الجديد المعروض على لجنة القوى العامله بمجلس الشعب به من الضمانات الكافيه لحماية العماله المصرية بالخارج



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩١

السفارة الكويتية .. مشغولة

ويقول خالد طاهر وكيل أول وزارة القوى العاملة والتدريب

ان الوزاره قامت بجهود ها من أجل الحصول على مستحقات المصريين أبتداء من شهر أغسطس وأنها شكلت فريق عمل لبحث وأقرار وتصنيف تلك المستحقات لصرفها فوراً بمجرد قيام حكومه الكويت بسدادها وأكد ان الوزاره تحرص على مستحقات أبناء مصر وأن الحكومة كلها تعمل حالياً لإستعاده تلك المستحقات !! وأضاف أن حكومه الكويت تبدى أستعداداً كبيراً من أجل صرف تلك المستحقات فى أقرب فرصه.

اتحاد العمال لايبالى

ففى اتحاد العمال لم يتخذ مجلس ادارة الاتحاد ايه خطوه حتى الآن ولم تلق هذه القضية أدنى إهتمام فى دوائر الاتحاد واكتفى مجلس ادارة الاتحاد بالاهتمام بحقوق المصريين العائدين من العراق ومازال يعقد الاجتماعات المكثفة ويتصل بالهيئات الدولية لهذا الغرض وفى الوقت نفسه اكد لنا سيد دروة سكرتير اتحاد العمال لشئون الهجرة والتوظيف انه سيعد مذكرة حول هذا الأمر (الغاء عقود المصريين فى الكويت) لعرضه على مجلس الاتحاد لمناقشته فى جلساته القادمة واتخاذ مايراه مناسبا من قرارات وإجراءات

لم تتلق طلبات للمدرسين وفى وزارة التربية والتعليم

يؤكد سمير الشريف مدير الاعارات الخارجية بوزارة التربية والتعليم أن عدد المدرسين المصريين بالكويت بلغ ٤٢٢ مدرساً قبل الغزو بالاضافة إلى ٦١ مدرساً رشحتهم الوزارة لكن لم يتم سفرهم بسبب الغزو العراقى للكويت.

ويشير سمير الشريف إلا أن وزارة التعليم المصرية لم تتلق من الكويت لأية طلبات رسمية لعودة المدرسين المصريين الى الكويت وأضاف أن جميع المدرسين المصريين كانوا بمصر لتأدية عطلتهم السنوية وكان مقرراً سفرهم في نهاية أغسطس.

الاثار النفسية والاقتصادية للقرار

ومما لاشك فيه أن قرار الكويت بإنهاء عقود العمالة الأجنبية له تفسيره النفسى والاقتصادى . فماذا يقول خبراء علم النفس والاقتصاد في تفسيرهم لهذا القرار؟

يؤكد د. محمد شعلان أستاذ الصحة النفسية بجامعة الأزهر أن هناك أكثر من تفسير لهذه الظاهره علي المستوى النفسى وهناك مقولة مشهورة لأبى العلاء المعرى مفادها «قالوا : فلان يكرهك قال كيف وأنا أحسن إليه» وأهل الكويت ودول الخليج دائماً يردون الخدمة والجميل بالنكران وذلك من خمسين سنة تقريباً وكان آخرها قبل الغزو العراقى حيث كان هناك تصميم من الكويت على تجويع مصر وكان مندوب الكويت في الأمم المتحدة يقول دائماً «أننا لا نمانع من أن تسلف مصر إذا أعلنت إفلاسها» وهذا في حقيقته إذلال لمصر وفى كل مرة كان مندوب الكويت يشهر بسمعة مصر المالية

ويشير الى إن الكويتيين مسرفون وبخلوا على مدى ٣٠ سنة على العرب ولكنهم يدفعون بأموالهم إلى أمريكا كما أنه يحكم الكويت ملوك والملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها شيعا وأذلة . فكيف نتوقع من ملوك أن يكرموا أعزة الناس .

مزيد من البطالة

وعن التفسير الإقتصادى لهذا القرار وآثاره على مصر يؤكد د. سامي الكاشف وكيل وزارة التخطيط للموارد البشرية والخبير السابق بالأمم المتحدة أن قرار الكويت خيب آمالنا حيث كنا نعتقد أن دماء المصريين التى شاركت فى تحرير الكويت كفيله بأن تفهم الدول الخليجية بأن مصر تشاركهم في السراء والضراء وسوف يترتب على هذا القرار زيادة حدة البطالة فى مصر فكما أعلن وزير القوى العاملة أن اكثر من نصف مليون مصرى عادوا أثناء الأزمة وبلا شك سيضافوا إلي رصيد البطالة هذا فضلاً عن نصف مليون مصرى يطلبون فرص عمل سنوياً وبذلك ستكون الصورة في منتهى الخطورة وخاصة. فى حالة عدم عودة المصريين إلى دول الخليج . ومعروف أن البطالة لها تأثيرات إجتماعية ونفسية خطيرة كما أن لها آثارا إجتماعية ضخمة وبدون مشاركة الدول البترولية فى حل مشاكل الدول الفقيرة وخاصة مصر سوف تنعكس هذه الآثار على الدول البترولية نفسها.

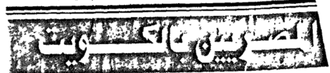
وفى الوقت الذى تفعل فيه الكويت هذا فإن هناك إتجاهاً إقتصادياً فى أمريكا والدول الغربية يرى ضرورة أن تقوم الدول العربية البترولية بإستثمار أموالها فى حل مشاكل الدول العربية الأخرى حتى لا تنعكس الآثار السلبية عليها.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩١/٣/٢٦

حتى الحكومة خدعت العاملين



وأوهمتهم بالعودة والحصول على مستحقاتهم

جاء قرار الحكومة الكويتية بإلغاء التعاقدات مع الأجانب ابتداء من ٢ أغسطس الماضى ومنهم المصريون دشاً بارداً على الحكومة المصرية، وفضحت تبعية حكومة الكويت للأسياد الأمريكان الذين يأمرون وينهون ويقولون: لاللعمالة العربية، فى الوقت الذى بدأت فيه الشركات الأمريكية والبريطانية فى البحث عن العمالة الرخيصة فى جنوب آسيا لإعادة تعمير الكويت.

النعيم الذى وعد به المصريون

وقد جاء التبشير المصرى مبكراً بالوعود والعهود للعمالة المصرية فقال وزير الهجرة فى ١٣ أغسطس: إن دول الخليج ستستوعب العمالة المصرية العائدة من العراق والكويت وأن اتصالات مع الدول العربية الخليجية قد جرت فى هذا الصدد، وعاد الوزير نفسه بعد عشرة أيام بالضبط ليذكر القراء أنه لم ينس وعوده ولكن هذه المرة لم يبشرهم بفرص عماله للعائدين وأصدر فرماناً على صفحات روز اليوسف يقول فيه: إطمئنوا.. لن نتهاون فى حق مصرى واحد.. فالشغل الشاغل الآن للحكومة المصرية هو تأمين حقوقهم ونبه الوزير الذين عملوا وكسبوا فى الكويت إلى أنهم فعلوا ذلك وتمكنوا منه لاشىء إلا لأنهم يحملون جوازات سفر مصرية!!.

حلم التعويضات

ولكى تتناغم الزفة وتنضبط سيمفونية العزف على آلام العاملين المصريين فى الخارج كان ولى العهد الكويتى على الجانب الآخر يبذل وعودة المسئولة فحكومته الشرعية ستقوم بتعويض المصريين الذين تواجدوا على أرض الكويت خلال الغزو العراقى للكويت فهل كان يدور فى خلد الأمير المفدى أن هذا التعويض سيكون الغاء عقودهم!!

لابد للحق من قوة

وانضم إلى الجوقة الحزب الوطنى بلجانه المختلفة التى طالبت الحكومة المصرية بحصر مستحقات العاملين المصريين فى الكويت والاتفاق مع الحكومة الشرعية على إعادتها وتناسى الحزب الوطنى تحذيرات د. حازم الببلاوى المنشوره يوم اجتماع الحزب والتى يؤكد فيها على أن حماية حقوق المصريين لن تتم إلا بتوفير شرطين أولهما أن تأخذ الحكومة المصرية هذا الأمر على رأس أولوياتها وثانيهما أن تكون هذه الحكومة من القوة بحيث تفرض إحترام حقوق المصريين فى الخارج.



المصدر : المشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/٣/١٩٩١

عبد الستار أبو حسين

١٥ مليار دولار

ولم ينس عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة أن يؤكد أن حقوق المصريين فى الكويت تتجاوز ١٥ مليار دولار وأن الحكومة لن تتوانى فى الحصول على هذه المستحقات وتصديقاً لذلك تنشر الأهرام فى ٢٩ أغسطس أن استثمارات الكويت فى العالم لاتغرب عنها الشمس فهى تساهم فى أهم ٥٠٠ شركة عملاقة فى العالم وتحتل الموقع الثانى فى العالم بعد بروناى فى حجم الاستثمارات الخارجية وفى نفس العدد يؤكد عبد الرحمن العوضى استناداً إلى المعلومات الواردة فى تقرير محايد عن القدرات المالية لحكومة الكويت أن حكومته قادرة على تقديم تعويضات لكل المتضررين من العاملين بالكويت.

وماذا بعد التحرير؟؟

وتستمر هذه النغمة طوال أشهر الأزمة وتلهب حماس المصريين فيذهبون إلى سفارة الكويت للتطوع ويفتحون منازلهم للأشقاء الكويتيين النازحين بعد الغزو. وحتى بعد الحرب وتحرير الكويت تستمر المخادعة وتأتى من ولى العهد المفدى فى أول لقاء له مع السفير المصرى الجديد أمين نمر بعد عودته إلى الكويت المحررة فيؤكد أن بلاده حريصة كل الحرص على عودة جميع المصريين الذين كانوا يعملون بالكويت - إلى أعمالهم طالما كانت إقاماتهم سارية حتى يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠! ومع توقف الحرب وإنتظار الجميع لما تقدم من وعود حول حقوقهم وفرص العمالة التى تنتظرهم أطل وزير الإسكان على قراء مجلة آخر ساعة فى ١٩٩١/٣/٦ ليطمئن المصريين بأن حقوقهم مصانه وأن دور مصر فى تعمير الكويت سيكون بارزاً فى ضوء الخبرة السابقة لتعمير مدن القناة بعد الحرب مع إسرائيل ويبرهن الوزير المصرى على صحة كلامه بأن نظيره الكويتى زار مصر ثلاث مرات خلال فترة الأزمة وأن موضوع تعمير الكويت كان القاسم المشترك فى المباحثات التى جرت معه فى الجولات الثلاث، أما لماذا لم يعلن عن نتائج هذه المباحثات؟ فليس كل مايعرف يقال!!

وعندما قيل للكفراوى بأن الأمريكيين والبريطانيين لهفوا عقود التعمير لم يصدق، ونفى أن تكون الكويت وقعت عقوداً مع أمريكا بـ ٥٠ مليار دولار ومع بريطانيا بـ ٢٠ مليار دولار، فهل يصدق الآن بعد ماعاد من جولته للكويت بعقد ترميم قصر البيان يادوب!!.

الجزاء: اعتقال وترحيل

وفى الأسبوع الماضى تغيرت هذه الصورة تماماً وكأننا كنا مخدوعين فعبد الرحمن العوضى وزير شئون مجلس الوزراء الكويتى الذى كان لاجئاً فى مصر خلال الأزمة والذى طمأن المصريين العاملين بالكويت على حقوقهم ومستحقاتهم وعودتهم هو الذى أعلن قرار حكومته بإلغاء تعاقدات الأجانب وعلى رأسهم المصريون فى الكويت مما يعنى أن الموجودين فى القاهرة لن يعودوا والذين ظلوا فى الكويت سيتم ترحيلهم إلى مصر .!!

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل بدأت حالات اعتقال المصريين العاملين فى الكويت وإساءة معاملتهم ويبرر السفير المصرى ذلك بسبب ماأسماه بالاشاعات حول التعاون مع العراقيين أو الوقوف ضد المقاومة ويقول فى حديث للمصور يوم ٢١ مارس الماضى إن عدد المقبوض عليهم ٤٠ فقط وأن السفارة تبذل جهوداً للإفراج عنهم وتحسين معاملة المصريين وقد أتت هذه الجهود ثمارها حيث يسمح الإخوة الكويتيون للمصريين بالوقوف فى طابورهم أمام الجمعيات الاستهلاكية وهذا منتهى التواضع!!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩١/٤/٢



رغم الاثار السيئة التى تركتها ازمة الخليج على العمالة المصرية المهاجرة والتى اسفرت عن عودة ما يقرب من نصف مليون عامل ، الا ان ظروف ما بعد الحرب وبدء عملية اعمار الكويت اوجدت امالا بعودة هذه العمالة مرة اخرى لتقوم بدورها فى عملية الاعمار . ومع ذلك فان النظرة المتانية لحقائق الامور تؤكد ضالة فرص هذه العمالة فى العودة فى ظل استئثار الشركات الامريكية والغربية بالجانب الاكبر من عقود التعمير . وفى ضوء اعتماد هذه الشركات على العمالة غير العربية فى تنفيذ مهامها . واذا كان ذلك يقلل من امكانيات تخفيف حدة مشكلة البطالة فى مصر ، فانه يؤكد على حقيقة هامة وهى ضرورة وضع سياسات للعملة تتجاوز الاعتماد على الهجرة كبديل لاستيعاب العمالة المصرية .

إعادة تعمير الكويت والبطالة فى مصر

دور العمالة المصرية فى تعمير الكويت محدود والمجال مفتوح للعمالة الآسيوية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع بدء عملية اعادة اعمار الكويت ، والمنطقة بصفة عامة ، أصبح الكل يتساءل عن مستقبل العمالة المصرية خاصا تلك التى عادت من الخليج بعد احداث الثانى من اغسطس ، وبشكل اخر فان التساؤل المطروح يصبح هل ستؤدى هذه العملية الى ازديد الطلب على العمالة المصرية ومن ثم التخفيف من حدة مشكلة البطالة بالمجتمع ام لا ؟

وقبل الاجابة على هذا التساؤل تجدر بنا الاشارة الى ان هناك ما يقرب من نصف مليون عامل قد عادوا لمصر منذ اندلاع الأزمة وحتى الآن . وقد تركت هذه العودة بالعدد والشكل الذى تمت به العديد من الآثار على المجتمع المصرى عامة وخاصة ميزان المدفوعات ومستويات الاستهلاك والانتاج ومعدلات الادخار والعلاقات الاجتماعية السائدة .. الخ . ناهيك عن تاثيرها على سوق العمل المصرى بصفة خاصة ، وذلك فى ضوء ما يعانيه من خلل هيكلى ، يكمن فى وجود بطالة سافرة قدرت بـ ١٤,٧٨٪ من حجم القوة العاملة المصرية (اى حوالى ٢,٠١١ مليون فرد وذلك وفقا للتعداد العام للسكان عام ١٩٨٦ ، ويتوقع البعض زيادة هذه النسبة خلال الفترة التالية . وللوقوف على طبيعة الآثار التى تنجم على سوق العمل من جراء هذه العملية ، لابد من معرفة خصائص العمالة العائدة وتركيبها الفنى والمهارى بالاضافة الى معرفة خصائص البطالة فى سوق العمل لمعرفة اى القطاعات ستتاثر بصورة اكبر من غيرها .

وهنا نلاحظ ان نمط توزيع البطالة وفقا للمستوى التعليمى ، يتمثل فى عملية المتعلمين بصورة كبيرة تصل الى ٨٠٪ تقريبا ، منها حوالى ٣٠٪ من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة .

وعلى الجانب الآخر نلاحظ ارتفاع نسبة المتعطلين ممن لم يسبق لهم الدخول فى سوق العمل حيث تصل نسبتهم الى ٩٢,٤٪ من اجمالى البطالة ، يليها البطالة فى قطاع الزراعة والصيد بنسبة ٤٪ والباقى على الانشطة الاقتصادية الاخرى . وفيما يتعلق بالعمالة العائدة فان الدراسات التى اجريت على عينة من هؤلاء تشير الى عدة ظواهر هامة ، منها ان غالبية العائدين يقعون ضمن شريحة الافراد الذين يمضون اكثر من عامين بالخارج ، حيث تشير الاحصاءات الى ان هناك ١٩٪ ممن لم يمضوا اكثر من عام بالاضافة الى ٢٣٪ ممن امضوا بين عام وعامين وهؤلاء ممن يعملون باجر وليسوا من اصحاب الاعمال .

والظاهرة الثانية التى تتميز بها هذه العمالة تكمن فى وجود حوالى ٧٨٪ من العمالة الثابتة ضمن الشريحة العمرية ما بين ٢٠ ـ ٤٩ عاما وهى الثقل الاساسى للمجتمع .

وثالث الملاحظات الهامة هى عملية العائدين ممن لا يقراون ولا يكتبون او الحاصلين على تعليم اقل من المستوى الابتدائى (وهم حوالى ٥٥٪ من العائدين ، فى حين ان هناك ما نسبته ٢٢٪ من حملة المؤهلات المتوسطة ، ١٢٪ من حملة المؤهلات العليا .

واخيرا فان عدد العاملين غير المرتبطين بوظائف فى الحكومة او القطاع العام والعائدين من الكويت كانت تشكل ٨٩٪ من الاجمالى ، بينما وصل الى ٩٦٪ فيما يتعلق بالعمالة العائدة من العراق وهنا يصبح التساؤل هو هل ستكون هذه العودة دائمة ، ام مؤقتة بمعنى اخر هل سيعود الطلب على العمالة المصرية من جديد ، خاصة بعد ان تم تحرير الكويت وبدات عمليات اعادة التعمير ام لا ؟

فيما يتعلق بالاجابة على التساؤل الاول تجدر الاشارة الى ان ذلك يتوقف بالاساس على طبيعة النظم السياسية فى تلك المنطقة فلاشك ان استمرار نظام «صدام حسين» بالعراق سيقلل كثيرا من امكانيات عودة العمالة المصرية اليها ، وسيتم احلالها بعمالة اردنية ويمنية وسودانية بالاساس .

ناهيك عن ان انتهاء العمليات العسكرية سوف يؤدى الى عودة مجموعة لا باس بها من الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية ، وبالتالى الدخول فى اسواق العمل من جديد ، مع التغييرات التى طرات على اسواق العمل العراقية وخاصة ارتفاع نسبة مساهمة المراة العاملة فى سوق العمل بصورة كبيرة (فى اعقاب حرب الخليج الاولى) وعلى الجانب الآخر فان العمالة المصرية قد عانت كثيرا من الوضع السائد بالعراق وخاصة القرارات التى اصدرتها الحكومة العراقية منذ ١٩٨٦ والخاصة بتخفيض الحد الاقصى المسموح بتحويله للخارج من اجور العمال المصريين ، هذا فضلا عما تعرضت له هذه العمالة من احداث عنف ، وصلت ذروتها فى نوفمبر ١٩٨٩ حيث قتل ما تجاوز الف شخص من هؤلاء ، ناهيك عما حدث فى الفترة الأخيرة من اساءات واهانات للمصريين .

كل هذا يجعلنا نتوقع استمرار موجة العمالة العائدة من المصريين العاملين بالعراق .

وفيما يتعلق بالسوق الكويتى وعمليات اعادة التعمير الدائرة الان ، فان ذلك يتطلب دراسة اليات سوق العمل على وجه العموم ، وطبيعة السوق الكويتية بوجه خاص .

ومن المعروف ان احداث الخليج قد اثرت على قرار الاستثمار الداخلى ، وقللت كثيرا من امكانيات الاستثمارات الخاصة . بالاضافة الى تكاليف العملية العسكرية والاعباء الاخرى المترتبة عليها . كلها امور تؤثر فى الانفاق العام الداخلى .

ومن هنا فمن المتوقع ان لا تشهد اسواق العمالة بهذه المنطقة المزيد من الطلب بل على العكس ، سوف تتناقص معدلات الطلب بشدة خلال الفترة القادمة مع احتمال تزايد الطلب على قطاعات معينة [كالتشييد والبناء] وهى القطاعات التى اصيبت اكثر من غيرها من جراء حالة الكساد والركود التى شهدتها المنطقة العربية منذ منتصف الثمانينات .

ولما كانت العمالة العربية والآسيوية تتنافسان فى هذه المجالات فان التساؤل يصبح ايهما سيتم الاستعانة به اولا ؟

وعند محاولتنا الاجابة على هذا التساؤل تجدر بنا الاشارة الى ان العمالة الآسيوية قد انتشرت بالمنطقة نتيجة لعدة عوامل منها القرب الجغرافى وهو ما ساعد كثيرا على تدفق اعداد كبيرة سواء بطريقة مشروعة او غير مشروعة للمنطقة بالاضافة الى الاساليب التنظيمية التى اتبعت فى جلب العمالة الآسيوية والتى اسهمت فى التوسع لاستيراد هذا العنصر .

ومما ساعد على ذلك انتشار ظاهرة تعاقدات «تسليم المفتاح» وهى التعاقدات التى تتم مع الشركات المنفذة للمشروعات ، بحيث تتولى هى بنفسها استيراد العمال وتوفر لهم السكن والماكل وتتولى ادارتهم وتلتزم بترحيلهم بعد تنفيذ العقود وهو الاسلوب الذى انتشر بشدة كصيغة اتبعتها كثير من الشركات ومن هنا يزداد احتمال الاعتماد على العمالة الآسيوية ، باكثر من العمالة العربية عموما ، والمصرية منها على وجه الخصوص . خاصة مع توقع استحواذ العديد من الشركات الأمريكية والغربية ، على الجزء الاكبر من عملية اعادة التعمير وخاصة وان هذه العمالة تتميز باتقان اللغات الاجنبية . كما انها لا تثير مشكلات سياسية لدول الخليج .

ومن هنا فلا ينبغى التعويل كثيرا على امكانية ان تؤدى عملية اعادة التعمير لسحب جزء من العمالة المصرية ، وبالتالى التخفيف من حدة مشكلة البطالة . وهذا ما يجعلنا نؤكد على ضرورة اتباع نمط تنموى مختلف يتعدى اثاره مجرد اصلاح بعض اخطاء سياسية الهجرة . وبالتالى وضع مفهوم تنموى جديد للتنمية العربية ياخذ بعين الاعتبار تنمية القوى البشرية العربية باعتبارها الامكانية الوحيدة المتاحة والوسيلة المثلى فى سبيل احداث هذه العملية وهو ما يتطلب وضع استراتيجية عامة تحدد الاهداف والاسس والاتجاهات والوسائل التى يمكن بها تحقيق التنمية الشاملة هذه .

وذلك يتطلب توفير قدر من المعلومات والبيانات عن فرص العمل المتاحة فى كافة قطاعات الاقتصاد القومى . بالاضافة الى دراسة نوعية المهارات الموجودة والمطلوبة مستقبلا بحيث تتم دراسة القطاعات التى توجه نقصا فى الايدى العاملة اللازمة لها . والقطاعات التى بها فائض ثم دراسة انواع المهارات التى تشكو هذه القطاعات عدم توافرها مع دراسة احتمالات الطلب المستقبلى على كل قطاع ، وذلك فى ضوء الرؤيا الشاملة .

ويبقى فى النهاية الاشارة الى ان المازق الحالى هو نتاج اساسى لقصور السياسة الحكومية تجاه هذا الموضوع . خاصة وان كافة الاجراءات التى اتبعت لم تكن فى الواقع تتم وفقا لاحتياجات المجتمع . ولكنها كانت قواعد منظمة لخروج الافراد وحريتهم فى التنقل . اى انها اجراءات لحماية الفرد وليس المجتمع ككل . كما ظلت نظرة الدولة احادية ركزت فى معظمها على تعظيم تحويلات العاملين بالخارج ، بينما اهملت الجانب الاهم وهو الاستخدام الامثل لما داخل المجتمع .

ومن هنا يصبح من الضرورى اعادة الرؤية الشاملة لكافة ابعاد الموضوع واشكاله والياته ، بحيث ياخذ بعين الاعتبار الاهداف المجتمعية بالاساس .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩٩١/٤/٧

سفير مصر بالكويت «للاخبار» :

لابد من تواجد الشركات المصرية بشكل مكثف فى الكويت

المصريون أول من عادوا فى القطاعات التى بدأت العمل

الكويت ـ خالد جبر

دعا السفير امين نمر سفير مصر فى الكويت رجال الاعمال والشركات المصرية الى التواجد المكثف فى الكويت للتعاقد على فرص . العمل وقال ان العقود لاتذهب الى البلاد الاخرى ولكن مختلف الجنسيات هم الذين يجيئون بحثا عنها . واضاف انه سيتم قريبا انشاء مكتب مصرى لتنسيق فرص العمل مع الشركات المصرية .

وقال السفير المصرى فى تصريحات خاصة للاخبار . ان الاجهزة الحكومية التى عادت الى العمل طلبت من المصريين الذين كانوا يعملون بها العودة لممارسة عملهم ، واشار الى انه مازالت هناك اجهزة كثيرة لم تعمل ، وموقف كل العاملين فيها غير محدد .

واضاف انه يعتقد ان الحكومة الكويتية ستبحث فى وقت قريب مسالة مكافاة نهاية الخدمة للذين سيتم الاستغناء عنهم او الذين لن يعودوا للعمل ، كذلك مسألة التعويضات عن الممتلكات الشخصية التى فقدت اثناء الاحتلال ، واشار الى صعوبة تحديد التعويضات الشخصية ، خاصة انه ليس هناك اى دليل على صحة مايقوله اى فرد . وقال ان ارصدة المصريين فى البنوك الكويتية ستعود طبقا لبرنامج محدد . واضاف ان هناك اولويات كثيرة جدا امام الحكومة الكويتية ويجب ان تكون مطالبنا متناسبة معها .

واكد السفير المصرى ان الحكومة الكويتية تهتم بالمصريين فى الكويت واوضح ان ٤ من المصريين تعرضوا لوشايات بالاتهام بالتعاون مع العراقيين واعتدت عليهم بعض الجهات غير المسئولة ولكن الجهات المسئولة اتخذت فيها اجراءات صارمة لصالح المصريين .

واضاف ان هناك عددا قليلا من المصريين جاء الى الكويت بعد الغزو وليس معهم اقامة ، وتصوروا انه ستكون لهم فرص عمل فى الكويت .. فى حين انهم ليسوا من النوعية التى تطلبها الكويت حاليا بالاضافة الى فرص العمل المحدودة .

وحول المصريين الذين يفرون من العراق قال السفير امين نمر : ان معدل التسرب يصل الى ٢٥٠ مصريا فى اليوم . واضاف انه تم ترحيل ٩٩٧ مصريا حتى الآن ، ولازال فى معسكر تجميع الهاربين نحو ٨٦ مصريا سيتم تدبير مسألة ترحيلهم . وقال انه سيتم اعداد معسكر كامل لهم فى منطقة جنوب مدينة صفوان العراقية .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٢/٤/١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ ماجد الشاهين :

الكـويت فى حـاجة ماسـة للعمـالة المصـرية

ضـرورة تشـكيل تجمعات للشـركات المصـرية فى التعمير

الكويت ـ تهانى البرتقالى

اكد سليمان ماجد الشاهين وكيل وزارة الخارجية الكويتية ان الكويت فى حاجة ماسة للعمالة المصرية وباعداد اكبر من السابق خاصة إذا اخذ فى الإعتبار عملية الاحلال التى قد تنشا عن عدم التعامل مع بعض الجنسيات الأخرى . وقال ان الفرص متاحة فى المستقبل ولكن على القطاع الخاص المصرى ان يتحرك للمشاركة ليس بصورة فردية وانما من خلال تجمعات للشركات .

وأوضح أن هناك التزاما سياسيا واخلاقيا من قبل الحكومة الكويتية تجاه الدول التى وقفت مع الكويت اثناء المحنة مشيراً إلى أن قرار الغاء العقود لا ينفى التزام الكويت نحو الأشقاء . وأوضح انه لا تعارض بين ان تصدر الكويت قرارا يستهدف بالدرجة الأولى اعادة اوضاعها الى طبيعتها وبين ارتباطاتها السياسية التى تمليها عليها العلاقة الثابتة مع الدول التى وقفت معها بشكل مشرف .

وأوضح وكيل الخارجية الكويتى ان الكويت استعانت بالولايات المتحدة فى خطة الطوارىء فى ثلاثة مجالات هى الأمن والحماية ، والتلوث ، واطفاء الآبار ، وبعض هذه المجالات يحتاج الى تكنولوجيا وقطاع مدرب غير موجود فى مصر .

ثم قال ان هناك مجالات تحتاج فيها الكويت للعمالة المصرية فى الزراعة واعمال الحرف الفنية ، ومن المفضل ان يبادر القطاع الخاص باستثمار الفرص ليس بشكل فردى وانما بشكل جماعى وعن طريق تكوين شركات كبرى للعمل فى مشروعات التعمير ودعا الى تشكيل تجمعات وشركات فى مصر للعمل للحصول على الكثير من الأعمال لتعمير الكويت .

وأكد الشاهين ان القوة المصرية التى ساهمت فى تحرير الكويت سيكون لها دور اكبر فى عملية اعادة بناء الكويت .



المصدر : الاخبار
التاريخ : ١٩٩١/٤/٢٨

مصدر مسئول بالكويت يؤكد :

اشتراك المصريين في المقاومة الكويتية

الكويت ـ عبدالمجيد الجمال :

ردا على مانشرته أحدى الصحف الكويتية من ان المصريين لم يشاركوا فى تدريب وتسليح المقاومة الكويتية .

صرح مصدر مصرى مسئول بأن مصر قامت بتدريب مجموعات من المقاومة الكويتية ـ خلال فترة الاحتلال ـ بمعسكرات بالقرب من مدينة انشاص وفى طريق ٦ اكتوبر على عمليات المقاومة الايجابية والاعمال السرية .

وقد تم تزويد افراد هذه المجموعات ـ قبل دفعهم لداخل الكويت ـ بالمعدات والادوات المناسبة للمقاومة واللازمة لعملياتهم .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩١/٥/١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر توقع بروتوكولا مع الكويت لتعمير جزرها

الكويت - ا . ش . ا - وقعت مصر والكويت امس بروتوكولا يحدد أوجه التعاون بينهما فى المرحلة المقبلة خاصة فى المشاركة فى عمليات اعمار الكويت .

ويؤكد البروتوكول التعاون بين البلدين فى مجال تعمير الجزر وفى مقدمتها جزيرة فيلكا وبعض المناطق بجزيرة ام الهيمان .

ووقع البروتوكول - بالكويت - المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان والمجتمعات الجديدة عن الجانب المصرى ، والسيد عبدالمحسن العصفور وزير الدولة لشئون الاسكان عن الجانب الكويتى . وبحضور السفير امين نمر سفير مصر لدى الكويت .

وسيتم القيام بالاجراءات التنفيذية للبروتوكول بمعرفة الأجهزة الفنية المعنية فى وزارات البلدين .

وينص البروتوكول على اهمية الاستعانة بالعمالة الفنية المصرية الماهرة فى مختلف التخصصات وتوظيفها لخدمة جهود التعمير بالكويت ، واقامة معرض دائم للمنتجات المصرية بالكويت .

المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ٥/٨/١٩٩١

■ الحركة النسائية الكويتية تؤكد :

المصريون كانوا درع امن لأبناء الكويت اثناء المحنة

اكدت الحركة النسائية الكويتية تقديرها لمواقف مصر حكومة وشعبا فى مساندة الكويت فى محنتها حتى تم تحرير اراضيها .

وقالت الانسة غادة عبد الرزاق الكندرى / ابنة السفير الكويتي بالقاهرة ان المصريين الذين شاركونا المحنة داخل الكويت ـ كانوا درع امن لأبناء الشعب الكويتى من طغيان وجبروت المحتلين ، والمتعاونين معهم .

. جاء ذلك خلال استقبال الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء امس لوفد الحركة الذى يزور كل الوزارات المصرية لتقديم الشكر لمصر وشعبها .

وزار الوفد الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩١/٥/٨

اعتذار كويتي عن مشاركة مصر في تعمير الكويت

الاتفاق الجديد مجرد تعبير عن نوايا طيبة !

حاول المسئولون الكويتيون ترضية الوفد المصري الذي زار الكويت مؤخرا برئاسة المهندس حسب الله الكفراوي وزير الاسكان ، واعتذروا له عما حدث في الزيارة السابقة .

أوضح الكويتيون أن الزيارة الأولى للوفد المصري جاءت بعد توقيع اتفاق مراحل التعمير الأولى مع الشركات الامريكية والانجليزية ، وأن هذه المرحلة كانت تتطلب سرعة التنفيذ ، ولن ينسى الكويتيون نصيب الشركات المصرية في المراحل القادمة .

وذكرت المصادر المصرية أن الزيارة قد أسفرت عن توقيع مذكرة تفاهم فقط ، لحين الانتهاء من اعداد خطة التعمير الكويتية عن المراحل القادمة .

حسب الله الكفراوي

وأكد المصدر أن هذا الاتفاق لايعني شيئا سوى النوايا الطيبة ، وأضاف : لقد طلب الكويتيون من الوفد المصري أن يعد دراسات جدوى حول تنفيذ بعض المنشات في مجال الخدمات ، وكرر المسئولون الكويتيون أنهم لم يقصدوا الاساءة للوفد المصري في زيارته السابقة برفضهم اشتراك الشركات المصرية في تعمير الكويت ، ودليلهم في ذلك أنهم طلبوا الزيارة الأخيرة من الوفد المصري ليعتذروا لهم .



المصدر : المساء

التاريخ : ١٩٩١/٥/١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شهادة .. كويتية

عبده مباشر

أزاح عيسى ماجد الشاهين عضو مجلس الأمة الكويتى السابق وأحد أعضاء حركة المرابطين التى قاومت الاحتلال العراقى مدنيا وعسكريا الستار عن واحد من أسرار المقاومة الكويتية طوال أشهر الاحتلال السبعة .

ويتمثل هذا السر فى اشتراك عناصر من المخابرات المصرية التى دخلت الكويت فى أعقاب الغزو مباشرة فى أعمال المقاومة .

وكانت مهمة هذه العناصر التى دخلت الكويت وظلت بها حتى التحرير هي التنسيق مع القيادات العسكرية الكويتية التى لم تغادر بلادها والمساهمة معها فى تنظيم خلايا نشطة لحركة مقاومة شعبية شاملة واستطاعت هذه العناصر بالتعاون مع اللواء خالد بودى مدير الهيئة العسكرية بالحرس الوطنى الكويتى وأحد القادة الرئيسيين للمقاومة من تأسيس قاعدة قوية ومنتشرة للشق العسكرى من المقاومة الشعبية ، إلى جانب المساعدة فى تنظيم لجان التكافل ، الشق المدنى للمقاومة ، التى ساعدت الأهالى على الصمود عن طريق دعمهم بالمال والاحتياجات المعيشية .

وشارك فى عمليات المقاومة العسكرية رجال من المخابرات والقوات المصرية الخاصة ومن قوات الصاعقة .

ونتيجة التنسيق المصرى الكويتى تمكنت المقاومة الكويتية من تحقيق نجاحات هائلة .

كما نجحت العناصر المصرية فى القيام بدور هام فى تأمين وحراسة إجتماعات رجال المقاومة الكويتية .

ولم يكتف عيسى ماجد الشاهين بذلك بل أشاد بدور الجالية المصرية التى ظلت بالكويت طوال فترة الاحتلال حيث قام أفرادها بالمشاركة فى توزيع الأموال والأغذية والمنشورات فى وقت لم يكن مسموحا فيه للكويتيين بالتحرك وكانوا موضوعين تحت المراقبة الشديدة .

كما قام الاطباء والممرضات بواجبهم الانسانى تجاه الشعب الكويتى بكل شجاعة وتضحية فى ظل ظروف غاية فى القسوة وتحت ضغوط نفسية وبدنية لا تحتمل .

ومع كلمة الحق التى ارتفعت من صوت معارض بعد كلمة الشكر التى وجهها أمير الكويت لمصر لدورها فى تحرير الكويت تكون الكويت قد أدلت بشهادتها عن مصر ودورها .



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩١/٥/٢٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسالة الكويت ● عبدالمجيد الجمال

على هامش محاكمات الكويت :

المتهم المصرى « عزوز » براءة !

● ماذا جرى فى جلسة المحاكمة التى أعلن فيها براءة المتهم المصرى عزوز محمد عزوز من تهمة إيواء اثنين من العراقيين أثناء الاحتلال العراقى ؟ ولماذا لم تواصل المحامية الكويتية الدفاع عن المتهم المصرى ؟ ولماذا اكتفت المحكمة العرفية ـ الدائرة الأولى ـ بأقوال المتهم عزوز ولم تطلب سماع أقوال الدفاع ؟ وما هو مضمون التهمة الذى ثبت انها غير حقيقية وايضا غير واقعية ؟ والمعروف ان دوائر المحكمة العرفية تنظر حتى الآن قرابة ٢٨٠ قضية تضم اكثر من مائتى متهم .

رغم كل الغمزات واللمزات التى تصدرت الصفحة الأولى من جريدة مشبوهة لا يصدر غيرها فى الكويت حاليا ، ويسيطر عليها بعض الحاقدين على مصر وابنائها ، من جنسية معروفة . فإن المستشار الكويتى رئيس المحكمة العرفية وزميليه القاضيين المدنيين ومعهم القضاة العسكريون ، وجميعهم يشكلون الدائرة الأولى التى بدأت يوم الأحد الماضى نظر قضايا التعاون مع سلطات الاحتلال العراقى . هذه الدائرة أصدرت حكمها القاطع ببراءة المصرى الوحيد الذى قدم إليها بتهمة إيواء عراقيين ومساعدتهما . وليثبت هذا الحكم ان الاتهام كيدى موجه إلى مصرى برىء .

لقد وقف عزوز محمد عزوز زائغ العينين ، أصفر الوجه حليق الشعر مع باقى المتهمين فى قفص الاتهام ليواجه القاضى محمد جاسم بن ناجى بالتهمة الموجهة إليه : إيواء اثنين من العراقيين خلال الاحتلال ومساعدتهما ، ونفى عزوز ـ الذى يبلغ من العمر حوالى اربعين سنة ـ التهمة وقال : انه لم يساعد العراقيين خلال الاحتلال ، ولكن هذين الشخصين ولم يكن يعرف انهما عراقيان قد اصطحبهما إليه مساء لحد الأيام صديق له يدعى « حمدى » يعمل مديرا لمطعم بمنطقة شعبية اسمها « جليب الشيوخ » ـ ونام معهما إلى الصباح واخبره انهما تاجران جاءا لشراء كمية من الاحذية . .

وقال عزوز المصرى :

وفى الصباح طلب منه الا يعود بهما إلى بيته وقد كان . ونفى انهما من الاستخبارات العراقية أو انهما كانا يحملان سلاحا ، أو انه قدم إليهما اية معلومات . وعندما سأله القاضى عن السبب الذى جعل المُبلغ يقوم بالتبليغ عنه قال : ان ذلك بلاغ كيدى لأنه على خلاف مع هذا الشخص منذ فترة طويلة . وانه ابلغ الشرطة عن خلافاتهما وقدم للمحكمة مذكرة بذلك .. وسأله القاضى :

هل وكلت محاميا ؟ فرد بالنفى ، وعندئذ انتدب القاضى له محامية من القاعة .

أفوض الأمر للمحكمة

وقامت المحامية الكويتية هند صالح الشيخ التى فوجئت بهذا الانتداب المفاجىء ولا علم لها بالقضية ووقائعها ، فقالت للقاضى « أفوض للمحكمة الرأى » وجلست .

وعقب رفع الجلسة للمداولة ، التف حولها عشرات من مندوبى الصحف والإذاعات والتليفزيونات العالمية والعربية يسألونها لماذا تخلت عن الدفاع عن المتهم المصرى ؟ قالت هند انها لم تتخل عن الدفاع ، وهى لم تعرف أصلا انه مصرى ، وانها جاءت موكلة عن غيره ، ونصحها مستشارها القانونى المحامى المصرى نشأت جلال ناصف بأن تستأذن المحكمة فى فتح باب الترافع من جديد وان تطلب اجلا للاطلاع والدراسة ، وبالفعل استدعتها المحكمة للترافع عن متهمين آخرين ، فأبدت طلبها عن موكلها المصرى .



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩١/٥/٢٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولكن يبدو ان طلبها كان قد وصل المحكمة بعد ان تداولت في القضية واستقر في ضميرها من دراسة الوقائع وتحقيقات النيابة ان المتهم « عزوز » برىء ولذلك اصدرت حكمها بعد ان عادت إلى المنصة ببراءته من التهمة المسندة إليه .

المتهمون وظروف التحقيق

وفي قفص الاتهام وقف ١١ متهما ـ بينما جلست امرأة عراقية متهمة خارج القفص تحت حراسة خاصة ـ وكانوا جميعا يشكلون المتهمين الحاضرين في القضايا المنظورة اليوم وعددها ١٢ قضية بينما تخلف عن الحضور لعدم القبض او عدم الإخطار عشرة متهمين .

والمتهمون في هذه القضايا كان من بينهم خمسة عراقيين إحداهن امرأة تهمتها التعاون مع القوات العراقية والإرشاد عن المقاومة الكويتية ـ وكان هناك ايضا ١٦ متهما اردنيا ومصرى واحد ـ الذى حكم عليه بالبراءة ـ وكانت قائمة التهم الموجهة إلى هؤلاء تضم التعاون مع العراقيين ومساعدتهم وإيواء عدد منهم ، والانضمام مع منظمات فلسطينية وعراقية خارجية مع حيازة السلاح وإطلاق الرصاص والإرشاد عن رجال المقاومة الكويتية والتخابر مع العدو مع السرقة وارتكاب اعتداءات متنوعة .

وقد انكر المتهمون هذه التهم ، وبنى المحامون دفاعهم على ان التحقيق قد تم في هذه القضايا تحت ظروف غامضة وانها قامت على شهادات غامضة من شهود غامضين ـ اسماهم المحامي « نجيب الوقيان » الشهود الأشباح بينما قال المحامي عماد اسيف ان التهم المسندة إليهم هي نفسها ليست موضحة تفصيليا ومعظمها كيدى ـ وطالب المحكمة بإعادة التحقيق فيها بنفسها ، وطلب الشهود لسماع شهاداتهم امامها ومناقشتهم فيها .

أحكام المتهمة العراقية

وبعد فترة طويلة من المداولة استمرت اكثر من اربع ساعات خرجت هيئة المحكمة لتعلن احكامها علانية وتقضي ببراءة المصرى الوحيد المتهم وبراءة اردني وابنيه بينما حكمت بالسجن على اربعة عراقيين واثنين من الاردنيين بمدد تتراوح بين ٣ سنوات و ١٥ سنة مع الإبعاد عن البلاد فيما اجلت القضايا إلى جلسات اخرى ومن بينها قضية المرأة العراقية المتهمة بالإرشاد عن رجال المقاومة الكويتية .

وقد بدأت امس ـ الثلاثاء ـ محاكمة ١٨ متهما من بينهم صحفية كويتية بتهمة مساعدة سلطات الاحتلال على الاستيلاء على مطابع دار القبس الصحفية وإصدار جريدة يومية عراقية منها اسمها « النداء » كانت تهاجم الكويت وتندد بالشرعية فيها وتدعى ادعاءات كاذبة على آل الصباح وتدعو إلى تكريس الاحتلال العراقي ومعاونته .

وقال المستشار محمد عبد الحي النباى رئيس المحكمة الكلية ان عدد القضايا العرفية بلغ حتى نهاية هذا الأسبوع حوالي ٢٨٠ قضية تضم اكثر من ٥٠٠ متهم من جنسيات متنوعة وان النيابة مازالت توالي التحقيق وتحيل يوميا مابين ٢٠ إلى ٣٠ قضية يومية للمحكمة ، ونفى ان تكون قضية الحكومة التى اعلنتها العراق حكومة مؤقتة للكويت خلال الأيام الأولى للغزو من بين القضايا التى أحيلت للمحكمة . وقال ان هناك ثلاث دوائر ستنظر في هذه القضايا . وان الأحكام التى تصدر منها هي احكام نهائية بعد ان يصدق عليها الحاكم العرفي العام ـ وهو ولى العهد رئيس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الذى له حق تخفيف الأحكام او إلغائها بناء على رايه او بناء على التماس يقدم إليه .



اكثر من ٧٠ الف مصرى عادوا إلى الكويت حتى الآن ، من اصل ١٨٥ الفا كانوا موجودين ومسجلين بالسفارة المصرية بالكويت . وهى نسبة كبيرة من العائدين ، خاصة اذا عرفنا أن إجمالى العائدين هو ١٩٠ الفا من جميع الجنسيات . وبناء على مشاهداتى وان الحياة العادية لم تستانف بعد هناك فانا لا انصح بالاندفاع نحو العودة . وإذا كانت خدمات الماء والكهرباء قد عادت ، إلا انها ليست بالمستوى الذى كان متوافرا قبل الغزو الغاشم . ايضا ما زالت الاسواق تعانى من ندرة المواد الغذائية ، وبالتالى ارتفاع اسعارها . من هنا ما زالت نسبة كبيرة من عمارات الكويت خالية إذ لم يعد إليها سكانها القدامى حتى الآن .

ايضا يجب الا يزداد الضغط المصرى على الكويت . مثلا لم تطلب وزارة التربية والتعليم إلا المدرسين والمدرسات الذين تقوم عليهم العملية التعليمية ، خصوصا وان الحكومة قررت تنظيم عامين دراسيين كاملين - خلال سنة واحدة - لتعويض ما حدث بسبب الغزو . لهذا لا اعتقد ان وزارة التربية سوف تطلب الآن مدرسى الاشغال والتربية الرياضية ، ويمكن ان ياتى هذا الطلب فى المستقبل القريب . كذلك لا اعتقد أن الكويت ترحب الآن بالموظفين الذين اقترب عمرهم من سن الستين لان هؤلاء فى العادة يصحبون اولادهم واسرهم . وهؤلاء يحتاجون إلى مدارس وإلى مستشفيات وإلى خدمات لم يتم توفيرها بعدها ..

وإذا كانت وزارة التربية قد تسلمت حتى الآن اكثر من ٨ ملايين كتاب مدرسى تم طبعها فى مصر حتى الآن ونقلتها ٥٥ سيارة نقل كبيرة كدفعة اولى .. إلا ان الوزارة امتنعت حتى الآن عن تجديد عقود ٢٦ الف مدرس وموظف ادارى من غير الكويتيين الذين كانوا يعملون بالكويت حتى الأول من اغسطس ١٩٩٠ ، ويشكل هذا العدد حوالى نصف عدد موظفى الوزارة من الكويتيين وغيرهم الذين كانوا يبلغون ٥٥ الف موظف قبل الغزو .

خلاصة القول هنا انه إذا كان من حق كل مصرى كان يعمل بالكويت ان يعود ليسوى اموره ويصرف مستحقاته إلا اننا ايضا يجب أن نراعى الظروف الجديدة للكويت التى تعمل فيها الحكومة على إعادة ترتيب البيت الكويتي لان الزلزال هز كل شيء ، بداية بالثقة التى كان ينعم بها كل العرب هناك .

واكبر دليل على ان الامور تسير نحو الافضل الآن فى الكويت ما يجرى الآن من صرف مستحقات العاملين هناك اذ تقرر زيادة ما يصرف شهريا لكل منهم من ٤٠٠٠ الى ٦٠٠٠ دينار وبصراحة نسال : كم مصرى له اكثر من هذا الرقم شهريا هناك وخلاصة القول هنا ان المستحقات بدا صرفها ولا مشاكل فى ذلك .

القضية الباقية الآن هى قضية المصريين الذين لهم مستحقات عند مكاتب الصرافة . فهؤلاء قدموا اموالهم لهذه المكاتب قبل الغزو العراقى بايام . وجاء العدوان العراقي فاوقف كل شيء . وبالتالى ظلت هذه الأموال رهينة لدى مكاتب الصرافة . والمشكلة هنا ان الحكومة لم تقرر بعد السماح لهذه المكاتب بالعودة للعمل . ولا مشكلة فى الحقوق المالية هذه لان اصحاب المكاتب يعترفون بها وهم على استعداد لصرفها لأصحابها بمجرد السماح لهم بالعودة لممارسة عملهم . وبمجرد ان تفرج البنوك الكويتية عن أموال هذه المكاتب وفى مقدمتها صرافة المزينى ..

وفيما يتعلق بمستحقات ومكافات نهاية الخدمة فإن الحكومة الكويتية اعطت اولوية الصرف للمصريين الذين ظلوا داخل الكويت ..وهؤلاء يتقدمون بطلباتهم الى ديوان الموظفين . اما الذين كانوا بالخارج فسوف تصرف لهم مستحقاتهم فى فترة تالية .

والقضية الآن فى يد الكويت . عليها ان تحدد مواقفها ممن كانوا يعملون لديها قبيل الماساة . عليها ان تخطر الحكومة المصرية بمن تريد تجديد عقده .. وبمن لا تريد حتى يصرف من تنهى خدماته مستحقاته .. ليبحث عن مستقبله ..

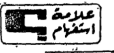
وتلك ليست مشكلة امام الكويت المحررة .

عباس الطرابيلى



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩١



تلقيت الخطاب التالى من مهندس محمد اسماعيل مرسى الامين العام للاتحاد العام للمصريين بالخارج .

ان الحقائق تذكرنا بالاتى :

١ ـ انه بدولة الكويت قبل الغزو العراقي يوجد اكثر من ٣٨٠٠٠ (ثمانية وثلاثون الف) شقة خالية مما جعل بلدية الكويت توقف استخراج تراخيص جديدة للبناء فى اماكن كثيرة وذلك قبل الغزو بسنوات وحتى حدوثه .

٢ ـ ان انخفاض سعر البترول وازمة سوق المناخ قد اثرا فى الحياة الاقتصادية وحجبا المشروعات مما جعل القوى العاملة تهاجر من الكويت وليس اليها مما تسبب فى ازدياد الشقق الخالية .

٣ ـ ان عدد الذين تركوا الكويت مجبرين اثناء فترة الاحتلال او مضطرين بسبب الاجراءات والسياسات بعد التحرير من العرب اكثر من ٥٠٠ الف (خمسمائة الف) نسمة كانوا يقيمون باكثر من ١٠٠ الف (مائة الف) شقة .

٤ ـ ان عدد الشقق الخالية بالكويت الآن اكثر من ١٤٠ الف شقة .

٥ ـ الهدف الحالى للحكومة الكويتية هو اعادة التركيبة السكانية بالتحكم فى عدد المقيمين بحيث تصبح نسبة الكويتيين ٦٠٪ بدلا ٢٩٪ حسب اخر احصاء حقيقى خصوصا بعد حذف الذين بدون جنسية .

ومما سبق يتضح انه سوف يبقى بالكويت اكثر من ١٠٠ الف شقة خالية وذلك حتى بعد ان تعود الى الكويت كل القوى العاملة التى هى فى احتياج اليها ، ان اصحاب العقارات لن يجدوا من يسكن الشقق المزمع فتحها وسوف تظل هذه الشقق خالية لاتجد من يسكنها .

فما هو الهدف من فتح تلك الشقق ؟

عبدالسلام داود



المصدر : روزاليوسف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩١



تعليمات بضرورة تعامل الشركات الكويتية مع العمالة المصرية !

كتب : **أمين طه مرسى**

اصدر الشيخ سعد العبدالله الصباح ولى عهد الكويت تعليماته إلى ضارى عثمان وزير الدولة الكويتى لشئون مجلس الوزراء بضرورة التنبيه على رجال الأعمال الكويتيين بان يتم تعاقدهم على العمالة المصرية من خلال القنوات الشرعية والرسمية وبصفة خاصة وزارة القوى العاملة والتدريب المصرية والنقابات العمالية المعنية وشركات تشغيل العمالة المصرية بالخارج .

كما طالب بضرورة الوصول مع اصحاب الأعمال الكويتيين إلى اتفاق يقضى بسرعة صرف مستحقات العمالة المصرية التى كانت تعمل فى الكويت قبل الأزمة ١٧٩ الف عامل اسوة بما تم مع العاملين الذين كانوا يعملون فى الأجهزة الحكومية .

ومن ناحية اخرى صرح امين نمر سفير مصر فى الكويت بانه قد تم التوصل إلى اتفاق يقضى بصرف كافة مستحقات العمالة المصرية التى كانت تعمل لدى الحكومة الكويتية قبل الأزمة (٦٦ الف عامل) دون أن يتحمل المواطن عناء ومشقة السفر إلى الكويت من خلال قيام العامل بإعداد توكيل لأقرب فرع من فروع بنك مصر الذى سوف يقوم بالنيابة عن المواطن ووفقا للمستندات المرفقة بالتوكيل بتحصيل مستحقات العمالة المصرية بالكويت بالتنسيق مع احد البنوك المصرية وشركة الاستشاريين التى سوف تتولى طبقا للتوكيلات تحصيل مستحقات هذه العمالة وإيداعها فى البنوك الكويتية التى تقوم بتحويلها إلى بنك مصر الذى يتولى بدوره صرفها للمواطن فى موقع إقامته وذلك مقابل نسبة ضئيلة جدا تخصم نظير الخدمات الادارية ...

من ناحية اخرى حذر الملحق العمالى فى الكويت من خطورة وصول العمالة المصرية إلى الكويت وهى غير مسلحة بعقود العمل وخاصة أن الكويت مازالت تعيش ظروفا خاصة ويتم ترحيل اية عمالة بلا عمل فورا ، وعلى المواطن المتجه إلى الكويت الا يكتفى بالحصول على التاشيرة فقط حتى لايفاجا بمنع دخوله إلى



سعد العبد الله الصباح

الكويت طالما انه بغير عقد عمل ..

وكان وفد من اتحاد العمال المصرى برئاسة احمد العماوى رئيس الاتحاد قد زار الكويت وبحث اوضاع العمالة المصرية هناك ، والتقى بالدكتور جاسم اليعقوب وزير الإعلام الكويتى والشيخ سالم الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الذى اعلن فى اللقاء ان مساعدات مصر ومواقفها إزاء الكويت لن تنسى واننا لايمكن ان ننسى هذه المساعدات منذ ايام (ماقبل النفط) .

وكانت زيارة هذا الوفد النقابى قد اسفرت عن توقيع برتوكول تعاون مع اتحاد عمال الكويت يستهدف تقديم كافة المساعدات الفنية والنقابية والتثقيفية للحركة النقابية فى الكويت ، وابرز ذلك تقديم منح للكوادر النقابية فى الجامعة العمالية . وإقامة دورات نقابية مشتركة حول اساليب المفاوضة الجماعية ورحب الوفد المصرى برئاسة العماوى باستضافة القاهرة لمؤتمر عمالى دولى حول مشاكل الاسرى لدى العراق ..■

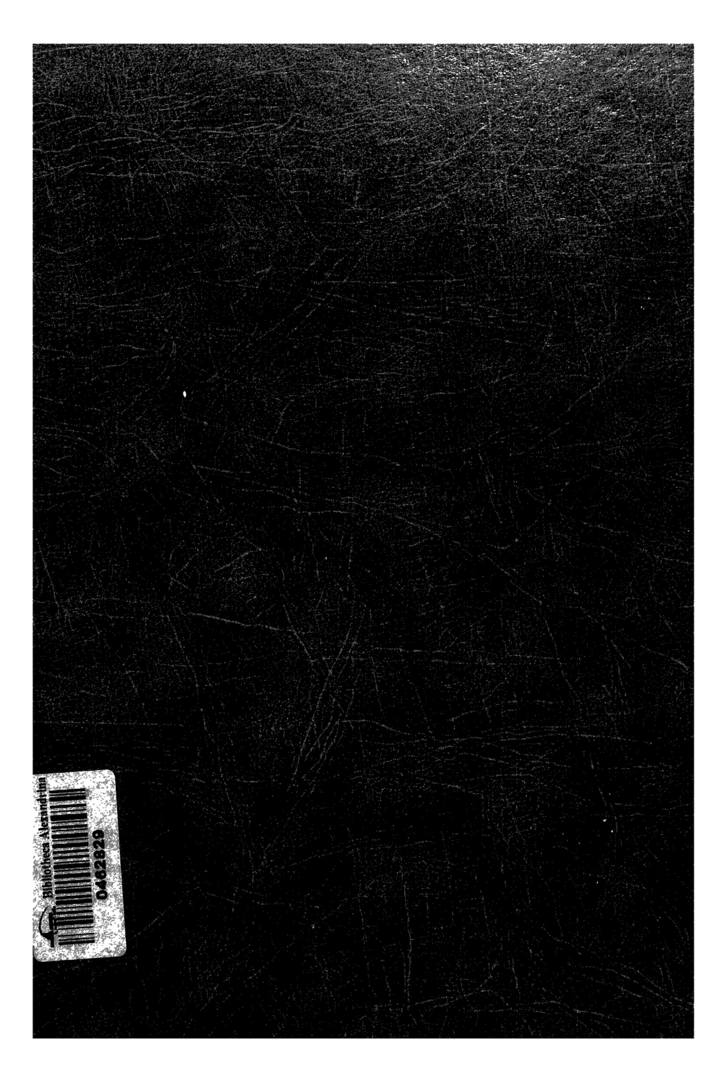




٢٠٠ مصرى تكريمهم بالكويت

لمشاركتهم فى إطفاء حرائق ابار البترول

اعلنت الحكومة الكويتية تقديرها لاكثر من ٢٠٠ مصرى يعملون بحفارات سانتاق الكويتية لمشاركتهم فى إطفاء حرائق ابار البترول المشتعلة حيث سيتم تنظيم احتفال خاص بالكويت لتكريم فرق العمل من الجنسيات المختلفة التى إشتركت فى إطفاء الحرائق وحفر الابار الجديدة .. ويحضر هذا الاحتفال الشيخ جابر الصباح امير الكويت والشيخ سعد العبد الله ولى العهد ورئيس الوزراء ، وقد قام العاملون المصريون بالحفار البرى سانتاق (١٤٧) بحفر اول بئر جديدة منتجة للبترول بمنطقة ، المقوع ، بالكويت بعمق ٦ الاف قدم ويقدر إنتاجها بحوالى ٤,٥ الف برميل يوميا ، وقد اشترك الدكتور حمدى البنبى وزير البترول والثروة المعدنية اثناء زيارته للكويت مع الدكتور حمود الرقبة وزير النفط الكويتى فى افتتاح إنتاج هذه البئر .


Bibliotheca Alexandrina
0462829